اليمن

أفكار ضد الرصاص

عبدالله الشعيبي



المركز العربى للصحافة والنشر " مجد "

Arab Center Press and Publishing (Mgd)

القاهرة، ١٩٢ ش الملك فيصل - الطوابق
ت: ٣٨٢٥٠١١ - ٣٨٢٥٠١٢
البريد الألكترونى:
alghadalarabi@hotmail.com

الكتاب : اليمن.. أفكار ضد الرصاص
المؤلف : عبدالله مسعد الشعيبي
رقم الإيـــداع: ٢٠٠٦/١٥٧٥٩
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-5562-06-6

تصميم الغلاف:
علا خطيب
التنفيـــــــذ:
عزة عادل حجازي
الجمـــــــع:
أشرف شرف- أشرف موسى
مراجعة لغويـة:
محسن حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

سأحاول هنا أن أتجاوز الصيغ السابقة بأسلوبى فى الاهداء وإن كنت لا أنسى أفراد عائلتى فى إهدائهم هذا الكتاب.

أهدى كتابى هذا إلى الأخ العزيز الغالى الأستاذ الدكتور يحيى محمد الشعيبى وزير الدولة وأمين العاصمة اليمنية صنعاء.

كما أهدى كتابى هذا إلى أخوانى الأعزاء والغاليين: المهندس نجيب مسعد الشعيبى، جمال مسعد الشعيبى، ود. عبد الجليل شائف وصالح عبد الله مثنى، كما أهدى كتابى هذا إلى الأستاذ القدير والأخ العزيز عبدالبارى عطوان رئيس تحرير صحيفة القدس العربى اللندنية وصاحب المواقف المتميزة.

ولن أنسى أن أتذكر بعض أصدقائى المحترمين مثل: العزيز المبدع عادل الجوجرى وعبد العظيم صدقى وخالد مغازى وصالح قحطان حمدى وسيف حمزة وعلى با هارون وغيرهم الكثير... ولهم منى أخلص آيات الحب والتقدير متمنياً لأمتنا التوافق والاتفاق والنمو بكرامة وشرف.

عبد الله الشعيبى



تقديـــم

(إذا أردت أن تكتب، فانهض قبل شروق الشمس) مثل بابلى قديم .

ما الذى يدفع بمثقف عربى أن يحمل أولاده وزوجته وحقيبته ويرحل إلى بلاد غير البلاد ويعيش فى ثقافة غير الثقافة، ولغة غير اللغة؟!

كنا نظن أن ظاهرة الهجرة الاجبارية للشعراء والكتاب والسياسيين المعارضين التى انتشرت فى القرن التاسع عشر، وامتدت إلى القرن الذى تلاه قد اختفت، وأن سماء الحرية أو فضاء حقوق الإنسان صارت أو صار أوسع بما يسمح بمكان للجميع من دون استثناء، وأن الديمقراطية حتى المزورة منها تعطى مجالاً للحاكم ان يحكم ويتحكم، وان يمنح المعارض فرصة الصراخ.

لكن بعض الظن إثم، فقد ثبت أن بعض الأوطان وفى مقدمتها أوطاننا وربما هى المساحة الوحيدة التى نحتل فيها موقع المقدمة، لامجال فيها إلا لصوت واحد، ورجل واحد، ومطرب واحد، ولوحة واحدة، وشاعر واحد حتى وإن كان أبكماً، ولذا يفر العباد من البلاد، بحثاً عن وطن آخر، وفضاء آخر، وحديقة فيها اوكسجين، ومدرسة للاولاد فيها موسيقى مختلفة عن ذلك اللحن السرمدى الذى يتردد فى ارجاء مدارسنا العربية، ولأسباب أخرى يفر المثقفون بحثاً عن زاوية فى مسجد يتعبدون فيها بعيداً عن العسس أو زاوية فى صحيفة يتنفسون فيها بعيداً عن مقص الرقيب.

وليس صدفة ان البلاد التى احتلتنا عقوداً هى التى صارت ساحة لبعض مثقفينا يهربون اليها سعياً إلى الأمن المفقود بسبب أجهزة الأمن القمعية، وليس صدفة ايضاً أن تجد فى شوارع لندن وهى عاصمة الضباب مثقفين عرباً، بعضهم من التيار الإسلامى، وبعضهم من اليسار، بمعنى أن الشارع البريطانى- مثلاً- يضم المعارضة العربية بكل اشكالها وأنواعها.

لهذا كله كانت المفارقة، هبوط مستمر للحكام العرب وسياساتهم مقابل صعود مستمر للحركات الشعبية، والمعارضة بمختلف الوان الطيف، وفرار مستمر للباحثين عن مفتاح الجنة أو الفردوس المفقود بعدما صارت كل المفاتيح فى بلادنا لاتستخدم للأسف إلالكى تغلق كل الأبواب ، وتسد كل

المسافات، وتمنع لقاح الكلمات فى عنق رحم الشمس.

هل ابتعدنا كثيراً فى التجريد، والكلام- الطبل- الكبير، وبدون ان نلامس أرض الواقع، وأن نحترق بلهيب السياط، وأن نضع الناس- كالأحصنة- فى مكانها الطبيعى أمام العربة؟

هذا هو عبد الله مسعد الشعيبى، حالة عينية لا كلامية، حالة واقعية بدون أصباغ أورتوش أو مونتاج، مثقف عربى، يمنى فى العقد الرابع من العمر، من أسرة عريقة وثرية، خرج من صلب رجل مثقف ومتعلم فى وقت كان المتعلم- فى اليمن- عملة نادرة، وله أعمام وأخوال من الذين ذاقوا طعم السلطة، وإن كان أغلبهم تجول كثيراً فى أروقة المعارضة، هذا المثقف العربى حط به الرحال أخيراً إلى لندن، أو بمعنى أدق إلى شفيلد المدينة البريطانية التى فتحت ذراعيها لمئات المثقفين اليمنيين، المنفيين إجباراً أو اختياراً، هو نفسه الآن بشحمه ولحمه وقلمه وعرقه سوف نلتقيه بعد قليل على صفحات هذا الكتاب، يتنفس، يغضب، يفرح، يصرخ فى مقالات نشرتها صحف متعددة، لكن السمة الأساسية فيها أنها مثل شجرة الصفصاف المنتشرة على ضفاف الترع، المتفرعة من نهر النيل فى مصر، فهذه الشجرة مثل المقالات ترتوى من النهر ثم تظلله، أى أنها منه وله.

عبد الله الشعيبى يقابلك فى المقالات وفى المقهى بابتسامة واسعة، ووجه فرح، ونبرة متفائلة، لكن ما أن تخدش معه الوقت والعبارات حتى تكتشف كهوف الحزن على بلد انتشر فيه الظلم والقمع والإرهاب، بلد تداخلت فيه سلطة الدولة مع القبيلة، الحداثة فى الأصولية، التقدمية فى الجاهلية، الإشتراكية فى عمامة الشيخ وجنبيته، العلاقات الدولية مع الفهلوة والشطارة، سلطة غريبة الأطوار تنتج كافة أشكال القهر والاحتيال والثروات الحرام، والأيديولوجية التى تفرض عليك، كما تقول روزاالكسمبورج أن تقاوم، فحين يصبح الظلم قانوناً أو نظرية، تضحى المقاومة واجباً أو فرض عين، لكن كيف تقاوم، وأين تقاوم إذا كان جهاز الأمن السياسى أخترق كل أحزاب المعارضة ،وشق الكبير منها، وفتت الصغير فى نفس الوقت الذى كان يفّرخ فيه منظمات إرهابية، تخطف السياح الأجانب وتهدد السفارات وتكفّر كل شئ بدءاً من حامل زجاجة الخمر إلى متعاطى الدواء!!

إنه الخراب المروع، واخطر مافيه خراب المعانى والكلمات والدلالات، خراب الذمم والنفوس والأمكنة

والقوانين وصناديق الأقتراع والصحف وحتى الأثير والتليفونات والمذياع وسائق سيارة الرئيس، الذى هو أصلاً ضابط أمن، وفى ظل هذه المعطيات تأتى النتائج، فماذا ينتظر المرء؟!

الحقيقة هى أن درجة الحرارة تساعد أن تفقس البيضة، لكن هل تستطيع الدجاجة لورقدت على حجر صغير أن تنتج صوصواً؟!

عبد الله الشعيبى قضى ٣٠سنة فى اليمن، كان هناك يمنان، شمال وجنوب، رأسمالى مختلط، واشتراكى منضبط، وقبائل ورؤساء بلديات ومحافظات وعمد، ثم صار اليمنان يمناً واحداً، التقى الرئيسان العليان على (سالم البيض) وعلى (عبد الله صالح) فهل جاء الصوص؟

ماذا اثمرت الوحدة؟ كيف اندمج الشطران؟ على أية قاعدة.. على أى قانون؟

إننى سعيد جداً، لأننى اسقط الآن مثل ثمرة ناضجة، لاشك أن الشعيبى الذى رضع الأفكار القومية، والوحدوية فى حليب الأم ظل يبحث عن ثمرة ناضجـةواحدة من ثمار الوحدة، ظل ينتظر، وينتظر حتى كانت صواريخ سكود تضرب عدن، حتى كانت طائرات الوحدة اللى ما يغلبها غلاب تنقض على آبين وشبوة والضالع مثلما كانت الصواريخ والطائرات الاشتراكية الجنوبية تضرب مطارات صنعاء والحديدة وتعز، الآن بدأت الوحدة تلقى بثمارها، قذائف، صواريخ، رعب، وفرق من ضباط الجيش والاستخبارات الشمالية تسرق الأراضى والممتلكات والعقارات فى محافظات الجنوب، وسلطة كسبت الحرب أن تسعى أن تنهب نفط الجنوب وتبيعه لمصلحتها، وتكنز المال فى حسابات خارجية، وتحتكر القرار بالإغراءات والرشاوى وتحويل كبار ضباط الجيش والشرطة إلى قاطعى طريق ولصوص فى وضح النهار.

كيف تكون الوحدة مرادفاً للفقر والقتل والجهل؟

لاشك أن هناك شيئاً ما خطأ، فالأفكار النبيلة لم تكن أبداً فى حالة غير سوية، والوحدة فى الدنيا كلها حققت النهضة والتقدم، والله سبحانه وتعالى يدعوا إلى الوحدة، ولم تنزل عقيدة سماوية إلا ودعت الناس إلى الوحدة، فما الذى جرى اذاً؟! أين مكمن الخطأ أو الخطيئة؟

الديمقراطية، يالها من كلمة سحرية وساحرة، ومارقة فى بلادنا، كلمة محبوسة فى أدراج الأمن

السياسى والأمن المركزى والأمن الغذائى، هذه الديمقراطية الغائبة دفعنا بسببها ٢٠ ألف شهيد وجريح، وعشرات المليارات من الدولارات، ومخازن أسلحة لم يمسسها بشر، وعمليات إرهاب طالت الجميع بدون استثناء، فالإرهاب فى بلادنا يتسم بالعدالة، إذ يتوزع على الجميع، حكومة ومعارضة، أهالى واجانب، شمال وجنوب، هذا الإرهاب انتاج طبيعى لاحتكار القرار والسلطة والثروة. فالرئيس (المؤمن) حاكم البلاد، هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس مجلس القضاء، كما أن حليفه القبائلى والاستراتيجى هو رئيس مجلس النواب (البرلمان)، فاذا اجتمعت السلطات فى (بنى آدم) رجل واحد يضع على رأسه قبعة القوات المسلحة وعلى صدره نياشينها، وعلى كتفه وشاح القضاء، ماذا بقى للسلطات؟

إن معادلة السلطة والإرهاب لم تأت من فراغ، فقد احتاجت السلطة إلى المنظمات الدينية المتطرفة لتخوض معها حرب صيف ١٩٩٤ضد القوات الجنوبية الموالية للحزب الاشتراكى، وفى ساحة الوغى ظهرت ذقون وعقول وأساطير حول الدبابات تحارب مع قوات (الشر- عية) حسب وصف المعارضين للحرب، وعندما سكتت المدافع على جبهات القتال، واستقرت الأمور فى يد القوات الشمالية كان طبيعياً أن يطالب المنتصرون، المتحالفون عن الحصص، والاستحقاقات، وظهر المتطرفون على طاولة المحاصصة ينتظرون النصيب المنطقى فى كعكة الجنوب، وجاء الغيث سريعاً، مخازن أسلحة الجيش الجنوبى تم تسليمها للمتطرفين ، مقرات الحزب الاشتراكى، وحتى المساجد استلمها الأصوليون المتشددون الذين استهلوا وجودهم فى مدن الجنوب، باستباحة كل شئ حتى الأضرحة والمقابر، فظهرت بعد شهور قليلة من الحرب ما يمكن تسميته حرب القبور والأضرحة، فقد انتشر الأصوليون المتطرفون يهدمون الأضرحة، وشواهد القبور بدعوى أنها حرام، وراحوا يهدون الأفراح والمناسبات الاجتماعية بالقنابل بدعوى انها حرام، وفيها اختلاط بين الرجال والنساء. ولم يترك المتطرفون فرصة للإرهاب إلا واستغلوها تحت سمع وبصر ودعم من بعض اجنحة السلطة، حتى أن المنظمات الإرهابية نفذت ١٥٢ محاولة اغتيال ضد قيادات الحزب الاشتراكى قبل الحرب، بعد أن صدرت فتوى من جماعات العنف الدينى (تكفر) هذه القيادات، وقد تسنى لى أن أزور الدكتور ياسين سعيد

نعمان عام ١٩٩٣ فى منزله بصنعاء وكان حينئذ رئيسا للبرلمان، وشاهدت فجوة كبيرة فى جدار منزله، وقال لى إن بعض المتطرفين أطلقوا قذيفة صاروخية من طراز (أر- بى- جى) فى محاولة لقتله، لكن إرادة الله تدخلت لإنقاذه.

ولم يعد هناك أدنى شك فى أن الجهاز السياسى والأمنى الموالى للرئيس على عبد الله صالح ظل يعمل- بكفاءة عالية- ضد الجهاز الموالى لنائبه على سالم البيض قبل الحرب وأثنائها وبعدها، وظل الصراع محتدما إلى أن غادر البيض ومعه عدد كبير من القادة الاشتراكيين البلاد، كما غادر عدد كبير من المثقفين الجنوبيين اليمن بعدما انتشر فيروس المناطقية والمذهبية فى جميع مؤسسات الدولة، وارتبط ذلك بأغرب ظاهرة سياسية اجتماعية هى ارتباط الفقر بالوحدة السياسية.

كيف؟!

كان شعب الجنوب اليمنى يعيش فى دولة مستقرة اقتصاديا حيث يسيطر منهج الاقتصاد المخطط أو الموجه أو القطاع العام، ولم تكن هناك مشكلات بطالة أو أزمة إسكان أو تردى فى مستوى الخدمات، لكن كانت هناك مشكلة الحريات والديمقراطية سواء على الصعيد الحزبى أو الصحافى، ويبدو أن انقلابا فى الهرم الاجتماعى قد حصل بعدما تدفق حوالى مليون شخص من المحافظات الشمالية إلى مدن الجنوب، أدى إلى نوع من الفوضى من جهة، وسيطرة السلطة فى صنعاء على عائدات بيع نفط الجنوب، وهكذا تحولت اليمن الجنوبى من دولة اشتراكية منظمة الى ساحة للفوضى، وساهم ذلك فى تراجع مستوى المعيشة، وانتشار البطالة والظلم، والجريمة، وأبرز دليل على ذلك عمليات نهب الأراضى والعقارات والممتلكات، خاصة السيارات التى نفذها ضباط فى الجيش والشرطة والاستخبارات ضد أهالى المحافظات الجنوبية بعد الحرب مباشرة، وهناك آلاف القضايا المرفوعة فى المحاكم ضد الذين نهبوا الأراضى والممتلكات والشاهد أن الآمال المعقودة على رفع مستوى معيشة المواطن بعد الوحدة تبددت تماما رغم ارتفاع صادرات النفط وفى ظل استئثار طبقة وصفها المراقبون بـ ٥٪ من السكان بحوالى ٧٠٪ من إجمالى الدخل، بينما يحصل ٩٥٪ من المواطنين على ٣٠٪ من الثروة، الأمر الذى أدى إلى وقوع اليمن فى صدارة قائمة الدول الفقيرة فى العالم، ووقوع ٥٥٪ من

المواطنين تحت حزام الفقر.

ويعزز ذلك أرقام البنك الدولى التى أكدت تراجع مستوى أو متوسط الدخل فى اليمن من ٦٦٠دولارا عام ١٩٩٠ وقت إعلان الوحدة إلى ٤٢٠ دولارا فى نهاية عام ٢٠٠٦، وصارت الصحف المستقلة والمعارضة تتحدث عن ظاهرة الفقراء الذين يفتشون فى صناديق القمامة عن كسرة خبز أو تجارة الأعراض فى الوقت الذى اتسعت فيه رقعة التفاوت الاجتماعى والطبقى بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

واللافت أن الرئيس على عبدالله صالح دخل موسوعة جينز للأرقام القياسية باعتباره من أقدم حكام العالم، فقد تولى السلطة عام ١٩٧٨ على ظهر دبابة وليس عن طريق صناديق الاقتراع، ولاشك أن الرئيس يتمتع بذكاء فطرى كبير بدليل انه ظل يحكم هذه البلاد منذ ذلك الحين معتمداً على قوة أجهزته الأمنية وقدرته فى تحييد القوات المسلحة، ومهارته فى إغراء شيوخ القبائل بالمناصب والأموال والهدايا والرتب العسكرية لأولادهم فى الجيش والشرطة، وتمكن الرئيس من تأسيس نظام توليتارى منضبط على قاعدة المصالح، مع إعطاء طابع ديمقراطى يتمثل فى هامش حرية للأحزاب المعارضة والصحف؛ تتسع وتضيق حسب مزاج السلطة وتأثرها بالمناخ العالمى، خاصة الأميركى، فالنظام اليمنى يعد من أهم النظم الموالية لأميركا فى المنطقة خاصة بعد أن بدا واضحاً ان نظام الرئيس العراقى السابق صدام حسين يترنح تحت وقع الضربات الأمريكية القاسية، فبادر إلى تقديم تنازلات واسعة، سواء عسكرية تمثلت فى تواجد قوات جوية وبحرية أمريكية فى مينائى عدن وسوقطرى أو تنازلات سياسية فى إطار ما يسمى الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن خلال التعاون فى تبادل تسليم المتطرفين، لاسيما من تنظيم القاعدة الذى يتزعمه الشيخ أسامة بن لادن، والذى له خلايا عديدة نائمة وناشطة فى اليمن.

لقد وقفت أمريكا مع الرئيس على عبد الله صالح فى حربه ضد من أسماهم بالانفصاليين فى حرب ١٩٩٤. ومنعت دولاً عربية عديدة من تقديم الدعم العسكرى والسياسى للقوات الجنوبية، الأمر الذى اتاح للقوات الشمالية حسم المعركة لمصلحتها، وبالتالى انتصار الرئيس صالح على نائبه البيض، ورد

الرئيس صالح (الجميل) للإدارة الأمريكية باعطاء امتيازات النفط للشركات الأمريكية الكبرى، وعقد صفقات سلاح مع شركات أمريكية، فضلاً عن صمت النظام المريب ازاء جرائم واشنطن فى المنطقة والتى بلغت الذروة بالاحتلال العراق، ودعم الكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة.

ووصلت العلاقة الحميمة بين صنعاء وواشنطن درجة كبيرة عندما سمحت القيادة اليمنية لطائرة امريكية من دون طيار باغتيال أحد المتهمين فى تنظيم القاعدة (الحارثى) بقصفه بصاروخ جو- أرض دون أن يهتز جفن لرئيس اليمن الذى انتهكت سماء بلاده بطائرة أميركية تجولت- حتما- فى السماء قبل أن تنقض على الهدف.

لقد كان قيام مجموعة من أعضاء تنظيم القاعدة بضرب المدمرة الأميركية (كول) فى ميناء عدن خريف ٢٠٠٠ متزامنا مع الانتفاضة الفلسطينية هو أبلغ دليل على الضيق الشعبى بالتواجد الأميركى المكثف فى اليمن، وبطبيعة الحال فإن قرار توطيد العلاقات اليمنية- الأميركية إلى حد تنفيذ طائرة أميركية لعملية قتل لمواطن يمنى على الأرض اليمنية لم يكن قرارا ديمقراطيا صادرا عن البرلمان وإنما قرار فردى صدر من القصر الجمهورى، لذلك شارك كثيرون بما فى ذلك رجالات من القوات المسلحة اليمنية فى عملية ضرب المدمرة الأميركية كول فى ميناء عدن، الأمر الذى يعكس حالة التذمر فى أوساط الجيش والشعب من العلاقة الخاصة أو الاستراتيجية التى تربط صنعاء وواشنطن فى ظل النظام الحاكم حاليا.

إن اعتماد النظام فى صنعاء على القوى الدولية سواء على صعيد المعونات أو الحماية يمكن فهمه فى إطار عزلة النظام عن الجماهير، واستبدال العلاقة الديمقراطية مع الشعب بعلاقات بيروقراطية مثل شبكة العنكبوت مع جماعات المصالح وشيوخ القبائل وكبار موظفى الدولة وقيادات الجيش، واللافت هو أن نظام الرئيس على عبدالله صالح هو احد النظم القليلة- النادرة- من بقايا حقبة الحرب الكونية الباردة بين القطبين الكبيرين أميركا والاتحاد السوفيتى، وإذا كانت مياه كثيرة جرت فى النهر، وتغيرت طبيعة الجغرافيا السياسية بشكل جذرى بغياب الاتحاد السوفياتى فإن عبقرية الرئيس وتحكمه فى شبكة العنكبوت هى التى مكنت نظامه من الاستمرار رغم كل المتغيرات العالمية

الدراماتيكية.. وبعد عامين سوف يحتفل بمرور ٣٠ سنة على تسلمه السلطة، ما يؤهله لدخول نادى الحكام المعمرين.

والحاصل هو أن هذا النظام مثل نظم أوتوقراطية (بيروقراطية) لا يعبأ كثيرا بالتجاعيد، رغم أن اللحم البشرى هو أكثر كتاب يسجل عليه التاريخ بصماته، ورغم أن النظم التى تشيخ وتستمر فى الحكم تؤدى إلى حالة شلل اقتصادى، وركود ثقافى، وتفكك اجتماعى وربما أيضا انحلال أخلاقى، لأن الاستمرار مع الشيخوخة هو ضد طبيعة الحياة، بل إن سنة الحياة هى التغيير والتجديد، وفى اليمن ثمة من يغير ولا يتغير، يجدد ولا يتجدد، وبالتالى ظلت البلاد تسير إلى الوراء عاما بعد عام من دون أن يبالى المسؤول الأول، بل راح يفكر فى آليات عصرية و(فهلوية) للاستمرار فى الحكم، تارة بتعديل الدستور، وأخرى بحث قوى المصالح بالتحرك من أجل المطالبة باستمراره وبقائه، الأمر الذى أدى إلى تحول البلاط الجمهورى إلى خشبة مسرح تجرى عليها أحداث مسرحيات هزلية تقتبس الشكل الديمقراطى من الغرب، وتقوم بكل إخلاص- وعبقرية- بإفراغها من مضونها الحقيقى.

...

هل أطلت عليكم؟

أعرف- واعتذر- لكننى وجدت نفسى بدوافع قومية أقدم رؤيتى لما يجرى فى قطر عربى عزيز، اختلطت فيه الدماء المصرية باليمنية، ورسمت تاريخا مشتركا، كان تاريخا ثوريا فى عهد عبدالناصر والسلال وحركة القوميين العرب فى الجنوب، ثم جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن، وتغيرت أحوال وبقى رجال، وغادر آخرون، ومنهم كاتبنا عبدالله الشعيبى الذى أقدم كتابه- هذا- لكم بكل حب، وتقدير، لأن الكاتب لم يخلع رداءه- جلده- عندما وضع نفسه فى أول طائرة تعبر سماء الوطن فى اتجاه الوطن البديل، وإنما ظل متابعا لما يجرى فى بلاده، متفاعلا مع ما يدور، يكتب ويجتهد ويفكر ثم ينشر فى صحف عربية بعضها داخل العالم العربى، وبعضها الآخر خارجه.

والواقع أن مؤلف هذا الكتاب يتسم بأعلى درجات الصدق، ليس فقط.. لأنه لو غير قناعاته لكسب الذهب والمناصب وراحة البال، وإنما لأنه ظل ممسكا على أفكاره كالقابض على الجمر، لم يجامل أو

يهادن أو يعقد مصالحة مع العاصفة، بل إن حياته هى حاصل جمع الأعاصير والقلق والمشاكل، ورغم ذلك فإن رؤيته الانتقادية للأوضاع فى بلاده لم تجرده من الإشارة إلى النقاط الإيجابية عندما وجدها، ولم يترك أى فرصة للحوار مع القيادة اليمنية على صفحات الجرائد والمجلات إلا وقطع شوطا فيها، وسعى دائما إلى الجدال بالتى هى أحسن من دون أن يعطى للطرف الآخر فرصة المساومة أو التلويح بالإغراءات.

وصحيح أن الكتب التى يتم تجميع فصولها، وتبويبها من خلال مقالات منشورة من أصعب الكتب، لأنها تحتاج إلى تسلسل موضوعى، وترتيب للأحداث والرؤى والأفكار، إلا أن هذه الكتب تمثل وثيقة تاريخية، ومثلما كانت روايات نجيب محفوظ (الثلاثية) فى عشرينات القرن الماضى وثيقة تاريخية رغم ما فيها من خيال، فإن الصحيفة- لاسيما إذا صارت كتابا، تمثل أيضا وثيقة لما جرى فى عصر من العصور، ومقالات عبدالله الشعيبى اتسمت بالصدق إلى حد الغضب، واتسمت بالرحابة إلى حد طلب الحوار ولو فى الحديدة، وهذا فى حد ذاته يعطيها عمرا فوق عمرها، ويعطيها حياة وإن تيبست الأوراق، فالكلمة الحرة تظل نابضة مثل قلب حر لا يموت، ويبقى أن الشعيبى نشر مقالاته فى صحيفة (القدس) الدولية وهى صحيفة شجاعة، ورئيس تحريرها الأستاذ عبدالبارى عطوان وهو الأشجع بين فرسان الكلمة، كما نشر مقالات أخرى فى مجلة (الغد العربى) التى أتشرف برئاسة تحريرها ولا أقول فيها سوى إننا حاولنا أن نكون عروبيين بحق ومن هنا التقينا مع مؤلف هذا الكتاب، ومع آخرين يعتقدون أن الوطن هو فضاء العقل وليس حقيبة سفر أو رصيد فى بنك أو متعة زائلة.. الوطن هو نحن.

عادل الجوجرى

مدير المركز العربى للصحافة والنشر (مجد)

رئيس تحرير مجلة (الغد العربى)

القاهرة

يوليو ٢٠٠٦

مقدمة

بعد أن خرج إلى النور كتابى السياسى الأول (اليمن- الوحدة- الحرب- الإرهاب) وصار فى متناول القارئ، كان هناك الكثير من الأصدقاء والزملاء وعلى رأسهم الأخ العزيز/ عادل الجوجرى رئيس المركز العربى للصحافة والنشر- مجد- فى جمهورية مصر العربية يطالبونى بالاستمرار فى مشوار الكتابة والاستعداد للمستقبل، كما طالبونى بالتفكير لإعداد كتاب سياسى ثان..

تقبلت تلك المطالبات بكل سرور من ناحية، وبتقدير وإحترام لأصدقائى وزملائى من ناحية أخرى، ولكن وبعد تفكير طويل وعميق مع الذات وجدت أننى وانطلاقاً من خبرتى أولاً وقناعتى الشخصية ومتابعاتى للوضع فى بلادى ثانياً وجدت نفسى مضطراً لمواجهة عدد من الصعوبات وهى كالتالى:

١- عنوان الكتاب وبما يتناسب مع مادة الكتاب... لأن الكتاب الأول كان بمثابة تحدى شخصى لى وأتمنى أن أكون قد وفقت فيه، برغم أن ٩٠٪ من مادته كانت عبارة عن مقالاتى التى سبق، وأن نُشرت فى صحيفة القدس العربى ومجلة النازح اليمنى وهى بالفعل كما قال أخى العزيز/ الجوجرى تعتبر (دفقات شعورية غير مرتبة على اعتبار أنها انعكاس لأوضاع الوطن غير المرتبة أصلاً وهو ما ذكره فى تقدمته للكتاب الأول...

واختيار العنوان لموضوع ليس بالسهولة، فما بالنا فى عنوان لكتاب جامع، لذا كان لابد لى من التفكير والتروى فى اختيار عنوان هذا الكتاب.

٢- الدوافع من إعداد الكتاب:

أ- الدوافع العامة: بالإضافة إلى مطالبات ومناشدات زملائى وأصدقائى فى المواصلة لإعداد الكتاب الثانى، فهناك دوافع عامة أخرى تدفعنى لذلك ومنها ما يلى:-

المؤشرات الإقتصادية:

إن البلاد وبعد تحقيق الوحدة بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم يشهد أى تغيير إيجابى فى مستوى معيشة الناس وتحقيق أى استقرار اقتصادى واجتماعى وسياسى وأمنى وقانونى ، ودليلنا على ذلك نوجزه بالمؤشرات التالية:

أ - مستوى الدخل... يعتبر هذا المؤشر واحداً من المؤشرات العامة الدالة على مستوى معيشة المجتمع ككل... وقبل قيام وحدة اليمن كان هذا المؤشر يشير إلى أن مستوى الدخل الفردى السنوى يبلغ ما بين ٦٩٠ دولار- ٧٦٠ دولار.

وبعد الوحدة مباشرة انخفض هذا المؤشر- فى العام الاول للوحدة- بصورة غريبة ليصل إلى ٥٥٠ دولار وقد أُرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الأعباء على النظام الجديد بفعل الزيادة فى طاقم الجهاز الإدارى والعسكرى وضعف الإمكانيات المادية نتيجة للالتزامات الجديدة الناجمة عن عملية التوحيد، ولا نعتقد أن هذا مبرر مقنع لأى عاقل كان... لأن المنطق يقول إن من واجبات النظام الجديد وبعد الانتقال الجديد يتطلب أن تسعى حكومة الوحدة إلى رفع مستوى الدخل أو على الأقل الحفاظ على ثبات المستوى القائم.

وفى كل عام كان المؤشر يتجه نحو الانخفاض ووصل بعد الحرب الأهلية صيف ١٩٩٤م إلى ٤٢٠ دولار، وفى نهاية العام ٢٠٠٢م بلغ المؤشر إلى مستوى متدنى- ٢٧٠ دولار- وفى العام ٢٠٠٥ بلغ مستوى الدخل أقل من دولار فى اليوم مما دعا معظم المؤسسات الاقتصادية الدولية لأن تعتبر اليمن من الدول الفقيرة حيث احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة فى قائمة الدول الفقيرة.

ب - مستوى الفقر... ولأن اليمن قبل التوحيد كانت تعتبر من الدول الفقيرة ولكنها لم تكن تحتل ذيل القائمة حيث كان يعتبر دخل الفرد اليومى حينها ٢,٢٠ دولار فى اليوم الواحد وتواصل هذا الانخفاض من دون معالجات ليصل فى العام ٢٠٠٢ م إلى أقل من دولار واحد فى اليوم... هذا المستوى دفع الكثيرين من أبناء اليمن إما للتفكير فى الهجرة رغم صعوبتها فى المرحلة الراهنة او للبحث عن الأكل من براميل القمامة وبالذات فى المدن، والبعض من الناس حولوا الشرف أو العرض إلى سلعة للبيع والشراء.!!

جـ- مستوى التنمية الاقتصادية.

د- استشراء الفساد الإدارى والمالى.

هـ- ضعف البنى التحتية للمجتمع.

المؤشرات الاجتماعية:

نتيجة لغياب سلطة دولة النظام والقانون فى اليمن وعدم تمكن أجهزة الحكومة المركزية من بسط هيمنتها على معظم مناطق اليمن بسلطة النظام والقانون فقد أصبحت مثل تلك المناطق خاضعة لسلطة القبيلة وفى عداء مستمر مع أجهزة الحكومة التى اضحت تتعامل مع هذا الوضع، وكأنه أمر واقع لا مفر منه، بل ووصل الأمر بأجهزة الحكومة أن تعتبر نفسها بمثابة الوسيط فى حل النزاعات القبلية التى تنشب بين الحين والآخر، وهى أيضا التى تعمل على زرع الفتن وخلق النزاعات على أمل فى إضعاف هيبة سلطة القبيلة. وأصبح الجميع من عرب وغيرهم يدركون ذلك الوضع وحقيقته حتى وصل الأمر أن بعض السفارات العاملة فى العاصمة صنعاء. وفى حالة تعرض أى من رعاياها للاختطاف من أفراد بعض القبائل نتيجة لاختلافات مع الحكومة المركزية أو لأى شئ آخر تحاول تلك السفارات فى التعامل المباشر أو غير المباشر مع تلك القبائل سواء بعلم الحكومة أو بدون علمها.

واضافة الى ذلك فهناك مؤشرات أخرى مثل:

ـ وجود هوة بين مختلف فئات الشعب من ناحية وبين فئات الشعب والمجتمع.

ـ ارتفاع معدلات الجريمة.

ـ ارتفاع معدلات البطالة.

ـ ارتفاع غير عقلانى فى التفسخ الاخلاقى.

ـ تراجع التماسك العائلى والمجتمعى.

– الاتجار بالاطفال.

– انتشار ظاهرة الزواج السياحى تحت مبرر تشجيع السياحة.

المؤشرات السياسية:

قبل توحيد الشطرين كانت الحياة السياسية فى الشطرين قائمة على أساس حكم شمولى حيث لا وجود للحريات السياسية والفكرية والاعلامية ومؤسسات المجتمع المدنى... وعندما أُتفق النظامان السياسيان للشطرين على إعلان الوحدة الاندماجية، اشترط ذلك الإعلان بإقرار العمل بمبادئ الحرية السياسية والفكرية والصحفية ولكن مع استمرار قيادتى الشطرين بالاستمرار فى الحكم كشركاء ولفترة انتقالية لمدة أربع سنوات وظلت قيادتا الشطرين مستحوذة على الحكم حتى كان

الطلاق الدامى صيف ١٩٩٤م.

وبعد إعلان الوحدة سمحت للكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية التى كانت تعمل بالسر من تحت الأرض بالدخول إلى مرحلة الاستقطابات السياسية من قبل الشركاء والحكام للنظام الجديد بهدف تحقيق مكاسب سياسية خاصة بها يتم استخدامها وقت الحاجة لمواجهة بعضهم البعض.

ومع أن الساحة السياسية شهدت ظهور الكثير من الاحزاب والتنظيمات السياسية إلا أن المحللين والمراقبين للشأن اليمنى- عرب وغيرهم- كانوا يرون بأن الديمقراطية التى تم الإعلان عنها ستظل مشوهة وغير فاعلة على اعتبار أن الإرث السياسى للشركاء صناع الوحدة خال من أى لمسات ديمقراطية وبالتالى فإنه من المستحيل أن تتحسن أو تتطور عملية الديمقراطية فى ظل سيطرتهما كشركاء أو منفردين إلا فى حالة إحداث تغيير سياسى شامل للكثير من المفاهيم والأفكار تقوم على أساس قيام انتخابات تشريعية ومحلية ورئاسية لا تتحمل مسؤولية إعدادها وتنظيمها والإشراف عليها لأى حزب سياسى كان- حاكم أو معارض- وتلك العملية تتطلب أن تكون بإشراف شخصيات وطنية مستقلة وبمشاركة عربية ودولية.

وفى العام ١٩٩٣ شهدت اليمن الموحدة أول انتخابات تشريعية استحوذ عليها كلا الحزبين الشريكين والحاكمين السابقين لشطرى اليمن وهما المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى وحزب جديد يرتبط بعلاقات تنظيمية وفكرية سياسية مع المؤتمر الشعبى العام وهو التجمع اليمنى للإصلاح الذى يضم جماعة الإخوان المسلمين وزعامات قبلية وشخصيات تجارية، ولم تستطع بقية الأحزاب من تحقيق نتائج جيدة بإستثناء حزبين او ثلاثة نالوا بعض المقاعد البرلمانية التى لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، والنتائج لتلك الانتخابات كانت هى الطريق إلى الحرب الدامية صيف ٩٤، لأن الأطراف الفاعلة فى المعادلة، وبخاصة تحالف المؤتمر والاصلاح رفضت الخضوع للقواعد الديمقراطية "للعبة التنافس السياسى"، كما كان يردد الاشتراكى، وبدا أن هناك محاولة شمالية- شمالية وفقا لوجهة نظر الاشتراكى، مجسدة فى تحالف المؤتمر والاصلاح لاستبعاد الاشتراكى والجنوب من خلال التهميش والتغييب، وعبر صناديق الاقتراع التى لا تعكس التوازن او التواجد الحقيقى لكل حزب، فقد استأثرت الأحزاب الشمالية بالدوائر الشمالية وهى الأكثر عددا بل هى

أضعاف أضعاف مقاعد الجنوب، وهكذا تم رسم خريطة سياسية جديدة فى البلاد عبر صناديق الاقتراع لا تعكس التفاعلات الواقعية فى المجتمع اليمنى.

وكان لابد أن تتغير معادلة الحكم على ضوء تلك النتائج وخاصة بعد تمكن تجمع الإصلاح من تحقيق نتائج أذهلت الجميع، وكان التغيير يعنى دخول تجمع الاصلاح كشريك جديد فى الحكم إلى جانب الشريكين السابقين (المؤتمر والاشتراكى).. هذا التغيير كان يعتبر تحولاً غير عادى أدى إلى خلط الكثير من الأوراق لصالح أحد الشركاء والاقوى برلمانياً وهو المؤتمر الشعبى العام الذى كان يشعر بأن شركاءه فى صُنع ملحمة الوحدة- الحزب الاشتراكى- غير راض عن شراكتها وسير الأداء الحكومى المشترك... وأن وجود شريك جديد يرتبط بعلاقات مميزة مع المؤتمر الشعبى سيزيد من فرص الضغط على الاشتراكى وتحقيق تنازلات سياسية قد تدفعه- الاشتراكى- للخروج من الحكم بطريقة سلمية ومرضية خصوصا وان العلاقة بين الاشتراكى والإصلاح معدومة وقائمة على عداء مستحكم وتقليدى لا يوحى بامكانية توفر أى قواسم مشتركة قد تجمعهما معا.

وأمام ذلك التغيير كان لابد من حدوث التنافر بين أطراف النظام وبدأت الأزمة السياسية تحتدم- بدأت بين الشريكين بعد شهور من قيام الوحدة- وأخذت أشكالا عدة غير قابلة للتهدئة خصوصا وأن قيادة الاشتراكى كانت تشعر بأن شركاءه يستهدفونه من خلال تعرض العديد من قياداته وكوادره للاغتيالات التى بلغت ١٥١ محاولة اغتيال- وفقا لمصادر الاشتراكى- ومع احتدام الأزمة السياسية وقبل انتقالها للحل العسكرى كانت هناك حوارات سياسية داخلية ووساطات عربية ودولية أثمرت عن ظهور وثيقة سياسية سميت بوثيقة العهد والاتفاق تم الاتفاق عليها من قبل جميع الأحزاب والقوى السياسية على أن تكون الحل النهائى لأزمة الشركاء وبالتالى لمشاكل وطنية عامة، وبعد ممارسة ضغوط عربية ودولية تم اختيار عمان- عاصمة الأردن- مكانا للتوقيع عليها من جميع قيادات تلك الأحزاب والقوى بالإضافة إلى شخصيات وطنية وبحضور عربى، وحينها كان الشعب اليمنى يحاول أن يتنفس الصعداء مع توقيع تلك الاتفاقية التى لم تر النور بفعل ان الشركاء كانوا مشهرين لأسلحتهم وأصابعهم على وشك الضغط على الزناد.

بعد التوقيع على الوثيقة كان زعيم الاشتراكى حينها ونائب الرئيس اليمنى السيد/ على سالم البيض

قد عرج الى المملكة العربية السعودية فى طريقه إلى الوطن وبدلا من أن يعود إلى العاصمة صنعاء عاد إلى مدينة عدن- عاصمة اليمن الجنوبى سابقا والعاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة مما أغاظ شركاءه واعتبار تلك الخطوة مخالفة للأعراف والتقاليد، واعتبر المراقبون غضب شركاء الاشتراكى بداية النهاية لوثيقة العهد (الاتفاق) التى لم تعمر أكثر من أسبوع حتى كانت لغة الحرب هى الفاصل وكانت الحرب بين الشركاء- المؤتمر والاصلاح كطرف والاشتراكى كطرف- ومن ثم تحولت المعطيات السياسية والعسكرية إلى صراع شمالى جنوبى بمفهوم الاشتراكى بعد أن أخذت أزمة الحرب تخرج من الإطار اليمنى إلى العربى ثم الدولى، ووفقا لمفهوم المؤتمر والإصلاح فإن الحرب كانت بين الشرعية الدستورية ومجموعة انفصالية مارقة وخارجة عن النظام والشرعية الدستورية... ولم تكن الحرب هينة وسهلة أو نزهة قصيرة فقد استمرت لأكثر من شهرين بدأت فى ٢٧ إبريل ١٩٩٤م وانتهت فى ٧ يوليو ١٩٩٤م استطاعت أن تكبد اليمن خسائر بشرية ومادية جسيمة وما ان وضعت الحرب أوزراها فى ٧ يوليو ١٩٩٤م بعد فشل أو هزيمة الاشتراكى ومشروع الدولة الانفصالية التى تم الاعلان عنها بعد شهر من الحرب وأثناء الحرب ولم تر النور حيث حدث تغير كبير فى المعادلة السياسية اليمنية تمثلت فى استحواذ حزبى وهو ما سمى بالشرعية الدستورية بالسلطة بنسبة ٢-١ لصالح المؤتمر الشعبى.

بعدها شهدت الساحة السياسية اليمنية تراجعا كبيرا وملحوظا خصوصاً بعد خروج الاشتراكى من الحكم وهروب ٩٠٪ من قياداته الى الخارج ومصادرة ممتلكاته وأمواله وممارسة الضغوط المختلفة على بقايا قياداته وكوادره واعضائه وامتداد تلك الضغوط على بعض الأحزاب التى كانت على اتفاق سياسى مع الاشتراكى كعقاب لها على ذلك الاتفاق. واعتبرت الحكومة الجديدة كل من يطالب بإعادة الروح لوثيقة العهد والاتفاق او تحقيقها خائن وانفصالى وعميل و... و... الخ.

وكونى كنت انتمى للحزب الاشتراكى فإنى وللأمانة التاريخية أقول إن الحالة التى وصل لها الاشتراكى تعود الى الكثير من السياسات والممارسات الخاطئة التى كانت تحتاج الى مراجعتها وتعديلها وتصحيحها، وسبق لى أن عبرت عن مواقفى تجاه ذلك سواء قبل الوحدة او بعدها وربما الى اليوم، فالحزب الذى لا يقدر على إحداث التغيير فى برامجه وتوجهاته السياسية سيظل يلف فى

حلقة مفرغة ليس لها بداية أو نهاية.... والاشتراكى لا يختلف عن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية من دون استثناء... وللخروج المؤقت من تلك الحالة والانتقال الى مرحلة الاستقرار فإن جميع أحزاب اليمن بحاجة إلى إعادة ترتيب أوضاعها وتأهيل نفسها وأيضا تشبيبها قياديا وفكريا وتنظيميا وسياسيا حتى تتمكن من العمل على انتشال الأوضاع العامة المتردية للوطن وحتى يتمكن من ملاحقة المتغيرات الدولية التى تتحرك بسرعة ودقة لا تسمح للضعفاء بالملاحقة.

ومن أبرز الأخطاء التى كنت مع غيرى من الناس نراها وتحتاج إلى معالجة هى:

١- بما ان الوحدة هدف غالى لكل اليمنيين وليس هناك من اختلاف حولها فإن الواقع كان يتطلب من قيادتى الشطرين وقبل إعلان الوحدة الاندماجية التوجه لمعالجة الأوضاع الداخلية لكل شطر بدلا من سحبها إلى الوحدة وتحميلها أخطاء هى فى غنى عنها وغير مسؤولة عنها ومن تلك الأخطاء: عدم السماح بالحرية السياسية والصحافية فى كل شطر وتهيئة الأجواء الصحيحة لوحدة وطنية يشارك فى صنعها جميع القوى السياسية اليمنية.

٢- عدم اعتذار قيادتى الشطرين للشعب عن أى ممارسات سياسية وقانونية واقتصادية وفكرية خاطئة أضرت بالشعب.

٣- عدم معالجة مشاكل سياسات التأميم والإصلاح الزراعى التى شهدها جنوب اليمن عن طريق قانونى يحفظ حقوق كل الأطراف.

٤- عدم التوجه الحقيقى لحوار وطنى يقود إلى مصالحة وطنية شاملة تعالج كل هموم ومشاكل اليمن وتطلعات شعبه.

وبما أن أحدا لم يسع إلى معالجة تلك الأخطاء فإن الأوضاع لن تشهد أى تغيير يذكر يعود بالفائدة لصالح اليمن شعباً ووطناً.

ولكن ماذا حدث بعد ٧ يوليو ١٩٩٤م:-

بعد الحرب تم اعادة تشكيل الحكومة فيما بين المؤتمر والاصلاح وتم تعديل بعض مواد الدستور اليمنى ومن أهمها؛ الغاء مجلس الرئاسة- كأعلى سلطة فى البلد- والذى يتكون من خمسة أعضاء- ٢ مؤتمر+ ٢ اشتراكى+ ١ للاصلاح- واعطى للرئيس الحق فى تعيين نائب له، ويكون منصب الرئيس

على أساس انتخابات رئاسية كل سبع سنوات ثم عُدل إلى خمس سنوات... ومن ثم استتبت الأوضاع فى اليمن بعد الحرب ومن دون أى معالجة للأخطاء التى كانت محل خلاف بين شركاء وصناع الوحدة وحُمّل الاشتراكى كامل المسؤولية لتلك الأخطاء وهنا يكون الخطأ بحد ذاته... وكان الشارع اليمنى على استعداد لتقبل ذلك شريطة أن يتم معالجتها... ومع مرور الأيام بدأ الشارع اليمنى يتساءل:

الاشتراكى خرج والله معه.. فإلى متى سيستمر الوضع فى التردى؟

ولأن العقلية السياسية اليمنية لا تقبل اقتسام الجاه والسلطان على أكثر من واحد فإن شهر العسل فيما بين حلفاء ٧ يوليو ١٩٩٤م لم يدم طويلا حتى كان الطلاق النهائى فى ١٩٩٧م وبعد الانتخابات التشريعية التى حقق المؤتمر فيها أغلبية مريحة تم على أساسها خروج تجمع الإصلاح من دائرة الحكم إلى دائرة المعارضة، ويعود خروج التجمع اليمنى للإصلاح من دائرة الحكم إلى ساحة المعارضة ليس نتيجة الانتخابات التشريعية ١٩٩٧م كما يردد المؤتمر الشعبى الحاكم بل إلى أسباب يمكن تحديد أهمها:

١- إن هناك ضغوطا إقليمية ودولية برئاسة امريكا قدتمت ممارستها على اليمن لإخراج تجمع الإصلاح من دائرة الحكم اليمنى بسبب اتهامه بارتباطه بحركات أصولية ومتطرفة متهمة بالإرهاب.

٢- يُتهم تجمع الاصلاح بكونه يضم فى صفوفه جماعات متطرفة بالإضافة إلى إيوائه لجماعات خارجية وكذلك ارتباطاته الخارجية بجماعات إرهابية عالمية مثل تنظيم القاعدة بقيادة الشيخ أسامة بن لادن.

٣- ارتباط بعض العناصر القيادية لتجمع الإصلاح بتمويل وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية- كما تردد ذلك أجهزة استخبارات اقليمية ودولية- فى اليمن وخارج اليمن.

وتمثلت نتائج انتخابات ١٩٩٧ التى قاطعتها معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية وأبرزها الحزب الاشتراكى اليمنى- لأسباب سياسية وتنظيمية وقانونية إلى تكون السلطة التشريعية من حزب المؤتمر الشعبى العام بـ ٢٢٠ مقعدا و٦٧ مقعدا للإصلاح و٥ مقاعد لشخصيات ناصرية وبعثية وشخصية اشتراكية (قدمت نفسها مستقلة) والبقية للمستقلين الذى أنضم غالبيتهم للمؤتمر الشعبى (يبلغ عدد

أعضاء مجلس النواب ٣٠١ عضوا)، وبخروج الاصلاح من دائرة الحكم تغيرت معادلة الحياة السياسية اليمنية حيث توجه الاصلاح لفتح حوار واقامة علاقات تنسيقية مع معظم أحزاب المعارضة اليمنية وبالذات الاشتراكى عن طريق تشكيل جبهة وطنية معارضة لم ترض السلطة عنها بالرغم من وجود تيار فى تجمع الإصلاح يرفض ذلك التوجه على امل العودة إلى دائرة الحكم، كما قوبل ذلك التوجه بنوع من الريبة والحذر من قبل أحزاب المعارضة لشعورهم القائم على أن الإصلاح يتحمل جزء من المسؤولية على تدهور الأوضاع السياسية باعتباره كان يشكل توآمة للمؤتمر الشعبى وقد خرجت بعض تياراته من كنف المؤتمر بعد الوحدة والإعلان عن تأسيسه فى العام ١٩٩٥م.

وفى العام ١٩٩٩ شهدت اليمن أول انتخابات رئاسية لم يسمح حينها لأحزاب المعارضة للمشاركة فيها نتيجة عدم وجود تمثيل نيابى لها، وقد ترشح لها الرئيس على عبدالله صالح كمرشح للمؤتمر الشعبى العام وتجمع الإصلاح- يتحمل الرئيس على صالح مقاليد الحكم منذ ١٧ يوليو ١٩٧٨- وتنافس إلى جانب على صالح أحد أعضاء المؤتمر الشعبى الحاكم- عضو لجنة دائمة- السيد نجيب قحطان الشعبى وهو نجل السيد قحطان الشعبى أول رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية بعد استقلال الشطر الجنوبى من الاستعمار البريطانى عام ١٩٦٧م والذى لم يستمر فى الحكم لأكثر من عامين، وقد فاز فى تلك الانتخابات وبالتأكيد المسبق والمعروف السيد على عبدالله صالح، وقد اعتبرت أحزاب المعارضة الانتخابات الرئاسية ونتائجها بأنها أضحوكة ومهزلة لأن الرئيس ينافس نفسه والمؤتمر ينافس نفسه، فبرلمان ١٩٩٧م رفض ترشيح السيد/ على صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى كمرشح للمعارضة اليمنية.

ومنذ ٧ يوليو ١٩٩٤م بدأت الحريات السياسية والفكرية والثقافية والصحافية تتعرض للمصادرات والمطاردات والمحاكمات والمضايقات وكذا للتصفيات القانونية والجسدية تحت مبررات قانونية واهية وغير مقبولة، فقد تمت مصادرة صحف حزبية ومستقلة وبعضها أوقفت، وأعتقل بعض من رجال الفكر والسياسة والصحافة وقادة مؤسسات المجتمع المدنى التى يحاول اليمنيون تأسيسها، كما تعرض الكثير من الشخصيات السياسية البارزة للتصفيات الجسدية كان آخرها فى الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٢ وهو السيد/ جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى المعارض وأحد

أبرز الشخصيات السياسية الوطنية فى اليمن، وفى الأيام الأولى من العام ٢٠٠٣م قُتِل السيد/ يحيى المتوكل الأمين العام المساعد للحزب الحاكم والذى كان يتمتع باحترام وتقدير مختلف القوى السياسية اليمنية حيث كان يمثل الفكر المستنير والمعتدل وروح التسامح الوطنى فى الحزب الحاكم (قُتِل عبر انقلاب سيارته بطريقة عجيبة ومثيرة، وهى طريقة معروفة فى الأوساط السياسية اليمنية باعتبارها وسيلة سهلة للتخلص من أمثال تلك الشخصيات التى قد تشكل خطرا بالنسبة لبعض القوى التقليدية والمتنفذة).

كما شهدت اليمن اختطافات لدبلوماسيين اجانب وسائحين وخبراء أجانب أثرت على سمعة اليمن واقتصاد اليمن، وبفضل ذلك اشتهرت اليمن بسياسة الاختطافات، ومن أبرز تلك العمليات هى عملية اختطاف لسائحين أجانب من قبل جماعة جيش عدن- أبين الإسلامى بزعامة أبو حسين المحضار والتى أسفرت عن سقوط عدد من السواح برصاص قوات الأمن اليمنية التى تدخلت للإفراج عنهم، وفجأة توقفت تلك العمليات وسط ذهول عام شمل اليمنيين والعرب وغيرهم وكأن التوقف مدروس ومخطط له من قبل جهات نافذة فى النظام اليمنى.

وبالإضافة إلى الاختطافات فقد شهدت اليمن الكثير من عمليات التفجير التى استهدفت مصالح يمنية ودولية وأبرزها الآتى:

١- تفجير المدمرة الامريكية- يو.اس.اس كول- بميناء عدن فى العام ٢٠٠٠م.

٢- إلقاء قنابل على سفارات أجنبية فى صنعاء وبعض المصالح الأجنبية فى اليمن.

٣- تفجير ناقلة النفط الفرنسية فى أحد موانئ حضرموت اليمنية العام ٢٠٠٢م.

ونتيجة لذلك فقد زادت كمية ونوعية الضغوط الإقليمية والدولية على النظام اليمنى، وباتت اليمن وبالذات بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ التى شهدتها أمريكا تبرز كدولة حاضنة وداعمة لجماعات إرهابية مطلوبة دوليا فما كان من اليمن إلا ان تنفى عنها تلك الاتهامات ومؤكدة استعدادها التام فى المشاركة الدولية الخاصة بالحرب على الإرهاب، ولإثبات حسن النية اليمنية أمام العالم فقد فتحت المجال أمام أجهزة الاستخبارات الدولية وبالذات الأمريكية وقواتها العسكرية للتدخل فى التحقيق مع من يشتبه بهم أو للاعتقال أو المطاردة والقتل مثلما حدث فى النصف الثانى من العام ٢٠٠٢م عندما

ضريت طائرة عسكرية أمريكية سيارة يستقلها أحد المطلوبين ويدعى أبو على الحارثى مع ستة من زملائه فى محافظة مأرب اليمنية مما أودى بحياتهم جميعا وكل ذلك تم بمعرفة الحكومة اليمنية وموافقتها، وبرغم كل تلك التنازلات التى قدمتها الحكومة اليمنية فلازالت أمريكا وحلفاؤها غير راضين عن الأداء اليمنى الرسمى مما يعنى ان هناك مخططاً دولياً ينتظر اليمن لا أحد يعرف محتواه حتى وإن تضاربت الأقاويل والتفسيرات تجاه ذلك المخطط الذى ربما يحدث تغيير يتوافق ومصالح أمريكا وحلفائها.

وأمام ما أسلفناه فإن المؤشرات السياسية لا تشير إلى إمكانية توفر أمل فى إحداث إصلاحات سياسية ووطنية شاملة لكافة مناحى الحياة.

المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المسألة الاقتصادية من أعقد المسائل فى حياة الأفراد والمجتمعات.. فوضع الاقتصاد اليمنى معقد ومركب منهجيا وواقعا.

إن الواقع الاقتصادى اليمنى يفتقر الى المقدمات العلمية الحقيقية التى تفترض توافرها، أى أن الأسس الاقتصادية معدومة وأصبحت الحياة الاقتصادية معتمدة على الهبات والمساعدات والديون الخارجية التى باتت تشكل معضلة اقتصادية دائمة وعبء ثقيل على اليمنيين لأجيال قادمة ما لم تكن هناك معجزة إلهية أو فرصة سحرية.

إن جميع المؤشرات الاقتصادية تنم عن استحالة توفر أى معالجات ما لم تقترن بمعالجات شاملة لمختلف نواحى حياة المجتمع برغم أن تلك المعالجات ستأخذ مدى زمنى طويل حتى تبرز آثارها الايجابية على حياة المجتمع إن وجدت، وأى مجتمع يكون اقتصاده قائما على استمرار التدهور مع معالجات فاشلة يعنى أن الوضع يصعب معالجته وهذا المجتمع يكون أقتصاده قائماً على هياكل ضعيفة وأحادية الجانب.

وفى حال اليمن لا يمكن الحديث عن أى هياكل أو قطاعات انتاجية نتيجة للطبيعة الاقتصادية اليمنية غير المتوازنة.

الدوافع الخاصة:

وفى إطار هذه الرؤية السياسية- الاجتماعية- الاقتصادية نستطيع القول إن الهدف من إصدار هذا الكتاب هو:

أولاً:- توثيق مرحلة مهمة من تاريخ بلادنا قد عايشتها بروحى ودمى وعايشت تفاصيل الصراعات القبلية السياسية، ونزاعات الأصولية والتطرف والإرهاب مع مكونات الدولة الحديثة، وتابعت المكايدات السياسية التى أثرت على قلوب النخبة الحاكمة وأدت فى نهاية الأمر إلى حرب دامية استخدمت فيها أحدث انواع الطائرات والصواريخ، فضلا عن الدبابات والمدفعية، وشهدت خلالها عدن أكبر جريمة استباحة مدنية عربية إسلامية على يد قوات عربية إسلامية وتحت مسمع ومرأى من العالم كله، خاصة العالم العربى، وهدف هذا الكتاب ليس لتجريح أحد، ولا للشماتة فى أحد، وإنما لرصد ما يجرى بكل تجرد وموضوعية، وقد سجلت هنا كلمتى للتاريخ لا أبغى فيها سوى رضا الله والوطن والضمير حتى وإن اغضبت البعض أو رحب بها البعض الآخر.

ثانيا:- إن تسجيل وتوثيق المرحلة التاريخية منذ إعلان الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى نهاية الحرب ٧ يوليو ١٩٩٤م لابد منها للتاريخ اليمنى، ولأن تدوين التاريخ وتوثيقه فى الدول المتخلفة وذات الأنظمة السياسية الديكتاتورية وغير المستقرة غير متوفر وغير صادق لأن المنتصر فى تلك الدول هو الذى يكتب التاريخ على هواه وبما أن تلك المرحلة التاريخية قد شابها عدم الاستقرار رغم أهمية تلك المرحلة بالنسبة للتاريخ اليمنى فإن المتوفر منها لا يغطى كل الحقائق ولا ينصف أحداثها وصناعها... فالمهزوم فى حرب ١٩٩٤م لم يعد قادر على الكلام وكأن التاريخ قد انتهى يوم هزيمتهم وأصبحوا خارج نطاق التاريخ وهم بذلك يساعدون على ضياع جزء من تاريخ الشعب وبالتالى اصبحوا ناكرين للجميل للثقة التى نالوها من شعبهم، ومع كل هذا وذاك فإن التاريخ لن ينسى لهم أعمالهم مهما تذرعوا بأنهم مظلومين.

ولأن المنتصر هو من سيسجل التاريخ فقد أصبح من حقه- وهو حق غير شرعى لأن التاريخ ليس حكرا عليهم أو ملكا لهم بل هو ملك للشعب والوطن- أن يفعل بتاريخ تلك المرحلة كما يشاء، لذا كان لابد من القيام بأى محاولة لتسجيل ولو جزء من أحداث ووقائع تلك المرحلة إكراما وإنصافا لتاريخ اليمن وشعب اليمن، وعندما نقوم بتلك المحاولة فإنه ينبغى علينا أن نتحلى بالحيادية مهما كانت

التزاماتنا السياسية والحزبية... فعلينا أن نقول الحقيقية كما هى وتحليلها تحليلا واقعيا ومنهجيا وفى حالة تطلب الأمر إلى التعليق من قبلنا فلا يعنى أننا على صواب أو أننا جانبنا الحقيقة أو الواقع. والحكم على موقفنا متروك للتاريخ.

ومحاولتنا هى محاولة لنتعلم فنون الحوار والاختلاف وقول الحقائق حتى لو تقاطعت او تعارضت مع مواقفنا ومصالحنا مادام الهدف لا يخرج عن طموحاتنا فى بناء وطننا على أسس سليمة.

ثالثا: إن اليمن ونتيجة لما حل به على مر تاريخه السياسى الحديث من احداث سياسية دموية ومدمرة تتطلب توفر الشجاعة والمصداقية فى مناقشة هموم وقضايا اليمن ماضيا وحاضرا و مستقبلا ،وبعيدا عن أى أفق سياسية وحزبية ضيقة وبما أن ذلك غير متوفر فقد كان ذلك واحد من الدوافع الهامة لإقدامنا على هذه المحاولة المتواضعة لعل وعسى.

رابعا :إن الشعب اليمنى وقبل وحدة الشطرين كان يتوق إلى إحداث تغيير فى حياته بعد التوحيد.. فالشعب فى الشطر الشمالى كان يتوق إلى الوحدة من زوايا عدة، أهمها:

١- عدم توازن بين المساحة والسكان.

٢- عدم توازن بين الثروة والسكان.

٣- عدم وجود دولة قوية وغياب سلطة القضاء وارتفاع معدلات الفساد وعدم الاستقرار.

٤- نمو السلطة العسكرية والأمنية على حساب سلطة دولة النظام والقانون.

٥- غياب الديمقراطية والعدالة والمساواة.

٦- وجود تخمة استهلاكية مقابل ضعف القوة الشرائية.

كما كانت الرؤية للوحدة تنطلق من الآتى:

١- إن نظام الوحدة سيأخذ بأفضليات الحكم فى الشطرين وبالذات فى مجال النظام الإدارى والمالى والدعم الحكومى للسلع الضرورية.

٢- إن نظام الوحدة سيعيد تنظيم وتطوير اجهزة السلطة وعدم الأزدواج فى السلطات.

٣- إن نظام الوحدة سيعيد تنظيم وتطوير الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية.

٤- إن وحدة الشطرين ستساعد على سد الفجوات الخاصة: ما بين الساحة والسكان، والثروة

والسكان على أساس ان الشطر الجنوبى يمتلك مساحات جغرافية أكبر من الشطر الشمالى بالإضافة إلى ثروات مخزونة وغير مستغلة أكبر، مقابل عدد السكان أقل ، فسكان الشطر الشمالى يبلغ ١٥ مليون نسمة مقابل أكثر من مليونى نسمة فى الشطر الجنوبى.

٥- إن الدولة فى الشطر الجنوبى تبسط كامل سيطرتها على الوطن وتتمتع بهيبة واحترام كل أبناء الشعب.

وبالنسبة للشعب فى الشطر الجنوبى فكان يتوق إلى الوحدة من زوايا عدة أهمها:

١- غياب الديمقراطية والضعف الاقتصادى.

٢- وجود انغلاق سياسى محلى وعربى دولى.

٣- استقرار الدخل الفردى مقابل ضعف فى السوق الاستهلاكى.

٤- تعرض النظام السياسى لأزمات سياسية دموية ومتلاحقة لم تساعده على الاستقرار حيث أن البلد كان يشهد صراعات دموية داخلية كل خمس سنوات على الأقل مع وجود حصار إقليمى ودولى.

٥- الشعور الجارف بأن الثروة الكامنة فى الأرض ستساعد الشعب اليمنى ككل على تحقيق استقرار اقتصادى واجتماعى وعلى أن تكون دولة مركزية قوية ذات تأثير إقليمى ودولى.

وأما رؤيته للوحدة فكانت تنطلق من نفس المنطلقات الخاصة لشعب اليمن فى الشطر الشمالى.

ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن فالشعب فى دولة الوحدة لم يجد ما كان يطمح إليه وبالذات أبناء الشطر الجنوبى... فنظام الجمهورية العربية اليمنية- الشطر الشمالى- هو الذى ساد بكامل سلبياته وبالاخص بعد حرب ١٩٩٤م.

فقبل الوحدة وعلى سبيل المثال البسيط كان المواطن فى الجنوب يشترى علبة اللبن- ماركة دانو- بـ (٣,٩٠) دولار أمريكى وبعد الوحدة بلغ سعرها ٧ دولارات واليوم يصل سعرها الى ما يقارب ١٤ دولاراً أمريكياً.

وتحولت أراضى الجنوب إلى مغانم لفئات مستنفذة فى السلطة انطلاقا من سياسة الاصلاح الاقتصادى الشامل وساعد ذلك على زيادة البطالة فى المجتمع الجنوبى بالمقارنة مع السكان مع كل الآثار الناجمة عن ذلك.

وأصبح الكثير من أبناء الجنوب يعتبرون أنفسهم مهمشين من كل الجوانب ووصل ببعضهم إلى إطلاق صفات على المواطن الجنوبى وكأنه مواطن درجة ثانية. وبدأ بعضهم يطالب بإصلاح وطنى يعيد الاعتبار للجنوب وأبنائه حتى وإن كانت تلك المطالبات لا تخرج عن التمسك بالوحدة إلا أن ردود الفعل الرسمية تعتبر ذلك خروج عن الثوابت الوطنية وخيانة للوطن والشعب والوحدة.!!

خامسا: لقد ساهمت حروب ١٩٩٤م على إضعاف اليمن سياسيا واقتصاديا وعسكريا:

❖ سياسيا: اضعفت الحراك السياسى فى اليمن وزيادة التوجه نحو الشمولية المتطورة على حساب الديمقراطية والمجتمع المدنى.

وتضاءلت الفرص فى التوجه نحو بناء دولة حديثة قائمة على أساس النظام والقانون، كما أضعفت العلاقات اليمنية الخارجية وزادت من حجم وكثافة الضغوط الدولية والاقليمية على اليمن.

❖ اقتصاديا: لقد اسفرت الحرب ١٩٩٤م عن خسائر بشرية ومادية تكلفت المئات من ملايين الدولارات بلغت ١٢ مليار دولار بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية السابقة المتردية والتى مازالت مستمرة حتى يومنا هذا ونتيجة لذلك فإن المصداقية الاقتصادية اليمنية بالنسبة للعالم الخارجى معدومة بنسبة ٧٥٪.

❖ عسكريا: برغم الاستقطاعات المتزايدة من ميزانية الدولة والموجهة للقوات المسلحة والأمنية الأخرى فإن فاعلية تلك القوات مازالت ضعيفة وغير منظمة أو مبنية على أسس علمية ووطنية، فهى قوية وضاربة فى التعامل مع المواطنين، وضعيفة فى التعامل مع الاعتداءات الخارجية التى تتعرض لها الأراضى اليمنية كما حدث لها أثناء هجوم واحتلال اريتريا على أرخبيل حنيش اليمنية العام ١٩٩٥م وهو الأمر الذى يشير إلى إن ما يميز القوات المسلحة اليمنية هو تكثيف تمركزها بشكل غير طبيعى فى معظم المدن اليمنية وليس على طول الحدود.

● فى ١٧ يوليو ٢٠٠٥م وهو بالمناسبة يصادف يوم تقلد الرئيس على عبد الله صالح رئاسة اليمن الشمالى فى ١٩٧٨م تحدث الرئيس عن رغبته فى اعتزال الرئاسة بعد أن مل السلطة وملّه الشعب وأعلن عن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة فى سبتمبر ٢٠٠٦م، إعلانه كان بمثابة مفاجأة للجميع، والغالبية أيدت القرار واعتبرته خطوة إيجابية من الرئيس صالح فى اختراق دائرة التوابيت

الرئاسية العربية حيث أنه بذلك يكرس لمفهوم جديد لم تألفه الأمة العربية على إمتداد تاريخها الطويل.

ولكن ما كل الأمانى تتحقق، فالزعيم العربى لا يترك كرسى الزعامة إلا محمولاً بالنعش ومصحوباً بملايين اللعنات فقط واحد من شذ عن القاعدة حينما شيعته ملايين العرب فى كل مدينة عربية ونعته وترحمت عليه وبكت من فقدانه، فقط هو ذاك الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وقبل ثلاثة أشهر من بدء الانتخابات وفى مسرحية سياسية محبوكة فى الأداء والشخوص، وكذا التأليف والسيناريو فقد أجاد جميع أطراف العمل بالمسرحية أدوارهم بصورة أذهلت الجميع ولكنها لم تدهشهم أو تفرحهم فلقد كان الجميع يتوقع حصول مثل تلك المسرحية كانوا يتوقعون حملات المباخر والمكانس.

كانوا يتوقعون بشعارات لا تخطر على بال، شعارات تكرس مفهوم التداول السلمى للسلطة على الطريقة العربية بصورة عامة واليمنية بصورة خاصة مفهوم الصوت الواحد والقائد الأوحد وواحد واحد واحد وبالروح بالدم نفديك يا واحد تراجع الرئيس وتراجعت معه الآمال إحمرت الوجوه ومعها العيون وكذلك الابدان وساد الخوف من أن تتحول الحمرة إلى الزرقة والتى هى بداية الموت أو النهاية نحن لا نعترض على شخص على عبد الله وليس بيننا وبين شخصه أية علاقات ثارية من أى نوع.. وكل ما بيننا هو الوطن، فنحن نحترم على عبد الله الانسان والرئيس ومن حقنا عليه أن نقول له رأينا فى أدائه وأداء مساعديه، وقد كنت من أوائل الذين كتبوا مؤيدين لقرار الرئيس بعدم الترشيح لدورة رئاسية جديدة انطلاقاً من يقينى بأنه "أى الرئيس" يستطيع أن يؤسس لقواعد ومفاهيم جديدة حول التداول السلمى للسلطة، وتبنى عمليات التغيير والإصلاح المنشودة من قبل فئات الشعب اليمنى.

ومع ذلك سأكون أول المؤيدين لعلى صالح لو أنه عزم على التغيير والإصلاح وبدأ ذلك من خلال مكافحة الفساد، وأما إذا كانت العملية برمتها كلها ضحك على الذقون أو حركات نص كم، فعفواً أنا لا أستطيع فعل شىء غير الدعاء إلى الله بأن يهدى حكامنا وينور لهم طريقهم ويشفيهم من العمى والهوس والبلادة والمعاندة يشفيهم من الغلو والتطرف والاحتكار كما يشفيهم من الفساد وبطانة السوء وإن لم يشفوا يارب فعليك بهم وعليك الرحمة بعبادك البسطاء.

وسيكون لزاماً عليّ بالقول: إقرأوا رأينا عن هذه المسرحية وكيف توقعنا لها الإخراج والتأليف ... ومع ذلك لا نعتقد أننا وفقنا فى إصابة كبد الحقيقة لأن الحقيقة فى اليمن وبلاد العرب ضائعة، وما زالت تائهة تبحث لها عن طريق، لأن كل الطرق التى أمامها مظلمة ومتشابة ومشوكة وملغمة بل ومحتكرة.

ليته لم يفعلها "على صالح" ليته صمم على قراره مهما كانت النتائج، وماذا سيحدث ؟ لا شيء وإن حدث فهو موجود وغيره موجود واليمن موجودة بعلى صالح أو بدونه وهو يعترف بذلك أى أن اليمن حبلى بالآلاف من أبنائه المخلصين والشجعان ليته لم يعلن عن قراره الأول ثم التراجع، ليته أوفى بكلامه ووعوده لنفسه وللشعب ليته عملها ٢٨ سنة، أعتقد أنها تكفى كما أعلن بلسانه هو ٢٨ سنة وإذا به يجدد العهد على بناء دولة النظام ومكافحة الفساد، إذن ماذا عمل خلال تلك السنوات؟ وهل سيكون بحاجة إلى ٢٨ سنة أخرى لبناء دولة النظام والقانون، وهل يعقل ذلك؟!! تساؤلات تحتاج إلى إجابات ودراسات.

الفصل الأول

الرئيس والرئاسة

اليمن فى مفترق الطرق
بعد اعلان الرئيس اليمنى الأخير

أخيراً برزت الحقيقة التى لا شك أومفر منها، وهى:أن اليمن اليوم فى مفترق الطرق...

برزت الحقيقة، بصورتها الواضحة عندما أعلن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح مؤخراً تمسكه بقراره السابق بعدم الترشح لدورة رئاسية ثانية وأخيرة...

فالرئيس مشكوراً أراد أن يرتاح وقد مل السلطة كما أعلن، وهذا من حقه كإنسان ..من حقه كقائد سياسى لوطن وأومة وصنع ما صنع فأكثر الله خيره..ومن حقه أن يلقى تسامح شعبه إن هو أخفق فى قضية أو موضوع ما...

فالرئيس اليمنى يعلم جيداً إنه هو وحده من يمسك بأطراف اللعبة التى تكشف أبعاد محاولات حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم الذى يحاول إبتزاز الرئيس بالخوف والرئيس مشكوراً يعود له الفضل فى أكثر من مناسبة فإن يصبح حزب المؤتمر معروفاً للعامة أنه لا شىء من غير على عبد الله صالح...

المؤتمر كما اتضح فى مداولات المؤتمر الإستثنائى أن المؤتمر هو على، وعلى هو المؤتمر ..ونحن هنا لا ننتقص من كوادر المؤتمر المهمشة بل ولا ننتقص من شخص على .... فإدارته وقناعته -على - يتأسس المؤتمر من كيانات سياسية وفكرية مختلفة ومن شخصيات وطنية عديدة... وإرادة الرئيس كانت أساس التأسيس وأساس الاستمرار.... وأثبتت الأحداث الأخيرة أن المؤتمر قائم فقط على إرادة رئيسه على... فالمؤتمر عندما أراد رئيس أن يرتاح أحس أن وجوده فى خطر لأنه الشخص الأوحد الذى يتمتع بإمكانية خلافته هو أحمد إبنه وهو الأمر المعروف لأنصاره وشركائه ... ولهذا تنبع الضرورة فى بلقاء واستمرار على رئيساً للمؤتمر واليمن ويحاول جهابذة المؤتمر إحتواء الوطن والشعب وإسقاطهما على شخص على .... ومع أننا قد نتفق على أن على هو اللاعب الوحيد فى الملعب السياسى اليمنى مما أفرغ الملعب من شخصيات أخرى تتمتع بالقدرة على الثبات والمنافس وربما أن هذا التفريغ المتعمد

أوغير المتعمد هو الذى اختصر الملعب على شخص واحد وأوحد... ونرى أن هذا اللاعب الأوحد بإمكانه تهيئة الأجواء والظروف الصحية لخلق أكثر من لاعب لما فيه صالح الوطن ... وفى الجلسة الثامنه للمؤتمر الاستثنائى للمؤتمر الشعبى العام الحاكم تحدث الرئيس على عن الكثير من الأمور التى تتطلب الوقوف أمامها، وبالمناسبة الحديث كان جريئاً وحاداً ومتميزاً ..تحدث عن:

أن الملعب مهيئاً للتداول السلمى للسلطة ... وحدث هذا فى المؤتمر بالذات بعد أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م.

لا أحد يدرك ما الذى دفع سيادته إلى تذكر ١٣يناير١٩٨٦م وما الهدف منها ؟

إن الملعب مهيئاً وخصوصاً منذ ١١شهراً وأربعة أيام.

ولماذا لم يتهيأ الملعب قبل ذلك؟ وما هى أسباب عدم تهيئة الملعب قبل ذلك؟ وأين كان الملعب حينها ولماذا خلا من بقية اللاعبين؟

بينما كان الاتحاد السوفيتى والصومال فى مراحل الانهيار الكامل كان اليمانيون يتوحدون ويسمون فوق خلافاتهم نحو التوحيد لأمة واحدة.

وهل اليمن يشبه الاتحاد السوفيتى أو الصومال ؟ وأين هى أوجه الشبه؟

وبصراحة مابين اليمن وتلك الدول فوارق عدة لا يمكن أن تفرض أى توافق أو تشابه.... فاليمن توحد وهذه ميزة تحسب لليمن وقيادته السياسية.

لقد هيأت الملعب للمؤتمر ولغيره من القوى السياسية ... فإذا غاب رئيس المؤتمر يطلع بعده نائب رئيس المؤتمر.

هل يعنى أن الرئيس قد اختار نائبة فى رئاسة اليمن والمؤتمر «عبد ربه منصور هادى» كخليفة محتمل له؟ وهل هذا الاختيار سيحظى بتأييد وإجماع المؤتمر؟

وماذا لو كان الاختيار غير موفق من قبل المؤتمر ؟

من يستخدم العنف يعتبر ضعيف ... ومن يستخدم القوة والتآمر فهو جبان.

نتفق على ذلك بدون تحفظ.

هل كان الرئيس يقصد بذلك شخص الأخ على ناصر محمد الرئيس السابق للشطر الجنوبى لليمن

والذى تثير حوله الشبهات كمرشح رئاسى مقبول نوعاً ما؟

تذكر غدر الرفاق والأخوة وكذلك التآمر والقوة وقبلها١٣يناير١٩٨٦م يوجه السهام نحو شخص ناصر، كما أن أشارته لمنصب نائب الرئيس يعتبر أن هناك رابطاً بين الشخصين ناصر وهادى فالثانى كان أحد أتباع ناصر..فهل يريد بذلك الإشارة إلى أن ناصر بمثابة ورقة محروقة ورمادها لا يشكل إثارة لأى كان؟

أتمنى أن لا يكون هناك رابط ما يثير المشاكل والحساسيات الشخصية والسياسية اللامبررة.

هل فعلاً أن فترة حكم صالح الطويلة -٢٨- سنة خالية من القوة والتآمر والضعف والجبن؟ أنا فعلاً أرى أن صالح هو الرئيس اليمنى الأوحد الذى حكم اليمن أكثر من غيره وتحسب له الاستقرار فى الحكم مع شراكته البارزة فى صناعة المعجزه اليمانية وهى وحدة اليمن فى٢٢مايو١٩٩٠م.

أنا لن أكون مظلة للفساد والفاسدين ! وأنا لن أكون تاكسى أجرة للمؤتمر أوللقوى السياسية الأخرى يبتزونى بها..

لقد أصبت ياصالح فى حديثك عن مظلة الفساد والفاسدين ..هل يعنى أنكم تعرفون عن الفاسدين وأعمالهم؟ وهل يعنى أنكم أخفقتم فى مواجهتهم ومكافحتهم؟ ولماذا أخفقتم وأنتم تملكون مفاصل القرار الأول فى البلد؟

نحن معكم يا على فى مكافحة الفساد ونتمنى أن تكمل بقية عهدك بإجراءات ملموسة ومحسوسة فى مجال مكافحة الفساد ... وأنتم وحدكم من يقدر على تحقيق ذلك وستجدون أن الأمة بكل أطيافها وفئاتها السند الأمين والمخلص معكم وحولكم .... وصدقكم فى الحديث الجديد يعبر عن معاناتكم ولعلها فرصة لا تعوض أمامكم لإكمال فترة حكمكم باجتثات بؤرالفساد وشخوصها ..وندعو الله أن يوفقكم فى ذلك.

وأما التاكسى فنتفق معكم ولكنكم أنتم سائق التاكسى أى القائد الاول والأخير.... ونرفض أن تكون مؤجراً أو تابعا لأحد حتى لو كان المؤتمر الشعبى العام، لأنكم بموقعكم أكبر من المؤتمر وقائد للجميع من المؤتمر إلى الإصلاح والإشتراكى والمواطن العادى ...

وأما رفضكم للابتزاز من أى جهة «المؤتمر ونحن نرفض الابتزاز لكم أو لغيركم» لأن القوى

السياسية الأخرى ترفض الإبتزاز... ولكن كيف تقبل يا سيادة الرئيس أن تكون رئيساً لحزب يمارس سياسة الإبتزاز ضدكم؟

هل مشاركتكم للقوى السياسية الأخرى تعنى رغبتكم فى الحصول على إجماع وطنى عام ،من المؤتمر الحاكم والاحزاب السياسية الأخرى لتكون مرشح الاجماع العام؟

طلبكم للحوار فى إطار المؤتمر والقوى السياسية الاخرى: هل يعنى أنكم ترغبون فى قيام حوار بين المؤتمر والقوى الاخرى من أجل تجنب الفراغ الدستورى؟

هل يعتقد سيادته أن شخصاً آخر من المؤتمر قادر فعلاً على أن يكون المرشح الأوفر حظاً فى الفوز وفى حالة إجراء انتخابات نزيهة وحرة وبضمانات قانونية ودستورية؟

وبعد اليوم الاول للمؤتمر الاستثنائى للمؤتمر الشعبى العام الحاكم ونتيجة لإصرار رئيسه على قراره بعدم الترشيح ورفض لحماة المباخر والمطالبات التى فاجأت الرأى العام اليمنى والاقليمى والدولى استنفرت قيادة المؤتمر الشعبى العام والحاكم كل أمكانياته وحركت المسيرات والمظاهرات المنددة بقرار الرئيس ومطالبته بالعدول عنه لأن الوطن بحاجة إليه.... ورفعت المسيرات والمظاهرات الشعارات الهياجة التى تسقط الوطن والأمة بشخص الرئيس... وردد المشاركون فى المؤتمر الإستثنائى والمسيرات المسيرة أيضاً شعارات تجعل الوضع من بعد على صالح معرضاً للانفجار والصوملة والتشرد....على الرغم من الرفض المكرر من على صالح حول تعرض الوطن لمثل ذلك الحوادث لأنه واثق من أن الوطن مستقر ومهيأ للتغيير السلمى للسلطة....

وللحقيقة لا ندرى ماذا أرادت قيادة المؤتمر من ترديد مثل هذه الأفكار والشعارات؟

ولاندرى أيضاً كيف تحصلت تلك المسيرات والمظاهرات على الرخص القانونية وبتلك السرعة «أقل من ٢٤ساعة»؟ أم أن العملية كانت برمتها مخططة مسبقاً؟ أليس فى الأمر ما يحير ومن هناك من يبدد حيرة الرأى العام؟

وبالتأكيد يا سيادة الرئيس أنك تدرك تمام الإدراك بأن الملعب يخلو من الشخصيات السياسية المنافسة لأنك هيأت وجهزت الملعب لشخص واحد لا غير وهذا حق طبيعى لك ولكن ليس من واجبك تجاه الأمه والوطن إلا أن تسعى جاهداً نحو تأسيس دولة النظام والقانون التى ترعى مبادىء عملية

التداول السلمى للسلطة.

وبالتأكيد أنك تدرك بأنه لا يوجد بديل مؤهل للمنافسة على موقع الرئاسة لأنها غير مضمونة والبدائل لا تصدق أنك لن ترشح نفسك كما أن معظم القوى السياسية مدركة لهذا الأمر، لأن كرسى الحكم فى البلاد العربية وكل دول العالم الثالث تعتبر مغنماً للجالس على الكرسى هو وأقاربه.

ياسيادة الرئيس إن عدم ترشيحك للرئاسة مرة ثانية سيحدث افتراقاً بين الواقع والحلم فيظل غياب مقومات دولة النظام والقانون ... وحلم بناء تلك الدولة ... وربما أن عدم ترشيحك وغياب اللاعبين وأنت خير العارفين قد يصومل البلد لأن الفائز للرئاسة غيركم لا يمكن التصديق بأنه فائز بل وقادر الوصول بجماعته إلى عتبة القصر الجمهورى، فاذا رضيت به أنت واعترفت بفوزه فهل يعترف به غيركم من الأنصار والبطانة؟

فى ٢٠٠٦/٦/٢٤ أعلن الرئيس «صالح» أن قراره ليس مسرحية فى اليوم الاول للمؤتمر الإستثنائى وعورض إعلانه بمعارضة شديدة من قبل مندوبى المؤتمر الذين تخوفوا من أن يكون الإعلان جاداً وهذا قد يعرض البلد للتشرذم والقلاقل وغيرها من المشاكل... وترافقت أعمال المؤتمر بخروج مسيرات ومظاهرات تناشد الرئيس بالعدول عن قراره.

و فى يوم السبت(٢٠٠٦/٦/٢٤) كان الرأى العام المحلى والاقليمى والدولى فى الإنتظار للقرار الحاسم للرئيس بين مؤيد ورافض ومشكك ... فأطل الرئيس والجميع ينتظر قراره وإذا به يعلن تراجعه عن قراره إستجابة لرغبة وإرادة الجماهير اليمنية وعلى رأسهم أعضاء المؤتمر وبقية القوى السياسية الأخرى...فعلاً سيرت مظاهرات ومسيرات المبايعة والترشيح .... ويعلن الرئيس أنه بصدد مرحلة جديدة تبدأ بالجدية بمكافحة الفساد وإستكمال بناء مؤسسات الدولة...

وربما يكون الرئيس لا يعرف عن ما يعده له جهابذة المؤتمر عن مسيرات وحملات المباخر والمشاعل وربما يكون يعرف كونه أسس مدرسة مؤتمرية تعرف مصلحتها وأين تكمن؟

ومعرفته قد جعلته يراقب الموقف من بعيد رافضاً التدخل بهدف أن يكون عدوله قائماً على شروط قاسية ومؤلمة على بطانته وقيادات المؤتمر الشعبى بحيث تكسبه قوة جديدة قد تساعده على الحد من آثار منظومه الفساد أو اجتثاثها من الأساس وهذا بحد ذاته سنتركه كلزمة ليكون حاملاً على تعهدات

ووعود الرئيس التى أطلقها من ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء.

وبعد خطاب سيادة الرئيس صالح فى اليوم الأول للمؤتمر انقسم الرأى الاقليمى على نفسه - نقصد المنطقة العربية -فوسائل الاعلام المعارضة كانت مؤيدة لقرار الرئيس صالح وتمسكه بقراره، وتأييده ذلك كان نكاية بحكام المنطقة،والقسم الآخر كان مشككاً بالقرار انطلاقاً تأمن عدم وجود تجارب عربية سابقة بهذا الاتجاه ولكن أصحاب هذا القسم كانوا يتمنون لو أن شكوكهم تبددت باستمرار سيادة الرئيس على موقفه، وأما القسم الأخير فكان متفرجاً والابتسامات تعلو وجوههم إما غير مصدقين أو غير مبالين لأنهم يعرفون حقيقة وطبيعة الحكم والحاكم فى البلاد العربية.

وفى مراسلة بينى وبين أحد الاشقاء العرب وعلى شبكة الانترنت وهو يعرف رأى بقرار الرئيس صالح يوم إعلانه فى١٧يوليو٢٠٠٥م من خلال كتاباتى للصحف والمجلات ومواقع الانترنت التى كانت تعبر عن موقفى المؤيد لقرار الرئيس والدعوة لتنظيم الحملات والمهرجانات المؤيدة له لكى يكون الرئيس العربى المتميز عن بقية الرؤساء العرب فى زهدة عن الحكم وهو فى أوج المجد والعز والصحة والعمر، فسألنى الاخ عن إن كنت قد غيرت موقفى فأجبته بلا..ثم سألته عن موقفه، فرد بأنه محب لشخص الرئيس وهو يتمنى أن يستمر على تمسكه بقراره الذى سيدخله التاريخ العربى والعالم من أوسع الابواب وعلى أنصع الصفحات.... وفى رسالة ذلك الشقيق العربى وصلتنى نهار الجمعة ٦/٢٣ كتب لى رسالة مقتضبه وبحدود سطرين وأهم ما قال فيها : نحن العرب سنظل محلك سر ولانحترم عهودنا ووعودنا التى نطلقها من دون تفكير بمصالح الأمة.

لم أعلق على تلك الرسالة بغير التالى:

أتفهم حقيقة مشاعرك ياأخى وما يجرى فى البلاد العربية لا يبشر بالأمل، ولكن علينا دائماً أن نكون متفائلين .

وصباح السبت ٦/٢٤ كتبت إلى الشقيق العربى رسالة محاولاً فيها إبعاد تفكيره عن تضاؤل مؤشرات الأمل قلت فى الرسالة:

سيكون من الغباء لو أننا صدقنا بوجود الديمقراطية فى ظل الأجواء العربية الراهنة، لأن الديمقراطية الحقيقة تقوم على عدد من المقومات وأهمها على الإطلاق.. دولة النظام والقانون.. دولة

يتساوى فيها الجميع من حيث الحقوق والواجبات... دولة تحترم فيها أدمية الإنسان..وعندما تعيش مجتمعاتنا فى ظل تلك الدولة سيكون من حقنا أن نحلم بمبادىء الديمقراطية والتداول السلمى للسلطة ... وسيكون من حقنا أن نحلم برؤية مجتمعاتنا العربية المشتتة قادرة على التوحد والتقدم بخطى ثابتة نحو الأمام...

وبكل صراحة..

نقول: إن كل شىء كان متوقعاً أى أن الرئيس سيتراجع عن قراره، ولكل فرد الحق فى التعبير عن رأيه وموقفه حتى لو تباينت مع آراء ومواقف الآخرين.

كنا نتوقع خروج حملات المباخر والمشاعل وعقد المهرجانات.

كنا نتوقع أن البدائل ضعيفة وخائفة وخاصة من قبل الشخصيات السياسية المرموقة على الساحة .

وكنا مقتنعين تمام الاقتناع بأنه لا ضرورة لعقد مؤتمر استثنائى للمؤتمر الشعبى العام وبعد أقل من ستة أشهر من عقد المؤتمر العام السابع للمؤتمر والذى أمر فيه بتسمية على عبد الله صالح مرشح لانتخابات الرئاسة المقبلة.

وكل توقعاتنا تلك كانت تنطلق فى الأساس من الآتى:

١-إن ما سيتبع إعلان صالح فى (٧/١٧) سيثير نقاشات سياسية ساخنة لن تثمر عن شىء.

٢-إن الأمر لن يخلو من تتبع اتجاهات الرأى العام والمحلى والاقليمى والدولى.

٣- إن الأمر لن يعنى غير المزيد من الإنفاق للأموال والجهود غير المبررة والتى كان ينبغى لها أن تتجه نحو مشاريع تنموية ذات مردود اجتماعى واقتصادى وثقافى وسياسى لصالح المجتمع حتى لو كان الانفاق من حساب ميزانية المؤتمر ..أليس المؤتمر من اليمن ومسؤول عن اليمن وشعب اليمن؟!

فكم تم الإنفاق على تلك المسيرات والمهرجانات الشعبية الحزبية والرسيمة وكم أيضاً سيبلغ الإنفاق أثناء عملية الانتخابات «دعاية ولقاءات وشراء ذمم وغيرها»؟.

ولنا لقاء مع ردود الفعل الأخرى تجاه تراجع الرئيس «صالح» عن قراره.

نشر المقال فى مجلة الغد العربى

إعلان الرئيس اليمنى بعدم ترشيح نفسه لولاية رئاسية جديدة

فى ١٧ يوليو ٢٠٠٥م كان الرئيس اليمنى على عبداله صالح يحتفل بالذكرى السابعة والعشرين لتوليه مقاليد الحكم أى (١٧ يوليو ١٩٧٨م) وفى حفل الاستقبال بقصر الرئاسة ارتجل الرئيس خطاباً سياسياً شاملاً وذلك رغم وجود خطاب مكتوب على الورقة التى كان يحملها فى يده... الخطاب كان مفاجئاً للشارع اليمنى وقواه السياسية بما فيها حزب الرئيس وحمل أكثر من رسالة يمنية وعربية ودولية.

وتجسدت المفاجأة فى أن الرأى العام اليمنى لم يكن متوقعاً مثل هذا الاعلان لأنهم لم يتعودوا قط على التداول السلمى للسلطة منذ قيام الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م) ولهذا سيكون صعباً على الناس أن يصدقوا مثل هذا الاعلان وكونهم أيضا يدركون تمام الإدراك بأن الرئيس لن يكون صادقاً مع أقواله وهم قد تعلموا منه وخبروه خلال ٢٧ عاما من حكمه أن تناقض الاقوال مع الأفعال هو الأمر المعتاد منه فى كافة مواقفه.

كما ان الفعاليات السياسية اليمنية تلقت إعلان الرئيس المفاجئ بحيث لم يسعفها الوقت للرد السياسى كونها تفتقر إلى الآلية السياسية والاعلامية المتطورة على الرغم من التصريحات الهامشية لبعض من عناصرها.. فتلك الفاعليات تفتقر إلى شخصيات سياسية مقبولة جماهيريا وغير قادرة على المنافسة الانتخابية الرئاسية ومع كل هذا نقول بإن عملية الحراك السياسى اليمنى قد توجد شخصيات سياسية قوية وقادرة على المنافسة سواء فى ظل على عبدالله صالح أو غيره.

وللعلم فإن الرأى العام اليمنى بكل طوائفه أصبح معتاداً على مفاجآت الرئيس (صالح) ومن هنا نبع الخوف من أن تكون تلك المفاجأة قد تهدف إلى تحقيق لعبة سياسية انتخابية تؤدى بالتالى إلى خروج مسيرات شعبية تطالب الرئيس بالعدول عن اعلانه فيفاجئنا الرئيس بخطاب حماسى يعلن فيه تراجعه عن عدم الترشيح تلبيةً لإرادة الجماهير، وبالطبع فإن الذى سينظم مثل تلك المسيرات هو

الحزب الحاكم وأجهزة ومؤسسات النظام المدنية العسكرية... كما أن هناك الكثير من المراقبين للشأن اليمنى- عرب وعجم- يشككون فى صدق الاعلان الرئاسى اليمنى وهم أيضا لا يستطيعون الوثوق بالاعلان لشعورهم بأن السلطة فى العالم العربى مغنم وتشريف، وصاحبها لا يستطيع رؤية نفسه خارج مربع المغنم والجاه والسلطان... وربما كان الرئيس صالح يتوقع رد فعل شعبى سريع وعفوى يتمثل فى مسيرات مؤيدة له وتدعوه للبقاء شبيهة بتلك المسيرات العفوية التى خرجت فى مصر أثناء إلقاء الزعيم الخالد جمال عبدالناصر لخطاب الاعتراف بمسؤليته الكاملة عن هزيمة يونيو ١٩٦٧م وإعلانه للتنازل وبتسليم مقاليد الحكم لأحد مساعديه فأعلنت الجماهير رفضها لتنحيه ومساندتها الكاملة له... بالتأكيد هناك فرق بين الحالتين وشخوصهما... فعبدالناصر مازال يمثل فلتة من فلتات التاريخ العربى السياسى المعاصر... ولا يمكننا بأى حال إجراء مقارنة بين مرحلة عبدالناصر وشخصه ومرحلة أى رئيس عربى آخر وشخصه... فيبدو أن توقعات صالح خيبت ظنه ساعة الإعلان أو بعدها بساعات ولكنه- أى صالح- لن يخيب توقعات ومطالب أعضاء حزبه وأنصاره والمستفيدين من وجوده فى الحكم وفى البقاء ومنحه الرئاسة الأبدية، ولكننا هنا نتمنى أن يكون عند كلمته ولا يتراجع تحت أى ظرف كان، حتى يثبت للعالم أن العرب قادرون على التغيير ويقول ها هو التغيير آت من اليمن المهد الاول للعرب... فهل نكون قادرين على تحمل مسؤولية كلماتنا واحترام شعوبنا؟ وهل نكون صادقين فى الوفاء بوعودنا انطلاقاً من قيمنا وتقاليدنا العربية والإسلامية التى تقول إن الرجل بكلمته وموقفه ويشيرون إلى أن تقاليدنا وقيمنا تلك تقول إن الرجال تحبل من ألسنتها... وعلى صالح رجل أدها وأدود (قدها وقدود)... فنقول له بقلوب مخلصة للوطن: نرجوك ألا تسمع لتوسلات ومخاوف بطانتك... أفعلها وارسم لوحة جديدة للوطن... لوحة الديمقراطية والتداول السلمى... لوحة تخلد اسمك فى التاريخ اليمنى والعربى والإسلامى... أفعلها وتوكل وستجد الشعب حولك داعما وراعيا ومشاركا فى رسم اللوحة الجديدة... وبالتأكيد سيصبح من واجب الشعب أن يسميها (لوحة على عبدالله صالح) من دون إكراه أو تزييف أو شراء الذمم... أفعلها يا على ولا تخف.

وأما الرسائل التى حملها إعلان الرئيس على فيمكن تحديدها بالآتى:

١- رسالة للداخل:

هذه الرسالة لها أكثر من عنوان ومعنى وموجهة لأكثر من جهة، ويمكن شرح ذلك من خلال ما يلى:

أ - رسالة للدائرة المقربة منه أى لأفراد العائلة التى تتعارض مع صالح فى بعض التوجهات السياسية، ومفاد تلك الرسالة تقول لهم إن عليهم الخضوع لإرادته والضغوط المحلية والإقليمية والدولية التى يعانى منها لأنه بخروجه عن مربع الحكم لن يعود بالخير عليهم.. وفق عناوين تلك الرسالة ان المتغيرات الإقليمية والدولية لن تستثنى اليمن فالشارع اليمنى بدأ يتحرك ويوجه سهامه النقدية اللاذعة صوبه وصوبهم.

ب - رسالة موجهة لمساعديه ومرؤوسيه فى كل مكان تحمل المعانى التالية:

- اصلحوا انفسكم وتصالحوا مع الشعب.

- أسرعوا بترتيب أوضاعكم المالية للفترة المتبقية- ١٤ شهر- من رئاسته الحالية.

جـ- رسالة موجهة لحزبه- قيادة وقواعد- بأن يعيدوا تأهيل الحزب وجعله قوة سياسية حقيقية قادرة على التنافس والعمل من دونه.

د- رسالة موجهة للقوى السياسية اليمنية تتحدد معانيها وعناوينها بالآتى:

- ها هو الميدان فأين فرسانكم وخيولكم؟

- أنتم تطالبون بالتغيير ولكنكم لم تغيروا أنفسكم وها نحن فى الهوى سوا.

- لنجرب من منكم يملك المبادرة فى الترشيح والفوز؟

- لن يسامحكم الشعب لو أنكم مصممون على معاندتى وتشددتم فى مواقفكم وجاء خليفتى أكثر تشددا منى ومنكم، وأقل تسامحا ومرونة منى!!

- دعونا نرى ما سيكون رد فعلكم ورد فعل الشعب؟

- وبالتأكيد أن تلك الرسالة ستقود إلى بلبلة فى صفوف القوى السياسية المعارضة وقد تؤدى الى تشتيتها ومن ثم إلى عزوف الجماهير عنها لحساب حزب الرئيس- المؤتمر الشعبى العام- أى ان الرسالة ستغربل من تباينات احزاب المعارضة وتزيدها حدة مما يقود فى النهاية إلى عدم اتفاقها على تسمية مرشح منافس لانتخابات الرئاسة المقبلة سواء صدق الرئيس بوعده او لم يصدق... المهم

أن الهدف هو المزيد من إضعاف فعالية تلك الأحزاب والاعتراف بالأفكار القائلة بإن البديل عن صالح غير موجود وإن وجد فهو غير مؤهل وهى أفكار تنكر أحقية بقية الشعب اليمنى، أو كما لو أن نساء اليمن قد عقمت عن إنجاب الرجال... وتلك الأفكار تتناقض مع اعترافات الرئيس بوجود قيادات شابة ومؤهلة وقادرة على تحمل مسؤوليتها فى قيادة الوطن والشعب... فهذه الأفكار ما هى إلا صادرة من البطانة الرئاسية الفاسدة.

كما أن الرسالة تحمل نفس المعنى والعنوان للرأى العام اليمنى بحيث يصبح لا مفر أمامهم إلا بالبيعة والطاعة والولاء لرئيسهم على عبد الله صالح.

٢- رسالة للنظام العربى:

بالطبع لن يكون الرئيس صالح بعيدا عن توجيه إشارات لبعض الاطراف العربية فى رسائله التى تقول:

- لقد سبق وحذرتكم من مغبة عدم الاستفادة من تجارب سقوط نظام صدام حسين وطالبتكم بأن نحلق رؤوسنا قبل أن يحلقها لنا الآخرون، وأن شعوبنا تتطلع إلى التغيير ونحن لا نهتم بتطلعاتها.

- إنه يمكننى أن أزلزل عروشكم من خلال إشغال شعوبكم فى مناقشة مبادرتى وبالتالى مطالبتها لكم بالاقتداء بى، وأنتم بلا شك تستحقون ذلك كونكم لم تكونوا معنا كرماء وأسخياء فى دعمكم المادى لشعبكم الشقيق فى اليمن.

- لقد صبرنا أكثر من اللازم على مواقفكم الشخصية والرسمية تجاه شخصنا وأسلوبنا فى الحكم ولتقاليد شعبنا والمعبرة عن النظرة الدونية لشخصنا وشعبنا وبلدنا، وهذا ما لا نقبله لأنفسنا وشعبنا العريق والكريم والمسالم «صاحب الحكمة» وذلك كما وصفنا حبيبنا ورسولنا خاتم الأنبياء- محمد- صلى الله عليه وسلم.

لعل الرئيس صالح ناقم على بعض او معظم القادة العرب سواء لأسباب سياسية أو شخصية او فكرية... كما أنه مستاء من بعضهم لعدم تفاعلهم مع اوضاع الشعب اليمنى الاقتصادية من خلال زيادة مساعداتهم او إعادة مساعداتهم المالية للشعب.

وربما يكون الرئيس حانقاً على بعض الزعماء العرب لعدم الاعتراف بقيادته وقدرته على قيادة

الشارع العربى رغم كونه الزعيم الثانى بعد العقيد القذافى الأطول عمراً فى الحكم.

وربما أن الرئيس صالح- إن هو صدق بقراره- يريد أن يقول لأقرانه من الزعماء العرب دعونى أرى ما انتم فاعلون من بعد دعوتى أو قرارى، وأيضا سامحونى لو تحولت إلى كابوس مزعج لكم ولأنظمتكم ولكم أن تتحملوا نتائج تعاملكم المتخلف معى ومع الأمة العربية.

هكذا تناول المراقبون والمهتمون بالشأن اليمنى وكلهم من العرب، ومع ذلك لا نستطيع الوثوق بصدقية قرار الرئيس صالح وإن فعلها وصدق فلن يكون امامنا سوى الانحناء من قبلنا له والاعتذار له عن سوء فهم لمواقفه مع حرارة تعظيم سلام. يا ليته يفعلها ويقول صادقا... كفانى ٢٧ سنة! فيكون قدوة للنظام العربى الرسمى وقياداته...

وهنا يتوقع الشارع العربى بزيادة حدة الخلافات بين زعمائهم كما أنهم يتوجسون من نتائج الاختلافات واثرها السلبى عليهم وعلى قضية فلسطين والعراق.

٣- رسالة للنظام العالمى:

وهى رسالة مهمة أكثر من بقية الرسائل كونها موجهة لقيادة العالم الجديد وخصوصا أمريكا... فالرئيس صالح يعتبر أكثر الرؤساء العرب والمسلمين قربا لأمريكا كما أن أمريكا تشعر بأن حليفها صالح أثبت قدرته على التفاهم معها ومن ثم التوافق مع مصالحهم وإن كانت تلومه وتعتبره مقصراً فى بعض الجوانب مثل:

أ - عدم الوفاء بالتزاماته الدولية بمكافحة الارهاب وخصوصا فى عدم تمكنه من الوصول لبعض المطلوبين أمريكيا والمتهمين بدعم ورعاية الإرهاب.

ب - عدم الالتزام بحقوق الانسان والحريات الصحافية والسياسية والفكرية فى اليمن والتى تشهد تراجعا وانتهاكات جسيمة تضعف من مصداقية اليمن الدولية.

جـ- فشل الرئيس وحكومته فى مكافحة الفساد الذى قاد الاقتصاد اليمنى الى الوراء وزيادة نسبة الفقر والأمية بين أوساط الشعب... فعملية مكافحة الفساد الفاشلة كانت سببا رئيسيا فى عدم الاستخدام الامثل للقروض والمنح والمساعدات المالية المقدمة لليمن من مؤسسات النظام الدولى واعضاءه، مما دفع بعض الدول والمؤسسات المانحة إلى تعليق بعض من دعمها والاشتراط فى

الإشراف المباشر على استخدام الدعم والمشاريع التى تدعمها.

د- فشل خطة الاصلاحات الاقتصادية والإدارية رغم المساعدات العديدة له- للرئيس صالح- ونظامه.

وغيرها من السياسات حتى التخاذل فى التطبيع مع إسرائيل رغم عدم أهمية وجدوى ذلك لليمن أو لفلسطين وإن كان مهماً لإسرائيل ومع ذلك لا نستطيع تجاوز بعض المصادر العربية والدولية التى تؤكد على وجود علاقات سرية بين اليمن وإسرائيل... وهنا نقول: إن الوقت لم يحن بعد لتلك العلاقات بالنسبة لليمن.

وأما معانى وعناوين الرسالة الصالحية للنظام العالمى الجديد فيمكن إبرازها فى الآتى:

- اليمن ونظامها هما الاكثر قربا- لكم- لأركان النظام العالمى الجديد.

- اليمن ونظامها مؤهلان لقيادة التغييرات السياسية الحقيقية فقط لو أنكم أكثرتم من دعمكم المالى والسياسى.

- اليمن ونظامها قادران على استيعاب مصالحكم الاستراتيجية وهذا ما اثبتناه معكم فى الفترة الماضية حتى أن اليمن لم تنس فرنسا فقد منحناهم إحدى جزرنا وطبعا بالتشاور معكم ورضاكم.

- أنتم- أركان النظام العالمى- لو فتشتم العالم العربى من صعدة الى المهرة ومن عمان وسوريا إلى الصومال وموريتانيا، فلن تجدوا صديقا مخلصا لكم مثلنا، فأنتم تطالبون بالتغيير ونحن أيضا مثلكم نسعى الى التغيير، ولكنه التغيير الذى يناسب واقعنا وتقاليدنا ربما لحفظ مصالحنا ومصالحكم، كما أنكم لن تجدوا زعيماً عربياً مخلصاً ووفياً فى علاقاته معكم يتوازى مع اخلاصنا ووفائنا معكم.

- أنتم لا تعرفون معاناتنا فى مواجهة ضغوطاتكم، بل ولا تدركون بأننا لا نألوا جهداً فى جعلكم راضين كل الرضا عنا، فكل هذا من دون تقدير يذكر من قبلكم يستحق معاناتنا.

- نحن البلد العربى الوحيد القادر على ممارسة شعائر الديمقراطية حتى وإن كانت مؤلمة بالنسبة لنا نتيجة لما نتعرض له من إساءات لا حدود لها لشخوصنا وإنجازاتنا.. وبفضل الديمقراطية فإننا نخاف معاقبة المسيئين لنا حتى لا نغضبكم وهو ما يجعلنا بالتالى ضحايا لخوفنا وغضبكم.

- ها نحن نبادر الى دعوات الاصلاح والتغيير ونريد أن تبادروا الى التفكير العقلانى بالآثار السلبية

والايجابية لدعواتنا والتى تتعارض مع مصالحنا ومصالحكم المشتركة ومن ثم إعادة ترتيب سياساتكم الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

وماذا بعد؟

ليس هناك من القول غير: كفى.. كفى ٢٧ سنة... وندعوا الرئيس صالح بأن يصدق مع شعبه فى تنفيذ قراره... كما ندعوه بأن لا تكن دعوته او قراره مجرد لعبة سياسية تهدف إلى التهويل والدعاية السياسية على طريق الإعداد لتوريث ابنه الحكم، ونضيف دعواتنا للرئيس بأن يسعى الى تعديل دستورى يحدد فترة الرئاسة الواحدة بخمس سنوات وليست سبعاً وكذلك حظرالترشيح على منتسبى القوات المسلحة والامن لمنصب الرئاسة ما لم يقدموا استقالاتهم ومرور فترة خمس سنوات على الاستقالة، وأيضا حظر الترشيح لمنصب الرئاسة على أبناء الرئيس او أقاربه- أى رئيس يمنى- وندعوه أيضا إلى بناء دولة المؤسسات من خلال تكليف حكومة وحدة وطنية تتحمل مسؤولية بناء تلك الدولة والتهيئة لانتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية بإشراف مستقل وعربى ودولى... وندعوه كذلك لعدم الاصغاء لمواكب التطبيل والتزييف والفساد والاكتفاء بسبعة وعشرين عاما...

لانريد الرئيس يستمر فى ترديد وعوده عمال على بطال... ولعلنا نذكره بوعده بالزهد فى الرئاسة قبل وحدة اليمن ١٩٩٠م وأثناء الازمة قبل حرب ١٩٩٤م وأيضا قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م.. ولذا نقول له: جربنا وعودكم الصادقة فهل توفون هذه المرة؟

إنتفاضة الجياع بدلا من مسيرات المباخر والمزامير

يبدو أن الرئيس صالح لم يستمتع بمتابعة ردود الأفعال العربية والدولية وأيضا اليمنية تجاه قراره المفاجئ بعدم الترشح مجددا لدورة انتخابية رئاسية قادمة بعد ١٤ شهراً من خطابه، بل ولم تسعف بطانته وقيادات وكوادر حزبه بإستيعاب المفاجأة نتيجة لإنتفاضة الجياع، وليس الغوغاء والموتورين كما وصفتهم أجهزة الإعلام الرسمية والموالية... فهؤلاء الجياع لم يستوعبوا قرار حكومة صالح برفع أسعار المحروقات ما بين ٨٠ إلى ١٢٠٪ كآخر الجرعات ألاقتصادية المؤلمة... فكان يوم الأربعاء ٢٠

يوليو ٢٠٠٥م هو يوم تعبيرهم عن رأيهم فى سياسة حكومتهم.. خرجوا دفاعا عن لقمة عيشهم كونهم المستهدفين والمتضررين المباشرين من قرارات الحكومة... خرجوا عفويا ولم يكن هناك حزب سياسى او نقابة أو... أو... وراءهم... كأن حزبهم الوحيد هو الوطن ومبتغاهم لقمة العيش السهلة والآمنة، وكان يفترض من الرئيس أن يقف وقفة صادقة أمام متطلبات رعيته وخروجهم العفوى والذى شمل معظم المدن اليمنية حيث امتدت شرارتها عفويا الى كل مدينة وتواصلت تفاعلاتها ومازالت، وتناقلت وسائل الإعلام المختلفة الآثار الناجمة عن تلك الانتفاضة، ففى خلال يومين حدث ما لا يحمد عقباه حيث قتل ٥٦ شخصاً إضافة لأكثر من ٢٥٠ جريحا نتيجة مواجهات كل أجهزة الامن والمؤسسة العسكرية لانتفاضة الجياع ويشير الخبراء الاقتصاديون إلى أنه من المحتمل ان تصل حجم الخسائر المالية بفعل تلك الانتفاضة الى ما يقارب من ٣ مليارات دولار، كما يردد المراقبون للشأن اليمنى إلى احتمال استمرار الانتفاضة لأيام.

إن اللجوء للعنف مرفوض وخصوصا عنف السلطة وأجهزتها ضد مواطنيها وهنا تبرز التساؤلات عن أسباب استخدام العنف الرسمى ضد المواطنين؟ واستخدام المتظاهرين للتدمير؟ هل يمكن اعتبار تصرف المواطنين تجاه العبث والتدمير للممتلكات العامة كجزء من اعتراضاتهم على سياسة حكومتهم؟ ومن هو المستفيد من سقوط القتلى والجرحى؟ وأليس هؤلاء القتلى والجرحى مواطنين يجب على الحكومة الحفاظ على حياتهم وأرواحهم أم أنهم لا يساوون شيئا بالنسبة للأمور المادية؟!

أين هى الحكمة والحنكة الإدارية والسياسية للسيد الرئيس؟ وكيف لم يستطع قراءة الوقائع قراءة وطنية صادقة أساسها مسؤوليته المباشرة عن الوطن وأبنائه؟ وكيف سمحت له نفسه برؤية دماء أبنائه وناخبيه مسالة ومسفوكة على يد أشقائهم وأبنائهم وآبائهم؟

تداعيات إعلان الرئيس اليمنى بعدم الترشيح لولاية رئاسية جديدة قبل زيارته لأميركا..!

فى السابع عشر من يوليو ٢٠٠٥م وبمناسبة الذكرى السابعة والعشرون لتولى على عبد الله صالح مقاليد الحكم فى اليمن أعلن الرئيس فى تلك المناسبة الاحتفالية-والتى أصبحت رسمية لموعد وطنى وعيد الديمقراطية والبناء- عن رغبته فى عدم الترشح لولاية رئاسية جديدة، الاعلان بحد ذاته كان مفاجئاً للجميع، سواء لمقربيه ومساعديه وأركان حكمه وحزبه، وللرأى العام اليمنى بمختلف طوائف وقواة تكويناته، والرأى العام الأقليمى والمتابع لبيعة الحكم فى اليمن لايمكن له أن يحتار أو يندهش ولسبب أن كل إعلانات وشعارات الحكم مجرد خبطات سياسية وفبركات ديبلوماسية تعتمد على التكتيك والإثارة بهدف التسريب ومعرفة ردود الفعل تجاهها وبالتالى العمل بخلاف ذلك، أنا أقول إن الاعلان لن يتحقق على أرض الواقع لأن الرئيس على مازال حتى اللحظة غير مقتنع بصدق منهج الديمقراطية، فهو أراد بإعلانه أن يفاجىء الشعب وأنصاره ثم يصابون بصدمة تدفعهم للخروج إلى الشارع تطالبه بالعدول عن قراره وكانت المفاجأة غير المتوقعة هو تعارض حسابات الحقل مع حسابات البيدر.

إعلان الرئيس على عبد الله صالح قوبل بترحيب واسع من مختلف القوى السياسية اليمنية باستثناء الحاكمة، وكذا بترحيب سياسى وثقافى عربى ودولى ووصلت الترحيبات الى حدود مناشدة الرئيس بعدم التراجع عن قراره وما عليه إلا أن يفعلها بشجاعة وثقة، وها هو اليوم يواجه تداعيات لاحصر لها موزعة بين المحلية والاقليمية والدولية.

١- التداعيات المحلية:

تمثلت بثورة الجياع بعد يومين من إعلان الرئيس ولمواجهة الجياع استخدمت الحكومة مختلف الاسلحة، هذه الثورة المفاجئة كانت أبلغ رد أو تعبير من الشارع عن إعلان الرئيس.

زيادة الضغط والتضييق على الحريات الصحافية والفكرية، وزيادة مستويات الشجاعة الصحافية فى

توجيه الانتقادات للرئيس وغيره من المساعدين والقادة كونه لم يصدق فى مكافحة الفساد.

ويريد البعض من المنافقين أن يعتبر نقد الرئيس من المحرمات كونها من الثوابت المقدسة، ولا يدرون هؤلاء أن الرئيس يعتبر شخصية عامة ووجوده فى موقع الرئاسة لا يعطيه الحق بأن يسقط شخصه على الموقع و كأنه - الموقع- ملكية خاصة به حصل عليها بالوراثة.

إنخفاض معدلات الاستثمار والأمن والاستقرار مما أدى الى زيادة نسبة الفقر والأمية والتخلف الاقتصادى بصورة كارثية ومؤلمة.

وكل هذا بإعتراف المؤسسات الرسمية والأقليمية والدولية ويمكن للباحثين والمراقبين الاطلاع على تلك التقارير المنشورة فى كل مكان.

٢- التداعيات الإقليمية:

تمثلت فى توتر علاقة اليمن بمعظم الدول العربية فهناك السعودية التى تنظر بعين الحذر إلى علاقاتها مع اليمن من جهة والشك والخوف من جهة أخرى... السعودية وعلى الرغم من إتفاقية ترسيم حدودها مع اليمن فى العام ٢٠٠٠فما زالت العلاقات الثنائية متوترة والسبب الاتهام السعودى لليمن بعدم ضبط اليمن لحدودها مما يسمح بتهريب الاسلحة والمخدرات والاطفال والارهابيين كما يشمل الاتهام السعودى بأن هناك جهات ورموزاً متنفذة فى النظام اليمنى تقف وراء تلك العمليات وفى الجانب الآخر نجد اليمن مستاءة من استمرار النظام السعودى فى تشجيع ودعم وتمويل شخصيات وقوى معارضة بالاضافة الى استمرار دعمها لبعض من القبائل اليمنية بهدف اثارة القلاقل للنظام اليمنى وهناك دول عربية أخرى تتهم نظام اليمن بإيواء إرهابيين ومطلوبين أمنياً وقضائياً من قبل أجهزتها الامنية والقضائية.

ثم أن معظم الحكام العرب ينظرون للرئيس اليمنى بأنه غير متوازن بين شعاراته وأفعاله فهو- الرئيس اليمنى- سريع التراجع عن شعاراته وأقواله لمجرد شعوره بأن هناك من لايستحسنها أو قبل مناقشاتها كى لايثير حنقه وغضبه، وعرفت ذلك من قبل شخصية عربية رفيعة اشتغلت فى الجامعة العربية لأكثر من عشر سنوات متواصلة أثناء لقائى العابر به ذات يوم فى العام ٢٠٠٤، ولكننى مازلت على مضض فى تصديق ما سمعته.

٣- التداعيات الدولية:

أطراف النظام الدولى وبالذات الرئيسية والرائدة تحاول جاهدةً تشجيع هامش الديمقراطية فى اليمن على الرغم من عدم ثقتها بمصداقية النظام السياسى اليمنى ومع ذلك فإن تلك الاطراف تجد نفسها مضطرة للتعامل والتعاون مع النظام اليمنى الحالى كونه الوحيد المتوفر والقادر على التجاوب مع مصالحهم الاستراتيجية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن الحراك السياسى فى اليمن لم يبلغ بعد المستوى الذى يقود الى خلق رموز وقيادات سياسية متميزة قادرة على سد الفراغ الرئاسى فى حالة غياب الرئيس الحالى، ومن جهة ثالثة وأخيرة وجود هوة كبيرة بين برامج الاحزاب والقوى السياسية اليمنية الحالية وجماهيرها الخاصة والعامة.

وعلى الرغم من الدعم المادى والسياسى المقدم من الأطراف الدولية الرئيسية للنظام اليمنى وفى معظم المجالات مثل:

أ- تنمية الحياة السياسية وحرية الصحافة والفكر واحترام حقوق الانسان .

ب- التنمية الاقتصادية والتجارية.

ج- التنمية الاجتماعية والعلمية والصحية.

د- دعم الجهود اليمنية فى مكافحة الارهاب- اليمن أصبحت عضواً فى الحملة الدولية لمكافحة الارهاب التى تشكلت برئاسة أمريكا بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١-.

وعلى الرغم من ذلك الدعم فمازالت الانتقادات توجه الى النظام اليمنى الحالى وتتمثل فى الآتى:

أ- تراجع مستوى التقدم فى عملية التنمية السياسية وغيرها يرافقه توجه حثيث ومحموم للحد من هامش الديمقراطية رغم الشعارات والوعود التى يرفعها النظام اليمنى ويقدمها لأطراف النظام الدولى الرئيسى مع تراجع مستمر وملحوظ فى سياسة النظام تجاه حرية الصحافة والفكر.

ب- عدم الاستغلال الامثل للدعم المالى- منح وقروض - من قبل النظام اليمنى نتيجة تفشى الفساد والتقاعس فى مكافحته، وهناك الكثير من الدعم المالى المقدم لمختلف المجالات لما حصل إلى أساكنها الصحيحة والمحددة لها مسبقاً ووفقاً للاتفاقيات الخاصة الموقعة بين اليمن والدول الداعمة والمانحة.

جـ- فشل النظام اليمنى فى الحد من ارتفاع مستويات الفقر والأمية وتدنى التعليم وغيرها.

د- إن سياسة النظام اليمنى الخاصة بمكافحة الارهاب مازالت محل إنتقاد تحت مبرر أن النظام اليمنى لم يجتهد فى مكافحة الارهاب وباتت مبررات النظام اليمنى غير مقبولة بل وغير موثوقة وخصوصاً فى كيفية التعامل مع مطالب الاطراف الدولية فى تسليم المطلوبين أو التحقيق معهم- وهم شخصيات بارزة ونافذة وفقاً لمصادر الاطراف الدولية- وعدم الاجتهاد اليمنى فى مكافحة الارهاب يؤثر على مصداقية اليمن دولياً خاصة وأنها عضو فى التحالف الدولى لمكافحة الارهاب، وهذا يتناقض مع عضوية اليمن فى ذلك التحالف.

هذا الوضع معروف للجميع وصادر عن عدة تقارير دولية، ولذا فإن إعلان الرئيس اليمنى قبل ثلاثة أشهر بعد الترشيح لمنصب الرئيس وضع أطراف النظام العالمى فى حيرة من جهة وغير مصدقة من جهة آخرى.

- فالحيرة من القرار أساسه أن الواقع الحالى لليمن غير مؤهل لعملية التداول السلمى للسلطة مالم يكن هناك توافق وطنى شامل وإجماع على البدء لتأسيس المقدمات الضرورية لتأسيس دولة النظام والقانون... دولة المؤسسات والعدالة والمساواة تنطلق من إعادة صياغة الدستور الحالى أو وضع دستور جديد يتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وأيضاً المتغيرات الاقليمية والدولية يليها مباشرةً إعادة صياغة كل القوانين الحالية. ونعتقد أن أى توافق وطنى ينبغى أن تحدد له فترة انتقالية محددة فيما بين بين١٨ شهراً الى ٢٤ شهراً يتم خلالها تعليق البرلمان وإقالة الحكومة الحالية ومجلس القضاء ومن ثم تشكيل برلمان وطنى انتقالى وبالتوافق يقود تشكيل حكومة إنقاذ وطنى وبالتوافق أيضاً وتشكيل مجلس رئاسة من سبعة أشخاص وللفترة الانتقالية نفسها فقط.

- أما غير التصديق فهو ينطلق من معرفة الاطراف الرئيسية للنظام العالمى لواقع دول العالم الثالث ومنها منطقة الشرق الأوسط التى تنتمى اليمن لها والمتمثل فى غياب التداول السلمى الحقيقى للسلطة فى تلك الدول والتاريخ السياسى لها خير شاهد ودليل على ذلك، ثم أنهم- الاطراف الدولية- لايثقون بتصريحات زعماء العالم الآخر ولهم تجارب مؤلمة معهم، ومراكز الابحاث وصناعة القرار فى العالم المتحضر تشير الى استحالة أن يفى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بوعده أو قراره مما يدفعهم للتعامل مع ذلك القراربحزر وتروى وبما لا يؤثر على مصالحهم الاستراتيجية فى

اليمن والمنطقة والعالم.

ويستغرب المراقبون والمتابعون للشأن اليمنى عن سبب اعتكاف الرئيس على عبد الله صالح من إجراء المقابلات والحوارات الصحافية والاذاعية والتلفزيونية المحلية والعربية والدولية، ولكنهم يعزون السبب الحقيقى وراء ذلك الاعتكاف فى هروب الرئيس صالح من الاجهزة الإعلامية العربية والدولية المختلفة حتى لا يواجه بأسئلة ومناقشات معمقة وجيئة عن حقيقة قراره أو إعلان ورؤيته للوضع اليمنى بعد خروجه من كرسى ومنصب الرئيس وأيضاً رأيه أو موقفه من عدم قبول حزبه وأنصاره لقراره وخروجهم بمسيرات المباخر التى تدعوه للعدول عن قراره والاستمرار فى حكم اليمن وغيرها من التساؤلات التى قد تحرجه، وهذا ما يدفعه للعزوف عن مقابلة أية وسيلة إعلامية عربية أو دولية سواء كانت صحيفة أو إذاعة أوتلفزيون.

وهنا نجد الامريكان يستعدون لاستقبال الرئيس اليمنى فى بداية شهر نوفمبر القادم ومناقشته فى عدة قضايا وأهمها قراره بعدم الترشح للرئاسة فى الانتخابات القادمة فى العام ٢٠٠٦م.

مناشدة: ونحن هنا أنفسنا ملزمون لنناشد الرئيس على عبد الله صالح بأن يصدق فى قراراته وشعاراته ويسعى معنا الان حتى نهاية فترته الحالية ويسعى جاهداً لتحقيق التوافق الوطنى والوصول الى تحقيق إصلاحات شاملة تؤسس بصدق لعملية التداول السلمى للسلطة معنا خلال إقامة دولة النظام والقانون كعماد رئيس لبناء وتطور المجتمعات ونضيف بمناشدتنا منه بأن يوفى بوعده حتى يخلد فى ذاكرة التاريخ والأمم... وبالتوفيق.

الرئيس اليمنى يعلن عدم ترشحه لدورة انتخابية رئاسية بعد ٢٧ عاماً.. هل يفعلها؟

ليته يوفى ويفعلها:

بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لتوليه مقاليد الحكم فى اليمن العام ١٩٧٨م- ١٧ يوليو- وأمام شخصيات سياسية وطنية وحكومية وعسكرية ورؤساء البعثات الدبلوماسية فى عدن اليمن فاجأ الرئيس الرأى العام المحلى والدولى إعلانه ترشحه لدورة رئاسية جديدة بعد ١٢ شهراً من الآن، كما فاجأ قيادات وكوادر حزبه وربما أفراد عائلته.. ويضيف الرئيس فى إعلانه أنه لابد من فتح المجال أمام الشباب واليمن كله شباب، كما يعلن استعداده لمساعدة القيادة الشابة الجديدة من خلال تقديم النصح والاستشارات والخبرات لتلك القيادات.

الإعلان بحد ذاته ومن ناحية نظرية تستحق الثناء والاشادة وتقديم أسمى آيات التقدير والاحترام والحب إلى صاحبه وهو الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، أما من الناحية التطبيقية فهناك شك وعدم ثقة ومصداقية بتنفيذه كوننا قد تعودنا أكثر من مرة على مثل هذه الإعلانات أولها قبل وحدة اليمن فى مايو ١٩٩٠م ثم بعد الوحدة بعامين ونصف ثم أيضا قبل أول انتخابات رئاسية ديكورية فى ١٩٩٩م.. فكيف لنا أن نبحث عن التوازن فى تلك الإعلانات من حيث التنظير والتطبيق؟ وكى لا نوصف بالتجنى على الرئيس فإننا سنقبل مضطرين على تقديم اعتذارنا للرئيس لو أنه صدق بإعلانه وفعلها، وسنكون من المطالبين الأوائل بتخليد أسمه فى التاريخ السياسى العربى والدولى بعد اليمنى واقامة تمثال من ذهب له فى كل بيت يمنى.. والله العظيم بحق من خلق الأرض والسماء والبشر بأننا سنكون من أوائل المطالبين ولكننا لن نقبل منه أن يتراجع أو يهيىء المجال لتسليم أو توريث الحكم لأى من أنجاله أو أقربائه لأنهم كانوا مشاركين فعليين مع سيادته خلال السبع والعشرين سنة الماضية زائدة سنة وشهرين.

ونحن هنا نخاف أن تكون هناك أجندة خفية ومعلنة من وراء إعلان الرئيس، ومن تلك الأجندة:

- توجيه رسائل عديدة لليمن وللعرب وللعالم، والرسالة الموجهة لليمن تحمل أكثر من معنى ولأكثر من جهة يمكن تحديدها فيما يلى:

- رسالة للمقربين منه وخصوصا أطراف عائلته الذين يعارضون بعض توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من جهة والتمهيد لتوريث الحكم لابنه من جهة أخرى كون بعض تلك الاطراف تشعر بأن الحكم من حقها وليس من حق نجل الرئيس، ثم أن معارضتهم لبعض توجهات الرئيس تمسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتعنى الرسالة بالقول إنه الأفضل لهم لاستمرارهم بالحكم.

- رسالة خاصة لحزبه- حزب الموتمر الشعبى العام الحاكم- الذى يرأسه تهدف إلى معرفة شعبيته الجماهيرية وامكانية تحشيده لمسيرات ومظاهرات التأييد والمبايعة.. أى مظاهرات ومسيرات المباخر والطبول والمزامير لأن شعبية حزب المؤتمر قائمة على السلطة والمال والنفوذ كونه تأسس بقرار رئاسى بحت.

- رسالة موجهة للقوى السياسية اليمنية المعارضة تقول: ما معكم غيرى وستندمون كثيراً لو تركت الحكم وجاءكم رئيساً آخر حتى لو كان من بين عائلتى أو حزبى أو أى حزب آخر، لذا انصحكم بأن تعقلوا وتتوازنوا فى معارضتكم لى.. يبدو أن الرئيس يريد القول لتلك القوى على طريقة المثل الشعبى «جنى تعرفه خير من إنسى أو ألف إنسى لا تعرفه»، وفى الحقيقة أن إعلان الرئيس كان صدمة سياسية لتلك القوى قد لا تفوق منها لفترة زمنية مما قد تؤدى إلى زيادة حدة التباينات فيما بينها وبالتالى استحالة توافقها على رؤية سياسية موحدة تجتمع فيها كل القواسم المشتركة لتلك القوى.

- رسالة موجهة لجهاز الفساد «قيادة وقواعد وأنصار ومؤسسات» بأن يعيدوا مراجعة حساباتهم والتوقف عن فسادهم المزمن.

- رسالة موجهة لعامة الشعب تقول ما معناه.. تفكروا وتعقلوا وستعرفون أنه لابديل معكم غيرى فقط اسمعونى واتبعونى حتى وأن تضررت مصالحكم فالمستقبل الذى أنشده لكم سيعوضكم عن كل شىء وستشكرونى على كل ما سأحققه لكم، ولكن الشعب لا يبدو أنه على استعداد لتصديق وعود وخطط قيادتهم التى جربوها خلال العقود الأربعة السابقة وذاقوا مراراتها وجبروتها وقساوتها وفسادها،

وقد أثبت الشعب موقفه من خلال انتفاضة الجياع التى شهدتها اليمن بعد إعلان الرئيس بثلاثة أيام والتى تعتبر بمثابة رأى الشعب فى نظامه السياسى وقيادته.

– وأما الرسالة الرئاسية اليمنية الموجهة عربياً فهى لإثبات أن هناك ديمقراطية حقيقية فى اليمن ولذا فإن الغيث للأمة العربية قادم من اليمن، وإذا حدث أن نفذت اعلانى فإن تنفيذه سيعود بنتائج سلبية ومدمرة على بنيان الأنظمة العربية لأن الشعوب العربية ستكون غاضبة من أنظمتها وحكامها من هنا فإن الرئيس صالح يطالب الزعماء العرب بإعادة النظر فى توجهاتهم السياسية والاقتصادية والدبلوماسية تجاه اليمن ومن خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الأغنياء العرب وهم قلة والفقراء العرب وهم الأغلبية.

وهذا إن الرسالة تعنى بأن على الزعماء العرب اعادة ترتيب أوضاع أنظمتهم السياسية قبل فوات الأوان كون رياح التغيير قادمة ويستحيل على أى كان مواجهتها.

– وأما الرسالة الموجهة للأطراف الدولية فهى لتخفيف حجم وكمية الضغوط السياسية والاقتصادية على النظام اليمنى كى تمنحه ديمومة الاستمرار التى تحقق مصالحهم الاستراتيجية فى اليمن والمنطقة، وتعنى الرسالة أيضا بأن قيادة النظام اليمنى الحالى هى أفضل وأقوى حليف لاطراف النظام العالمى الجديد وقد أثبتت هذه القيادة مصداقية تعاملها مع المتغيرات العالمية ولهذا ينبغى على أطراف النظام العالمى بزيادة جرعات الدعم الاقتصادى والسياسى والدبلوماسى لليمن نظاما وقيادة وشعبا.

وتهدف الرسالة إلى أن اليمن تمثل نقطة متحركة فى بحيرة آسنة أو راكدة ولعل اطراف النظام العالمى تؤكد على وجود هامش ديمقراطى ولو علقت بها بعض النواقص فإنها تؤكد التزامها بمنهج الديمقراطية ولو علقت بها بعض النواقص فإنها تؤكد التزامها بمنهج الديمقراطية.

كما تعنى الرسالة أن انتقال مجتمع متخلف كمجتمع اليمن لابد أن ترافقه بعض العيوب والنواقص فى عملية التطبيق مما يستدعى من الاصدقاء وضع ذلك فى حساباتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية وتعنى الرسالة أيضا أن انتهاج اليمن للديمقراطية يثير من حنق واستعداء معظم الأطراف الإقليمية بل ويزيدها توتراً وتدخلاً من قبل بعض دول المنطقة فى الشؤون الداخلية

لليمن مما يرفع من حجم وكمية الضغوط الاقتصادية والأمنية والسياسية.

كما أن علاقة اليمن بالتحالف الدولى لمكافحة الارهاب ووصولها إلى مرتبة الحليف قد أثرت على علاقتنا بدول الجوار خصوصاً بعد السماح لبعض أطراف التحالف الدولى بالتدخل فى الشؤون الداخلية لليمن والمتمثل بملاحقة واغتيال العناصر المشتبه بها كجماعات الإرهاب.

أى أن الرئيس يريد القول بما معناه إنه أفضل صديق للنظام العالمى الجديد وهو وحده الذى يستحق دعمهم لكونه قادراً على تحقيق مصالحهم الاستراتيجية سواء على المستوى الاقليمى أو الدولى، وفى الحقيقة فإن الاصدقاء ممتنون كثيراً لسيادة الرئيس صالح رغم امتعاضهم من هشاشة سياسته الديمقراطية، ولكنهم فى نفس الوقت لا يرون أى ضرورة أمنية لرحيله أبو غيابة بفعل عدم وجود قوى سياسية أو شخصيات وطنية بديلة يمكنها تملئه مرحلة ما بعد صالح.. كما أنهم- الاصدقاء- مدركون أن استمرار دعمهم له ولغيره من الحكام العرب يتناقض مع دعواتهم للتغيير والاصلاح، وهى دعوات تلقى معارضة شعبية عربية كونها تكرس مصالحهم فقط ومع هذا يرفض الحاكم العربى باصرار وعناد غريبين التوجه للاصلاحات وفقا لمطالب شعوبهم وقواه الفاعلة وبما تتوفق وعاداتهم وتقاليدهم والاصدقاء لا ينكرون المعارضة الشعبية لدعواتهم ومع كل ذلك لا يستطيعون التخلى عن حلفائهم من الحكام العرب كى لا تضيع الحسبة عليهم وبالتالى يفقدون نفوذهم ومصالحهم فى تلك البلدان، ولا ندرى ماهية الحكمة التى يتعامل بها الاصدقاء مع حكام مزمنين بينما هم لا يقبعون فى حكم بلدانهم لأكثر من عشر أو خمس عشرة سنة بالكثير.. بالتأكيد أن وراء ذلك مصالح دولهم وليس مصالحهم الخاصة.

وحتى يومنا هذا لم نتعرف على آراء الاصدقاء- أطراف النظام العالمى الجديد- بشأن اعلان الرئيس صالح و هل يرحبون بها ويؤيدونها وهل سيدعمون الرئيس صالح على تنفيذها أم سيصمون آذانهم وينتظرون إلى ما بعد نتائج الدورة الرئاسية الثانية؟.. ولكى نكون صادقين مع أنفسنا فاننا يجب أن لا نهتم لردود أفعالهم وعلى جميع فئات وأفراد ومؤسسات المجتمع اليمنى بذل أقصى الجهود والامكانيات لدعم السيد صالح على تنفيذ إعلانه.. وعلى الجميع أولاً وأخيراً الاقتناع بأن ٢٧ سنة + سنة باقية = ٢٨ سنة.. تكفى لشخص يحكم اليمن أو أى بلد بل والاقتناع بأن الوطن حق لجميع ابنائه

فى المساهمة لبناءه وتنميته.. اذن على الجميع أولاً وأخيراً الاقتناع بتلك الحقائق.

أما إذا الرئيس صالح صادقاً فى اعلانه فعلى ابناء اليمن مساعدته لتحقيق ذلك وبكل السبل العقلانية والسلمية، كما ينبغى على صاحب الاعلان توجيه البرلمان لاجراء تعديلات دستورية تتضمن عدم السماح له وللشخصيات السياسية العامة والمقربة بالترشح لمنصب الرئاسة- والمقصود بالشخصيات العامة كل الشخصيات التى اشتغلت بالعمل السياسى العام لأكثر من عشرين سنة حتى تتوفر الفرص للشباب- وأيضا تعديل قوانين العمل السياسى والصحفى وغيرها، ونتمنى للرئيس لو تفاعل مع اعلانه بالدعوة لحوار وطنى شامل وتعليق عمل البرلمان الحالى ومن ثم تأليف حكومة وحدة ائتلاف وطنى تساعده على تهيئة المجتمع كاملاً لمرحلة التداول السلمى للسلطة ومع التمنيات ندعوه بصدق وحب واخلاص لبلورة اعلانه على الواقع حتى يختم مسيرته بإنجاز سياسى وطنى وقومى يدخل من خلاله إلى تاريخ القادة العظام والخالدين.

وعندما نقول ذلك فلا يعنى أننا فى خصام شخصى مع شخص السيد صالح وإن تعارضنا فى الافكار والتوجهات، وهنا نود له أن يختم حياته السياسية العامة بمنجز يخلده الشعب فى ذاكرته التاريخية لزعيم سياسى أسس المفاهيم الحقيقية لمنهج التداول السلمى للسلطة وأول من طبقه على نفسه، وكوننا لا نريد له أن يرحل والغالبية غاضبة منه ومسرورة لرحيله ولا نريد أن تكون خاتمة فترة رئاسته دموية ومدمرة لمكونات المجتمع.

ونضيف القول للسيد صالح.. إن كنت صادقاً وعازماً على الرحيل السملى فلماذا لا تسعى جاهداً إلى تنقية عهدكم من الممارسات الفكرية والسياسية والاقتصادية السيئة مثل:

- فتاوى التكفير وخصوصا فتوى الشيخ عبدالوهاب الديلمى أثناء حرب ١٩٩٤م التى كفرت جزءاً رئيسياً من مكونات الوحدة وهو من ابناء الجنوب والتى يعتبرها البعض من اليمنيين بأنها كانت واحدة من الوسائل الأساسية لحرب ١٩٩٤م وما نتج عنها كما أنها مازالت قائمة رغم انتهاء الحرب واستمرار العمل بها مع رفض صاحبها حتى يورمنا هذا باصدار بيان توبة أو وقف العمل بها.. ولماذا لا تلغى تلك الفتوى التى عادت بالآلام والمواجع لأبناء الجنوب؟

- تفعيل قرار تحويل عدن إلى منطقة حرة.

- إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والإدارية التى أثرت على مستوى حياة المواطن.

- تعديل قوانين العمل السياسى والصحافى وغيرها.

إننا نعتقد بأن أمام الرئيس صالح فرصة لا تعوض فى اختتام مسيرة حياته العامة وخلال الأربعة عشر شهراً- رغم قصرها- إلى إمكانية تحقيق الكثير لو صدق مع إعلانه.. فهل يفعلها سيادته ويقى المجتمع اليمنى من آثار رحيله والتى ستؤسس لاضطرابات مختلفة لن يحتملها اليمن؟

افعلها يا رئيس والشعب كله معكم!

افعلها يا رئيس ولا تخاف من المستقبل!

افعلها يا رئيس لتكون نموذجاً قومياً وعالمياً!

افعلها يا رئيس لتحفظ منجزاتك حتى تساعد على نقل اليمن إلى الأمام وتتمكن من بناء دولة النظام والقانون!

افعلها يا رئيس حتى يرتاح ضميرك وترتاح معها ضمائر الشعب!

اعملها يا رئيس ولا تلتفت لحملة المباخر والطبول الخاوية وبطانة السوء!

فهل يعملها السيد صالح؟

إننا لمنتظرون ولصابرون وكان الله فى عوننا...

نشر فى مجلة الغد العربى

تداعيات الانتخابات الرئاسية فى اليمن

بعد اشهر قليلة وتحديدا فى سبتمبر٢٠٠٦ سيتوجه الناس الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد لليمن ومجالس محلية للمديريات والمحافظات اليمنية على اساس القانون الانتخابى القديم الذى يحرم على المواطن انتخاب المحافظ ومدير المديرية فى الوقت الذى يحلل للمواطن انتخاب الرئيس..
ثم يقولون لنا انها ديمقراطية. ولكنى فى الحقيقة لا استطيع تصديق ذلك القول حتى لو وافق الناس على ان تخضع العملية الانتخابية لاشراف خارجى، فالأمر لا يخلو من الدعابة والضحك على الذقون.. لان الديمقراطية الحقيقية هى التى تتمكن من احداث المقاربة بين الحقوق والواجبات وبالتالى تمنح الحق للمواطن بانتخاب قيادته المحلية والمركزية من المدير والمحافظ الى الرئيس.
واليمن دولة من دول منطقة الشرق الاوسط التى تحكمها الديكتاتورية بكل اشكالها.. والحديث عن الديمقراطية او امكانية تحقيقها فى اليمن او منطقة الشرق الاوسط يشير للحديث عن الفلاح الذى يحاول ان يحرث فى البحر تحت وهم انه يحرث فى البر، فمن يشبه من؟
اليمن ومنذ اكثر من اربعة عقود يحاول المتفذون على مختلف الوانهم تصوير الوضع فى اليمن كأنه على مايرام ولا يحتاج الى تغيير او اصلاح، فالاوضاع مستقرة ومتنامية، الفقر يتضاءل ونسبته ليست مخيفة «٥٧٪ من عدد السكان»؛ الامية منعدمة «٨٠٪ من عدد السكان»، الفساد لا يوجد وهو الذى موجود فى كل مكان - كل اجهزة النظام-، العدالة قائمة واصبح الظلم مجرد حلم والاحكام لا تنفذ وما تصدر من احكام خارج نطاق القانون والدستور، والصناعة والزراعة حدث ولا حرج اصبحت اليمن تصدر بعد تحقيقها للاكتفاء، النفط والغاز يغطى السوق وكفاية، ومردودهما تحت علم وسيطرة أجهزة الدولة ومعروفة لعامة الشعب، والسياسة حدث ولا حرج مع التفريخ والتخوين والتشكيك، والصحافة حرة ولكن فى حدود عدم الاقتراب من الذات، والحريات مفتوحة لكل من يتجاوز حدوده فلها القيد والتأنيب، والاعتقال والمطاردات والمصادرات وتهم الخيانة والعمالة وتباً لكل من لم يتعظ ويحترم نفسه.
ولهذا فلا يمكن لنا الوثوق بديمقراطية تصنيف من مقالة أو خطابة أو اغنية تنقد الحاكم للبلاد

والعباد تحت اسم الديمقراطية.... ولاشك إن مثل هذه الحالة اى انعدام التطبيق العملى لمنهج الديمقراطية لا تساعد على خلق وضع صحى فى بقية مجالات الحياة... ثم أن الديمقراطية الحقة هى العدو الاول للفساد والتخلف والارهاب ومن المستحيل أن تتواجد الديمقراطية فى ظل ادارة فاسدة ووضع متخلف، ومن هنا تصبح الديمقراطية حاجة ضرورية لدول الشرق الاوسط ودول العالم الثالث وهذه الحاجة تتطلب لتوافر العديد من المقومات وأهمها:

١)- أن يحدد المجتمع أولويات الاصلاح واجماع كل فئات المجتمع على ذلك.

٢)- أن يتفق المجتمع على تلازم وترابط عمليات الاصلاح.

٣)- أن يتفق المجتمع على تحديد فترة زمنية للاصلاحات التى تؤسس لقيام دولة النظام والقانون الحامية والراعية للديمقراطية.

ولكوننا نعرف كيف تدار الديمقراطية العربية والمشوهة والناقصة، فإننا بالتأكيد نعرف كيف تتم أية انتخابات رئاسية أو غيرها فى البلاد العربية ومنها اليمن فإن معرفتنا تلك بالتأكيد ستدفعنا إلى الاحساس بالتشاؤم واليأس لأن النتيجة معروفة سلفا..نتيجة تكرس وتنتج الماضى... نتيجة تنشط هرمونات التخلف والفساد والشمولية أو الديكتاتورية... ونتيجة لا تصنع إلا الاوهام والالام.

واليمن بعد اشهر قليلة ستشهد انتخابات رئاسية ومحلية، وقبل اشهر-١٠ اشهر بالتحديد- اعلن الرئيس اليمنى الذى يحكم اليمن منذ٢٨ سنة انه لن يرشح نفسه لدورة ثانية واخيرة الى الانتخابات الرئاسية، وبذلك الاعلان المفاجئ وجد الرئيس اليمنى نفسه محرجاً امام الرأى العام اليمنى- وهذا لا يحترم ولا يعتد به «الرأى العام اليمنى» كونه شعباً مطيعاً ومطبعاً ومن تطبع على شئ شاب عليه- والاقليمى والدولى على الرغم من ان المؤشرات المتوفرة حاليا لا تشير إلى مصداقية اعلان الرئيس وتقول تلك المؤشرات.

ان الرئيس وحين اعلانه كان يتوقع خروج رجل الشارع العادى يطالبه بالعدول عن اعلانه، وبالتالى ستدفعه الى التراجع من ذلك الاعلان المحرج فخابت توقعات الرئيس كما احرج نفسه وانصاره واعضاء وكوادر حزبه الذين يسعون حاليا إلى جمهرة الناس بشتى الطرق للمطالبة من الرئيس بالتراجع عن قراره، ومهما حدث من مؤتمرات واحتفالات ومسيرات فى الوقت الراهن فانها غير

مجدية كونها معروفة الاهداف والتوجهات قبل قيامها، بل انها اكثر احراجا للرئيس امام العالم.

والسبب هو انها- المناشدات الجديدة- جاءت في وقت متاخر واذا استطاعت ان تثنى الرئيس عن قراره فهذا يعنى ان الرئيس وانصاره وحزبه لا يحترمون الديمقراطية ولا يجيدون التعامل مع المتغيرات الاقليمية والعالمية.

٢-لقد دافع الرئيس عن قراره بعدم الترشيح مرة ثانية خلال حواراته الصحفية واخرى مع صحيفة «الحياة» ولكن لم يتمكن من الدفاع عن قراره أمام اعضاء حزبه الحاكم الذى اقر ترشيحه واعلن الرئيس- وهو بالمناسبة رئيس الحزب الحاكم- تأجيل مناقشة ذلك لمؤتمر استثنائى او خاص وكأنه بذلك يحاول التملص من قراره تحت مبرر على الفرد ان يخضع ويلتزم لقرارات الحزب الذى ينتمى اليه.

٣-رغم اعلان الرئيس وحتى اللحظة لم تعلن احزاب المعارضة اليمنية اسم مرشحها لانتخابات الرئاسة وخاصة احزاب اللقاء المشترك لقناعتها ان الرئيس غير جاد بإعلانه وانه ومهما قدم من مرشحين فلن يتمكن من المنافسة بسبب اعتراضاتها على سير عمل اللجنة العليا للانتخابات وسيطرة الحزب الحاكم على مقاليد السلطة والمال وهذا يعنى ان اية انتخابات ستتم على نفس منهج الحزب الحاكم كى تكون متكافئة ونزيهة.

٤-يبدو ان الرئيس فى انتظار اعلان المعارضة عن مرشحهم وفيما كان يستحق ان يتراجع الرئيس عن قراره ويدفعه للترشيح لمرة ثانية، ومن ثم يعرف- الرئيس- من يحبه ومن يكرهه بين اوساط المعارضة وبالتالى يكون قد اكتشف حقيقة معارضيه؟

وهذا دلالة حية على انعدام التعامل الصادق بوسائل الديمقراطية فالكل يتقنص والكل ايضا يتملص ويغازل ويناور على حساب مصالح الوطن والشعب، ونقصد بالكل اطراف العمل السياسيى اليمن.

٤- اراد الرئيس باعلانه إحراج بعض القوى الاقليمية والتى لم تأخذ بالاعلان على اساس جدى، كما أنهم يرون الاعلان مجرد مناورات سياسية واعلامية الهدف منها صرف النظر عن النظام اليمنى من قبل النظام العالمى الجديد وبالذات أمريكا ... واعتبرت بعض القوى الاقليمية اعلان الرئيس اليمنى بأنه «حركة نصف كم» على الرغم من أن النظام اليمنى لا يختلف عن الانظمة السياسية الاقليمية

بشئ من حيث الشمولية والاستبداد وغياب الديمقراطية.... فجميعها فى الهوى سوى وبالتالى تصبح خلافاتها شبيهة بحركات نصف كم وربنا يستر.

ولأن اليمن تحتفل هذه الايام بالذكرى الـ ١٦ لوحدة اليمن فهناك توجهات رسمية بتكريس الاحتفالات واستغلالها لصالح المناشدات المطالبة للرئيس بالتراجع عن إعلانه رغم أن ذلك يعتبر مخالفة صريحة وواضحة للقانون والدستور، كون الاحتفالات الوطنية لا تحسب لحزب ما أو فرد فمن يحاسب من؟ ومن يعاقب من؟ وكونى لا أميل إلى أسلوب الاحتفالات الوطنية كل سنة وأرى أنها مجرد عملية تبذير للاموال فى مجالات غير ضرورية، وكان ينبغى أن توجه تلك الاموال إلى مجالات ضرورية مثل: التعليم، الكهرباء، المياه، والمجارى، والمستشفيات وغيرها.

وللقارىء أن يتخيل مدى الإنفاق السنوى للاحتفالات السنوية على المستوى الوطنى بمئات الملايين من الدولارات، ثم ينتقل التبذير إلى السفارات وبعشرات الآلاف من الدولارات وكلها من الميزانية العامة للبلد، ولو أن لا يوجد فقر وتخلف فى اليمن حيث بلغت اليمن مستوى دولى ينافس أكبر الدول من حيث متوسط الدخل والفقر والفساد لما كان لنا اعتراض على الاحتفالات السنوية، ثم أن الأمر لا يقتصر على إحتفال واحد فى السنة فهناك أكثر من احتفال، مرة بثورة سبتمبر ومرة بثورة أكتوبر ومرة بثورة نوفمبر ومرة بيوم الديمقراطية ومرة بثورة يوم النصر، وأصبحت الاحتفالات السنوية فى كل شهر والتبذير مستمر والمستفيد الوحيد هو الفساد السائد فى طول وعرض البلاد...

وحتى لا نتوه فى حديثنا فنعود للقول إلى أن تلك الاحتفالات ستوجه إلى تغيير طبيعتها من العامة إلى الخاصة وجعلها كحملات مباخر تطالب الرئيس بالعدول عن قراره واحترام رغبة الشعب .... فأين كانت رغبة الشعب عندما أعلن الرئيس العام الماضى عن عدم ترشحه لولاية رئاسية جديدة؟ ولماذا لم يحترم الشعب نفسه حينها؟ إنها من المفارقات العجيبة فى عالم السياسة اليمنية.... يومها- أى يوم الاعلان- كان لهذه المطالبات قيمة وأهمية ودلالات واسعة ومعتبرة ... وأنا كنت من أوائل المشيدين باعلان الرئيس وكنت سأحترم رغبة الناس لو خرجوا للشارع حينها رافضين الاعلان، لكن أن تأتى اليوم وبعد مرور ما يقرب من عشرة اشهر على الاعلان فهذا والله العظيم يقلل معه مكانة الرئيس بين الناس، بل ويفقده المصداقية والذى يقف وراء هذه الحركات الآن لا يحب الرئيس ولا

يحب الوطن ولكنهم يحبون انفسهم... وهؤلاء الذين لا يحبون الوطن والرئيس هم من يعملون على تكريس وانتاج الماضى... هم من يعرقلون اية جهود لمكافحة الفساد وبناء دولة النظام والقانون... وهذا يعنى انه لا وجود لأى اختلاف بين الماضى والحاضر... بين دكتاتورية الامس ودكتاتورية اليوم...

وامام كل هذا وذاك سيكون الرئيس امام امتحان صعب فى مواجهة المناشدات الاحتفالية... يعنى هل سيقبل التراجع عن الاعلان؟ ام انه سيتمسك باعلانه؟... وهنا ينبغى ان يستعد الجميع لحساب الخسائر والارباح من كلا الموقفين... وشخصياً اعتقد ان تراجع الرئيس او عدم تراجعه لا يؤثر فى الاوضاع شيئاً ولا يغير منها، لان العملية الانتخابية برمتها قائمة على التزوير وغياب الحيادية وكذلك انعدام التوازن بين المتنافسين من حيث الامتلاك للسلطة والثروة وعدم الامتلاك... العملية تحتاج الى توافق وطنى عام يراعى اوضاع ومصالح الشعب والوطن والمتغيرات الاقليمية والدولية.

عفواً يا سيادة الرئيس.. وماذا بعد؟

فى الثالث من يناير ٢٠٠٤م وأثناء لقاء الرئيس اليمنى «على عبدالله صالح» بخريجى جامعة الحديدة ألقى سيادته خطاباً مرتجلا ومقتضباً تناول فيه العديد من القضايا المحلية والعربية والدولية وأبرزها ما يلى:

- لم يعد فى اليمن أى وجود للمعتقلات السياسية التى تعتبر من أبرز معوقات الحرية والديمقراطية، كما أنه لم يعد هناك أى معتقل سياسى.

- ما الجدوى من تسليح الجيوش إذا كانت أداة لقمع المواطنين وللاستعراضات العسكرية - بمناسبة وبدون مناسبة - وأيضا ما الجدوى من تلك الجيوش إذا كانت الأجواء والبحار والأراضى تتعرض للانتهاكات الخارجية؟

- هذا حسب ما قاله سيادته فى تلك القضايا موضوع مساهمتنا، واختتامه للخطاب بإعلانه عن تبرع إحدى الشركات التجارية اليمنية المعروفة - أولاد ثابت - لجامعة الحديدة بـ ٢٥٠ جهاز كمبيوتر.

وليعذرنى القارىء الكريم فى بدء مساهمتنا من النقطة الأخيرة والخاصة بقيام شخص الرئيس بتبنى إعلان التبرع نيابة عن الشركة التجارية الخاصة، فكما نعرف بأن قيام الرئيس - أى كان - بالدعاية لحساب شركة خاصة ولو كانت على شكل تبرعات تعتبر مخالفة لأعراف وتقاليد وقواعد منصب الرئاسة.. ففى البلدان الديمقراطية يعتبر ذلك مخالفة قانونية جسيمة تستدعى مساءلته بل وتقديمه للمحاكمة بعد استقالته لأن ذلك يعنى انحيازاً رسمياً لشركة على حساب المجتمع والشركات الأخرى حتى لو كان الهدف هو تشجيع التبرعات الخاصة.. واليمن هنا لا يمكن اعتباره من البلدان الديمقراطية حتى يمكننا من اتباع تلك القواعد ولكن ما نود قوله هو: هل يمكننا اعتبار المبادرة الاعلانية التجارية للرئيس مجرد زلة لسان أم أنها غلطة استشارية لم ينتبه لها مستشارو الرئيس؟ لأن المبادرة الاعلانية تلك قد تدفع أصحاب الشركات التجارية الأخرى من الشخصيات الرسمية تبنى

مثل ذلك أو المعاملة المتساوية؟

فالمواطن البسيط والفقير يتساءل فيما إذا كانت تلك الشركة التى أعلن الرئيس عن تبرعاتها قد حققت أهدافها الربحية بواسطة حصولها على صفقات تجارية من الحكومة؟، فإعلان الرئيس يعتبر بمثابة شهادة عبور للأجهزة الرسمية وهذا الاسلوب سيواجه برفض الشركات التجارية الأخرى، ولكن لا يمكن أن نشعر بالقلق من رفض تلك الشركات لأسلوب التمييز لأن أجهزة السلطة لديها من الخبرة والحنكة اتباع أساليب التهدئة المناسبة وتجاوز تلك العقبة أو زلة اللسان.

- نعود للنقاط الرئيسية التى جاءت فى الخطاب بخصوص عدم وجود معتقلين سياسيين أو معتقلات سياسية فى اليمن كونها تشكل أحد العوائق الرئيسية لمبادىء الديمقراطية والحرية، قد نصدق ما يقال ولكن هل يمكننا أن نتساءل عن المعتقلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية والمشائخ والمعسكرات؟

فإذا كانت اليمن تخلو من المعتقلات السياسية فذلك شىء جيد ولكنه لا يعنى أن اليمن تطبق مبادىء الديمقراطية لأن الاساس فى التطبيق يتطلب وجود دولة النظام والقانون ولأن غياب تلك الدولة يلغى حق الادعاء بالعمل وفقاً لمبادىء الديمقراطية بل إن ادعاءاتنا ستظل منقوصة ولا يعتد بها فى تلك الحالة البعيدة عن الواقع.

ثم إن وجود أكثر من حزب معارض وأكثر من صحيفة لا يولد الانطباع بأن اليمن يطبق مبادىء الديمقراطية ما دام الأمر لا يؤثر على سلطة الحزب الحاكم وولى الأمر الذى توجب طاعته وفقاً للأعراف والتقاليد العربية والإسلامية حتى لو كانت ممارسات ولى الأمر تتعارض مع مصالح وطموحات الرعية، فولى الأمر غير مهتم إلا بديمومة سلطته.

إن إخضاع القضاء لسلطة الرئيس أو الملك أو الزعيم يلغى أيضا حق الادعاء بغياب المعتقلات السياسية ومن دون الاعتراف بوجود الزنازين أو المعتقلات الخاصة بالقادة «عسكريين ومدنيين» والشيوخ والشخصيات البارزة يعنى كأننا نغالط الواقع التاريخى الذى نعيشه.. ثم إننا لا نستطيع تصديق الادعاءات الرسمية فى الوقت الذى فشلت فيه حكومة الأغلبية المطلقة فى تمرير قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح على البرلمان أو إقراره بقرار رئاسى مثل بقية القوانين التى تصدر بقرار

رئاسى، إن مجرد القبول بالادعاءات الرسمية والرفع من شأنها لا يعنى إلا القبول بالأمر الواقع ورفض منطق الحوار والاعتراف بالرأى الآخر على طريق تثبيت واقع آخر على حساب الواقع المعاش.. فحقوق الانسان اليمنى منتهكة بإعتراف مختلف منظمات حقوق الانسان اليمنية المستقلة والدولية والإدارات الرسمية فى دول أمريكا وأوروبا والتى تنشر ذلك سنويا، وقد حاولت اليمن رسمياً نفى تلك الاتهامات ولكن ذلك النفى لم يلق قبولا من الرأى العام المحلى والعربى والدولى.

وللتذكير فالمعتقلات موجودة فى جميع البلدان وهى لم تشكل حجر عثرة فى تطوير مجتمعاتها وبناء الديمقراطية.. فمعوقات الديمقراطية لا تحدد بوجود المعتقلات بل برؤية الأحزاب السياسية الحاكمة والقادة والزعماء والملوك تجاه الأوطان والرعية.

– وفى موضوع بناء الجيوش ودورها والانتهاكات المستمرة للسيادة الوطنية العربية فتلك حقيقة محسوبة لسيادة الرئيس اليمنى الذى يعتبر الزعيم العربى الوحيد والذى يعترف بتلك الحقيقة وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يثبت أفعاله مع أقواله.. والاعتراف بأن الجيوش العربية أداة للاستعراض العسكرى، وأيضا أداة لقمع الشعوب.. فهل فعلا استطاع الرئيس اليمنى من إعادة بناء الجيش اليمنى بما يتناسق مع أقواله وتصريحاته.. فمثلا هناك مدن يمنية يتواجد فيها آلاف من جنود الجيش اليمنى رغم أنها لا تحتاج لذلك سواء لاعتبارات جغرافية أو حدودية فى الوقت الذى توجد فيه مدن يمنية على الحدود بينما لا يصل عدد أفراد الجيش اليمنى إلى العدد المطلوب عسكريا مقارنة بغيرها من المدن الداخلية والتى لا تتطلب لتواجد مكثف للجيش، زد على ذلك وجود قوات خاصة وحرس جمهورى يمثل جيشاً آخر يتمتع بإمتيازات أعلى من الجيش الرسمى، لأن تلك القوات تعتبر القوة الأساسية التى يعتمد عليها الحاكم فقادتها الأساسيون ينتمون لعائلة الحاكم أو لعشيرته.. ولعل تجربة الجيش العراقى السابق ومعه الحرس الجمهورى والقوات الخاصة لدليل على أنه من الصعب على الحاكم العربى «جمهورياً كان أو ملكياً» التفكير ببناء جيش وطنى حديث..

وأما بخصوص الانتهاكات المستمرة للسيادة الوطنية العربية فهى محل حيرة واستغراب.. فإذا كان الرئيس اليمنى يعترف بوجود تلك الانتهاكات فلماذا لا يقر بأنه هو المسؤول الأول والأخير عن السيادة اليمنية؟! وكيف يتعامل مع الانتهاكات الأجنبية لأجواء وبحار وأراضى الوطن اليمنى؟ وكيف

ينظر إليها؟ وهل سيكون عند مستوى المسؤولية فى مجابهة أى انتهاكات جديدة للسيادة الوطنية اليمنية؟

لقد انتهكت أمريكا السيادة اليمنية حينما أرسلت إحدى طائراتها لاغتيال مواطنين يمنيين على أرض يمنية وبموافقة يمنية رسمية.. فكيف يمكن النظر بهذا التضارب؟

ولذا فإنه قبل أن نلوم الآخرين فلا بد أن نعرف حقيقة أوضاعنا ولا نحاول تجاوزها من خلال النظر لأوضاعهم - الآخرين - وأى من تلك المحاولات فإنها لا يمكن أن تنسينا أوضاعنا ورؤية الآخرين لنا؛ لأنه لا يحق لى أن أوجه النقد للآخرين وفى نفس الوقت لا أسمح لغيرى بأن يوجه النقد، لى فذلك ليس من العدل والانصاف.. بل قبل أن أنظر للآخرين لابد أن أنظر إلى نفسى وأحوالى.

إن التصريحات المتكررة لسيادة الرئيس اليمنى وتناوله لقضايا بناء الجيش ودورها فى بناء أوطانها، وأيضا الاوضاع العربية العامة والديمقراطية العربية وكذلك مكافحة الارهاب لا تأتى نتيجة لرغبة يمنية وإنما لرغبة خارجية وتحديداً أمريكية.. فلو كانت تلك التصريحات نابعة من الشأن اليمنى لقلنا لماذا كل هذه المماطلات فى تحقيق الديمقراطية وبناء أسس دولة النظام والقانون؟، وأيضا الجدية فى مكافحة الارهاب ولعلنا لسنا ببعيدين عن الرأى الرسمى للإدارة الأمريكية الخاص بالجدية اليمنية فى مكافحة الارهاب والذى تم التعبير عنه فى تصريح رسمى لمساعد وزير الخارجية الأمريكية قبل أسابيع مضت.

ثم نأتى لآخر حديث لسيادة الرئيس مع صحيفة الشرق الأوسط بعددها رقم ١٧٦(٩) الصادر بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٤م، والذى ترافق مع افتتاح «مؤتمر الديمقراطية» بالعاصمة صنعاء حينما قال:

«فلنحلق شعورنا قبل أن يحلقها لنا الآخرون»، لان الديمقراطية تمثل خيار العصر وسفينة النجاة للأنظمة السياسية».

وهنا نستطيع القول إن الرئيس اليمنى ولخبرته الطويلة فى إدارة الحكم لأكثر من ٢٥ عاماً أصبح أكثر إدراكا للواقع السياسى اليمنى وعلاقته بالأطراف الدولية والاقليمية مما يؤهله لريادة مسيرة الاصلاح الجديد - إن وجدت - مع اضافة جديدة لتاريخه السياسى خصوصا وأنه وحده المنوط فى المرحلة الراهنة القيام بذلك لو توافرت له القناعات السياسية والشخصية خاصة وأنه صاحب تلك

الأقوال التى تلقى قبولا واسعا من جميع فئات المجتمع اليمنى.

وتساؤلاتنا لسيادة الرئيس لن تخرج عن اطار الطموحات العامة لشعب اليمن، وهى مشروعة لنا بل حقا لنا، بينما الاجابات عنها هى واجب على ولى الأمر، وتتمثل تساؤلاتنا فى الآتى:

١- هل توفرت القناعة التامة والنية الصادقة للعقل السياسى الرسمى اليمنى للأخذ بالخيار الوطنى النابع من ظروف المجتمع وتطلعاته كبديل لابد منه عن الخيار الأجنبى - خيار الدبابة والضغوط السياسية والاقتصادية... الخ - الذى لا يراعى إلا مصالحه الاستراتيجية؟

٢- ماذا يعنى الرئيس بحلق الرؤوس.. الخ؟ هل أن ذلك يعنى أنه لابد من احترام تطلعات الشعب؟

٣- هل يعنى أن هناك خطة خاصة لإعادة ترتيب البيت اليمنى ينوى سيادته تهيئة الشعب لها ومن ثم اطلاقها أم أنها مجرد تصريح سياسى للاستهلاك الخارجى؟ نتمنى أن تكون هناك خطة.

٤- هل يمكن أن نفهم بأن الخطة - إن وجدت بالطبع - ستكون معبرة عن اجماع القوى السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع العربى الناشئة أم تكون خطة رئاسية وحكومية خاصة؟

٥- هل يمكن أن نتوقع أن تشهد الحركة السياسية اليمنية فى الأيام القادمة تشكيل حكومة ائتلاف وطنى أو حكومة انتقالية تسعى لتأسيس دولة النظام والقانون التى بها فقط تتحقق الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة والتنمية المتوازنة وبالتالى القدرة على مكافحة الارهاب والفساد والفقر؟

٦- هل يقبل الرئيس وحزبه الحاكم بمشاركة الآخرين فى اعداد تلك الخطة حتى تكون مسؤولية تحقيق أهدافها مسؤولية جماعية بدلا من تحميل مسؤولياتها لفرد أو حزب واحد؟

إن المسألة تتطلب أن ننظر إليها بعقلانية فى ظل الواقع العالمى الجديد كما ينبغى علينا أن ندرك جيداً المخاطر التى تحيق بنا لو اختبئنا وراء واقعنا واعتقدنا بصحة منهجه وشفافية أهدافه.. فواقعنا لم يعد قادرا على القبول بالخيارات الأجنبية التى لا تراعى مصالحنا وقيمنا وتقاليدنا.. ونرى أن الفرصة مازالت فى أيدى أولياء أمورنا الذين لن يجدوا من شعوبهم إلا الرضا والعون.. فهل يفعلها الرئيس.. ومتى؟

صراع القبيلة والدولة

عرفت البشرية فى تاريخها القديم والوسيط والحديث مفاهيم ووسائل إدارة المجتمع بدأت بالمشاعية والكيانات الإقطاعية ثم الدولة الحديثة... وكانت سلطة القبيلة أو العشيرة هى من سمات عصر المشاعية، ومع التطور الاقتصادى للقبيلة ظهرت سلطة جديدة شكلت ملامح عصر جديد تمثل بوجود سلطة جديدة تشارك سلطة القبيلة أو العشيرة وهى سلطة الملاك والتجار والقبيلة أو العشيرة- عصر الإقطاعية- ولأن المجتمعات البشرية فى حالة حراك متطور ومستمر فقد كانت الحاجة لوجود إدارة مركزية موحدة وكيانات سكانية موحدة مما شكل ملامح عصر الدولة الحديثة.

ولأن العرب جزء من البشرية فيبدو أنهم مازالوا يعيشون فى عصر القبيلة أو العشيرة مع تعايش نسبى مع مرحلتى الإقطاعية والدولة الحديثة. ويمكننا تصور وضع المجتمعات العربية بطريقة حسابية نسبية على النحو التالى:

٧٥٪ من سلطة القبيلة أو العشيرة

١٥٪ من سلطة الإقطاعية

١٠٪ من سلطة الدولة.

وبذلك يجوز لنا القول إن العرب يعيشون فى العصر المشاعى أو البدائى، كما أن الحركة فى المجتمع العربى ضعيفة، ولكن الشىء الذى ميَّز المجتمع العربى عن غيره من المجتمعات فى عالم اليوم هو بروز السلطة الأبوية وتشابكها مع القبيلة والعشيرة أى أنه ليس من الضرورى أن يكون زعيم القبيلة أو العشيرة هو رئيس أو زعيم المجتمع، أى أنه يمكن أن يكون الرئيس أو الزعيم للمجتمع أى فرد من القبيلة أو العشيرة، المهم ألا يخرج عن الثوابت والأعراف الأساسية للقبيلة أو العشيرة...

واليمن الذى كان يعرف بالسعيد يعتبر أحد مكونات الأمة العربية وتكاد تكون سلطة القبيلة او العشيرة فى اليمن هى الأكثر تميزا عن بقية الأقطار العربية على الرغم من عدم العمل بأخلاقيات وتقاليد القبيلة العربية التى نعرفها وقرأنا عنها فى كتب التاريخ.

والقبيلة فى اليمن تشكل نسبة ٩٠٪ من مجموع السكان بل وربما أكثر فى ظل نمو اقتصادى ضعيف لم يساعد على حدوث تغييرات اجتماعية وسياسية وثقافية فى بنيان المجتمع ويفسر الكثير من المراقبين والمحللين للشأن اليمنى أن ذلك عائد إلى رفض الحاكم أو القبيلة الحاكمة لعمليات التغيير والتطوير الهادفة إلى وجود كيان دولة النظام والقانون وهذا الرفض يساعد على سيادة السلطة البدائية، ولكن بصورة أكثر وضوحا فى التخلف والديكتاتورية والاستبداد، وهذه السلطة - وللحفاظ على ديمومتها وتنفيذ أعمالها - تتم بواسطة اتباع أساليب التناقضات القبلية أو العشائرية والسياسية، وهذه الأساليب تقود إلى تعارض مصالح الحاكم الممثل للقبيلة الحاكمة المستمدة قوتها أيضا من الجاه والسلطة مع مصالح القبائل والعشائر الأخرى غير المشاركة فى الحكم، وبالتالى انعدام الأمل فى إمكانية قيام دولة النظام والقانون... دولة المساواة... دولة الديمقراطية... دولة ترفرف على جميع قبائل وعشائر المجتمع... دولة تشعر المواطن بأن له حقا فيها وعليه واجب الحفاظ عليها والدفاع عن مقوماتها.

وتاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث عرف سلطة القبيلة والعشيرة على شكل دويلات وإمارات ومشيخات متنافرة رغم توحد بعض القبائل اليمنية تحت راية سلطة واحدة أساسها الملك أو السلطان أو الأمير الذى ينتمى لقبيلة معينة تتمتع بالقوة البشرية والمادية" كما تعرّض اليمن ككل إلى الغزو الأجنبى مثل: الحبشى والفارسى والتركى والبرتغالى والإنجليزى.

وهناك فترة تاريخية معينة شهدت قيام دولتين يمنيتين وشهدت إحدى الدولتين - أو ما كانت تسمى باليمن الجنوبى - تجميداً لدور القبيلة فى إطار سلطة مركزية واحدة، وقد ساعدت السلطة على إضعاف البنيان القبلى رغم استمرار النزعة القبلية فى هيكل السلطة ولو على استحياء، ولهذا لم تستطع القبائل فى المناطق الجنوبية أو جنوب اليمن استعادة فاعليتها وتقوية بنيانها مقارنة مع القبائل فى شمال اليمن والتى ظلت محتفظة ببنيانها ودورها فى مختلف مجالات الحياة باستثناء السلطة التى كانت من نصيب قبيلة واحدة فقط، ولم تكن هناك سلطة مركزية قوية فى المناطق الشمالية.

كوندوليزا وصالح

ويتندر الكثير من ساسة وعامة اليمنيين على أن ما يسمى بالسلطة المركزية فى صنعاء - كعاصمة لشمال اليمن - لا تسيطر على مجمل أراضى الوطن، أى أن سلطتها محددة بالعاصمة وبعض المدن التى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

ويردد بعض ساسة اليمن عن بعض تفاصيل حوار تم بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والسيدة كونداليزا رايس - مستشارة الرئيس الأميركى للامن القومى حينما نادته برئيس صنعاء، وهذا إن صح فإنما يعنى إهانة لليمن لا يقبلها اليمنيون، ولكننا لا نستطيع تأكيد ذلك، ومهما كان فإنه تعبير فج ومرفوض من كل يمنى مما يعنى أن دلالات نداء السيدة رايس لا يعبر عن وجود دولة نظام وقانون لكل اليمن بشرا وأرضا، وهذا ما يحلم به اليمنيون كون الدولة القوية بقوة القانون والنظام لا تلغى القبيلة كأعراف وتقاليد انسانية واخلاقية تساعد على تحقيق مهام وواجبات الدولة خصوصا عندما تشعر بأن الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة والتنمية المتوازنة.

وبعد أن توحدت الدولتان فى شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠ تحت مسمى الجمهورية اليمنية، كان اليمنيون يطمحون إلى تأسيس دولة جديدة أساسها النظام والقانون، ولأن دوام الحال من المحال فقد تبخرت طموحات وآمال اليمنيين عندما لم يشعروا بالتغيير واستمرار هيمنة قبيلة أو عشيرة على السلطة، هذه السلطة كانت بارعة فى استخدام التناقضات القبلية والسياسية للمزيد من إحكام سيطرتها وديمومتها «وكأنك يا أبو زيد ما غزيت» كما يقول المثل الشعبى.

وواقع الحال اليمنى اليوم وبعد ٤١ سنة من قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر المجيدتين يؤكد على فشل حكومات الثورتين فى تأسيس دولة النظام والقانون حتى تكون هناك دولة واحدة وقوية للجمهورية اليمنية الموحدة.

وما يثير الدهشة والخوف أن هناك رموزاً سياسية متنفذة فى النظام تتحدث عن الإنجازات التى تحققت بفضل حنكة القيادة السياسية لليمن وعلى رأسها الرئيس على عبدالله، وهذا التقديس يعبر عن أن هذه القيادة والتى لا نعرف تكوينها وأشخاصها فى حالة حدوث اخطاء فى المنجزات أو فشلها

فإن الرئيس ليس مسؤولا عنها.. كما أنها تعنى أن الرئيس لا يقود البلاد وحده وما نعرفه جيداً أن الرئيس هو الكل فى الكل وصاحب القرار الصغير والكبير فى كل شىء، وهو بذلك يتحمل المسؤولية الأولى فى كل شىء، ولكن ربما الهدف من صيغة ذلك الحديث هو محاولة إعطاء صورة مغايرة للواقع تقول إن هناك قيادة جماعية للبلد تعمل من وراء الكواليس، وتلك مصيبة لان الصورة هى تشويش لسيادة الموقع الأول والمركزى لليمن. مع العلم أن ما يسمى ببطانة الرئيس تعتبر رائدة الفساد فى اليمن، وهذا ما يتحدث عنه الكثيرون فى اليمن وخارجها.

و بما أن الشارع اليمنى يتدر على خطوات تتم فى السر تهدف إلى توريث نجل الرئيس على عبدالله - أحمد - لرئاسة اليمن ويبدو أن القيادة السياسية لليمن هى المحرك وراء ذلك والهدف ضمان استمرار هيمنتها على شخصية صاحب المركز الاول فى البلد - الرئيس - على الرغم من الرفض الشعبى لمسألة الوراثة فى نظام جمهورى يدعى ممارسة الديمقراطية وهو ادعاء لا أساس له من الصحة فى الواقع.

الرئيس أحمد عبدالله صالح

وإذا كان لابد منه -أى توريث الرئاسة - فإنه سيكون من الخطأ والظلم أن يعلّم الرئيس على ابنه أساليب إدارة المجتمع بنفس طريقته عندما يشعر بالحاجة إلى مساعدة ابنه طالما يشعر بالوهن وعدم قدرته على مواصلة دوره الديناميكى المعهود، وذلك أن إعداد نجله لخلافته وكما قلنا لن تكون مقبولة من الشعب، وفيما لو استمر على نفس الأسلوب. وحينما أعلن البدر أنه سيسير على نهج أبيه الإمام أحمد كان ذلك بداية الإعلان لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وقد أدرك ذلك ببساطة السلطان العمانى «قابوس بن سعيد» الذى استوعب ضرورات التغيير مستخلصا الدروس والعبر التى أثبتت أن إبقاء المجتمع متخلفا وافتقاره لسلطة الدولة والعدالة كان المحرك الأساسى لأن تلتهم الثورة الشعبية - بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان - ثلث اراضى سلطنة عمان وكان على صواب عندما اعتمد نهجا مغايرا قائما على ضرورة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، وأجرى حوارا

تصالحيا وصادقا مع معارضيه تمخض عن إشراكهم فى إدارة الدولة وفقا لكفاءاتهم وخبراتهم، بحيث أصبح منهم الوزراء والوكلاء والمحافظون - الولاة - والمدراء، كما ساعد أيضا غير القادرين على تحمل مسؤوليات حكومية من خلال منحهم مساعدات مالية قدرت بـ ٣٠ ألف ريال عمانى لكل فرد بحيث تمكنهم من إقامة أعمال خاصة بهم - زراعة وتجارة - يعتمدون عليها، وبذلك استطاع أن يحقق وحدة وطنية متينة أصبحت تمثل النموذج العربى المتميز أو المتفرد أو الأكثر نجاحا، ويعتقد الكثير من العرب أن هذا النموذج هو الخيار الأفضل للواقع العربى بشكل عام واليمنى بشكل خاص من السياسات التى تعتمدها الأنظمة العربية مثل سياسة إدامة التخلف وتغييب بناء الدولة، والانتقام والثأر من الخصوم السياسيين، والنموذج العمانى يؤكد على ان سلطنة عمان لم تشهد أية اضطرابات سياسية ودموية منذ انتهاء المصالحة الوطنية الحقيقية التى جنبّت البلد الكثير من المخاطر.

ونرى أن المنطق والعقل يدعونا لدراسة ذلك النموذج وهو قريب منا ويسير فهمه والتعاطى مع مفرداته، لأن أصله عربى واطرافه عرب أقحاح.. ونحن اليمانيون فى حاجة ماسة لدراسته والاستفادة منه حتى نستطيع العمل على قيام دولة تصون وتحترم المواطن والرئيس على أساس النظام والقانون.. ولا نعتقد أن وجود مؤسسات الدولة الحقيقية والمعبرة عن طموحات الشعب يمكن ان تنتقص من مكانة وهيبة الرئيس، بل إنها تدعمه وتساعده على الإيفاء بوعوده البرنامجية السياسية للشعب.

قبل أسابيع تناقلت وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية أزمة قبلية رئاسية، اى بين قبيلة آل الزايدى تنتمى لقبيلة بكيل وبين رئيس الجمهورية، أساسها خلاف بين شخصين أحدهما ينتمى لقبيلة آل الزايدى والآخر لقبيلة الرئيس - كما قيل وقرانا وسمعنا - فتطورت الأزمة حتى تطلب تدخل الرئاسة والرئيس بالذات، حيث وصل الملاسنة بين الرئيس وبعض الرموز القبلية من آل الزايدى ما أدى الى اعتقال بعض منهم وملاحقة الآخرين فى كل مكان بل واعتقال كل من تطاله قبضة الأمن وينتمى لتلك القبيلة.

إلى هنا والأمر ليس بغريب على الشعب الذى يتطلع للمزيد من الاستقرار والامن والحرية والعدالة

والمساواة، وربما هناك من يقول إن ذلك غير صحيح أو ان الخبر مبالغ فيه أو... أو.. إلخ ولكننا نقول - وكررنا مثل هذا القول فى أكثر من موقع ومجال انطلاقا من حبنا للوطن وبكل تجرد أو تعصب سياسى لحزب أو شخص أو جهة ما: لو أن هناك وجوداً حقيقياً لدولة المؤسسات والنظام والقانون لما وجدت مثل هذه الأزمات التى نسمع ونقرأ عنها ويلمسها عامة الشعب، وهى بلاشك تساعد على تهديد حياة المجتمع وتزيد من حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية التى بمجملها تؤثر على تطلعات الشعب مما تفقده القدرة على مواكبة المتغيرات الاقليمية والدولية من جهة وتفقد السلطة هيبتها واحترامها محلياً وخارجياً من جهة أخرى. ووجود دولة النظام والقانون لما استدعى الأمر تدخل الرئيس مباشرة فى قضية كان ينبغى أن يكون القضاء هو الفيصل وأن يتصرف الرئيس من موقعه كرئيس لكل اليمن ومن دون انحياز أو تعصب.

ويتداول الشارع اليمنى جملة من التساؤلات عن مغزى تدخل الرئيس الجدى فى قضية خلافية مكانها القضاء وتوجهه الصادق نحو مواجهة الفساد المستشرى فى أجهزة النظام وبأن يشكل الفساد نظاما بحد ذاته، وأيضا فى تطبيع الحياة السياسية والاجتماعية نحو تأسيس دولة النظام والقانون يشارك فى إدارتها كل الكفاءات اليمنية بعيدا عن التحيز القبلى والحزبى او الطائفى.

هناك بعض اليمنيين وهم كثر يقولون ان الكتابة النقدية فى مسألة المطالبة بتصحيح الاوضاع نحو اقامة دولة قوية نوع من العبث انطلاقا من ادراكهم ونحن ايضا نشاطرهم ان الرئيس على عبدالله صالح يستطيع ان يفعل شيئا إن هو اراد طالما هو يتدخل فى كل شاردة وواردة رغم معرفتنا المسبقة والمؤكدة ان معظم زعماء العالم الثالث يعانون من عقدة السيطرة بحيث انهم لا يشعرون بأنهم زعماء إلا عندما يتدخلون فى كل شيء، وهذا يدفعنا للتأكيد على أنه يصعب تحقيق إصلاحات قد تؤثر فى سلطة الزعيم على الرغم من انها تعتبر ابرز اولويات من يتحمل مسؤولية وطن. ونعتقد أنه يكفى ما حل باليمن طوال الأربعين عاما الماضية.

«كفاية» اليمنية

يعود الفضل الأول لاستخدام كلمة «كفاية» إلى الشخصية السياسية الاسلامية والعالمية فخامة رئيس وزراء ماليزيا السابق الدكتور مهاتير محمد الذى يعتبر رائد النهضة الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية فى ماليزيا، وقالها أثناء زيارته لجمهورية مصر العربية فى العام ٢٠٠٤م بعد اعتزاله العمل السياسى وتنحيه عن كافة مناصبه الحكومية والحزبية رغم تمتعه باحترام وحب وتقدير الشعب الماليزى بكل تكويناته السياسية والطائفية، وقالها بمناسبة سؤاله عن سبب اعتزاله رغم تمتعه بقبول معظم الرأى العام الماليزى، فكانت إجابته وبصراحته المعهودة والصادقة:

«عشرون سنة فى الحكم.. كفاية..»

صحيح أن د. مهاتير أمضى عشرين سنة كاملة فى الحكم إلا أنه كان يتربع على مقاليد الحكم عبر صناديق الاقتراع بل وكان بمقدوره أن يفوز لو قرر البقاء فى الحياة السياسية.. وهو بذلك يختط طريق كفاية بكل معانيها وأهدافها.

بعض المثقفين والسياسيين المصريين وهم خليط من معظم القوى السياسية المصرية المعارضة والشخصيات الوطنية اقتنصوا كلمة «كفاية» وعلى ضوئها شكلوا حركة كفاية وطرحت برنامجا تجاوز كل البرامج السياسية للأحزاب المعارضة الرسمية وغير الرسمية، ويبدو أنها تتحرك وتتفاعل أكثر من تحرك وتفاعل القوى المعارضة، وسواء اختلفنا معها أو اتفقنا فإننا هنا لا نعتبرها نموذجا متميزا لبقية البلدان العربية ذات التباين الكبير والحاد فى أوضاعها العامة والخاصة، ولكننا هنا اكتفينا باختيار كلمة «كفاية» واسقاطها على الأوضاع اليمنية ونتمنى أن نوفق فى اختيارنا..!

وقبل حديثنا نود أن نذكر ونكرر تذكيرنا لعل أولياء الأمر يتذكرون معنا.. أن أمريكا لا تفكر إلا فى تنفيذ سياساتها الاستراتيجية فقط وهى تستخدم الأنظمة السياسية وزعماءها حلفاء كانوا أو أصدقاء - كوسائل لتنفيذ سياساتها. فهل نتذكر مثلا: زعيم بنما القوى والصديق الودود لأمريكا الجنرال نورويجا وقبله شاه إيران؟ فالأول، اعتقلته ورمته فى أحد سجونها، والثانى رفضت دخوله

لأراضيها- طلبا للعلاج- بعد سقوطه .. وغيرهم من زعماء وقادة كانوا يعتبرون من أصدقاء وحلفاء أمريكا.. وأمريكا هنا تستخدمهم لتحقيق أهدافها ومخططاتها.وكله بالطبع على حساب الشعوب المضطهدة وحقوقهم فى البناء والتحرر والديمقراطية والتى ترفعها أمريكا اليوم كشعار سياسى جديد لتخويف حلفائها وأصدقائها، مهما قدموا من تنازلات تخدم المصالح الأمريكية.

وإلى «كفاية» اليمنية نقول:

١- كفاية.. احتكاراً لمقدرات البلاد ورقاب العباد.

٢- كفاية.. استمرار فى التجاهل لتطلعات الشعب فى التحرر والتنمية والاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والعدالة والمساواة.

٣- كفاية.. رفضاً وعناداً وتخاذلاً فى بناء دولة النظام والقانون، وكفاية التمسك بوسائل التدمير والهدم والتشتيت، وكفاية أيضا الاستمرار بوسائل التفريخ للقوى السياسية والتعريض والتقريط والتقريض لقياداتها وكوادرها وللكتاب والصحافيين الذين يعتبرون من قوى المعارضة إن جازلنا وصفها بذلك.

٤- كفاية.. التشدق بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان أو كما يصفها فخامة الرئيس بديمقراطية الباب المخلوع.. لذا كفاية ديمقراطية الباب المخلوع.

٥- كفاية.. إفساداً وتشجيعاً للفساد ورموز الفساد، وكفاية تشدقا بمكافحة الفساد الذى طال مدى التشدق به من دون أمل وعمل وكأن الفساد قد ساد وتمدد وأصبح دولة قائمة بحد ذاتها مقابل دولة أصبح الجميع يهابها من الصغير إلى الكبير.

٦- كفاية.. إفقار للمجتمع وتجهيله.. فالفقر يتوسع أفقيا ورأسيا.. والأمية أيضا حتى بلغت نسبة الأمية فى المجتمع إلى أكثر من ٨٢٪.

٧- كفاية.. إهداراً للمقدرات الاقتصادية والمالية واستخدامها لشراء الذمم وتكديس الأموال فى البنوك والمصارف الأجنبية من قبل رموز عديدة متنفذة فى المجتمع.

٨- كفاية الاستهتار بالحقائق والكذب والتدجين على شاكلة «صرح مصدر مسؤول» والذى أصبح صاحب الكلمة العليا فى البلاد.

٩- كفاية.. التعامل المريب فى مكافحة الإرهاب والادعاء بإن البلد خالية من وجود جماعات إرهابية ومتطرفة بينما الحقيقة تقول إن هناك جماعات بعضها نائم وبعضها ناشط فكريا وماديا وبعضها فاعل ومتحفز.

١٠- كفاية.. انتهاج سياسة التخريب الاقتصادى واحتكار النشاط الاقتصادى من قبل مجموعة معينة ومتنفذة.. مجموعة تحتكر كل شاردة وواردة فى الحياة الاقتصادية.

١١- كفاية.. الدعاية والإعلان عن مشاريع اقتصادية وخدمية لا تنفذ ولا نرى منها إلا حجر الأساس أو الشواهد.. هناك مشاريع تم الإعلان عنها منذ أكثر من عشر إلى خمس عشرة سنة ولكنها لم تنفذ.. كفاية الكذب على الناس فى مثل هذه المشاريع والتى معظمها مدعومة من هيئات ومؤسسات دولية وإقليمية وحكومات صديقة وشقيقة.

١٢- كفاية.. الاستجداء من الخارج وكأن الوطن لا يمتلك من الثروات المادية والبشرية التى لو تم استغلالها بصورة صحيحة لاستطاع اليمن من بناء نفسه بالاعتماد على ذاته وبالتالى التخلص من سياسة الاستجداء المهينة والمذلة للوطن والشعب وتاريخ حضارتهم الانسانية الرائعة والراقية.

١٣- كفاية.. يا قوم انتهاكاً لحقوق الاطفال أحباب الله.. كفى استغلالاً لهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم فى الحياة.. صحة وتعليم ورعاية؛ فهم جيل الغد ونخاف أن يصبح ذلك الجيل جاهلاً ومتخلفاً.. وكفاية حرمان المرأة من حقوقها المتعارف عليها فى شريعتنا الإسلامية السمحاء والتشريعات الدولية.

١٤- كفاية.. استمراراً فى الظلم والامتهان نتيجة عدم استقلالية الجهاز القضائى وتحديث أجهزته.

١٥- كفاية.. للاستمرار فى عملية التوريث والمحاباة فى توزيع المناصب والوظائف على حساب الكوادر الوطنية المؤهلة والمجربة.

١٦- كفاية.. لاستمرار العمل فى المصطلحات التخوينية والتكفيرية عمال على بطال بوجه المخالفين أو المترددين أو الصامتين.. وكفى إسقاط الوطنية والاخلاص الوطنى على مجموعة أو طائفة أو قبيلة وكأن الوطن وسكانه اقطاعيات خاصة.

١٧- كفاية.. استسلاماً للضغوط الأجنبية والاقليمية على حساب مصالح الشعب والوطن.. كفاية

تنازلات وندعو الجميع إلى التنازل للوطن والشعب بدلاً من التنازل للقوى الأخرى.

١٨- كفاية.. هروباً من الحوار الوطني والادعاء بأن الوطن ليس بحاجة لحوار أبنائه أو أن الوطن قد تصالح مع نفسه وكأن الحوار والمصالحة هي ضرورة لمرحلة زمنية معينة قد فات آوانها رغم أن الوطن بحاجة لذلك في كل زمان ومكان.

١٩- كفاية.. هيمنة واحتكار للحقيقة من قبل فرد أو حزب أو عشيرة أو قبيلة والغاء للآخر.

٢٠- كفاية.. لكل ممارسات وأساليب تعمل على خلق المشاكل المعيقة لبناء وتقدم المجتمع والوطن، وكفى إثارة للفتن القبلية وكافة أنواع وأسباب الثأر القديم وغيرها والتي ربما نسيناها من كثرة المشاكل التي يعاني منها الوطن والشعب.. مشاكل لا تعد ولا تحصى.. حلولها تحتاج إلى توحيد وتكثيف كل أبناء الوطن.. مشاكل ينبغي أن تكون حلولها علمية وعقلانية وميسرة للفهم والتنفيذ بما يتواكب مع الامكانيات الوطنية المتاحة.

وهل بعد كل ذلك يمكننا استيعاب معاني وأهداف كلمة د. مهاتير «كفاية» أم أنه لابد من كفاية الأمريكية المصحوبة بالهراوة والدبابة؟

شخصيا لا أحبذ كفاية الأمريكية مهما كانت تحمل من مفاهيم ومضامين ومن معسول الكلام.. لست وحدي من يحبذ الكفاية المهاتيرية أو اليمنية أو العربية.. المهم أنها كفاية تنطلق من واقعنا وامكانياتنا الوطنية المتاحة.

إننا نبتهل إلى الله عز وجل أن يوفقنا ويهدينا..

قولوا نعم للرئيس القائد!!

بأمر الزعيم القائد.

لكل سكان البلاد..

مارسوا حقوقكم واطمئنوا...

فقد كلفنا عكفتنا بحسن المعاملة..

كلفناهم بأن تكون صناديق أصواتكم..

سهلة الاستخدام..

تغلق وتفتح بأمر عكفتنا..

حماة الوطن وعيونه الساهرة.

وبأمر الزعيم الواحد الأوحد

أمرنا الحكومة الطيبة بحسن معاملة الشعب..

فالشعب هو مصدر السلطات

والشعب هو مصدر الثروات

والشعب هو مصدر الفساد

وباسم الشعب ولأجل الشعب..

لاترحموا من يحاول عرقلة مسيرة عكفتنا واضربوا المتفلسفين والمشاغبين

اضربوا ولا ترحموا المنافقين والفاسدين

فالحقيقة يا أبناء الشعب

نحن جئنا الى فوق رقابكم من أجلكم..

فلا تصدقوا الصحف الصفراء

أو الحمراء أو السوداء

ولا تصدقوهم إن قالوا:

بإننا نؤيد المفسدين

نحن فقط نهادنهم..

نلاطفهم.. نحاورهم.. ونوعظهم لعلهم يهتدون..

ندعوكم أن تقولوا نعم..

وألف نعم لمن يجيد تمثيلكم..

ونعم لرئيسكم وقائدكم الى الابد..

فهو خير من يمثلكم ويتمثل بكم.

وننبهكم بأن منافسى قائدكم..

يؤمنون أنهم لامحالة فاشلون..

ويدركون أنه الفائز الوحيد..

وباسم الزعيم الواحد الأوحد ..

لا تقلقوا فنحن نعرف إجادة ألعاب البهلوان، نعرف كيف تصبح النعم..لا... واللا.. نعم..

ونعرف متى تكون نعم

ومتى تكون لا

فلا مجال بيننا للمندسين..

والمتلاعبين بقضايا الوطن..

وأصحاب النظريات المنمقة

وأخيراً وليس بآخر...

كل خيارات الشعب..

أيها الشعب وكل طموحات الشعب..

فقط... فقط بصوتكم للرئيس القائد الأوحد..

الفصل الثاني

ضحايا الديمقراطية

اليمن: الديمقراطية والإصلاح والواقع المغاير!

يقولون إن اليمن هى الدولة الوحيدة التى تمارس الديمقراطية فى الجزيرة والخليج العربى بل وفى الوطن العربى... يقولون ويزيدون فى القول... ومع ذلك فنحن اليمنيون مازلنا نحبو فى طريق الديمقراطية ولكن من دون أن نكبر أو نتجاوز مرحلة الحبو... فطريقة حبونا نحو الديمقراطية تكاد تكون قد أصيبت بالشلل مثل الطفل الذى يصاب بالشلل فى سنواته الأولى وبالتالى يعجز الطب عن علاجه...

الأهم... تفسير طريق الديمقراطية يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر وذلك لطبيعة الفرد أو المجتمع.. ولكن كيف نفهم هذه الديمقراطية؟ فذلك السؤال الأهم... فهل يعنى أن نقوم بنقل الممارسات الديمقراطية الغربية الى مجتمعاتنا المحافظة ونطبقها أم ماذا؟!

ولأن الحقيقة يجب أن تقال فنحن لاتناسبنا ديمقراطية الغرب وذلك للأسباب التالية:

١- الوضع الاقتصادى:-

- بنية إنتاجية ضعيفة فى مختلفات القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى الاستخدام غير الأمثل للقروض والهبات.
- الاعتماد الكلى على الوارادت الخارجية.
- وجود فجوة شاسعة فى المداخيل الفردية.
- ضعف التشجيع للرأسمالية الوطنية الانتاجية وكذا انعدام الرؤية العلمية لمسألة الاستثمار.
- ضعف القاعدة الهيكلية للمجتمع والزيادة المطردة للبطالة بكافة أنواعها.
- ازدياد درجة التباعد بين الريف والمدينة.
- استمرار العجز الهيكلى والانتاجى والنقدى من دون معالجات سريعة وواقعية

٢- الوضع الاجتماعى:

- بنية اجتماعية مختلة.

- وجود فوارق اجتماعية حادة من دون حلول.

- تداخل العامل القبلى مع المدنى لصالح مزيد من التخلف.

- ضعف الاسرة فى التأهيل الاجتماعى السليم للفرد وهذا بدوره يساعد على إزدياد ضعف الدولة.

- وجود عادات وتقاليد اجتماعية مخالفة لشريعتنا الاسلامية وتتنافر مع أسس ومبادئ دولة العدالة التى ينشدها المجتمع كتلك الدولة التى أسسها رسولنا الحبيب المصطفى "محمد" صلى الله عليه وسلم.

- ضعف البنية الأسرية.

٣- الوضع الثقافى والعلمى:

- وضع ثقافى هش نتيجة لعدم استقراره على أسس ثقافية محددة وتداخل أفكار ثقافية غريبة على المجتمع .

- عدم وجود رؤية واضحة المعالم فى تأسيس ثقافة جديدة قائمة على ثقافتنا الإسلامية والعربية.

- ليس هناك اى وجود لقاعدة علمية أو بوادر لتأسيس قاعدة عملية تخدم المجتمع نحو الأمام.

- وجود نظرة سلبية من المجتمع تجاه التقدم العلمى الذى لا نجيد انتاجه أو استخدامه.

- عدم تشجيع الدولة فى تأسيس بحث علمى يكون بمثابة المرجعية لسياسات الدولة المختلفة.

- زيادة درجة الأمية بين أوساط المجتمع وانتشارها بطريقة مريبة وأمام ذهول الجميع ومن دون وجود أية حلول علمية لوقف تنامى الأمية.

- ضعف الأداء التعليمى بكل مراحله لعدم توفر الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع، وأيضاً بعدم وجود رؤية استراتيجية علمية قائمة على تشجيع التعليم وتوسيعه توسيعاً أفقياً ورأسياً بما يتناسب وقدرات وواقع المجتمع والدولة.

٤- الوضع السياسى:

- بنية سياسية غير مستقرة وواضحة.

- تداخل المصالح السياسية والوطنية العليا بالمصالح الذاتية والحزبية ضيقة الافق.

- عدم وجود أسس دولة النظام والقانون.

- تداخل المصالح التجارية مع المصالح السياسية الذاتية وتنافرها مع مصالح الوطن العليا.
- عدم وجود مفهوم واضح للحريات السياسية والثقافية والصحافية بما يتلائم وواقع المجتمع.
- تمازج بمصالح نخبة من القبائل مع نخبة من التجار ونخبة من القبائل العسكر وتعارض تلك المصالح مع مصالح الوطن العليا.
- زيادة دور العسكر فى السياسة.
- إضافة إلى ذلك ازدياد دور مثقفى السلطة الذين يلعبون دور الملمع للسلطة والمدافعة عن إجراءات السلطة الغير قانونية ويمارس مثقفى السلطة دور لايستهان به فى الدفاع عن السلطة بالاعتماد على مخزونهم الهائل من المصطلحات السياسية المتنوعة مثل: "ملكى" هامشى، جمهورى، انفصالى، شيوعى، طائفى، رجعى، عميل خارجى، مرتد، مرتزق، ...الخ».
- بروز توجه تجارى متنفذ من بين أوساط رجال السياسة والعسكر وهذا التوجه يخالف القوانين والأنظمة التى تحظر على رجال الحكم والسياسة ممارسة أى دور أو نشاط تجارى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

كما أن هذا التوجه يزيد من نمو أخطبوط الفساد المالى والتجارى والادارى والعسكرى بصورة طبيعية وملفتة للنظر لا تخدم عملية التطور التى ينشدها المجتمع اليمنى فى ظل وضعيته الحالية والمتردية.

- ضعف الاداء السياسى للأحزاب السياسية المعارضة نتيجة للأسباب التالية:

١- هرمية قياداتها.

٢- عدم ممارستها للعمل الديمقراطى بين أوساطها.

٣- عدم مواكبة برامجها مع متطلبات الوضع.

٤- ضعف التنسيق فيما بينها رغم تقارب بعضها فى توجهاتها وبرامجها والتى تتطلب توحد احزاب ذات التوجهات المتقاربة أوالمشتركة.

٥- ضعف الآلية الاعلامية الحزبية.

٦- ضعف آلية الحوار مع السلطة مما يسهل على السلطة اختراقها وتحييدها وبالتالى تمكنها من زيادة درجة التنافر بين تلك الاحزاب.

٧- عدم وجود رؤية واضحة وواقعية فى عملية حوارها مع السلطة وخصوصاً فى تمسكها بأهدافها التى تتعارض مع أهداف وتوجهات السلطة، أى إنها تفتقر الى المرونة فى ممارسة أنشطتها لتحقيق أهدافها المشروعة.

وأمام هذا الوضع تبقى مسألة تحقيق الديمقراطية بالصورة المعروف عنها غربياً أو إسلامياً أو عربياً مسألة صعبة وبالتالى فإن تحقيق عملية الاصلاحات الشاملة تصبح أكثر تعقيداً.

إن انعدام الاستقرار السياسى يعود بدرجة أساسية الى ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وهذا يولد الكثيرمن التناحرات الاجتماعية والسياسية التى تأخذ فى الغالب طبيعة دموية يحشر بسببها المجتمع الكثير من الموارد المادية والبشرية.

ولعل انعدام الاستقرار السياسى والاقتصادى يضعف من الاداء العملى للسلطة ويقود الى المزيد من انعدام المصداقية أمام الرأى العام المحلى والخارجى.

لقد شهدت اليمن الكثير من الازمات السياسية ومع الايام تبرز ظواهر جديدة عن المألوف فى حياة المجتمع اليمنى ومن أبرز تلك الظواهر:

١- ظاهرة الاختطافات:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وبالذات بعد عامين ونيف بدأت ظاهرة الاختطافات تبرز على الساحة اليمنية بين طرفين سياسيين كانا يحكمان اليمن حينها وهما:-

- المؤتمر الشعبى العام والمجتمع اليمنى للإصلاح كطرف والحزب الاشتراكى اليمنى كطرف آخر- ومع تفاعل تلك الأزمة كان كل طرف يوجه الاتهام للطرف الآخر وعندما اشتدت الأزمة وتفجرت عسكرياً انتهت بخروج الاشتراكى من مقاعد الحكم فى ٧يوليو١٩٩٤م، استمرت ظاهرة الاختطافات وأخذت منحى دموياً وظلت التهمة ملتصقة بالاشتراكى رغم عدم فاعليته وافتقادها للسلطة والقوة بل ووصل بالسلطة الى اتهام بعض أحزاب المعارضة بالوقوف خلف عملية الاختطافات.

ونتيجة لضعف السلطة فى مواجهة تلك الظاهرة فقد افتقرت الى المصداقية السياسية خصوصاً وأنها توجه أصابع الاتهام لدول أجنبية تارةً وللمعارضة الداخلية تارة أخرى... ومع هذا وذاك تمارس السلطة أسلوب التراضى مع الخاطفين بتحقيق معظم مطالبهم التى تتمثل فى خدمات متنوعة

لمناطقهم والحصول على وظائف لأبناء مناطقهم أو مبالغ مادية عينية ونقدية وعلى الافراج عن معتقلين منهم فى سجون السلطة، وما أكثر تلك السجون منها العامة والخاصة.

وفى ٢مارس ٢٠٠٠م تم اختطاف السفير البولندى فى اليمن ووسط العاصمة صنعاء وفى نفس الأثناء قامت مجموعة باختطاف خبير أمريكى قبل شهر واحد وإذا بأجهزة السلعة فى صنعاء تتهم قوى المعارضة بذلك- المقصود الاشتراكى وجبهة موج- ثم بدلت نغمتها واتهمت قوى أجنبية مجاورة لليمن... وبعدها بيومين تغيرت النغمة فأصدرت تهماً جديدة لحليفها وشريكها التجمع اليمنى للإصلاح، وهنا توقف الرأى العام المحلى فى حيرة من أمر هذه السلطة يوماً هنا ويوماً هناك والتى لاتملك المصداقية فى التعامل مع الاحداث ولكنها فقط تجيد تدبير ردود أفعالها إعلامياً بصورة مبهرة... إن آخر حادثة اختطاف شهدتها اليمن مؤخراً للخبير النفطى الامريكى أدخلت السلطة الرسمية فى حالة جدل مثير لأن تضارب ردود الافعال اعتمدت على أسلوب الدعاية الاعلامية الغير محايدة... ولعل التفاوض غير المباشر أو المباشر مع الخاطفين الذين طالبوا بأن تدفع الدولة لهم مبلغ ٤٧ مليار ريال مقابل أراض صادرها بعض رموز السلطة فى مدنية عدن بعد ٧يوليو ١٩٩٤م وهذا المبلغ بالنسبة لليمن يعتبر خيالياً بالنسبة للإنسان اليمنى الذى يعانى اقتصادياً.

وبرغم وجود قانون بشأن حوادث الاختطافات وتقطعات الطرق فإن فاعليته مازالت ضعيفة نتيجة لوجود فئات نافذة فى السلطة ترفض معاقبة أو محاكمة القائمين بتلك الحوادث نتيجة لانتمائها القبلى أو السياسى.... بينما بعض الخبراء يرون أن حادثة اختطاف السياح الأجانب فى محافظة أبين الجنوبية من قبل مجموعة (جيش عدن- أبين الإسلامى) أحد الفصائل المكونة للتجمع اليمنى للإصلاح!!!

وقد تعرضت تلك الحوادث للمواجهة العسكرية والقانونية على اعتبار أن الخاطفين لا ينتمون إلى قبائل وفئات نافذة فى السلطة وهذه النظرة تدل على أن دولة النظام والقانون ليس لها وجود،فالدولة هى التى يمكن أن تحد من وجود مثل هذه الظواهر الغريبة على المجتمع اليمنى .

إن استفحال مثل هذه الظواهر من دون رادع قانونى وعادل مع تساهل لأجهزة المجتمع الرسمية يقود الى اضعاف هيئة المجتمع وسقوط قيمه، لأنها ظواهر غريبة على المجتمع اليمنى. والعلاج الأساسى

لهذه الظواهر يتطلب معالجة شاملة لازمات المجتمع المتعددة.

٢- ظاهرة التفجيرات والمواجهات العسكرية بين السلطة وبعض فئات المجتمع، وهى من الظواهر المثيرة للقلق فى المجتمع اليمنى والمؤثرة على بنيته الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والأمنية والسياسية ولأنها ظاهرة غير صحيحة فإن المجتمع وقواه السياسية والعملية لم يقوموا بتحديد أسبابها وكيفية معالجتها...

غير أن دوافع عمليات التفجير كثيرة وأسبابها متعددة ومن أهمها:

- إن هناك خيماً على بعض فئات المجتمع من قبل السلطة.

- إن هناك خلافات سياسية بين فئات المجتمع.

- إنعدام العدالة القانونية والاجتماعية تسببت السلطة فيها ضد بعض فئات المجتمع وغيرها.

وكل هذه العوامل والظروف توفر الفرصة لبروز الحركات المضادة للسلطة على اعتبار أن الوضع الذى تمر به اليمن حالياً يولد مثل هذه الحوادث... فالعنف يولد العنف المضاد... خصوصاً إذا مارست السلطة أسلوب العنف بدلاً من أسلوب الاحتكام للقانون...

والخطورة إذا توجت تلك الحوادث بممارسة التفجيرات للمشاريع الاقتصادية كما يحدث فى تفجير أنابيب النفط... حيث أن منفذى تلك التفجيرات يدّعون أن من أسباب قيامهم بتلك التفجيرات يعود بالأساس الى عدم وفاء السلطات اليمنية بتطوير مدنهم وقراهم رغم أحقيتهم فى التطور نتيجة للاستثمارات التى تستثمر فى مناطقهم من دون أن يستفيدوا منها فى أى شئ... وهذا السبب مهما كان يحمل من الواقعية والشرعية إلا أن السلطات هى التى تتحمل مسؤولية ما حدث نتيجة لسياساتها العشوائية والغير متوازنة فى أحداث التقارب بين المدينة والريف...

ثم أن استمرارية المواجهات بين فئات المجتمع-كأفراد أو مجموعات أو قبائل- والسلطة ترجع إلى أن السلطة هى التى تساعد على زيادة حدة تلك المواجهات بوقوفها وراء بعض فئات المجتمع أو أفراده لحساب تحقيق مصالحها الخاصة.

فهى- السلطة- تشجع قبيلة على قبيلة أو فئة على فئة مقابل إحداث بلبلة ويساعدها ذلك على إشغال تلك القبائل أو الفئات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها...

إن المجتمع اليمنى يخسر الكثير من جراء ذلك وللأسف إن استمرار الخسارة بصورة مضطردة مستمر من دون أى أثر لردود فعل إيجابية من قبل السلطة لمعالجة أسباب استمرارية الخسارة وهذا ما يدعو للتساؤل فيمن يستفيد من ذلك أهى السلطة أم جهات أخرى؟ ومن هى تلك الجهات؟

فإذا كانت تلك الجهات هى قوى داخلية وبدعم خارجى تهدف بدرجة أساسية الى زيادة درجة التوترات الداخلية وبالتالى خلق الفوضى فى المجتمع بهدف إضعافه فما المانع من أن يتم بحث هذا الموضوع بحثاً علمياً وصادقاً يجنب المجتمع المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار؟ أما إذا كانت السلطة هى التى تساعد على بروز مثل تلك الظواهر.. فإن وجه الغرابة يدعونا للتساؤل عن ما تستفيده السُلطة؟ هل الافادة فى استمرارها؟ ربما ديمومتها هوالسبب ولكن ياترى هل تدرك السلطة أنها فى الأول والأخيرالخاسرة لأنها تملك سلطة على مجتمع فاقد الفعالية!!!

إن حوادث التفجيرات التى تشهدها اليمن... تنفذها أياد يمنية وليست أجنبية.. وتلك الأيادى لايمكن أن تفعل ذلك إلا نتيجة لقناعات ورؤى تخالف مع قناعات ورؤى السلطة.. بل وإن السلطة والمجتمع لم تحترم تلك القناعات والرؤى... فإذا فكرنا ملياً وبهدوء ونظرنا للأمور بنظرة عقلانية لقلنا إن المجتمع اليمنى لم يعُد يقبل أية متغيرات فى ظل أوضاعه المتردية بل وأنه بفعل ضغوطات الحياة أصبح مجتمعاً مسيراً... أى مجتمع فاقد الفعالية وبالتالى لابد أن تكون السلطة فاقدة الفعالية لأن رموز السلطة هم من نفس المجتمع... وبالتالى فالعقل يقول... هذا من ذاك...

إن العالم أجمع يعرف أن المواطنين فى اليمن البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة يملكون ٥٥ مليون قطعة سلاح، أى بمعدل ٣ قطع لكل مواطن وهذا بحد ذاته يزيد من توسع دائرة العنف، خصوصاً وأن هناك أسواقاً علنية لتجارة السلاح تبيع منها كل أنواع الاسلحة الثقيلة والخفيفة وربما سيأتى اليوم الذى تصبح هذه الأسواق مهيأة لأن تبيع مركبات الاسلحة النووية أو الكيماوية أوالذرية كما يتوقع بعض المحلين العسكريين... وبكل صراحة لا ندرى كيف تواجه السلطة هذا الموقف فى هذا الموقف فى الوقت الذى تدعو فيه المواطنين إلى الحد من حمل السلاح بينما اسواق السلاح مفتوحة لكل من يرغب فى الشراء والبيع من دون قيد أو شرط... ونتذكر أثناء حرب ٩٣م بين طرفى الحكم- الاشتركى والمؤتمر والاصلاح- وكان رموز السلطة الاساسية تعتبر السلاح زينة الانسان اليمنى...ولكن

بعد أن انهزم الاشتراكى فى حرب ١٩٩٤م ظهرت تلك الرموز من جديد لتقول إن لحمل السلاح أضراراً كبيرة وخطيرة على الإنسان اليمنى وعليه لابد من تقنين حمل السلاح... وهذه هى متناقضات السياسية الرسمية اليمنية التى تتعامل مع الأحداث على أساس تحقيق أهداف آنية غير مرتبطة بأهدافها المعلنة للناس كونها تسعى على الدوام الى تشتيت طاقات المجتمع بدلاً من توحيدها وتسخيرها فى عملية البناء التنموى الشامل.

لقد حاولت لأكثر من مرة أن أقبل فكرة أن قبيلة يمنية تملك مخزوناً هائلاً من السلاح الخفيف والثقيل وتستخدمه لمحاربة القبائل المعادية أو قوات السلطة دفاعاً عن مصالحها وبالتالى فإن الجيش سوف يركز أهدافه على كيفية مواجهة تلك قبائل أو الفئات المجتمع لفرض مزيد من الهيبة والرهبة على المواطنين، وإذا ما نظرنا الى شكل أو نموذج توزيع قوات الجيش لوجدناه متمركزاً فى مناطق بعيدة عن حدود الوطن بل يصل أحياناً الى أن يكون هناك ثلاثة أو خمسة ألوية فى محافظة بينما خط الحدود خال من قوة الجيش... ولعل ما حدث لجزيرة حنيش الكبرى والصغرى من حتلال أريتريا لها لدليل على هشاشة ذلك التوزيع وكيف تفكر السلطة؟!!

وليس هناك من غرابة لو أدركنا أن المجتمع اليمنى فى وضعيته الحالية يسير نحو المجهول فى ظل العولمة التى حولت العالم الى قرية صغيرة.

ويظل السؤال وأمام هذه المعطيات... كيف يمكن أن تتواكب عمليات الديمقراطية والاصلاحات فى مجتمع كل أطرافه غير فاعلين- الناس والسلطة وقوى المجتمع المدنى الاخرى؟-

ولو حاولنا البحث عن إجابات لهذه الأسئلة أوغيرها فإن هناك من لن تعجبه تلك الإجابات ولو قلنا لماذا لا تكون مصدر الإجابات عن كل تساؤل يهم الإنسان اليمنى هو جهاز بحثى علمى مؤلف من خيرة الكوادر اليمنية المستقلة سياسياً... ونستطيع حينها أن نساعد على تأسيس هيئات بحثية علمية بمثابة الهيئة الاستشارية لسلطة المجتمع التى هى بأمس الحاجة اليها، إن كوادر البحث العلمى وأساتذة الجامعات يملكون قدرة تحليلية للمعلومات والأرقام وكذا للتوقعات العلمية لما يملكون من مؤهلات ومعرفة بالواقع... وحتى لا نثير حساسية رجال السياسة الذين تعودوا على أن يكون لقراراتهم ومواقفهم قبول من قبل أنصارهم وأتباعهم فإننا أيضاً ندعو الى تسخير جهودهم وطاقاتهم

فى عملية البحث عن الاجابات للأسئلة التى تهم المجتمع وتطرح اجابات الساسة والعلماء للبحث الأكاديمى أيضاً... إن المجتمع اليمنى يحتاج الى طاقات كوادره العلمية بدلاً من تسخيرها سياسياً من دون تحقيق الاهداف المرجوة عندما قرر المجتمع تعليمهم وتدريبهم والاستفادة منهم..

ونشعر بأن المجتمع اليمنى بأمس الحاجة الى التحدث بأسلوب علمى وواقعى، حتى لاتصبح هذه الفئة غير فاعلة أو مخزونة ويأتى اليوم الذى تنتهى صلاحيتها.

إن الأرقام والمعطيات التى سنوردها فى بحثنا المتواضع هذا تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك من أن حالة المجتمع اليمنى تسير نحو التدهور غير العقلانى وللأسف إن الأرقام والمعطيات المقدمة من قبل الحكومة اليمنية تتناقض مع نفسها فى كل خطة سنوية بل وتتناقض مع الأرقام والمعطيات المنشودة من مؤسسات النقد الدولية والمرتبطة مالياً باليمن..

فمثلاً لقد صرح مسؤول يمنى فى العام ١٩٩٨م بأن إيرادات اليمن من السياحة فى العام ١٩٩٧م بلغت ١٥٥ مليون دولار، ثم صرح مسؤول آخر فى نفس العام بأن إيرادات السياحة فى اليمن للعام ١٩٩٧بلغت ٧٥ مليون دولار.

«صحفية - أليس هذا التناقض يؤثر على مصداقية السياسة اليمنية لأن هذا التناقض يربك المتعاملين مع اليمن قبل اليمنيين أنفسهم... ولا أحد يدرى لماذا هذا التناقض ومن يستفيد من هذا التناقض؟!!

ثم ننتقل الى ظاهرة الاختطافات لنجد الآتى:

فى٢ماس ٢٠٠٠م وفى وضح النهار اختطف السفير البولندى بصنعاء من قبل مجموعة تنتمى الى قبيلة خولان وقد أعتبر الكثير من المحللين الى أن اسلوب الخاطفين قد تطور، كما أن نوعية الهدف قد تطورت أيضاً وذلك بتحسين أهداف الخاطفين، وفى اليوم التالى قتل خبير هولندى فى صنعاء... وهنا تضاربت التحليلات الرسمية وغير الرسمية فنشرت الصحف المحلية والعربية والعالمية وكذا أجهزة الاعلام المختلفة العديد من التحليلات المتضاربة بشأن حادثة السفير البولندى حيث تقول بعض التحليلات الى أن الخاطفين يطالبون بالإفراج عن أحد أبناء القبيلة الذى اعتقلته السلطات اليمنية فى مطار صنعاء الدولى وهو عائد من السعودية من دون سبب وجيه.. بينما

التحليلات الرسمية أيضاً كانت متضاربة فيما بينها ... فالمصدراليمنى المسؤول يصرح بأن هناك جهات خارجية- المقصود السعودية- وراء عملية الاختطاف نتيجة لاكتشافها أن المواطن «القيرى وهو يحمل تعليمات وأموالاً من السعودية لبعض المشايخ بتنفيذ العديد من الأعمال المخلة بأمن الوطن... واتهمت صراحة بأن الجبهة الوطنية للمعارضة- موج- والحكومة السعودية الداعمة للجبهة تقف وراء تلك العملية ثم فجأة يظهر الرئيس اليمنى فى حواره مع وكالة فرانس برس ليعلن أن وراء ظاهرة الاختطافات عناصر انفصالية متواجدة فى دول الجوار... وهناك يظهر صوت شيخ مشايخ اليمن الشيخ عبد الله بن الأحمر «رئيس البرلمان اليمنى ورئيس التجمع اليمنى للإصلاح ليعلن أن ظاهرة الاختطافات تعود لأسباب داخلية وليس هناك أى ارتباط بالقوى الخارجية ويرجع ذلك إلى ضعف الأداء الحكومى... على حد قول الشيخ عبد الله كما نشرته صحيفة القدس العربى فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ٨ مارس ٢٠٠٠م.

هل يعرف ساسة اليمن واقع مواطنيهم؟

مع الذكرى الخامسة عشر لقيام الجمهورية اليمنية التى تأسست فى ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠م على انقاض دولتين شطريتين ذات صيغتين سياسيتين متنافرتين، وهاتان الدولتان كانتا اكثر ديكتاتورية وشمولية وتخلفا. كانت الجمهورية الجديدة وليدة لاتفاقية سياسية بين الحزبين الحاكمين وقد اقترنت الاتفاقية اشتراط منهج الديمقراطية للجمهورية الجديدة واعتبر ذلك الشرط حينها واليوم بمثابة تحول مفاجئ ومشبوه للحزبين الحاكمين بل هروب للحزبين من واقعهم المؤلم والمتردى، ويشير غالبية المراقبين الى أن سبب التحول المفاجئ والمشبوه يتمثل فى كيفية حدوث ذلك التحول من أنظمة لم تمارس الديمقراطية فى حياتها وقد وصلت الى السلطة عبر الثورة المسلحة والانقلاب العسكرى وليس عبر صناديق الاقتراع وهذا السبب بحد ذاته يجعل شعاراتها الجديدة مثل الديمقراطية مجردة من المصداقية والثقة.

وبعد تأسيس أو قيام الجمهورية الجديدة على أنقاض النظامين السابقين وبعد انتهاء شهر العسل بدأت التناقضات القديمة تظهر من جديد مما حال دون تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والنفسى فتحول الى صراعات سياسية حادة واستقطابات حزبية وجهودية أدت الى صعوبة التوافق فيما بينها مما ادى فى آخر المطاف الى انفجار تلك التناقضات واللجوء الى استخدام القوة العسكرية وكانت الحرب الاهلية صيف العام ١٩٩٤ بانتصار احد شركاء التأسيس للجمهورية الجديدة.

ويجب الاعتراف بأن الجمهورية الجديدة ورثت أوضاعاً سياسية واقتصادية وإجتماعية سيئة ومتخلفة وهذا بحد ذاته مّثل أبرز التحديات والاثقال لتلك الجمهورية الوليدة مما عّقد من إمكانية تحقيق أى نوع من أنواع الاستقرار، خلال السنوات الأربع من التأسيس حتى الحرب، ويعتبرغالبية اليمنيين أن تلك الفترة من عمر الوحدة هى ازهى فترة شهدها اليمن فى اشاعة هامش بسيط من الديمقراطية التى كانت محتكرة من قبل الشريكين ومفصل على مقاساتها، اما ما بعد الحرب فقد تقلص ذلك الهامش واصبح اكثر احتكارا وتفرداً تحت شعار الديمقراطية.

والديمقراطية التى تنتهج باتت خياراً لا رجعة عنه كما يردد رموز النظام السياسى فقد أصبحت تلك الديمقراطية أكثر ميلا للانغلاق والتقوقع كونها لا تحتمل إلا المعارضة التى تفصلها على مقاسهما.. فحرية الصحافة والكلمة المعبرة والفكرة الموجهة لا تتسق ورؤية السلطة لمفهوم الديمقراطية.. فحبس الصحافيين مستمر على اشده وتعليق عمل الصحف فى تزايد وترهيب وتكفير الصحافيين فى إزدهار.

إن اليمنيين من دون استثناء اعتبروا الديمقراطية ثانى انجاز تحقق لهم بعد قيام الوحدة اليمنية كأول انجاز.. ومع الايام اكتشفوا أنهم مازالو يحلمون بتحقيق كل مفاهيم ذلك الانجاز من دون نقصان او مراوغة.. فالديمقراطية التى تضيق ذرعاً من قصيدة شعرية أو أغنية شعبية أو مقالة صحافية لايمكن لها أن تتسع للجميع ونسميها باسمها- الديمقراطية- وهذا واقع موجود والدليل على ذلك اعتقال الصحافى عبد الكريم الخيوانى رئيس تحرير الشورى وتقديمه لمحاكمة من دون دليل أو مسوغ قانونى، وهناك الفنان فهد القرنى والمطارد بسبب أغنيته الشعبية (أنا استاهل) التى تصادف ظهورها مع احتضان صنعاء لمؤتمر تنمية الديمقراطية، وهناك محاولات الاغتيال لشخصيات وطنية بارزة مثل: جارالله عمر ويحيى المتوكل والشيخ مجاهد ابو شوارب وغيرهم.

اذن ما تحقق على المستوى الديمقراطى لا يرتقى الى الدرجة التى تدعى السلطة بانها ملتزمة به كخيار وسياسة منهجية.

بعد حرب ١٩٩٤ ظهرت مسألة مكافحة الارهاب فى اليمن كمسألة لابد من معالجتها ومنحها الاهتمام المطلوب، ثم شكلت حكومة ائتلافية من حزب المؤتمر وتجمع الاصلاح واستمرت لمدة ثلاث سنوات فشكل حزب المؤتمر حكومته منفرداً على أساس الاغلبية وخرج التجمع من مربع السلطة الى مربع المعارضة وأصبح اكبر الاحزاب اليمنية المعارضة وحظيت حكومة المؤتمر بتأييد دولى وخصوصاً الامريكى حيث كان ومازال ينظر لتجمع الاصلاح كحاضن وداعم لجماعات متطرفة وأصبح اليمن مدرجاً فى قائمة الدول الحاضنة والراعية للارهاب على الرغم من النفى اليمنى الرسمى لذلك من هنا اجتهدت الحكومة اليمنية الى اتباع بعض السياسات فى مكافحة الارهاب وحصلت على دعم مالى ومعنوى وأمنى امريكى التى تحولت إلى ضغوط ثقيلة على اليمن.

وهنا لا نستطيع ان نوجه اللوم الى الحزب الحاكم فقط ونظن ان احزاب المعارضة غير ملامة ولا

تتحمل أى مسؤولية فى إيصال وضع اليمن الى ما هو عليه والحقيقة ان احزاب المعارضة وفى الوقت الراهن غير مؤهلة لعملية التغيير وقيادتها كما هو ايضاً حال الحزب الحاكم، فجميع الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لم تمارس الديمقراطية فى حياتنا التنظيمية والسياسية رغم مناداتها بتطبيق الديمقراطية لانها فى الأساس تريد الديمقراطية وممارستها خارج اطارها التقليدى، وهى لم تشهد تغييراً يذكر فى بنيان قياداتها الهرمة، فبعض قيادات معظم تلك الاحزاب تجاوز عمرها القيادى أكثر من ثلاثين أو ٢٥سنة وكانت أحزابها مجرد ممتلكات خاصة بهم، وهم ليكونوا قدوة حسنة للشعب عليهم أولا أن يغيروا من أنفسهم ويقومون بتجديد آلياتهم وبرامجهم وقياداتهم.. ولا فرق يذكر بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، فقيادات الأحزاب أصبحت المجموعات المتنافرة والفئات المتطاحنة ولا يجمعهم سوى التمسك بمواقعهم وببعضهم البعض.

وسيكون عسيراً على المواطن البسيط إيجاد نموذج حزبى وسياسى متميز ويحترم شعاراته حتى يكون دافعاً له- للمواطن- فى التشيع له.

وبعد ١١سنة من حرب ١٩٩٤وخروج الحزب الاشتراكى اليمنى من مربع الحكم واتهامه بعرقلة مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان ينبغى أن يسعى الحزب الحاكم بعد تمكنه من السيطرة على البلاد والعباد أن تكون ممارساته أفضل تطبيقاً لشعاراته وهنا نعطى مثلاً بسيطاً لما نقوله: فى العام ١٩٩٠ كان دخل الفرد فى اليمن ما بين ٧٥٠- ٨٨٠ دولار أمريكى وفى العام ١٩٩٤أى بعد الحرب بلغ ٥٧٠- ٦٣٠ دولار، وبعد ذلك بسنوات وتحديداً فى٢٠٠٤ بلغ متوسط الدخل ٢٦٠- ٣٤٠ دولار، هكذا يقاس مستوى التطور وعلى أساس ذلك تتنافس الأحزاب الديمقراطية الحقيقية على السلطة، وحتى اللحظة لاتوجد برامج حزبية تتحدث عن رؤاها تجاه ذلك.

اليمن يعتبر من أكثر الدول فقرا زيادة سكانية مضطردة وجميع الأحزاب غير معنية بذلك وهكذا نراها.. أحزاباً عقيمة رغم أن دواء معالجة ذلك العقم موجود وهو تماثل أفكارها وبرامجها مع ممارساتها العملية.

ولأن اليمن فقير فإنه ينتج نفطاً بمعدل نصف مليون برميل وسعر البرميل فى حالة ارتفاع حتى وصل الى الخمسين دولاراً وقبلها كان فى الثلاثين والأربعين فكم هى نسبة اليمن من ذلك مع العلم أن اليمن

ليس عضوا فى منظمة اوبك وهذا يعنى أن أسعار النفط المحددة من قبل المنظمة غير ملزمة لها بمعنى انه يمكن التعامل مع السوق السوداء، وما أدراك ما السوق السوداء ومع كل هذا مازال اليمن مثقلاً بالديون وبالمقابل نقصت نسبة المنح المجانية بسبب اتهام الجهات المانحة للحكومة اليمنية بالفساد وعدم استخدام تلك المنح والمساعدات فى المواقع والمجالات المخصصة لها زد على ذلك أن معظم الجهات المانحة تشترط الاشراف المباشر على إنفاق المنح المقدمة من البداية حتى النهاية وهذا بحد ذاته يعنى انعدام الثقة بين المانح والممنوح.

ولأن الحكومة اليمنية تعرف ذلك فإنها لا تصدق نفسها بل والآخرين لأنها تنطلق فى ذلك من خلال مفهوم الولاء والطاعة لولى الأمر مهما كان ذلك الولى مخطئاً فاشلاً.. ثم تعلق الحكومة مشاكلها على المتغيرات الإقليمية والدولية.

ويوم وقعت الحكومة اليمنية اتفاقية جدة مع حكومة المملكة العربية السعودية قبل سنوات وعلى أساسها تم ترسيم الحدود بين البلدين وتنازل الحكومة اليمنية عن أقاليم يمنية احتلتها السعودية والمقابل لا شئ يذكر وإن ذكر فهو بعض عشرات الكيلومترات من الأراضى اليمنية احتلتها السعودية رغم أنها يمنية فى الأصل والواقع والمنطق..

وقالت الحكومة إن هناك مقابلاً مادياً مغرياً ولكنه لم يتحقق، ولا نعرف كيف نسمى أو نصف ذلك؟

ويوم التوقيع على وثيقة الوحدة اليمنية أعلن شركاء الوحدة من أبرز مهامهم هو تحويل مدينة عدن الى منطقة حرة كرد اعتبار لتاريخها وموقعها الجغرافى والاقتصادى المتميز والمعروف عنه منذ مئات السنين ولأن الشركاء تنافروا وقد تاثر قرار تحويل عدن إلى منطقة حرة.. وما إن خرج أحد الشركاء من الحكم قبل ١١سنة ظل الشريك الآخر والحاكم يردد اتهامه بأن سبب تأخير تنفيذ القرار يعود الى مشاغبات الشريك الراحل والمنهزم وتوقيع الناس ومعهم الأشقاء والأصدقاء بأن يجتهد الشريك الحاكم والمنتصر فى تفنيد إدعاءاته والإيفاء بوعوده ومضت السنوات وعدن مثقلة بالهموم وتتطلع الى الإنطلاق وبالذات بعد أن عُيِّن لها محافظ جديد وهو أ. د. يحيى الشعيبى وغيَّر من صورة عدن واكتسب حب واحترام وثقة سكان عدن لما عرفوا عنه من طهارة اليد وعفة اللسان والعمل الجاد والمخلص.

ويردد سكان عدن إنهم يتطلعون إلى أن تدعم الحكومة محافظهم بمنحه المزيد من الصلاحيات والاعتمادات المالية وتسخير كل الإمكانيات لتنفيذ قرار تحويل مدينة عدن إلى منطقة حرة وعاصمة اقتصادية حقيقية لليمن.

إذن هناك ١٥ سنة منذ صدور القرار و١١سنة منذ خروج الشريك المشاغب-الحزب الإشتراكى- من دائرة الحكم والجميع بمن فيهم سكان عدن متفائلون.

واما ما تحقق من متغيرات على المجالات الآخرى فهى متغيرات مؤلمة وقاسية على كاهل المواطن فالوضع الإقتصادى مترد وهذا باعتراف الجميع، فالاستثمارات المحلية والعربية والدولية ليست بالمستوى المطلوب فحجم الإنفاق أكثر من الإيراد ومستويات الدخل والفقر فى إنخفاض مستمر والفساد الإدارى والمالى متفش حتى بات يشكل حكومة لذاته، ومشاركاً فعالاً فى الحكومة الرسمية وهذا قاد إلى إنعدام فعالية أية اصلاحات مرجوة وبالتالى انعكاسها على بقية المجالات الإجتماعية والثقافية والتعليمية والقانونية.. فالاحتراب القبلى مستمر والانحلال الأخلاقى طال الكثير من سكان المجتمع وأبرز مثال على ذلك: الاتجار فى الأطفال وانتشار الدعارة والمخدرات رغم ابتلاء اليمن بشجرة القات وغيرها.

وتعليمياً انخفضت مستويات الأداء التعليمى فى كل المراحل. فخريج الثانوية العامة مثلاً لايجيد الكتابة ولا يحبذ مواصلة الجامعة لأن خريج الجامعة من دون عمل، ثم والأهم أن نسبة الأمية تصل إلى ٨٠٪، وهناك عائلات فضلت ترك أولادها للدراسة والبحث عن العمل لكى تتمكن من تغطية مصاريف المعيشة لها... ما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة فى الوقت الذى يتزايد فيه إنشاء كليات وجامعات حكومية وأهلية من دون دراسة علمية وواقعية لها ولاحتياجاتها وماذا يضير لو أن كل محافظة لها كلية أو أكثر أو جامعة ما دام الأمر هو تحويلها إلى منجز أو مشروع نهضوى يضاف إلى رصيد الحكومة الحاكمة؟ ويستغرب كثير من المراقبين عن الجدوى من كل مشروع كلية أو جامعة يعلن عن تأسيسها مع كل زيارة من زيارات فخامة الرئيس إلى المحافظات.. فهل حدث مرة أن تم تقييم مستوى التعليم الجامعى على المستوى الوطنى أو المحافظات؟ وما هى نتائج التقييم؟

وثقافياً فالحصار والمطاردة مستمرة للمثقف وإبداعاته لأن الحكومة تريد ثقافة مثقف يطبل لها طوال

الوقت (عمال على بطال) وما أكثرهم مثقفى الحكومة وما أسعدهم لأنهم تحولوا إلى أدوات جامدة لا تتحرك إلا بإرادتها.

فالمثقف الذى لا يناسب الحكومة يصبح متهماً ومطاردا أومعتقلاً أو مشردا وهناك أمثلة حية وهى:

- اعتقال الكاتب الصحافى عبد الكريم الخيوانى لأنه كتب مقالة ناقدة ولاذعة لرموز متنفذة فى السلطة بالرغم من مطالبة الرئيس لإصدار قانون يمنع حبس ومحاكمة أى صحافى أو كاتب بسبب مقالة لأن ذلك يتنافى مع مبادئ الديمقراطية.

- الروائى الشاب وجدى الأهدل صاحب رواية «القوارب جبلية» تعرض للتهديد حتى ترك الوطن ولم يعد الا بواساطة شخصيات أدبية عالية فعاد الأهدل إلى وطنه من دون أن تعود روايته قوارب جبلية المعتقلة وتواجه حكم الإعدام، ونتيجة لذلك فقد ساعدت الحكومة الحاكمة بطريقة غير مباشرة على تعميم اعتقالها للقوارب الجبلية على معظم البلدان العربية، وأما قانونياً وقضائياً فحدث ولا حرج.. الكل يعتبر القضاء بؤرة مزمنة للفساد والفاسدين.. الجميع يشكون القضاء كونه سبباً رئيسياً فى التناحرات القبلية والثأرية وعدم احترام النظام والقانون.. ونحن لا نتحامل على هذا الجهاز من فراغ وأتمنى أن يكون تحاملى غير مبرر واسمع بأن القضاء اليمنى قد أصبح فاعلاً ومستقلاً ومؤثراً فى المجتمع وتنميته وما أكثر شكاوى المواطنين المؤلمة والمعيبة بسبب القضاء، وأما القوانين التى تصدرها الحكومة بقرارات سيادية أو برلمانية فهى كثيرة وجيدة ولكنها غير فاعلة لأن الذين يخالفون هم من المتنفذين والمقربين وهؤلاء يمثلون فئة قليلة من إجمالى عدد السكان.

ومن خلال ما تم ذكره سلفاً وبإختصار شديد فإن المواطن اليمنى مازال يجاهد بصبر وتفاؤل لعل أوضاع الوطن تتحرك باتجاه التحسن والنمو والاستقرار، والشعب اليمنى أكثر الشعوب طاعة لولى أمره وهو لذلك مستعد لأن يعلق طموحاته وتطلعاته لفترة من الزمن على أمل أن تتحسن أوضاعه، وهو أيضاً يتمنى أن يمنى نفسه وأرضه وتملكه لقوة المواجهة مع مصاعب الحياة رغم ما يمتلك من ثروات بشرية ومادية وسمعة حسنة فى العمل والأمانة والإخلاص.

ونحن هنا نقول لساسة اليمن: هل تعرفون حقيقة مواطنيكم؟ وهل أنتم مستعدون للتفاعل معهم والعمل على إخراجهم من واقعهم المتردى؟ هل ننتظر؟.. إننا منتظرون.. ومتى ينتهى انتظارنا؟

اليمن وديمقراطية أنا استاهل..!!

فى نهاية عام ٢٠٠٣عقدت فى اليمن ندوة عن الديمقراطية وحقوق الانسان على الرغم من المشاركة السلبية للإدارة الأمريكية التى ترفع عصا الدمقرطة فى منطقة الشرق الأوسط، وقد أعتبر المراقبون للشأن اليمنى والعلاقات اليمنية الأمريكية أن المشاركة الأمريكية السلبية لم تكن سوى فى ذلك دليلاً على القناعة الأمريكية بجدية النهج الديمقراطى لليمن وبالذات إذا ما طالعنا التقرير السنوى الأخير- ٢٠٠٣م- الخاص بحقوق الانسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وحيث-عرى التقريرانتهاكات حقوق الانسان فى اليمن وغيره من دول العالم.

ان اليمن الرسمى يحاول اقناع الآخرين وكذلك نفسه بأنه يسير على النهج الديمقراطى رغم أن الممارسات والسياسات القائمة تنفى عنه ذلك، وللتدليل على ذلك يمكن مراجعة التقرير السنوى لمنظمة حقوق الانسان الدولية بالاضافة إلى تقرير الخارجية الأمريكية.

وقبل أيام قليلة وبعد انعقاد مؤتمر الديمقراطية وحقوق الانسان الذى احتفلت به العاصمة اليمنية صنعاء وحضرته وفود عربية ودولية رسمية وغير رسمية، وكذلك بعد الخطاب الرنان والشهير لفخامة الرئيس اليمنى «على عبدالله صالح» والذى تضمن عبارات شهيرة رددتها مختلف وسائل الإعلام اليمنية والعربية والدولية مثل:

- إن الديمقراطية خيار ضرورى لكل الشعوب.

- المطالبة بالبدء فى استنهاج الديمقراطية بدلا من فرضها بالقوة «علينا أن نحلق رؤوسنا قبل أن يحلقها لنا الآخرون» كما جاء بالنص فى خطبة الرئيس.

بعد ذلك وقبل أن تجف أحبار الصحف من تداولها حاول بعض الافراد من الشعب اليمنى تصديق حكاية الديمقراطية اليمنية حيث اقدموا على تأليف أغنيات شعبية وتسجيلها على اشرطة كاسيت تنتقد الظروف المعيشية التى يعيشها شعب اليمن تحت اسم «أنا استاهل» للفنان فهد القرنى ومجموعة من الشباب، وهنا اكتشفت حقيقة الادعاء اليمنى الرسمى بانتهاج الديمقراطية كخيار لابد

منه.. فشريط الفنان القرنى «أنا استاهل» سبب إزعاج وصداع للديمقراطية اليمنية التى لم تحتمل كلمات الاغنيات واقبال الجمهور لها بل وربما صوت الفنان القرنى حيث أصدرت أوامرها بمصادرة الاشرطة من محلات البيع واعتقال القرنى والتحقيق معه.

طبعاً الأوامر لم تفلح فى القبض على الفنان القرنى الذى فرّ بجلده وغاب عن الانظار كما أنها لن تفلح فى مصادرة انتشار أغنياته التى ارتفع الطلب عليها من قبل الجمهور عملاً بالمثل القائل «كل ممنوع مرغوب»، وعندما حاولت بعض الصحف الاتصال بالفنان القرنى وسؤاله عن رأيه فى الموقف الرسمى علق على ذلك بما يعنى أنه صدق حكاية الديمقراطية وأنه تعرض لخدعة حكومية وعربية ودولية اسمها الديمقراطية وخصوصا بعد مؤتمر الديمقراطية الأخير، كما طالب الحاضرون فى ذلك المؤتمر بالاعتذار له ولشعوبهم إن كانوا جادين فى استنهاج مبادىء الديمقراطية، بل وتعويضه هو وزملائه عن ما لحقهم من أذى نفسى ومعنوى ومادى.

ردود فعل الرأى العام اليمنى، لم تحتمل ردة فعل الأجهزة الرسمية من «أنا استاهل» فأصيب بالدهشة والصمت المريب على اعتبار أن الديمقراطية الحقيقية ترفض مصادرة حرية التعبير وقصف الأقلام وتكميم الافواه، كما أن الديمقراطية التى تضيق ذرعاً من قصيدة شعرية أو غنائية تجردها من مضامينها مهما تعددت مجالاتها.. وبلغت دهشة الرأى العام اليمنى حدود التساؤل عن سبب صمت الجهات الرسمية والمدنية «العربية والدولية» التى حضرت ذلك المؤتمر وحاولت جاهدة الاشادة بالديمقراطية اليمنية ربما كمجاملة للحكومة اليمنية، ولماذا لم تعلن موقفها وخصوصا منظمات حقوق الانسان الدولية وبالذات الخارجية الأمريكية؟، ولذا فإن المراقبين للشأن اليمنى كانوا على ادراك تام بأن الافعال اليمنية الرسمية تختلف عن الأقوال الرسمية التى يعتبرونها للاستهلاك الإعلامى الخارجى ومتفق عليها مع الاصدقاء الأمريكان كما نشرت صحيفة «الايكونوميست» البريطانية فى تعليق على خطاب الرئيس اليمنى فى مؤتمر الديمقراطية، حيث قالت الصحيفة «لو حذفنا اللغة الحماسية فى الخطاب- خطاب الرئيس اليمنى- والمتعلقة بإدانة اسرائيل واستقلال العراق لاعتقدنا أن نص «الخطاب» كتب فى واشنطن»، وهنا يبدو أن الصحيفة أرادت أن تشير إلى

أن ترديد الخطاب الرسمى لليمنيين لضرورة العمل بالديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط يتوافق مع خطتها بدمقرطة المنطقة وجعل اليمن بمثابة الصورة المخيفة لأنظمة المنطقة التى تعتبرها واشنطن متخلفة عن مواكبة مسار نظام العولمة الجديدة (هكذا تم قراءة مضمون ما نشرته صحيفة الايكونو ميست البريطانية).

ونتيجة لتلك القراءة فقد تولدت لدى القراء العاديين وأيضا المحللين والمراقبين من أنه ربما تكون هناك خطة يمنية أمريكية- سرية- تعتمد ذلك النهج وهذا ما لا اعتقد بوجوده انطلاقا من المآخذ الأمريكية الرسمية على السياسات اليمنية الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان ومكافحة الارهاب وغيرها، ومع ذلك يظل الصمت الأمريكى الرسمى عن ما يدور فى اليمن تكريساً لواقع جديد يتعارض مع مبادىء الديمقراطية التى تتشدق بها أمريكا.. لأن الفنان القرنى استطاع أن يكشف حقيقتها وحقيقة الديمقراطية اليمنية وتناقضها، وهنا نسجل براءة الاكتشاف اليمنى للفنان اليمنى «القرنى» ويصبح من حقه المطالبة بالتعويضات المادية والنفسية والمعنوية والقانونية «يمنيا وأمريكيا».

ولأن ديمقراطية «أنا استاهل» لم تؤذ الفنان القرنى التى دفعته للهروب والتشرد فقط بل شملت أصحاب المحلات الخاصة ببيع المنتجات الفنية الذين ليس لهم أى ذنب ولا يتحملون مسؤولية انتاج كاسيت القرنى، والاخطر من ذلك تحميل المسؤولين للثقافة والفن الشعبى وأيضا الاذواق الشعبية ف «أنا استاهل» تعتبر خطراً على الديمقراطية مما قد يعرضه للسقوط أو الانتكاسة- كما تصورتها الأجهزة الرسمية-، وفى الحقيقة لا أحد يستطيع التوقع بأى خطورة تذكر لـ (أنا آستاهل) على الديمقراطية الدعوية فى اليمن والسبب أنها غير موجودة أصلا كواقع وممارسة وللتاكيد على ذلك نطرح هذا السؤال الصعب وهو:

- كيف يمكن التصديق بالديمقراطية التى تقول بأن المواطن فى اليمن- الذى يحق له الانتخاب- يحق له المشاركة فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية- البرلمان- وبنفس الوقت لا يحق له المشاركة فى انتخاب مسؤوليه المباشرين مثل: مديرى المديريات والمحافظين الذين يتم تعيينهم بقرارات جمهورية- رئاسية- فمن يستطيع أن يفسر لنا ذلك التناقض نكون له شاكرين؟

ومع تفاعل أحداث «أنا استاهل» وصدور التقارير الأخيرة للخارجية الأمريكية ولمنظمة حقوق الانسان الدولية وما تضمنته من وقائع تتحدث عن وجود انتهاك لحقوق الانسان فى اليمن محددة بالأسماء والأزمان فقد لفت إهتمامنا كثيرا استعراض تقرير الخارجية الأمريكية لوقائع سابقة اعادت لنا الرغبة الشخصية فى قراءة عريضة لشكوى وقعها معظم اليمنيين من ابناء المحافظات الجنوبية اليمنية يشكون فيها سوء المعاملة الرسمية والتميزية التى يتعرض لها المغتربون من أبناء تلك المحافظات من قبل بعض المؤسسات الرسمية مثل: السفارة اليمنية فى بريطانيا، مكتب طيران اليمنية فى لندن، سلطات مطارى صنعاء وعدن الدوليين وغيرها فحاولنا مقارنتها مع ما تضمنته التقارير السابقة فاستغربنا من المحاولات الحكومية المستمرة فى نفيها لتلك الوقائع والجدوى من استمرار المعاندة والمكابرة فى الاعتراف بالواقع وعدم جديتها فى معالجتها ومعالجة كل المشاكل التى يواجهها الشعب اليمنى من خلال قيام دولة النظام والقانون عن طريق مشاركة وطنية شاملة لا تستثنى أحداً أو فئة أو تجمعاً سياسياً.

ولكى لا يفسر مساهمتنا بطريقة مشوهة وتآمرية لأن مساهمتنا منزهة عن الدوافع التآمرية التى يحلو للبعض تفسيرها، دعونا نتساءل بصورة واقعية وصادقة عن سبب الصمت اليمنى الرسمى تجاه تصاعد التوتر بين قبائل يمنية- قبيلة وائلة- والحكومة السعودية بسبب رفض تلك القبائل لعملية الترسيم الحدودى بين اليمن والسعودية التى تعتبرها القبائل اليمنية أنها تأتى على حساب حقوقها التاريخية والانسانية خصوصا بعد توارد التصريحات الإعلامية السعودية الرسمية عن نية الحكومة السعودية فى انشاء حاجز عازل بينها وبين اليمن؟!

فالتوتر مازال قائما وقد يسفر عن نشوب حرب بين تلك القبائل التى ترفض الاعتراف بعملية الترسيم المتفق عليها بين حكومتهم اليمنية والحكومة السعودية، والرفض قائم على مبررات تاريخية معقولة وواقعية، ولذا عندما طالعتنا أخبار بعض الصحف اليمنية والعربية عن تلك التوترات وآثارها السلبية على الواقع فإن احساسنا بالخوف من تطورها قد دفعنا للتساؤل عن مبررات الصمت اليمنى الرسمى تجاه معالجتها وكذا أسباب الغياب الرسمى عن التواجد فى تلك المناطق القبلية وعدم

دفاعها عن مواطنيها الذين يتم التشاور معهم أثناء التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع الجارة والشقيقة السعودية؟ وهل يمكن اعتبار ذلك الصمت عبارة عن عدم قدرة الحكومة اليمنية على مواجهة غضب أبناء تلك القبائل أو الدخول فى توتر جديد فى العلاقات مع الحكومة السعودية ومن ثم تحولها إلى محكّم أو وسيط بين الحكومة السعودية وتلك القبائل.. بصراحة لا نستطيع التنبؤ فكل شىء جائز فى عالم السياسة اليمنية.

ومع كل هذا وذلك فمازلنا على أمل حدوث انفراجة سياسية أو صحوة سياسية يمنية تجتهد فى اصلاح الأوضاع المختلفة التى تعانى من اختلالات وانتكاسات تؤثر على مستوى حياة الناس وبالتالى تخلفهم عن مواكبة المتغيرات العالمية والاقليمية- خصوصا المتغيرات العالمية السائرة بخطى متسارعة ومذهلة-، ومازلنا على أمل بأن تثمر الانفراجة أو الصحوة اليمنية عن مشاركة مكثفة لكل الطاقات اليمنية الخلاقة مع الامكانيات الغزيرة فى اعادة الصفة القديمة لليمن «اليمن السعيد» طال الزمن أم قصر.. ولربما يتحقق ذلك مع جيل يمنى جديد.

فضيحة بجلاجل يا ديمقراطية اليمن!

يقولون إن الحقيقة مهما غُيبت أو صورت بصور مقاربة لها فلا بد أن يأتى اليوم الذى فيه تتكشف الوقائع وتتجلى الحقيقة... وها هى حقيقة الديمقراطية اليمنية تنشر غسيلها العفن للرأى العام المحلى والعربى والدولى من خلال برنامج «الاتجاه المعاكس» الذى تذيعة قناة الجزيرة كل ثلاثاء ونحن نقصد هنا حلقة ٢٠٠٠/٥/٩ التى كانت مخصصة عن اليمن وخصوصاً بعد عشر سنوات من وحدة اليمن.

إن عدم مشاركة السلطة اليمنية وتمثيل المعارضة اليمنية فى البرنامج تعتبر فضيحة سياسية وأخلاقية وديمقراطية تدعونا للتوقف أمامها بكل صدق وبعيداً عن التعصب أو التمييز من خلال النقاط الآتية:-

١- الكثير من المراقبين للشأن اليمنى لا يرون بأن هناك أى نوع من أنواع الديمقراطية أو حتى هامش من الديمقراطية وذلك لأن الواقع يخالف الأفعال والأحلام... ورؤيتهم هذه تنطلق من الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى يعيشه اليمن الذى لا يمكن أن يقبل معانى الديمقراطية ولكنهم يرون بأن الشكل الذى فى اليمن والمسمى بالديمقراطية عبارة عن مكونها الحقيقى هو ديمقراطية... «دعنى أعمل ما أشاء وأنا أدعك تقول ما تشاء»

٢- إن غالبية المراقبين للشأن اليمنى ينظرون إلى شكل الديمقراطية فى اليمن على أنها مجرد إرضاء للنظام العالمى الجديد الذى له مصالح اقتصادية وعسكرية فى اليمن ولذلك فإن هذا الشكل لا يمكن أن يكتمل رسمه مالم يكن قائماً على الأسس الحقيقية لمفهوم الديمقراطية.

٣- منذ تحققت وحدة اليمن فى مايو ١٩٩٠م كان شرط تحقيق الوحدة اليمنية هو اقترانها بممارسة الديمقراطية ولأن الشعب اليمنى كان تواقاً للوحدة وللديمقراطية فقد ظهرت الديمقراطية وكأنها مكايدة بين قيادتى الشطرين.. لأن كلتا القيادتين للأسف لا تؤمن بالديمقراطية بل ولم تكن تعرفها أو تمارسها.. لأنهما قيادتان قد وصلتا للحكم وللأسف على ظهر الدبابات ولذا فمن المستحيل لمن يصل إلى الحكم على ظهر دبابة أن يسلم بأمر الديمقراطية وان وجدت بعض الحالات فهى نادرة فى

تاريخ شعوب العالم الثالث عموماً والعرب خصوصا.

فعند قيام النظام الجديد فى اليمن من جراء وحدة الشطرين لم تبادر قيادتا البلدين قبل التوحيد إلى إشراك القوى السياسية اليمنية المعارضة حينها لرسم السياسات الجديدة لدولة الوحدة وعندما تفاقمت الأزمة بين شريكى الوحدة كان على كل شريك أن يبحث عن مساند له من القوى المعارضة.

٤- إن النظر إلى واقع الاحزاب السياسية اليمنية - حكم ومعارضة يبدو وللوهلة الأولى من أنها أحزاب عتيقة ببرامجها وهرمه بقياداتها التى لا يمكن لها أن تمارس أساليب الديمقراطية فى أحزابها، فكيف لها أن تمارسها مع غيرها أو مع جماهيرها بالذات.

وعملياً فإن وجود أحزاب معارضة فارغة المحتوى شكلاً ومضموناً مريح للسلطة وأحزاب السلطة والتى تعتبر أحزاباً مصلحية فقط.

ولأن الحقيقة كما قلنا فى بداية سطورنا لا يمكن أن تغيب أو تموت مهما حاول البعض دفنها فانها مع الأيام تظهر وتعرى الحقائق المزيفة والمفبركة... وأنا شخصياً أوجه خالص شكرى وتقديرى لقناة الجزيرة وكادرها المتميز الدكتور فيصل القاسم على محاولة كشف الحقيقة القائلة بأن الديمقراطية التى يتشدق بها بعض المهووسين من اليمنيين ما هى إلا قصة من قصص الخيال، وأن اليمن فقط يحلم بالديمقراطية ولكنه لا يعرف متى تتحقق أحلامه وكذا مدى واقعيتها.

وبالعودة إلى فضيحة ٥/٩ فأننا يجب أن نشير إلى بعض الأفكار حول تفاعلات الفضيحة:-

١- إن المعارضة فى اليمن وبالذات قياداتها فقدت فاعليتها لعدم التناغم فما بينها بل أنها أصبحت غير قادرة على قيادة منتسبيها لأن توجهاتها مخالفة لتوجهات برامجها السياسية وهذا يعنى فقدان حيويتها وانتهاء صلاحية استمراريتها.

٢- إن السلطة فى اليمن هى المستفيدة من التنافر الموجود بين قيادات المعارضة وقواعدها.

٣- إن الحزب الاشتراكى اليمنى كأبرز حزب فى المعارضة هو مجرد بقايا من حزب تشتت أوصاله بفعل صراعاته الدموية الداخلية أولاً وصراعه مع السلطة الحالية من أجل البقاء واثبات الذات ليس إلا، فالتكوين القيادى الاشتراكى لا يعبر عن حقيقة قواعده فهى قيادات هرمة وأنانية وغير مؤمنة بالديمقراطية بل وغير ملتزمه ببرامجها ولا تحترم رأى قواعدها كونها قد تعودت على ممارسة

المركزية الديمقراطية ولذا فمن الصعب عليها أن تغير عادتها نحو الديمقراطية وهى بذلك تتشبه بوضع أحزاب السلطة.. ويسايرها فى ذلك الأسلوب كل أحزاب المعارضة، وهذا الوضع الذى يعيشه الاشتراكى المستفيد الوحيد منه هو أحزاب السلطة التى تحاول أن تزيد من درجة الشقاق بين قيادات الاشتراكى غير الموحدة فى الهدف أو الوسيلة وتنطلق أحزاب السلطة من أن هناك جنوبيين وشماليين فى الاشتراكى، والشماليون يمثلون التيار الوحدوى بينما الجنوبيون يمثلون التيار الانفصالى وأن شروط الحوار مع الاشتراكى أن لا يتم إلا مع الوحدويين ومع الأسف فإن قيادة الاشتراكى غير واعية لذلك وربما ذلك يكرس ما تريده أحزاب السلطة.

٤- إن انفضاض اجتماع قيادة الاشتراكى بسبب موضوع مشاركة الحزب فى برنامج الجزيرة - الاتجاه المعاكس - يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها منقسمة فى أسلوب العمل على الهدف على الرغم من رفضها للانصياع لشروط السلطة فى شخص ممثل الاشتراكى .

وفى الحقيقة لا نستطيع التأكد من مصداقية كلام د. فيصل القاسم حينما يقول إن اجتماع قيادة الاشتراكى كان عنيفاً... ولكننا نتوقع حدوث تنافر بين أوساطها وهذا عائد إلى الأسلوب أو العادة الذين تعودوا عليها فى تاريخهم السياسى.... ونقول هنا.. علينا أن نتوقع مالا يخطر على البال مادامت الممارسة الديمقراطية غائبة عن قيادة الاشتراكى...

ثم نأتى إلى شخص الأخ/ جار الله عمر - الرجل الثانى فى قيادة الاشتراكى حالياً - فلا ندرى كيف سمح لاحزاب السلطة أن تنفذ إلى قرار الاشتراكى باشتراطها أن يكون هو- جار الله عمر- ممثل الاشتراكى فى مواجهة ممثلها للحوار، وقد كان يتوجب عليه أن يرفض هذا الشرط حتى لو وافقت قيادة الاشتراكى بل وقبل مناقشة القرار فى إطار القيادة...

هناك من سيقول بأن أحزاب السلطة أرادت أن تحرق شخصية جار الله عمر واحداث البلبلة مع رفاقه وبين قواعد الاشتراكى وهو وحده يتحمل المسؤولية فى إحراج نفسه وذلك لمواقفه المهادنة مع السلطة واعترافه بوجود ديمقراطية فى اليمن وينظر الكثيرون من أعضاء الاشتراكى إلى عمر باعتباره الرجل المحبب للسلطة فى الاشتراكى بل يأخذ عليه رفاقه أنه لا يحمل موقفاً ثابتاً تجاه رفاقه الذين نزحوا من جراء حرب ١٩٩٤م بل وأنه سعيد بخروجهم ولا يعترف بأوضاعهم الحزبية

وأمكانية تفعيل نشاطهم الحزبى دعماً للحزب، كما يؤخذ عليه أنه واحد من موقعى قرار المكتب السياسى بإعلان الانفصال ثم إعلانه بإدانة الانفصال وأنه بعد الحرب مباشرة لم يسع جاداً إلى إعادة لملمة شمل الحزب قيادة وقواعداً بل سعى إلى ترتيب أوضاع القيادة بما تتناسب مع الوضع الجديد وبما تساعده على السيطرة شبه الكاملة على مقاليد الاشتراكى وإذا كان قد نجح فى بعض أهدافه فإنه للأسف لم ينجح على مستوى المحافظات الجنوبية الشرقية وبدلاً من أن يعمل على تنقية صورته من الشوائب التى لصقت بها فإنه للأسف لم يكن جاداً فى نشاطه الحزبى إلا بما يتلائم مع تحقيق ذاته والدليل على ذلك أنه وباعتراف د. فيصل القاسم قد حاول أكثر من مرة الاتصال به معاتباً القناة والقاسم على عدم استضافته... وهو بذلك يثبت أنه يبحث عن الأضواء ولشخصه فقط وتلك مسألة محق فيها لو أنه حقق فوائد عامة لأنصاره ورفاقه، ولكننا لا ندرى هل من الضرورى أن يطلب السياسى من الآخرين أن يستضيفوه إلا إذا كانت تلك من الأفكار الجديدة التى ينادى بها عمر خصوصاً بعد أن شاخت أفكاره القديمة وأصبحت مجرد ذكرى واعادة استذكارها يزيد من الالم والندم؟!

- إن اشتراطات الحكومة اليمنية على قناة إعلامية لا تتبعها ولا تربطها بها أية رابطة يدلل وبالملموس أن الحكومة تصرفت وكأنها مع أحد أجهزتها... ومدلول اشتراطها يعنى الكثير..

يعنى أن السلطة تعودت على إصدار الأوامر فقط وأن ما يهمها هو فقط تلميع صورتها الخارجية من دون معرفة النتائج السلبية أو الايجابية، كما يعنى أنها لا تقيم للديمقراطية أى وزن.

بالأمس القريب صرح الساسة الرسميون اليمنيون أن اليمن بممارستها للديمقراطية تعتبر نقطة فى صحراء وهم يقصدون بذلك دول الجوار أو الدول العربية الأخرى وفى قرارة أنفسهم يعرفون أن هذه الديمقراطية مركبة على مقاسات السلطة فقط وأن ما تم من عمليات انتخابية مجرد عملية دعائية فقط، والجميع يعرف كيف تعبأ صناديق الأصوات ومن الذى يحميها ويفرزها ويؤكد سلامتها... وها هم اليوم يتقهقرون أمام أحد أسس – هذه الرؤية– عندما يشترطون على الآخرين فيمن يحاورهم بل وشخص المحاور وكأن أى محاور آخر سيكون لهم عنيداً ولبقا ومقنعاً بالحجج والادلة والبراهين.. رغم احساسى أن الطرفين سيكونان متحاورين حوار الطرشان.. لأن الوضع الذى وصلت إليه يمننا

اليوم هو بسبب سياسات أحزابهم،، وإلا فأنى أتحدى أن يجيبوا على السؤال التالى:

- كم مواطناً يمنياً قُتل على مذبح الثورة اليمنية أى منذ قيام الثورة وسقوط الأئمة وخروج بريطانيا من جنوب اليمن؟ وكم مواطناً يمنياً قُتل قبل الثورة ومن أجل الثورة؟ أو بمعنى آخر، كم عدد المواطنين اليمنيين الذين قتلتهم الحكومات اليمنية بمجرد تعارضهم فى الاراء منذ ١٩٦٢م حتى الآن؟

ولعل الكثير من المراقبين للشأن اليمنى لا يعرفون أن ما يهم السلطة من شعار الديمقراطية هو كيف تحافظ على بقائها لأطول فترة ممكنة، ولذا يكذب من يقول إن باليمن ديمقراطية أو هامشاً ديمقراطياً!!! فالديمقراطية لا يضيق صدرها من أى حوار حتى لو مس الحوار الثوابت الوطنية والديمقراطية... لأننا نتحاور بالكلمات وليس بالدبابات... وأى خوف من الكلمة هو خوف من الحقيقة تلك الحقيقة التى تحاول الكلمة الاقتراب منها لأنها محصنة بالنسبة لهم وتعتبر من المقدسات ومثل هذا الوضع لا يمكن أن نعتبره ديمقراطية.

فإذا كانت الديمقراطية تتسع لكل الآراء والشعارات فالوضع اليمنى لا يتسع لأكثر من شعار واحد و.... و.... واحد، وإذا حاول البعض من أصحاب الأقلام الرخيصة والأفكار المتغيرة الدفاع عن ديمقراطية اليمن فأنهم فقط يحاولون أن يقبضوا الثمن غالياً مقابل دفاعهم.. ومن هنا نقول لكل صاحب قلم وفكر إن من واجبكم الأخلاقى قول الحقائق فقط ويكفى أمتنا ما ضيعته فى استغراقها فى الأحلام....

نحن نريد أن نحلم ولكننا لا نريد أن يصادروا أحلامنا ونحن أيضاً نريد أن نفكر ولا نريد أن يصادروا أفكارنا ونريد ونريد ولكننا لا نريد أن نتافسهم على السلطة إلا بالكلمة فقط، لأننا لا نملك الدبابة أو الطائرة أو المدفع فكيف يخافوا منافستنا، هم فعلاً يخافون الفكرة والكلمة لأنها أقوى من مفعول الطائرة أو الدبابة.

وبما أن حكام الدبابة دائماً ما يتحسسون مسدساتهم من أبسط كلمة تقال فى شأن عملهم العام - حكمهم - فأنهم لم يتوانوا فى الضغط على الزناد ومن دون رحمة، واليمن لا تختلف عن غيرها من دول العالم الثالث والتى تتشدق بالديمقراطية ليلاً نهاراً ولكنها لا تقبل من يناقشها.

حكاية اليمن مع الجنون السياسى

تتوالى الأخبار من اليمن تباعا.. الأخبار المؤلمة من جهة والمضحكة من جهة أخرى.. فى عام ٢٠٠٤ تفجرت المواجهات العسكرية الدموية فى مدينة صعدة بين قوات النظام اليمنى وجماعة الشباب المؤمن بزعامة السيد حسين بدر الدين الحوثى والتى استمرت لمدة سبعين يوما وأثمرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى من الطرفين وكلهم يمنيين بالاضافة إلى التكاليف المادية التى يقدرها الكثير من المراقبين بعشرات الملايين من الدولارات وبعد سبعين يوماً قتل زعيم الجماعة السيد حسين الحوثى وأعلنت الحكومة اليمنية عن انتصارها الوطنى الساحق على ما أسمته بالتمرد الشاذ بل وإقناعها للمعتقلين من تلك الجماعات بالعدول عن أفكارهم المخالفة لأفكار المجتمع اليمنى.. وفى نهاية مارس ٢٠٠٥م تفجر الوضع فى مدينة صعدة من جديد بين بقايا تلك الجماعة والسلطة وحتى اللحظةمايزال التوتر قائما بل وأخذ ينتقل إلى حرب اغتيالات وتفجيرات فى العاصمة صنعاء.. وهذه المرة أعلنت السلطات اليمنية عن أن والد حسين الحوثى وهو الشيخ بدر الدين الحوثى يقف وراء الأحداث الأخيرة.

ومن باب العلم فقط؛ إن جماعة الشباب المؤمن وزعيمها حسين الحوثى من صناعة السلطة اليمنية التى دعمت تلك الجماعة مادياً ومعنوياً وتنظيمياً بهدف مواجهة الفكر المتطرف وبعض القوى السياسية المعارضة وبالذات الحزب الاشتراكى اليمنى.. ومن باب العلم أيضا ننوه إلى أن عناصر تلك الجماعة شاركوا بفعالية فى حرب ١٩٩٤م بين شريكى صناع الوحدة اليمنية - المؤتمر الشعبى العام الحاكم الآن والحزب الاشتراكى اليمنى - والتى انتهت بهزيمة الاشتراكى وخروجه من دائرة الحكم إلى مربع المعارضة، تلك المشاركة فرضت بعض الاستحقاقات السياسية والإدارية والمالية لجماعة الشباب المؤمن من قبل السلطة، وما إن تعارضت تلك الاستحقاقات مع توجهات السلطة حتى كانت المواجهة العسكرية هى الأسلوب الأوحد لمعالجة تلك التعارضات. ومع ذلك فشلت المعالجات بأسلوب القوة وأسلوب الحوار وسبب الفشل لايزال مجهولاً واكتشاف مكنوناته بيد السلطة وحدها وخصوصا

فى الوقت الحاضر لأن الطرف الآخر مغيب ومطارد - جماعة الشباب المؤمن -.

بعد تلك الأحداث تفننت وسائل الاعلام الرسمية فى ابتداع تهمة الحوثية على مخالفيها وأصبحت تهمة جديدة تضاف إلى تهمة الانفصالية وسعت تلك الأجهزة إلى ايجاد روابط تاريخية بين الانفصالية والحوثية من الصعب تصديقها لأن أساسها مواقف سلطوية عنيدة تستخدم كوسائل للترهيب والترغيب مع مخالفيها المعروفين والمحتملين أيضا.

فإذا كانت تهمة الانفصالين قد أدت إلى تشريد وتعطيل طاقات بشرية مؤهلة ومجربة حتى وإن كانت لا تنتمى سياسياً وفكرياً وتنظيمياً للحزب الاشتراكى اليمنى المتهم الأساسى بالانفصالية، فقد أصبحت تهمة الحوثية نقمة أيضا على كل من هب ودب وبالذات الأسر المعروفة بانتمائها للمذهب الزيدى مثل آل المتوكل وآل شرف الدين وآل الشامى وغيرهم.

وهنا يتفنن النظام اليمنى فى أسلوب اختلاق وإصدار الأوصاف والتهم ويبدو أن حقيقة «المصدر المسؤول» هو الذى يسود فى عملية معالجة الاختلافات والاحداث والتوصيفات.. وهذا المصدر كثيرا ما نراه يتحدث عن مصطلح «القيادة السياسية برئاسة على عبدالله صالح» حينما تبرز بين الحين والآخر التباينات فى اطار قيادة النظام، وعندما تغيب تلك التباينات يبرز مصطلح «الرئيس القائد والرمز»، ولهذا يصبح ذلك المصدر مجهول الهوية والانتماء والمصالح وبالتالى هو المتحكم الخفى والقوى، وهو من وجهة نظر معظم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية أحد أسباب الفشل السياسى والإدارى والاجتماعى والاقتصادى فى اليمن، هنا فقط نقول إن صفحات المصطلحات السياسية القديمة والمتخلفة لازالت مفتوحة وفاعلة.

فقبل الانفصالية والحوثية كانت هناك تهم الملكية والرجعية واليمينية واليسارية، ونحن هنا نرفض أن تطلق الاتهامات جزافا على كل من يخالفنا الرأى كما نرفض استخدام القوة العسكرية لحل الاختلافات مهما كانت أنواعها وأشكالها، نؤمن بلغة الحوار كوسيلة وحيدة لحل الاختلافات ونتمنى أن يتجاوز العقل اليمنى مخلفات الماضى.

وهنا نشير إلى أنه فى نهاية شهر أبريل ٢٠٠٥ تقدم أحد القادة العسكريين المخضرمين السابقين

وسفير اليمن في دمشق وقتها الأخ أحمد عبدالله الحسنى بطلب اللجوء السياسى إلى بريطانيا، والسفير والقائد العسكرى المخضرم - كان قائداً للقوات البحرية سابقا - برر طلبه الخاص باللجوء السياسى إلى عدد من الأمور السياسية المحظور على عامة اليمنيين تداولها وهى:

- وضع أبناء الجنوب في اطار دولة الوحدة التى تهمش دورهم ومكانتهم، وأيضا تحولهم إلى قوى عاطلة عن العمل الإدارى والسياسى، وأن وجدت بعض الشخصيات الجنوبية فهى غير فاعلة وغير موثوق بها.

- التشكيك الرسمى بكل جنوبى يحاول التعبير عن رأيه فيما يجرى لأهل الجنوب ووطنه.

- تعرض أراضى الجنوب ومؤسساته الخدمية والاقتصادية للنهب والسطو وحرمان أهله من أبسط حقوقهم الأساسية.

وللعلم إن السفير والقائد العسكرى كان قائداً للقوات البحرية من ١٩٩٤م إلى ٢٠٠٢م وقبلها أيضا كان يتحمل نفس المسؤولية من ١٩٨٠م إلى ١٩٨٦م، وأثناء حرب ١٩٩٤م كان قائداً عسكرياً لأحد المحاور التى دخلت الجنوب وشاركت في اسقاط الحزب الاشتراكى والجنوب على الرغم من العضوية السابقة له في الاشتراكى، والتحق المذكور بحزب المؤتمر الشعبى العام في العام ١٩٩٠م ولايزال عضوا به حتى لحظة قدومه إلى بريطانيا كلاجيء سياسى.

وكالعادة، ظهر المصدر المسؤول في اليمن ليرد على حركة الحسنى بالآتى:

- إن فترة عمل الحسنى كسفير قد انتهت وعليه العودة إلى اليمن خصوصا بعد رفض طلبه الخاص بالتجديد له.

- إن السفير الحسنى يعتبر شخصية انتهازية وفاشلة.

- إن السفير الحسنى يعانى من اضطراب نفسى أى أنه مصاب بالجنون.

- إن السفير الحسنى له ارتباطات قوية وقديمة بأجهزة استخباراتية أجنبية.

ولتحليل رد المصدر المسؤول والتعليق عليه ينبغى الاشارة إلى أن رد المصدر المسؤول السريع والمنفعل كان متأثراً باشارة السفير الحسنى في تصريحه الأول عن امتلاكه لمعلومات مهمة عن الارهاب

وجماعاته فى اليمن ومعسكراته وعملية تفجير المدمرة الأمريكية «يو أس أس كول» فى ميناء عدن العام ٢٠٠٠م ومن يقف وراءها، لأن المذكور كان حينها يتحمل قيادة القوات البحرية اليمنية، وممكن أن يكون رد فعل المصدر المسؤول أساسه الخوف من تسرب معلومات جديدة عن جماعات الارهاب ومموليها وداعميها من قبل شخصيات متنفذه فى السلطة وبالتالى تضعف ثقة أطراف الحملة الدولية لمكافحة الارهاب بدور السلطة اليمنية ومن ثم زيادة وتوسع الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية عليها والتى قد تؤثر على استمراريتها فى حكم اليمن، ولكى نكون واقعيين فى تحليلنا وتعليقنا على رد المصدر المسؤول؛ فلابد أن يشمل تحليلنا وتعليقنا أيضا أسباب طلب اللجوء السياسى للسفير الحسنى، ونبدأ على النحو التالى:

أ- ادعاءات السفير الحسنى:

- بعد ١١ سنة من انتهاء حرب ١٩٩٤م والتى كان الحسنى أحد قوادها والمشاركين فى نظام ما بعد الحرب يصحو ضمير الحسنى وهذا أمر جيد سواء اتفقنا أو اختلفنا مع ادعاءاته، ونحن نعتبره من أحد مكونات الحرب وما بعدها الرئيسية ولذا نسأله.

هل كانت حرب ١٩٩٤م ضرورية للوطن والشعب، وأين تكمن تلك الضرورة؟ وكيف يقيم مشاركته الفاعلة فى تلك الحرب؟ هل هذا يعنى أنه لم يشارك فى توجهات النظام ضد أبناء الجنوب وأرضهم وممتلكاتهم وأعراضهم؟ وهل يمكن الاعتذار عن دوره؟

نضيف سؤالاً آخر عن ماهية رؤيته الجديدة لليمن الموحد أو لليمنيين؟

- يتحدث الحسنى عن تهميش النظام لأبناء الجنوب ودورهم.. ماذا يقصد بذلك؟ وهل هذه قناعاته الخاصة أم قناعات غالبية زملائه من الجنوبيين المشاركين فى النظام؟

- أما ما قاله حول ما تعرضت له أراضى وثروات الجنوب من نهب وسطو وتدمير من قبل شركاء الحرب والنظام.. فهل هذا يعنى أنه لم يشارك فى ذلك، وما هو دليله على هذا؟ ولنفترض أنه برىء، فما هى رؤيته القادمة لوضع الجنوب بصفة خاصة فى حالة استمرار الاوضاع الحالية كما هى؟ وهل يؤمن بعملية التغيير بطريقة التدخل الخارجى؟

«شخصيا أرفض أى تغيير يأتى من الخارج ومازلت متفائلا بحدوث حراك ما فى الواقع اليمنى وإعادة رسم الخارطة السياسية اليمنية، والحوار فى كل الأفكار السياسية الخاصة بواقع ومستقبل اليمن حتى فى الأفكار المحرمة حاليا عن إعادة إصلاح الوحدة والشمال والجنوب وغيرها، لأنى لا أؤمن بتحريمها أو جعلها مقدسة، فأنا لا أقدس إلا كتاب الله «القرآن الكريم»».

ولسنا هنا متحاملين على السفير الحسنى أو من يقف معه ويؤيده ولكننا متحاملون على أكثر من ٤٠ سنة كلها صراعات وتناحرات وحروب دموية كان الشعب والوطن بالشطرين هم ضحاياه الرئيسيين، وكان السفير الحسنى واحداً من المشاركين فى تلك الصراعات والحروب.. ونعنى هنا أن ترحل أو تعتزل الحياة العامة كل العناصر التى شاركت فى تلك الصراعات والحروب ومن دون استثناء لأحد.. فهل يفعلون ويتركون الشعب ليرتاح ويقرر مصيره بنفسه وبإرادته الحرة عبر انتخابات ديمقراطية شريفة ونزيهة؟ نقول هذا للجميع لعل الخير يعم على الجميع وبدرجة أساسية الشعب والوطن.

ب- رداً على المصدر اليمنى المسؤول:

- قولكم: إن السفير الحسنى طلب التمديد له وهو ما يخالف القانون الدبلوماسى اليمنى فهو مردود عليه وغير مقنع، لأن هناك سفراء تجاوزوا الفترة القانونية لهم ولكنهم استمروا فى مواقعهم لأكثر من دورة وربما لثلاث دورات زمنية - حسب القانون الدبلوماسى اليمنى أربع سنوات - وهؤلاء هم من المقربين للقيادة السياسية.. كما أن هناك كوادر دبلوماسية عاملة فى السفارات اليمنية بالخارج تجاوزت المدة القانونية ومدّ لها إما بصورة مفتوحة أو لأكثر من دورة أو دورتين.. وهناك شخصيات سياسية غير عاملة ولكنها محسوبة على بعض السفارات وتتقاضى رواتب رسمية، وهؤلاء ربما من المغضوب عليهم، والهدف من تلك المعاملة هو تجنب مشاكلهم والحد من مشاغباتهم.. أى وسائل ترغيب وترهيب.

- ووصفكم للسفير الحسنى بأنه انتهازى وفاشل، ثم أنه مصاب بمرض نفسى - الجنون - فهذا أيضا مردود عليكم فيه بدرجة أساسية ولعلكم لا تجهلون بالمثل الذى يقول: ليس المجنون الذى يحرث فى سقف الدار بل المجنون الذى أعطاه النبال أو العُدة وسمح له بالحرث - عُدة الحرث -، وكيف لأى

فرد عاقل كان أو مجنون أن يصدق بأن السلطة تختار قادتها ومساعديها من الشخصيات المريضة نفسيا.. فهل يعنى أن الجنون صفة لازمة للسلطة؟! وهنا تصبح أعمالكم وتصريحاتكم جنونية، وإن لم يكن كذلك، فما هى الحكمة والمبررات التى على أساسها تقوم السلطة باختيار قادتها ومساعديها من المجانين والانتهازيين والفاشلين؟ وأية سلطة تلك التى لا تؤتمن على الشعب والوطن حينما تختار أمثال هؤلاء؟ وما ذنب الشعب والوطن ليتحمل مثل هذه التوجهات المجنونة؟

أيعقل أن تصل الأمور إلى مثل هذه الحالات المؤلمة، أم أن أمر استخدام تهم الملكية والإلحادية والانفصالية والحوثية أصبحت غير مقبولة أو مجدية من الرأى العام وأصبح من اللازم اللجوء إلى تهمة الجنون لكل من يخرج عن سرب السلطة؟.. ألم يدرك المصدر المسؤول بأنه قد تجاوز حدود اللياقة الأخلاقية والإنسانية والسياسية بإصداره مثل تلك التهم؟ وهل يتوقع ذلك المصدر بأن ردود فعل الشارع اليمنى ستكون مؤيدة لتصرفاته؟ولو أنهم يتوقعون ذلك فهذا يعنى أن الرأى العام بأكمله مصاب بالجنون وهذا لا يمكن توقعه؟

يبدو لنا أن المصدر المسؤول أصبح غير متوازن فى تصريحاته المسؤولة ونطالبه أن يراجع نفسه ويترجل عن كبريائه وعناده وشطحاته المدمرة والمؤلمة على نفسه وعلى الوطن والشعب.. الاعتذار لابد منه.. الاعتذار للشعب عن جنونيته وكفاية خداع واستغفال للشعب والوطن.. الوطن لم يعد بحاجة للنزوات غير السوية.. أنتم من بدأ ومن اعترف ياسيادة المصدر المسؤول.

- وأما اتهامكم للسفير الحسنى بارتباطاته الاستخباراتية القديمة بأجهزة استخبارات أجنبية فتلك وبكل المقاييس السياسية والقانونية والأخلاقية والوطنية تعتبر فضيحة للسلطة تتطلب أن يتعرض أطرافها للتحقيق والمحاكمة؛ لأنها ببساطة هى من اختارت هذا الشخص ووثقت به من خلال تكليفه بمهام وطنية حساسة ومهمة وخطيرة، إلا اذا كانت مهام الحسنى غير ذلك من وجهة نظر السلطة؟! فهذا شأن آخر يحتاج إلى بحث جديد عن كل مكونات السلطة، واذا كانت السلطة على علم بتلك الارتباطات فمنذ متى كانت تعرف، ولماذا لم تحوله للتحقيق والمحاكمة؟ أم أن وراء ذلك دوافع سياسية لا تقوى السلطة على مواجهتها؟! ولماذا تأخرت مواجهتها والكشف عنها بعد أن غرد الحسنى بعيداً

عن أسرابها؟ يبدو أن الأمر لم يكن محسوبا على المصدر المسؤول الذى تفاعل مع تغريد الحسنى بطريقة شخصية قائمة على الكراهية وعدم الانسجام، كما يبدو أن المصدر أراد من اتهاماته التقليل من أهمية ومكانة السفير الحسنى وإضعاف ادعاءاته، ومن ثم عدم تصديقها من قبل الرأى العام اليمنى والعربى والدولى وإفراغها من أية مدلولات سياسية ووطنية وأخلاقية مؤثرة على السلطة اليمنية بصورة سلبية.

وإعلان المصدر المسؤول لتلك الأوصاف والاتهامات تمت على عجالة وهذا بسبب ضيق أفقه وتطلعاته ونشاطه اللامتوازن.. ولو أن ذلك المصدر كان تابعا لدولة ديمقراطية حقيقية.. دولة النظام والقانون.. لأدى ذلك إلى إقالته ومحاكمته.. ونعتقد أن المسؤولية الوطنية والأخلاقية تتطلب وضع حد للتصرفات الشاذة والمعيبة التى يتعامل بها ذلك المصدر والعمل على وقف ترهاته وشطحاته وتدخلاته على الفاضى والمليان فى كل صغيرة وكبيرة وشاردة وواردة وكأن الوطن يهمه أكثر من الآخرين.

لقد تجاوز ذلك المصدر حقوق الآخرين وأصبح لزاما على أصحابه إيقافه حتى لا يتمادى كثيراً فى تشويه سمعة اليمن وطناً وشعباً ونظاماً.. ونسمع ونقرأ الكثير من الأخبار التى تؤكد استياء الكثير من شخصيات ورموز النظام اليمنى من الممارسات والتصرفات الطفيلية للمصدر المسؤول ولكنهم لا يقوون على مواجهته خوفا من ورود فعله الغاضب والمدمر عليهم، وبات من العسير التفريق بين مهام ردور الأجهزة الرسمية وذلك الجهاز، فمن يكون ذلك المصدر؟ وماذا يمثل للنظام اليمنى؟ وماهى مبررات التمسك به؟

وبعد كل هذا، لم يعد لنا إلا أن نكرر ونكثف ابتهالاتنا لله عز وجل بأن يعيد الحكمة إلى العقل السياسى اليمنى والترفع عن إطلاق الوصفات الاتهامية عمال على بطال وكأن الوطن أصبح ضيقا على أبنائه وطاقاتهم الإبداعية.. وأدعو للعقل السياسى اليمنى وخصوصا الرسمى باستنباط العبر والدروس من التاريخ القديم والجديد بهدف المساهمة مع الجميع فى تسجيل تاريخ مستقبلى أكثر صدقا وواقعية وشفافية.. والله من يعلم بالنوايا.. ولله فى خلقه شؤون.

اليمن والانتخابات التشريعية القادمة

بعد أسابيع قليلة وبالذات فى شهر ابريل القادم سيتوجه الناخبون اليمنيون- الأحياء منهم والأموات- إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم إلى البرلمان، هذا ان كانت انتخابات نزيهة وبعيدة عن تدخل أجهزة الدولة.

ومنذ أسابيع مضت بدأت حمى التنافس الانتخابى السياسى من قبل مختلف القوى السياسية اليمنية تحتد وتتخذ مناحى تنافسية بعيدة عن جوهر وطبيعة العمل السياسى الحقيقى نتيجة غياب الديمقراطية الحقيقية سواء على المستوى اليمنى العام أو على مستوى التنظيمات السياسية التى لم تمارس مبادئ العمل الديمقراطى بشكلها الصحيح على كافة مستوياتها.

وجميع القوى السياسية والأمنية تعانى ضعفا كبيرا فى التلاقى مع جماهيرها نتيجة لعدم ممارسة الديمقراطية التنظيمية ومع جماهيرها من ناحية ولانعدام التغيير الشامل فى البرامج والقيادات من ناحية أخرى، ولهذا تظل العملية الديمقراطية اليمنية مشوهة مهما عملت سياسة اليمن الرسمية على تجميلها وتحميلها أوصافا لا تحتمل، فالصورة المشوهة تظل مشوهة مهما حاول الرسامون إضفاء بعض الرتوش عليها.

إن أبلغ وصف للديمقراطية فى العهود التاريخية القديمة والوسطى وذلك أيام الملكة بلقيس والملك أردى ودولة القرامطة وغيرها، ولم يحافظ على هذا التراث فيما بعد وكأن المسألة لا تهم شعب اليمن خصوصا مع نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين حيث شهدا انحسار مبادئ الديمقراطية فى الوقت الذى كانت فيه شعوب العالم الأخرى تحاول جاهدة ترسيخ مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتنمية، وفى هذا الوقت كانت الانقلابات الدموية هى سمة بارزة فى الحياة السياسية اليمنية الحديثة والمتخلفة، فالقوة التى كانت تصل إلى الحكم بواسطة الدبابة تعمل على فرض هيمنتها على مختلف مناحى حياة المجتمع بقوة السلاح حتى أصبحت الديكتاتورية- الحزبية أو الفردية هى المسيرة للأنظمة السياسية اليمنية منذ ١٩٦٢م، وعرف اليمن الاغتيالات السياسية منذ

ذلك التاريخ وأصبحت واحدة من المبادئ الأساسية لتلك الأنظمة والتى كانت ترى بأنها الوسيلة الأنسب للتخلص من المعارضين والمشاغبين بهدف الاستمرار فى الحكم لأطول فترة ممكنة.

إن قائمة الاغتيالات السياسية فى اليمن طويلة وعصية على الفهم والاستيعاب بل وغير قابلة للتبرير، ومن طرق الاغتيالات السياسية المعروفة فى اليمن اضافة إلى الحروب والانقلابات. هى:

١- التصفية المباشرة- قتل بالرصاص.

٢- التصفية البطيئة- دس السم.

٣- التصفية القانونية- انقلاب سيارة او اعتراض سيارة من قبل سيارة أخرى، إحداث عطل فى فرامل السيارة.

٤- التصفية المريحة: فرض الإقامة الجبرية او ترحيل نفى إلى إحدى السفارات كدبلوماسى متفرغ- عاطل عن العمل ولكن بامتيازات مادية مغرية.

ولهذا تتداخل الاغتيالات السياسية فى الرسمية والحزبية والقبلية ومن دون مراعاة القيم والتعاليم السماوية التى تحرم قتل الروح من غير ذنب سوى أنه اختلف فى الرؤى الفكرية مع قاتليه، واستطاع اليمنيون أن يختتموا العام الماضى بمحاولة الاغتيال للشهيد جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى واغتيال الأطباء الأمريكيين، ثم توجوا العام الجديد ٢٠٠٣م بمقتل الشخصية الوطنية البارزة المناضل يحيى المتوكل الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبى العام الحاكم، ووزير داخلية سابق- يقال: إنه راح بحادثة مرورية لم تتضح حقائقها حتى اللحظة وسيظل الحادث مروريا، فى الوقت الذى يتطلع الشعب اليمنى إلى تحقيق الاستقرار الأمنى والقانونى حتى يتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادى لكى تتحسن ظروفه المعيشية، حيث يعيش ٩٠٪ من أبناء المجتمع فى حالة فقر وفقاً لتصنيف تقارير منظمة الأمم المتحدة وصناديق النقد الدولية التى تشير إلى أن مستوى دخل الفرد فى اليوم يصل إلى أقل من دولار واحد.

لقد أصبح اليمنيون يتشاءمون من تنافس القوى السياسية قبل الانتخابات حتى وإن كانت معروفة مسبقا بالنتائج حيث تتحول المنافسة إلى تصفية حسابات سياسية وشخصية وفكرية وقبلية وغيرها.

كما أن العلاقات فيما بين القوى السياسية تظهر بصورتها الحقيقية فى تلك المراحل وهى صورة مثيرة وسخيفة لا تعبر إلا عن ضعف الإيمان بمبادئ الديمقراطية لدى القيادات السياسية لتلك القوى.

إن من أبرز سمات الديمقراطية هو حق كل حزب أو شخص أن يصل إلى السلطة ولكن عبر صندوق الاقتراع، وهذا الحق يفترض أن يتوفر له عدد من المقومات الضرورية وأهمها نزاهة عملية الاقتراع واستقلالية اللجان الانتخابية وبإشراف قضائى مستقل وفى حالة غياب أى من المقومات فتصبح المسألة قابلة للقيل والقال- التشكيك.

وفى البلاد العربية ومعظم دول العالم الثالث واليمن أحدها تظهر مسألة مضحكة ومقززة وهى قيام الأموات فى العمليات الانتخابية ومشاركتهم فى التصويت والتسجيل والقيد، ومع كل هذه النتائج هى لمن يحكم أو يملك الجاه والقرابة من الحكم وإن توزعت بعض النتائج على بعض القوى السياسية فإن الهدف من توزيع بعض الفتاوى هو محاولة للتغطية وإظهار احترام القوة السياسية الحاكمة لمبادئ الديمقراطية وهم بذلك كمن يغطى عين الشمس بالمنخل كما يقول المثل العربى.

فالأحزاب السياسية فى تلك البلاد وبالذات الحاكمة تسعى للفوز بغالبية النتائج، ويفضلون الأغلبية المطلقة. هذا قبل التسعينيات من القرن الماضى وأما بعد التسعينيات ولحساسية الموقف من قبل أطراف النظام العالمى الجديد، فإنهم يسعون إلى تحقيق أغلبية مريحة او معتدلة أو منطقية وبما تضمن لهم التفرد فى الحكم من دون اللجوء للبحث عن شريك- لأن الحكم لا يقبل القسمة على أكثر من واحد من ناحية ولضمان موقف أطراف النظام العالمى كمؤيد لتلك النتائج من ناحية أخرى.

ولأن العمل بمبادئ الديمقراطية غائب على أرض الواقع فلا ضير لو قبلت أحزاب المعارضة تلك النتائج ولو على مضض حتى تحافظ على وجودها التنظيمى، فهم يخافون ردود فعل الحكومة من أن تجمد نشاطهم وتصادر ممتلكاتهم، ومن الصعب على الحزب الحاكم أن يقبل الخروج من السلطة حتى لا يكون وضعه بعد خروجه من الحكم كما هو وضع الأحزاب المعارضة وهو فى الحكم لأن كل حزب سياسى يسعى إلى التفرد فى الحكم حتى يثبت للجماهير بأنه الأكفأ والأقدر على خدمتهم

وحماية تنميتهم لهم.

إن قواعد العمل بالديمقراطية مازالت غير ناضجة فى العقلية العربية بشكل عام، وفى العقلية اليمنية بشكل خاص ومن يحاول تجاوز ذلك فإنه يغالط الواقع والتاريخ والمنطق، إن تجاوز الواقع من خلال القفز من واقع الديكتاتورية الفردية والحزبية وبقفزة واحدة إلى الديمقراطية شئ لا يصدق مهما عملنا على إيجاد المبررات، فالحزب الذى يحكم لسنوات طوال- عقود- وبالتالى يرفعون شعار الديمقراطية وهم مازالوا فى مواقعهم من دون تغيير حقيقى، هم فى الحقيقة لا يؤمنون بالديمقراطية واستخدامها فقط للتجميل وما أبرعهم فى تبرير شعاراتهم الديمقراطية.

وعندما نطالع أو نتابع أخبار الانتخابات فى البلدان المتقدمة فلا يعنى أننا نطالب بمثلها، لأننا بذلك نكون قد خرجنا عن المألوف وأصبحنا نحلم، ولكننا فقط نتابع ونطالب على طريقة التمنى ولو نظر حكامنا لواقع أمتهم وحقهم فى مشاركة بسيطة بإدارة أنفسهم والتعبير عن آرائهم ومواقفهم، كما نتمنى لو أنهم يسعون بجد واخلاص لإحداث التغيير البطئ فى التعامل مع حقوق الرعية.

فى البلاد المتقدمة توجد مؤسسات ومراكز مدنية وإعلامية تقوم بعمليات استطلاع سنوى تستطلع من آراء شرائح معينة فى مجتمعات عن أنشطة رؤسائهم والوزراء والشخصيات العامة والأحزاب السياسية حيث تتحول تلك الاستطلاعات إلى كوابيس مزعجة بالنسبة للرؤساء والحكام والأحزاب ويتعاملون بجدية معها وعلى ضوء ذلك يحاولون العمل على تغيير مواقفهم وتوجهاتهم ومراجعتها بين الحين والآخر.

بينما العرب يخافون من الاستطلاع حتى لا يعرفون ما ستقوله عنهم مجتمعاتهم، واليوم فى ظل حمى التنافس الانتخاب فى اليمن فإن التوقعات لا تشير إلا إلى استمرار الحزب الحاكم بالسلطة لفترة قادمة قد تطول لأكثر من ١٢ سنة اذا ما استمرت العقلية اليمنية الحاكمة على حالها.

واستمرار الوضع السياسى اليمنى كما هو بل ويتجه نحو الاحتلال وعدم الاستقرار فمن الصعب التوجه بنتائج انتخابية مغايرة للواقع الا اذا الضغوط الدولية فعلت فعلتها، وذلك يعنى القبول بنتائج مشروطة ومفروضة لا يمكن لعاقل أن يقبلها؛ لأننا نريد أن يكون التغيير نابعا من قناعة يمنية

خالصة، قناعة تراعى المصالح الوطنية للشعب اليمنى، وسيكون عارا على أى كان للتفكير فى المشاريع الخارجية لتنمية مجتمعاتنا.

والقبول بتلك المشارع لا يعنى إلا أننا نمارس التخلف على أنفسنا، بل ويفرض التخلف، ونساعد الآخرين على تحديد مساراتنا وأوردتنا.

وأمام كل ذلك فمازلنا متفائلين فى أن يصحو العقل اليمنى ويعيد ترتيب أوراقه وبما يوحد جهود كل أبناء الشعب وقواه الوطنية وتكثيفها لما فيه صالح اليمن وشعبه. إن أى تفكير يقول: أنا وبس. أو أنا وما بعدى الطوفان، تفكير متخلف ومعادٍ للمجتمع، لأن اليد الواحدة لا يمكنها أن تصفق فكيف نريدها أن تبنى مجتمعا؟!.

فالأوضاع تستدعى أن يعمل الجميع على دراستها وتحديد مكامن الخلل ومن ثم معالجتها.

نقول قولنا هذا والله وحده العالم ما فى القلوب.

اليمن وإفرازات الانتخابات التشريعية ٢٠٠٣

فى ٢٧ أبريل ٢٠٠٣ شهدت اليمن انتخابات تشريعية هى الثالثة منذ قيام الوحدة اليمنية ١٩٩٥ ، وشارك فيها أكثر من عشرين حزباً سياسياً.

قبل ساعات من يوم الاقتراع تحدث الرئيس اليمنى على عبد الله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم، إلى الصحافة وأجهزة الإعلام وبحضور مراقبين دوليين ويمنيين، تحدث عن أنه يتمنى لو تنتصر المعارضة اليمنية بأغلبية مقاعد البرلمان الجديد حتى يتحملوا مسؤولية تشكيل حكومة، وهو على استعداد للعمل معها. وأعلن الرئيس فى نفس الوقت عن أنه وجه حكومته المنصرفة بصرف ٤٠ مليون دولار أميركى لأحزاب المعارضة المشاركة فى الانتخابات.

وكان يوم الاقتراع -الذى شهد تحركاً حزبياً وقبلياً- أسفر عن عشرة قتلى، وعدد من الجرحى، بسبب مخالفات تنظيمية وقانونية وحزبية غلب عليها إصرار حزب المؤتمر الشعبى العام والحاكم، فى محاولة إنجاح مرشحين رغم أن كل التوقعات السابقة ليوم الاقتراع كانت تشير إلى صعوبة التغيير فى تركيبة البرلمان الجديد، ولعل أبلغ دليل على تلك المخالفات ما ورد على لسان مدير المعهد الديمقراطى فى الشرق الأوسط، الذى شارك كمراقب على الانتخابات، حيث أشار إلى مجموعة من المخالفات وقال ما يلى:

إن العديد من المخالفات القانونية ارتكبت أثناء العملية الانتخابية اليمنية، تركزت أغلبها حول استخدام أعمال العنف فى التأثير على قناعة الناخبين وتصويت الأطفال دون السن القانونية للانتخاب وشراء أصوات الناخبين بالمال واستمرار الدعاية الانتخابية حتى يوم الاقتراع، بالإضافة إلى عرقلة عملية الفرز للأصوات وظهور مؤشرات لاستمرار العنف السياسى، مؤكدا أن أغلب هذه الخروقات الانتخابية ارتكبت من قبل حزب المؤتمر الحاكم، وذكر أنه شاهد بأم عينه عملية اقتراع لطفل دون السن القانونية والذى تسلم عقب ذلك مبلغاً ماليا من أحد المرشحين مقابل التصويت لصالحه.

واتهم الحزب الحاكم بالخلط بين سلطات الدور، ودوره فى العملية السياسية بحكم تواجده فى

السلطة. وكان مطالباً أيضاً بضرورة اتخاذ خطوات كفيلة للإسراع فى إعلان النتائج الانتخابية لضمان الحصول على حصص متساوية لجميع الأحزاب السياسية فى وسائل الإعلام الرسمية.

ونصح الحكومة اليمنية بضرورة المراجعة الشاملة لقانون الانتخابات للحد من تسييس هذا القانون والتزامه بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية حسب الكثافة السكانية والالتزام بالنصوص الدستورية فيما يتعلق بذلك، كما تحدثت التقارير الصحفية عن تصرفات مخالفة للقانون والنظام وأى نظام وقانون يمكن الحديث عنه وهو غير موجود فى الواقع.

كما تحدثت تلك التقارير مع تقارير المراقبين عن تدخل أجهزة الأمن لصالح مرشحى الحزب الحاكم.. فهناك أطفال دون السن القانونية شاركوا فى الاقتراع مقابل مبالغ مادية زهيدة.. وهناك تم اعتقال بعض أفراد اللجان الإشرافية وكذلك للمرشحين خصوصاً إذا كانت مؤشرات الاقتراع لغير صالح الحزب الحاكم كما حدث لمرشحى الاشتراكى اليمنى -ومنهم عبد الله باذيب فى إحدى دوائر محافظة عدن حيث اعتقل باذيب ورئيس اللجنة الإشرافية لتلك الدائرة.

وهناك صناديق نهبت وضيعت.. وصناديق لم تفتح للمقترعين على اعتبار أنها مملوءة.. وهناك مقترعون لم يسمح لهم بالاقتراع فى بعض المراكز تحت مبرر الخوف من حدوث اشتباكات مسلحة وقبلية.. وهناك.. وهناك من المخالفات الجسيمة المعبرة عن هشاشة العملية الانتخابية برمتها.

وبعد ٧٢ ساعة من إقفال الصناديق تم الإعلان عن نتائج ٢٨٠ دائرة فاز الحزب الحاكم فيها بـ ٢٢٥ دائرة ثم الإصلاح اليمنى بـ ٤٦ دائرة والاشتراكى بـ ٧ دوائر، والوحدوى الناصرى والبعث بمقعدين أو دائرتين.. والبقية للمستقلين، وتبقت عدة دوائر لم يعلن عن نتائجها، لأنها ووفقاً للمؤشرات والإحصاءات الأولية المتوافرة؛ هى لصالح أحزاب المعارضة وبالذات الاشتراكى والإصلاح. ولأن نتيجة الدوائر المغلقة لن تؤثر على موقع الحزب الحاكم لو أنها ذهبت لأحزاب المعارضة، بل ولن تضيف أى جديد لأحزاب المعارضة، فى مواجهتها لقوة الحزب الحاكم، فلا نفهم سبب أو مبرر إصرار الحزب الحاكم فى الاعتراف بأحقية مرشحى المعارضة إلا إذا كان السبب أو المبرر هو الطمع، فذلك ما لا نستطيع فهمه.. وعلى اعتبار أن أحزاب المعارضة كسبت الدوائر التى لم يعلن عنها فهل يعنى أن ٧٠ أو ٨٠ مقعداً يمكن أن يزيح حكومة الحزب الحاكم المقبلة أو يؤثر فى سياساتها..

بالتأكيد.. لا..

ويبرز هنا سؤال آخر بل وأكثر من سؤال: ما هى الحكمة السياسية من تصلب الحزب الحاكم فى احتكاره للعملية الديمقراطية ونتائج الدوائر المغلقة الأخرى؟

ولأن النتائج برمتها كانت متوقعة سلفاً فقد أصبح من المستحيل تطبيق مبادئ الديمقراطية الحقيقية على أرض اليمن مالم يكن هناك عزم وثبات وطنيين فى تبنى عملية تطوير وتحديث اليمن وبنائه.. بل إن الاستمرار فى العملية الديمقراطية بصورتها الحالية والتصلب فى تجاوزها لن يتأتى بأية ثمار مفيدة للوطن والشعب.

وماذا بعد؟

إن العالم يعيش متغيرات متسارعة فى اتجاه فرض سياسات جديدة تخدم مصالح قواه الرئيسية، وهى تلك السياسات التى تدعو إلى ضرورة إحداث التغيير فى أصقاع الكون وبدرجة أساسية منطقة الشرق الأوسط، التى ننتمى إليها، والمعروف بأنها تحكم من قبل أنظمة ديكتاتورية لم يعد الوضع الحالى يقبل بها أو يتغاضى عنها، حتى وإن كانت من حلفائهم المقربين، لقد تغيرت المصالح وتقاطعت مع بعضها البعض فى اتجاه مخطط القوة الرئيسية المتنفذة فى عالم اليوم.

واليمن جزء من هذا العالم ولن تكون بمنأى أو بعيدة عن دائرة المخطط الدولى. ومهما تأخرت آثار ذلك المخطط عن اليمن فلن يطول التأخير، وهذا يعنى أن الفرص ما زالت سانحة أمام اليمن ونظامه فى مواكبة المتغيرات العالمية.. وهى فرص قد تفوت اليمانيين إذا لم يحسنوا استغلالها نحو إعادة ترتيب البيت اليمنى ترتيباً وطنيا وعقلانيا أساسه وحدة الجهود الوطنية المخلصة فى البناء والتطوير.

والعقل والمنطق يقولان لنا: هل نحن اليمانيون قادرون على اقتناص الفرص حتى نتمكن من تجنيب بلادنا مخاطر الوقوع فى دائرة المخططات الخاصة بالقوة الرئيسية المتحكمة بعالم اليوم؟ إن اليمن فى وضعها الحالى لم تعد قادرة على تحمل أية ضغوط أو أخطار بقدر حاجتها للاستقرار ومن ثم البناء.

غرائب السياسة اليمنية

قبل عدة أشهر ونتيجة لتصريحات خاصة بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس البرلمان السابق والحالى "برلمان ٢٠٠٣" وشيخ مشايخ اليمن، والتى تحدث فيها عن إرهاب أميركا وإسرائيل، ونافياً بلصق تهمة الإرهاب بالعرب والإسلام التى انتعشت رسمياً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد ردت الإدارة الأميركية على تصريحات الشيخ عبد الله بأنها غير مسؤولة ولا يمكن أن يُعتد بها، وهو لا يمثل الحكومة اليمنية التى قبلت المشاركة فى التحالف الدولى الجديد الخاص بمكافحة الإرهاب. بعد ذلك ظهرت بعض التصريحات من قبل عناصر الحزب الحاكم تتحدث عن أن حزبهم لا ينوى التجديد للشيخ عبد الله لرئاسة البرلمان الجديد فى حالة فوزه، وحينها قالت بعض الأصوات: إن ذلك الموقف الذى تبناه الحزب الحاكم كان ناجماً عن ضغوط أميركية تتمثل فى امتعاضهم من مواقف الشيخ عبد الله وحزب الإصلاح اليمنى الذى يترأسه، ولهذا فإن أميركا تفضل أن يتم الاستغناء عنه بطريقة شرعية.

ولكن... الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن وربابينها.. لماذا؟ وهنا نحاول أن نجيب انطلاقاً من رؤيتنا الشخصية.. أولا: ومن واقع اليمن الحالى فالشيخ عبد الله الأحمر يعتبر رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه أو محاولة شطبه وجعله مجرداً من القيمة، فالشيخ ذو تاريخ سياسى حافل، وثانيا: إن الشيخ الأحمر ومن موقعه القيادى للتجمع اليمنى للإصلاح، وكونه شيخ مشايخ اليمن يمثل مركز قوة واستقطاب بالنسبة للنظام اليمنى وهو يتمتع بتقدير معظم قبائل اليمن وقواعد تجمع الإصلاح. وثالثاً: إن الشيخ الأحمر يتمتع بنفوذ على معظم رموز النظام اليمنى وبالذات الرئيس الذى ينتمى إلى قبيلة الشيخ.

وهو بذلك -أى الشيخ- وللأمانة التاريخية يستحق لقب شيخ اليمن ونظامه وبذلك تكون السياسة الأميركية قد فشلت فى ضغطها على اليمن، وسبب فشلها يعود كما يراه الكثير من المراقبين والمحللين، إلى جهل أميركا بواقع السياسة اليمنية وحراكها؛ لأنها تتعامل مع اليمن من خلال رؤية ضيقة الأفق تنحصر أهدافها فى تحقيق مصالحها الخاصة ومن دون مراعاة للواقع اليمنى ومصالحه.

ففى الانتخابات الأخيرة كان الشيخ الأحمر مرشح الحزب الحاكم وتجمع الإصلاح كمعارض وفاز

بالتزكية وفى أول جلسة للبرلمان الجديد تم التجديد للشيخ الأحمر كرئيس للبرلمان الجديد رغم أن حزبه -الإصلاح- لم يفز إلا بـ ٤٠ مقعدا ويشعر أن الحزب الحاكم ذا الأغلبية المريحة والفسيحة قد تعمد لإفشاله، بل إن الإصلاح ومعه أحزاب اللقاء المشترك أعلنوا بأنهم يدرسون الكثير من الخيارات فى المرحلة الراهنة ومن تلك الخيارات:

- القبول بالأمر الواقع وتقديم الطعون للسلطات المختصة.

- تنازلهم عن مقاعدهم وتسليمها للحزب الحاكم واستمرار عملهم السياسى فى المعارضة للنظام اليمنى.

ولا نستطيع قياس درجة تلك الخيارات واحتمالات تحقيقها لكوننا لا نملك القدرة على التنبؤ فى ممارسات وأفعال قيادات الأحزاب السياسية اليمنية التى تتغير من دون وعى ووفقاً لمصالح شخصية وحزبية متضاربة فى الرؤى والبرامج والأفعال.

إن التجديد للشيخ عبد الله الأحمر لرئاسة البرلمان الجديد تعتبر ضربة للسياسة الأميركية، خصوصاً أن أميركا باركت اليمن وأشادت بالعملية الانتخابية. ولكن هل يمكننا اعتبار التجديد للشيخ بداية يمنية أو محاولة يمنية للخروج من نفق دائرة الضغوط الأميركية؟ وهذا مانتمناه وهى أمنية كل اليمنيين فى الانحياز للطريق اليمنى.. طريق المصالحة الوطنية التى ننتظر أن تكون بدايتها مع البرلمان الجديد والحكومة الجديدة... طريق يمنى يتم فيه ومن خلاله معالجة كل مشاكل وهموم الوطن والتوجه نحو بناء دولة النظام والقانون.. بناء واقعى وعلمى يراعى واقع ومصالح اليمن.. ولكننا نخاف من ردود فعل الإدارة الأميركية، وهل تقبل بفشلها فى تحقيق واحد من ضغوطها؟.. توقع تلك الردود متروك للأيام القادمة..

وحتى يحين ذلك نتمنى من النظام اليمنى ومن شخص رئيسه المخضرم على عبد الله صالح أن يجنح بسياسته الجديدة بعيداً عن نتائج الانتخابات الجديدة التى قد تصيب المنتصر بالغرور والتهور، بينما الوطن يحتاج إلى العقلانية والهدوء والاستقرار وتوحيد الجهود والطاقات من أجل بناء مستقبل أفضل لليمن شعباً ووطناً، لذا فنحن على الطريق اليمنى منتظرون بتفاؤل ولن نترك فرصة لليأس أن يثبط من تفاؤلنا وانتظارنا حتى وإن طال انتظارنا فلابد أن يأتى يوم ما وتتحقق فيه آمالنا وأحلامنا.

وأخيرا تتوافق الاطراف الرئيسية اليمنية على تقاسم اللجان الانتخابية

بعد شد وجذب... اتهام ونفى... تشهير وتخوين بين الاطراف السياسية الرئيسية فى اليمن حول أداء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات اليمنية تتفق تلك الاطراف وبتدخل مباشر من فخامة الرئيس اليمنى ورئيس حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم على تقاسم اللجان الانتخابية الاشرافية على النحو التالى:

ثلث للمؤتمر الشعبى العام الحاكم.

ثلث لأحزاب اللقاء المشترك.

ثلث يتم اختياره بمعرفة الرئيس.

دلالات التوافق:

للامانة ان العملية تحسب لشخص الرئيس وتدخله المباشر

ان الرئيس لا يريد ان تتم الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة وسط رفض قوى للمعارضة الرئيسية على نشاط وآراء اللجنة العليا وقد دفع تلك القوى الى اعلان عدم مشاركتها، وبالتالى تفقد الانتخابات وبالذات الرئاسية شرعيتها نتيجة مشاركتها.

ان الأحزاب اللقاء المشترك تحفظات كثيرة على اداء اللجنة العليا وظلت متمسكة بذلك وما ان جمعها الرئيس مع قيادة من حزبه وأقنع الجميع برؤيته التوافقية والتى يبدو أنها لاقت استحسانا من جميع الاطراف.

ان الاتفاق الجديد يعتبر خروجا عن الرؤية السياسية لقيادة المؤتمر الحاكم والتى كانت ترفض التحفظات المطروحه من قبل المشترك ويبدو ان الرئيس أراد امتحان قيادة حزبه فى هذا وعندما وجد صعوبة نجاحها قرر التدخل وحسم المشكلة نهائيا للحفاظ على سير العملية من دون معوقات

سياسية وفنية وقانونية قد تبطلها من الاساس، ومن ثم تصبح العملية الانتخابية فاقدة للشرعية لانه لا يعقل ان ينافس المؤتمر نفسه كما حصل فى الانتخابات الرئاسية الماضية والتى قاطعتها معظم احزاب المعارضة.

يبدو ان قبول اللقاء المشترك لقسمة الرئيس الثلاثية هى اخر قشة وجدوها ليتعلقوا بها حتى لا يتهمون من قبل بعض الاطراف الاقليمية والدولية بعرقلة المسيرة الديمقراطية اليمنية «ديمقراطية الباب المخلوع» وقبول المشترك للقسمة تعنى فقدان الامل من أية تنازلات اكثر من تلك التى قدمها النظام من جهة، ومن جهة اخرى غياب أى دعم اقليمى ودولى لمطالبهم نتيجة عدم وجود علاقات ثقة بينها وبين العالم الخارجى، او يمكن القول ربما لعدم وجود شخصية سياسية بحجم شخصية على عبدالله صالح رغم طول فترة حكمه ثمانية وعشرين عاما.

يعتقد ان رؤية الرئيس التقاسمية وكما يراها بعض المتابعين للحياه السياسية اليمنية تهدف الى اشغال الرأى العام اولاً واطراف اللقاء المشترك اخيرا عن أية هموم اخرى وربما افراغ المشروع السياسى للقاءالمشترك من جوهره وزخمه حيث ستتشغل اطراف المشترك فى الحوار على نصيبها «الثلث» وبالتالى قد يختلفون ويتفرقون ولايبقى امامهم سوى تدخل شخص الرئيس.

ويعتقد ان الثلث المخصص لاختيار الرئيس قد يدفع بعض اطراف المشترك الى مطالبة الرئيس بنصيبهم منها وربما يستخدمها الرئيس لمغازلة بعض الاحزاب او الشخصيات السياسية وهذا فى حد ذاته يساعد على خلق عدم الثقة بين اطراف قوى المعارضة، ومع كل هذا نتمنى ان لا يحصل ذلك ويستخدمها الرئيس لاختيار شخصيات قانونية واكاديمية مستقلة حزبياً.. شخصيات تحظى باحترام وقبول الجميع.

العملية التقاسمية اضاعت اية بادرة امل فى اعادة تاهيل اللجنة العليا للانتخابات تنظيمياً وقانونياً وسياسياً وتكوينياً واستمرار اداء هذه اللجنة على حالها بعد الانتخابات، فان ذلك دليل على عدم الجدية فى إحداث التغييرات الشاملة التى يتطلع لها الشعب اليمنى بكل فئاته ومكوناته الاجتماعية والسياسية والمدنية.

ماهية اسباب قبول المشترك لقسمة الرئيس:

كان لأحزاب اللقاء المشترك موقف معارض بين اداء اللجنة العليا للانتخابات والاليات المنظمة للعملية الانتخابية وفجأة ومن دون سابق انذار يتم الاعلان عن توصل الحزب الحاكم واحزاب اللقاء المشترك الى اتفاق برعاية الرئيس يقضى بالتقاسم فى قوام اللجان الاشرافية كما حددناها سلفاً.

وهنا يبقى السؤال: ماهى المبررات التى دفعت احزاب اللقاء المشترك الى القبول بالتدخل الرئاسى وبما يخالف مع ماينادون به؟

ماهى حجم الفوائد التى سيجنيها اللقاء المشترك من ذلك الاتفاق؟

ماهى الجدوى الاستراتيجية على طبيعة الحياه السياسية اليمنية حاضراً ومستقبلاً؟

هل هناك صفقة سياسية ما تمت بين الاطراف المذكورة؟

كيف اقتنع اطراف اللقاء المشترك بالقسمة؟ وهل هم واثقون من عدم استغلال الحزب الحاكم لهذا الاتفاق وقيامه بالتحايل عليهم وخلق التوتر فيما بينهم؟

هل همُ- اللقاء المشترك- على استعداد للاستحقاقات السياسية القادمة ومنها الانتخابات الرئاسية القادمة؟

يعنى: هل همُ منتظرون لقرار الرئيس النهائى بالترشيح من عدمه حتى يعلنوا اسم مرشحهم لانتخابات الرئاسة؟ وماذا بعد؟

اخيراً وقع الاطراف على وثيقة مشتركة تحتوى الكثير من المطالب الاساسية المطلوبه من قبل جميع فئات الشعب وكل قواه السياسة...

ابتسم الجميع.. استعد جميع الحاضرين بمن فيهم الرئيس والذى يعود له الفضل الابرز فى انجاح المشاورات السياسية التى وصلت إلى هذه الوثيقة، وفرحنا عندما شاهدناهم يبتسمون ويوقعون ولكن ذاكرتنا قادتنا الى احداث سابقة شبيهة بابتسامات اليوم، وكيف ان المجتمعين لم يحترموا اتفاقاتهم ووعودهم ولا مسؤولياتهم الوطنية تجاه الوطن والشعب انفسهم...

فرحتنا ذكرتنا ببعض مما اتفق عليه المجتمعون اليوم وما اتفقوا عليه بالامس القريب مثل:

١-ضمان قيام انتخابات نزيهة وحرة.

٢-حيادية اجهزة الاعلام الحكومى.

٣-حيادية مؤسسات الجيش والامن.

٤-اعادة تشكيل اللجنة العليا والانتخابات.

٥-حيادية المال العام.

٦-دور المراة فى العملية الديمقراطية «من دون ان يتم تحديد نسبة معينة للمراة فى اللجنة العليا للانتخابات وهذه هى ديمقراطية اليمن المسماه بديمقراطية الباب المخلوع».

وغيرها من الاهداف التى وردت فى الاتفاقية.

كل شئ تم التوقيع عليه نعتبره جيداً وخطوة مهمة ومساعدة على إحداث الاصلاحات المطلوبة وسبق ان سمعنا عنها سابقا فهل يفلح الموقعون الجدد فى تنفيذ ما اتفقوا ووقعوا عليه امام الراى العام المحلى والدولى وبابتسامات عريضة وامام كل هذا تتوارد علينا الكثير من علامات الاستفهام واهمها:

١-من يضمن ان تتحقق الاهداف التى حملتها الاتفاقية الاخيرة؟

٢-من يضمن محاسبة اى طرف يقصر فى واجباته؟

٣-هل تلتزم حكومة الحزب الحاكم بتطبيق ما تفق عليه؟

٤-هل ستفضى الاتفاقية الى قيام الرئيس باصدار قرارات جمهورية بشان بعض جوانب الاتفاقية التى تتطلب لقرارات رئاسية؟

٥-هل سيوفى فخامة الرئيس برعاية الاتفاقية وتنفيذها؟

٦-لماذا لا يقوم فخامته بتدشين مرحلة جديدة على انقاض الاتفاقية الاخيرة ونتمنى ان تكون فعلا الاخيرة ؟

٧-هل شملت الاتفاقيةعلى ملحق خاص باجراءات التنفيذ وتحديد المسؤليات والاطراف المنفذة والفترات الزمنية للتنفيذ؟

٨-من سيضمن حيادية بعض المؤسسات الرسمية: الاعلامية والامنية والجيش؟ وهل فخامة الرئيس

جاد فى هذا الجانب؟

٩-كيف اقتنع فخامة الرئيس وقيادة حزبه بأهمية الحوار والتوافق بعد طول عناء من الخصام والعداء اللامبرر؟

١٠-ماذا يعنى التوقيع على الاتفاقية الاخيرة قبل الشروع فى الاستحقاقات الانتخابية القادمة؟ هل هى مجرد دعاية انتخابية ام ضرورة لابد منها؟ ولماذا تأخرت كل هذا الوقت؟

١١-هل فعلاً اقتنع الموقعون ان الوطن اصبح يتسع للجميع ـأى جميع ابنائهـ ومن حق الجميع المساهمة الممكنة لخدمة الوطن من دون تخوين وتشكيك واقصاء وتآمر؟

ولكى لا يحدث التيه فى آنفاق ودهاليز السياسية ومكائدها نأمل ان يخلص ويوفى الجميع لتعهداتهم ومسؤولياتهم الوطنية.

لقد مل الشعب من الاتفاقيات والوثائق التى يوقعها الساسة وهم انفسهم من يخرقونها ويرفضون تنفيذها.. همُ انفسهم الذين لا يحترمون ولا يفون بوعودهم لانهم يعتبرون انفسهم اعلى من الوطن والشعب... فالوطن همُ... وهمُ الذين يدمرون ويفسدون ويحمون الفاسدين ويستغلون نفوذهم لتحقيق مطامعهم الذاتية والحزبية على حساب المصالح العليا للوطن... اننا نتمنى ان تكون هذه الاتفاقية اخر معقل للصراعات والتناحرات السياسية والدموية، كما نتمنى ان تكون النيات صادقة لكل الاطراف الموقعة على الاتفاقية وخصوصاً فخامة الرئيس وحكومته وحزبه.

ومن ثم على بقية الاطراف السياسية احترام تعهداتها... ولعل الشعب سيكون فى انتظار ساسته لما بعد التوقيع على الاتفاقية؛ لان اى شعب يخاف ان تحول اخبار التوقيعات الى وسائل تنكيدية ومناطحات سياسية ليس لها اول ولا آخر.

فى أى اتجاه يسير اليمن؟ بعد حملة صحف الحزب الحاكم على الشيخ عبدالله الأحمر

خلال الأيام الماضية من شهر شباط «فبراير» ٢٠٠٥ شهدت الحياة السياسية اليمنية تطوراً غير مسبوق أو متوقع متمثل فى هجوم صحيفة الميثاق التابعة للحزب الحاكم برئاسة على عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على خطاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ورئيس حزب الإصلاح أثناء القائه فى الدورة الثانية لمؤتمر الإصلاح، وتطرق فيه إلى رداءة الأوضاع الاقتصادية والسياسية.. والخ فى اليمن ووصف الوضع بالنفق المظلم، وبدلا من أن تنجر صحيفة الحزب الحاكم إلى التزام الصمت على اعتبار أن ما قاله الشيخ عبدالله يندرج ضمن مبادىء حرية الرأى والرأى الآخر التى تدعيها السلطات اليمنية إلا أنها استخدمت أساليب التخوين والتشهير لمخالفيها مع منح نفسها صفة الكمال والصلاح.

الكثير من المراقبين للشأن اليمنى وصفوا هجوم صحيفة الحزب الحاكم على الشيخ عبدالله وتجريده حتى من لقب الشيخ واتهامه مع أولاده بالفساد بأنه خروج عن المألوف فى العلاقة الوثيقة التى كانت قائمة بين شخوص الرئيس والشيخ، والتى على أساسها استمر حكم الرئيس صالح لأكثر من ربع قرن حيث كان تحالف الرئيس والشيخ عبدالله وخطبته فقط عندما تحدث عن مسألة توريث الحكم فى النظام الجمهورى، وقد أعلن رفضه لمبدأ التوريث، وهذه النقطة هى التى أثارت الحزب الحاكم وصحيفته وبعض كتّابه وقياداته، لأن مناقشة هذه النقطة من قبل الشيخ عبدالله لم تكن متوقعة من قبل الرئاسة والحزب الحاكم وغيرها من القوى والرأى العام المحلى وربما العربى والدولى والسبب أن الجميع كان يعتقد أن هناك توافقا تاما بين الشيخ والرئيس حول مبدأ التوريث على اعتبار أنهما ينتميان لقبيلة واحدة وأسرة واحدة هى أسرة الأحمر التى يتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر،

ولهذا فإن تفاعلات خطاب الشيخ عبدالله تعنى أن هناك خلافا حقيقيا بين الشيخ والرئيس أولاً، ثم بين أفراد الأسرة الحاكمة ثانيا على الرغم من النفى الرسمى لمبدأ التوريث ولكنه نفى غير مقنع لأن هوجة التوريث فى الأنظمة الجمهورية العربية الحاكمة أصبحت سياسة رسمية لتلك الأنظمة.. لقد كانت افتتاحية صحيفة الميثاق تعبيراً واضحاً عن رؤى وأفكار قيادة الحزب التى تصدر باسمه والجميع يعرف أن أية افتتاحية لأية صحيفة تعبر عن رأى مالكها سواء كان المالك فرداً أو حزباً أو مؤسسة على عكس المقالات التى تصدر مذيلة باسماء كتابها.

وقد كشفت الصحيفة عن وقائع وأخبار وصفات لم تمس أو تشوه صورة الشيخ عبدالله فقط ولكنها تشمل السلطة برموزها وعلى كل المستويات كون الشيخ، وكما هو معروف بأنه جزء رئيسى أو مكون رئيسى للنظام اليمنى الحالى مما يعنى أن عملية التشويه والتشهير التى تبنتها الصحيفة تأسست على قناعات سياسية ذاتية وكشفت عن حقيقة النظام السياسى اليمنى ورغم أن قيادة الحزب والنظام حاولت تلافى العملية ولملمتها وحصرها فى زاوية ضيقة حتى لا تتفاعل وتقود إلى نتائج مؤلمة ومدمرة على الجميع.

كيف؟ الشيخ عبدالله ليس من الشخصيات السياسية العادية، فهو كونه شيخ مشايخ اليمن ورئيس حزب الإصلاح، وهو يحظى بتقدير واحترام معظم القبائل اليمنية والشخصيات الاجتماعية بفعل دوره التاريخى والنضالى والقبلى وهذا قد يؤثر وهو بالتأكيد سيؤثر على العلاقة بين مكونات السلطة، الخاصة والعامة، لقد نشرت الصحيفة غسيل ممارساتها اللاقانونية ولم تراع المكانة السياسية والاجتماعية والقبلية للشيخ وكأنها تقول إن قيادة البلد قادرة على ردع ومواجهة الجميع، بينما الجميع يعرف أنها غير مؤهلة للقيام بذلك وإن قامت فلن تفلح، بل ولن تكسب ثقة وتقدير الرأى العام، لأنها قامت بعملها على أساس تصفية حسابات مختلفة الأشكال والأنواع، ثم أنها لم تعمل على مواجهة ذاتها وشخوصها الذين يعرفهم الرأى العام اليمنى بسلوكياتهم الفاسدة، وكان يجدر بالصحيفة إن كانت صادقة بحملة تصفية بؤر الفساد أن تقود حملة أولاً على رموز الفساد المنتمين للحزب الحاكم، ثم ثانيا على المستوى الإدارى والمالى والقانونى العام، وثالثا سيكون من حق

الحزب الحاكم أن يقيم المحاكم القانونية لمكافحة الفساد فى كل مكان.

وحملة صحيفة الميثاق المؤتمرية حاولت أن تربط بين الفساد المتفشى فى كل مكونات النظام وشخص الشيخ عبدالله وهذا مجاف للحقائق والوقائع المادية، وربما أن الصحيفة أرادت أن يكون الشيخ كبش فداء وهذا أيضا مرفوض سياسيا وأخلاقيا لأن الشيخ لم يكن وحده فى قيادة البلد ويجب الاعتراف بأن الحزب الحاكم وقد استفاد كثيراً من دور وتاريخ ومكانة الشيخ السياسية والاجتماعية، ومعظم- إن لم يكن غالبية- الشعب اليمنى يعرف أن الشيخ أحد الركائز الرئيسية التى اعتمد عليها النظام الحالى.

ولأن مثل تلك الصحف لا تتمتع بالمصداقية الخبرية والتحليلية فقد حاولت صحيفة الميثاق المقاربة بين شخصية الشيخ وشخصيات السادة على سالم البيض وحيدر العطاس وعبدالرحمن الجفرى، فإنها كانت تسعى إلى إلصاق تهمة الانفصالية بالمعارضين باعتبار أن الانفصالية هى آخر تقليعة سياسية يستخدمها النظام فى مواجهة معارضيه بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية، وهذا ما لا يقبله العقل والمنطق لأن تلك الشخصيات وخصوصا البيض والعطاس والشيخ يعتبرون من صناع الوحدة وروادها الأوائل والبارزين ونحن نقول هذا للأمانة التاريخية حتى وإن كنا نختلف معهم. ولذا تصبح التهمة الموجهة مردودة على الصحيفة وحزبها الحاكم- هنا لا نقصد كل كاودر وقيادات وأعضاء الحزب بل جزءاً منهم- كما لا يمكننا التشكيك بوطنية أى كان وتحت أى ظرف ومهما اختلفنا لأننا نرى الوطن بعيون وعقول وأفئدة كل مواطن يمنى لأننا ننطلق من كون الوطن ملكاً للجميع ومن حق الجميع المشاركة فى بنائه، كل على حسب امكانياته ومؤهلاته وخبراته.. أما إذا ظللنا نواجه مخالفينا على أساس أنهم غير وطنيين، فهذا يعنى أننا لا نفقه حقيقة أنفسنا وواقعنا وتطلعات المواطنين،مما يدعونا هنا توجيه الدعوة الصادقة إلى كل القوى السياسية اليمنية بالترفع عن التشكيك ببعضها البعض وكذلك السمو فوق المصالح الذاتية والحزبية الضيقة، كما ندعو تلك القوى وبدلا من نشر غسيل الآخرين، إلى أن الآخرين ومع قادم الأيام قد يعملون معهم أكثر مما عملوا وبالتالى سيظل الوطن يسير هائما فى حلقة مفرغة ليس لها بداية ولا نهاية أو رائحة وطعم.

كان ينبغي على صحيفة الميثاق المؤتمرية أن تناقش خطبة الشيخ بعقلانية وتفندها بدلائل ووقائع مادية وتترك الحكم الفصل للرأى العام، ونحن هنا لا نرى فى خطبة الشيخ أمام مندوبى حزب الإصلاح إلا مجرد مراجعة للذات يجب أن نحترمها ونقدرها، فلربما أن الضمير الإنسانى والأخلاقى قد بدأ يتحرك فى الوطن والعمل الصادق لإصلاح أوضاع الوطن فى كل مجالات الحياة.. ونحن أيضا لا نجد ما يعيب فى خطبة الشيخ حتى يستحق أن تهاجمه الميثاق هو وأبناءه لمجرد أنه حدد موقفاً سياسياً تجاه فعل معين أو فكرة ما.. وكنا نتمنى لو أن الميثاق احتكمت لأسلوب ومنهج العقلانية والعلمية والمادية فى الرد.. وإذا كانت قيادة الحزب الحاكم قد تخلت عن ما ورد فى افتتاحية صحيفتها الرسمية وأعلنت عن استعدادها فى محاسبة مسؤوليها فإن ذلك غير مقنع لأن القائمين على تلك الصحيفة تم اختيارهم من قيادة الحزب ومن المقربين والمطيعين لها.

وإذا كانت الصحيفة قد تحدثت عن ممتلكات الشيخ وأبنائه وجعلتهم على رأس لائحة الفساد فإننا هنا نسأل قيادة الحزب الحاكم: لماذا صمتوا عن كل هذا ولم يضعوا حداً للشيخ وأبنائه؟ وهل لنا أيضا أن نسألهم عن ذمتهم المالية والسياسية والقانونية أم أن ذلك حرام وممنوع؟ ومن يملك منهم حق الفتوى بالتحريم و التحليل؟ ونقول لتلك القيادة قبل أن تحاسبوا الآخرين حاسبوا أنفسكم أولا.

وبعد الفضيحة السياسية والأخلاقية لصحيفة الميثاق تناقلت وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية أخباراً عن ارسال وفود حكومية إلى الشيخ والاعتذار له وكأن الأمر يخص الشيخ والحزب الحاكم فقط.. ومن حق الشيخ أن يقبل الاعتذار أو يرفض ولكننا نتساءل عن حق الوطن وناسه والسبب فى عدم الاعتذار له ونتوقع أن يقبل الشيخ الاعتذار ويسعى إلى تهدئة غضب أنصاره وقبائله، وبذلك القبول ستصبح مواقف الشيخ التى أعلنها فى خطبته الأخيرة عديمة الجدوى وغير معنية مما قد يؤثر على مصداقيته أمام الرأى العام.. ونحن هنا لا نطالب الشيخ برفض الاعتذار والإعلان عن رد الاهانة باتباع القوة.. نحن نطالبه بقبول الاعتذار والتمسك بمواقفه وتحديد موقعه كقائد لحزبه المعارض أو شريك أساسى للحزب الحاكم وهناك توجهات فى الرأى العام اليمنى تتمنى من الشيخ عبدالله أن يكون قائداً لحزبه ومن ثم المعارضة كما يتمنى الرأى العام أن تنتهى العملية عند قبول

الاعتذار والصمت وكأن شيئا لم يكن أو كأنك يا بو زيد ما غزيت.. الامانى هى بوجود شخصية فاعلة ومؤثرة لقيادة المعارضة السياسية وربما أن الشيخ بوجوده على رأس المعارضة أن يحدث تغييراً حقيقياً فى مفاهيم الديمقراطية ووسائلها.

أما عن اتهام الشيخ بارتباطه بإحدى الدول الشقيقة وتسلمه لمخصصات مالية منها له ولأنصاره وبعض أقرانه، فنجد أن الصحيفة هنا لم تحدد الدولة الشقيقة وإن كان الجميع يعرف بأنها السعودية فالأمر لا يقتصر على الشيخ فقط ولكن هناك رموزاً وقوى سياسية فاعلة لها ارتباطات مع تلك الدولة وغيرها من الدول المعروفة فهذا معروف وأصبح بالنسبة للرأى العام شيئا عاديا أو أعرافا وتقاليد متعارفاً عليها وباتت لا تشكل ظاهرة سيئة محددة بشخص معين فقط رغم أنها ظاهرة سيئة لو أنها اقتصرت على شخص أو مجموعة محددة تتناقض توجهاتها الوطنية السياسية مع التوجه الوطنى العام والرسمى.. فالسعودية دعمت ومازالت حتى يومنا هذا تدعم قبائل وعشائر وشخصيات سياسية يمنية وأيضا مؤسسات يمنية رسمية ولذا يجب أن تكون الوقفة شاملة للكل.. ولأننا نرفض مبدأ التخوين لأى كان فإننا نستهجن لغة التخوين التى تستعملها السلطة ورموزها ضد كل من يعارضها حتى وإن كان مواطنا بسيطا نزح من البلاد لأسباب خاصة وعانى ووجد نفسه فى بلد آخر يعتمد على دعمها المادى والصحى والعلمى والثقافى.. وقد حصل ومازال يحصل أن يخون مثل هؤلاء لمجرد أنهم عارضوا سياسات معينة للنظام وهو النظام الذى يستجدى المعونات والمنح المالية من الآخرين.. فما بالنا لو أن مثل ذلك المواطن لا ينتمى لأى من أحزاب المعارضة؟! إنها فعلا قمة المهزلة وانحسار القيم الأخلاقية فى التكوينات السياسية الرسمية.

وحتى لا نستبق الأحداث ونتهم بعمى الألوان والبصيرة والإدراك العاطفى وباقتناص الفرص وخلق الفتن رغم كراهيتنا لها لأنها أشد من القتل فإننا نود القول وللجميع وخصوصا القيادة السياسية للبلد: هل استوعبتم كلمة مدير البنك الدولى أثناء زيارته لليمن وحضوره اجتماع وزراء الاقتصاد العرب فى مدينة عدن حينما أشار إلى واقع اليمن وفشل السياسات الإصلاحية للحكومة اليمنية بسبب تفشى الفساد؟ كما حذر من القادم الذى ينتظر اليمن نتيجة واقعه الحالى الذى لا يبشر

بالأمل وإعلانه عن تخلى تلك المؤسسة الدولية عن مساعدة اليمن- ونحن نختلف مع أهداف مساعداته ولكن ما باليد حيلة فالعين بصيرة واليد قصيرة والله يسامح من كان السبب من رموز ومؤسسات الفساد.. كما نقول لهم لا عيب فى من يعترف بأخطائه ولكن العيب فى استمرار العناد والمكابرة وعدم الاعتراف بأى خطأ.. كما نزيد القول لهم: إن الوطن بحاجة إلى الاستقرار الشامل وهذا لن يتحقق إلا بمشاركة الجميع فى عمليات البناء والإصلاح ويكفى ما حل بالوطن بفعل الشمولية والفردية والعصبية والمكابرة على حساب الوطن والمواطن، إن المواطن الذى يشعر بوجوده واستقراره الخاص والعام لا يهتم بمن يقوده بقدر اهتمامه بتحميل الجميع مسئولية تردى أوضاع ومنهم بدرجة أساسية حكامه، وإذا كانت الاحتقانات المتفاقمة والقائمة سيتم حلها بوسائل التكتيك والتعليق لخدمة أهداف شخصية أو حزبية ضيقة فعلى الجميع أن يدرك بأنها لن تنفع الوطن بشىء ولكنها ترحل تلك الإشكاليات مع عدم الاعتراف بها.. ونزيد القول بإن الوطن يحتاج إلى مصالحة سياسية واجتماعية شاملة.. مصالحة تقوم على امكانيات الوطن ومصالحه، ولهم أيضا نقول: نرجوكم أن لا تصدقوا ما يقوله سادة البيت الأبيض الأمريكى عن استثناء اليمن من المخطط الاستراتيجى الخاص بهم لأن ذلك المخطط لا يأخذ فى الاعتبار إلا مصالحهم فقط.

ولا نعتقد أن اليمن بحاجة إلى المارد الأمريكى المرفوض من كل الشعوب ومنها شعب اليمن.. نرجوكم بأن تتخلوا عن عنادكم وتبختركم وستجدون الشعب بكل فئاته واقفا معكم بصدق وإخلاص.. صدقونا بأننا كشعب نقدر على بناء بلادنا وبالاعتماد على ذاتنا لو فكرنا صح وعملنا صح وبإخلاص.. ونختم أقوالنا بترديد العبارة أو المثل الذى نحته الشهيد رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان على بوابة مجلس الوزراء والقائلة: لو دامت لغيرك ما وصلت اليك..

ملحوظة إضافية: لكونى كتبت هذه المساهمة قبل معرفة رأى الشيخ عبدالله من جهود وفد الرئاسة الذى قام بزيارته وتقديم الاعتذار له، وتناقلت وسائل إعلام تجمع الإصلاح وحزب المؤتمر بأن الشيخ فقط استغرب كيف أن القائمين على إعلام المؤتمر لم يقدموا للمحاكمة، واعتبر ما ورد فيها هدفه التشكيك بالعلاقة الوطيدة بين حزبه والحزب الحاكم وتسىء إلى الوطن ومناضليه.

أنا شخصيا لست مهتما بقبول الشيخ للاعتذار بقدر اهتمامى بحق الوطن وكرامته التى انتهكت، وقد توقعت أن تكون مصالحة الرئيس مع الشيخ مقدمة لمصالحة وطنية شاملة ولكن خابت توقعاتى وخيبت بعض الاصدقاء الذين عارضونى فى آرائى وتوقعاتى بخصوص هذا الموضوع فأصدقائى الذين شاركونى فى النقاش كانوا يرددون بأن الأمر- أى الحملة الصحافية المؤتمرية- هى مجرد فقاعة فى الهواء، وهى أيضا نتيجة منطقية للأساليب التكتيكية التى تستخدمها الرئاسة فى معرفة ردود فعل الشارع العام والخاص تجاه مسألة ما ومهمة إخراجها رسميا من دون ردة فعل شعبية أو حزبية، كما أن اصدقائى كانوا يؤكدون لى أن أى خلاف بين الرئيس والشيخ لا ينبغى أن نصدقه، وقالوا لى مثلا عامياً يقول: لو تضاربت الرياح احذر على جربتك «الجربة تعنى قطعة أرض زراعية». وبعد كل هذا أصبح من المؤكد أن الشيخ عبدالله وبرغم تزعمه تجمع الإصلاح المعارض وهو مشارك رئيسى وفعال يعيش فى دائرة الجاه والسلطة لسنوات طويلة فإنه لا يستطيع الحياة خارج هذه الدائرة وهو مستعد لفعل كل شىء للبقاء فيها أو الحفاظ على سلطته والدفاع عنها بكل الوسائل.

الفصل الثالث

الوحدة والانفصال

واقع الوحدة اليمنية بين الحقيقة والوهم

للتحدث عن وحدة يمنية حقيقية تشمل كل الأراضى اليمنية وكل الناس يمكن القول: إنه على مر التاريخ القديم والحديث لم يسبق أن قامت دولة فى التاريخ اليمنى تشمل كل تلك الأرض التى قامت عليها دولة الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

فاليمن البوابة الجنوبية من جزيرة العرب، حكمتها طوال تاريخها، الصراعات على السلطة، وكانت كلما استقرت دولة فى جزء منها بسطت نفوذها وسيطرتها بالقوة على ما حولها من دويلات وأراض وأعملت فيها قتلاً وسلباً ونهباً، وتستمر إلى أن يدب الضعف فى مفاصلها أو تظهر الفُرقة بين حكامها، فيتقاتلون ويبقى البعض ويزول البعض الآخر، وفى بعض الحالات تتمزق هذه الوحدة إلى دويلات بعد أن يثور مواطنو المناطق التى تم اجتياحها وسلبها فيستعيدون استقلالهم.

وهذه الظاهرة استمرت منذ فجر العصر السبئى وحتى إعلان الوحدة الاندماجية فى مايو ١٩٩٠م، وللعودة إلى قراءة التاريخ اليمنى يُستنتج أن التاريخ اليمنى قد تميز بظاهرتين رئيسيتين تحكمتا فى صياغة مساره وسماته منذ أوائل العصر السبئى (فى أواخر القرن الثامن وأوائل القرن السابع قبل الميلاد) وحتى إعلان الوحدة الاندماجية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، هاتان الظاهرتان هما: ظاهرة تزامن الكيانات السياسية وظاهرة الاستقواء، قد تكون ظاهرة تزامن الكيانات السياسية مألوفة ومقبولة بل ومشروعة فى وجدان كل أبناء اليمن من أدناه إلى أقصاه ولكن فى حالة أن هذه الكيانات السياسية المتزامنة تمتلك مقدرة على فرض وجودها وبقائها بشكل سلمى، ودستورى ينظم إرادتها السياسية وعدل يدخل الطمأنينة فى النفوس ونظام حكم قوى يحترم حقوق الكيانات الصغيرة -إذا صح التعبير - أن تكون وحدة مفادها الأمن والاستقرار والمواطنة المتساوية لمختلف الكيانات المتزامنة سياسياً، وهذا ما حدث فى عهد الممالك الحضارية مثل "حضرموت" و"سبأ" و"قتبان" و"أوسان" وما حدث بعد تفكك الدولة المعينية واستمر هذا التزامن فى أغلب العصور السبئية- الحميرية اللاحقة،

وفى العهد الإسلامى خبت هذه الظاهرة لحوالى ثلاثة قرون ثم برزت مرة أخرى على مسرح الأحداث التاريخية واستأنفت دورها وتأثيرها على مجرى الأحداث فى أواخر القرن الثالث فى مستهل حكم الأئمة وحتى الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

أما ظاهرة الاستقواء فهى ظاهرة آسرة بنشوتها الطاغية وفى خميرتها تولدت النزعة التوسعية المدمرة وبفعلها الآسر تحولت الدولة المستقوية إلى دولة توسعية تكتسح كل ما جاورها من كيانات ضعيفة، ولقد تميزت هذه الاكتساحات التوسعية بالتمادى والإكثار من القتل والسبى مع نهب وسلب شاملين لكل المقتنيات المنقولة، ثم إحراق المدن والقرى وإخضاع الكيانات المهزومة للضم القسرى واقتسام أراضيها وأوديتها وجبالها بين الفئات المنتصرة بل ومن أبرز الممارسات المهينة هو استضعاف مواطنى المناطق المهزومة وتسخيرهم لخدمة المنتصرين بعد تجريدهم من كل أسباب البقاء والعيش المحترم.

كنا نقول: هذه الظواهر قد برزت فى التاريخ القديم وفى عهد الإمامة وطرد المستعمرين من خلال ثورات عفوية قبلية ومدنية حتى كان آخرها ثورتين أكثر تنظيماً وجاهزية، هما ثورة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م وثورة ١٤ من أكتوبر ١٩٦٣م اللتان نتج عنهما قيام دولتين فى الشمال والجنوب بعد أن قامت كل دولة بضم كل ما يجاورها من كيانات صغيرة إلى حكمها، ففى الشمال استطاعت الجمهورية العربية اليمنية أن تفرض سيطرتها على كل قبائل الشمال عدا البعض منها استمر فى التمرد لكن ذلك لا يؤثر فى شىء على استمرار النظام الجمهورى، فى الجنوب استطاعت حكومة الاستقلال من فرض سيطرتها على كل الإمارات والمشيخات والسلطنات فى كل أرجاء المناطق الجنوبية والشرقية وأصبحت دولة واحدة تسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

فمن أجل الوحدة اليمنية خاضت اليمن حروباً محلية وإقليمية منها حروباً على مستوى دولة الشمال ودولة الجنوب حتى استقر الأمر فى تحقيق الوحدة الاندماجية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

كانت رؤية كل الأطراف الداعية للوحدة تنطلق من رؤية أن هذا ضرورة وهدف يحقق مصالح إستراتيجية للبلاد وللمجتمع اليمنى بأسره، وان هذه الوحدة تأتى مراعية ومعترفة بمصالح الآخرين

إقليميا ودوليا وهى نظرة موضوعية لا عاطفية، وبالتالى تأخذ الواقع والعوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعين الاعتبار.

كنا نأمل ونرى أن تكون هذه رؤية تتعامل مع كل المعطيات، فلا تتجاوز واقعاً ولا تحرق المراحل، فتحرق الجميع ولا تهدف إلى وحدة تتعرض للأزمات والهزات والتعثرات والمخاطر، طبقاً لأمزجة الحكام وأهوائهم وخلافاتهم ومصالحهم الأنانية والخاصة والمؤقتة.

لم نكن نأمل أن الوحدة ستكون رهينة ببقاء نظام معين ومرحلة معينة أو فئة بعينها، فذلك النوع من الوحدة هو الذى يتم تفعيل تضامن وأنظمة وهياكل الحكم على مقاس أهل الحكم وبالتالى تظهر الأزمات مما يؤدى إلى انهيار وتمزق فئة الحكم وتضعف بنيتها وروابطها بضعف روابط فئة الحكم، وهذا ما حدث فعلا مع وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م، لأننا كنا نطمح لهذه الوحدة أن تحقق ضماناً أكيداً لبقائها وحدة حقيقية تشمل الأرض والإنسان من خلال توفير الشروط التالية:

١- اندماج اجتماعى وسياسى وثقافى.

٢- اندماج مؤسساتى حقيقى ومتوازن وعادل.

٣- تكامل فى الموارد الطبيعية والبشرية والاستغلال الأمثل لما تتميز به كل منطقة من مناطق اليمن.

٤- توازن فى المصالح بين فئات المجتمع ومناطق الوطن.

٥- نظام مبنى على التعددية الحزبية وحق المشاركة فى القرار والسلطة من خلال التداول السلمى للسلطة وممارسة الديمقراطية الحقيقية للانتقال السلس والسلمى للسلطة من حزب إلى آخر دون اللجوء إلى العنف ومصادرة حق الآخرين فى الوصول إلى الحكم.

٦- عدم ممارسة الشمولية والدكتاتورية واللجوء إلى توريث الحكم مما يؤثر ذلك فى نسف كل الأسس التى قامت عليها الوحدة وهذا ما يؤدى إلى الشعور بالغبن والقهر وينتج عن كل ذلك ما يؤدى إلى إخلال بالأمن والاستقرار على المستوى المحلى والإقليمى وينتهى بذلك الأمر إلى الصراع والنزاع المناطقى أو الشطرى وهذا ما حدث فعلا لوحدة ٢٢ من مايو ١٩٩٠م فى اللجوء إلى تلك الممارسات

آنفة الذكر مما أشعل أزمة وحربا أدى إلى نسف كل الاتفاقيات الوحدوية مما أصبح جليا وماثلا للعيان أن الثقة بين شركاء الوحدة قد انهارت تماما وعلى وجه الخصوص بين الرئيس ونائبه، وأنه لا مجال للتعايش بينهما فى ظل الأزمة القائمة فتحولت هذه الأزمة إلى تداعيات عسكرية خطرة بين قوات كل الأطراف وتطور الأمر إلى انفجار هنا وهناك حتى كان آخر تلك الأحداث فى عمدان عشية خطاب الرئيس على عبدالله صالح الذى كان مؤشرا حقيقيا وواضحا لإعلان الحرب والبدء فى تدمير اللواء الثالث مدرع المرابط فى عمدان (أرض شمالية تبعد بضعة كيلومترات عن صنعاء العاصمة) رغم محاولة عدد من الأطراف وعلى رأسها الحزب الاشتراكى من تفادى أحداث عمدان وتهدئة الأوضاع واللجوء إلى الحوار فى حل الأزمة القائمة والاحتكام إلى وثيقة العهد والاتفاق الموقعة فى الأردن من قبل كل الأطراف فى السلطة والمعارضة.

لهذا فالوحدة القائمة التى يعتبرها نظام الحكم الحالى أنها الوحدة المعمدة بالدم هى فى الأساس وحدة غير شرعية لأنها مبنية على ظاهرة الاستعلاء بالقوة وفرض الهيمنة الشمالية على ما جاورها من المناطق الجنوبية والشرقية بعد حرب ضروس استهدفت كل ممتلكات الجنوبيين وتتعامل معهم من باب المهزومين ومن سياسة الضم والإلحاق والمواطنة غير المتساوية ومن مصادرة ممتلكاتهم وحقهم فى العمل والتأهيل والخدمات لذا أثبتت صحة المسار التاريخى لوحدة اليمن بأنها لم تكتمل بعد، وبأن الوحدة القائمة وحدة ناقصة، وحدة ضم وإلحاق وقهر وتسلط، ونفى شرعية الآخرين والاستمرار لعقلية التسلط، لجر اليمن إلى سياسة توريث العرش وإعادة عهد الإمامة البائد وهذا ما لا يقبله الجنوبيون ولا كل الشرفاء فى اليمن.

لذا نستطيع القول: إن الوحدة اليمنية القائمة مبنية على الاستعلاء بالقوة وأن كل الأسس التى قامت من أجلها الوحدة قد نسفت بلجوء شركاء الوحدة إلى استخدام القوة إذا كان بالأمس - أى عشية التوقيع على هذه الوحدة الاندماجية - لدى الطرفين أسباب قوية وراء رغبتها فى دولة موحدة لكنهما لم يتمكنا خلال الفترة الانتقالية من تعزيز مفهوم هذه الوحدة ولم يلتزما بالنهج الديمقراطى الذى ارتكزت عليه الوحدة وهذا ما جر البلاد إلى أزمة حقيقية نتج عنها حربا طمست معالم الوحدة

بين الشمال والجنوب وصار الجنوبى تحت حكم ديكتاتورية الشمال مما جعله اليوم ينادى بالعودة إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه الآن من وضع اقتصادى مترد وفساد مستشر ومواطنة غير متساوية وديمقراطية مزيفة وأمن متدهور لأسباب أن القوى المستفيدة من نتائج حرب صيف ١٩٩٤م ومن الوضع الحالى الذى أنتجتها الحرب لا تريد أن تغير فى الأمر شيئاً وتريد الأمور أن تبقى على حالها لتضمن بقاءها، لكن متتبعى الأحداث فى اليمن يرون أن الوضع اليمنى لم يبق على حاله هكذا، وأن بوادر صراعات جديدة قد ظهرت إلى السطح مما يهدد الوحدة اليمنية برمتها أو تحويل اليمن إلى بؤرة توتر مستمرة تجعل كافة أقطاب الصراع من استخدام كل الوسائل المتاحة لها فى التغيير مما يسبب صراعات قبلية وطائفية وحزبية قد تحول اليمن صومالا جديدا لا سمح الله.

إذن نستنتج من ذلك، بأن الوحدة اليمنية على الواقع المعاش غير موجودة وأن اليمن موحدة أرضا بوسائل القوة والاستعلاء، ولكن الإنسان اليمنى غير موحد و هذا ما لا يعطى هذه الوحدة أية مشروعية بالاستمرار بهذا الأسلوب، وعليه العودة إلى البحث عن وحدة حقيقية يجب علينا العودة إلى المربع الأول من عشية إعلان هذه الوحدة وهو الحوار الوطنى لتصحيح مسارها ووضع لبنات وأسس ديمقراطية حقيقية لها إذا ما أردنا لليمن أن يبقى موحداً.

الوحدة اليمنية و١٤ عاماً من قيامها...
مالها وما عليها؟

فى ٢٢ مايو ٢٠٠٤ حلت الذكرى الرابعة عشر لقيام الوحدة اليمنية، الوحدة التى تحققت يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م بعد مخاض عسير وشاق وبين نظامين سياسيين مختلفين وبمعنى أوضح متضادين سياسياً وعقائدياً واقتصادياً وثقافياً... نظامين سياسيين ورثا السلطة عن طريق الثورة المسلحة والانقلابات الدموية، نظامين سياسيين شموليين ومعاديين للديمقراطية بكل أشكالها ومفاهيمها... فكانت اتفاقية إعلان الوحدة بين النظامين مفاجأة لليمنيين والعرب وأوروبا وأمريكا.. فاتفاق الوحدة وما تضمن من مفاهيم سياسية واقتصادية حول المفاجأة الى استغراب أساسه التناقضات التى كانت تطبع علاقة طرفى اتفاقية الوحدة والقفزة السريعة من مفاهيم الشمولية الى مفاهيم التعددية والديمقراطية، وكانت تلك القفزة عبارة عن هروب لكلا النظامين من واقعهما السياسى والاقتصادى خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعى وبروز النظام العالمى الجديد وقد علق المراقبون للشأن اليمنى بأن طريقة الهروب لم تكن مدروسة ولم تراى مصالح اليمنيين وبدلاً من الهروب الى الامام كان الهروب الى الخلف، وينظر أولائك المراقبون الى أن كلا النظامين كانا يتآمران على بعضهما البعض على اعتبار أن الانتقال الى المرحلة الجديدة من نظام الوحدة سيساعدهما على إعادة تأهيل كياناتهما وتجديد طاقاتهما ومن ثم التخلص من بعضهما البعض وبالتالى التفرد بحكم اليمن، وقد أثبتت الأيام صحة تلك الأفكار... فبعد الوحدة لم يدم شهر العسل بين شريكى الوحدة فاستمرار التصارع والتنافر السياسى منذ قيام الوحدة مروراً بالفترة الانتقالية كما كان يتندر عليها اليمنيون حينها، حتى حرب صيف١٩٩٤م التى حسمت فى ٧ يوليو ١٩٩٤م لصالح المؤتمر الشعبى العام الحاكم حتى اللحظة وخروج الحزب الاشتراكى اليمنى مهزوماً سياسياً وعسكرياً.

بعد الحرب وتحديداً بعد ٧يوليو ١٩٩٤م تغيرت طبيعة المعادلات السياسية اليمنية من ديمقراطية

مقننة مركزة الى ديمقراطية شمولية متقنة فى الرسم والشكل وأيضاً الجوهر، وهذا يعنى أن الحراك السياسى والاقتصادى البسيط الذى شهدته اليمن بعد ٢٢مايو٩٠م بدأ يتراجع ويتجه نحو الانغلاق والشمولية.

ومع مرور السنوات كان التراجع مستمراً وقائماً على أساس تكريس ديمقراطية الحزب الواحد والقائد الأوحد مادام الأمر لايتطلب أكثر من محاولة لاقناع العالم الخارجى وخاصة أمريكا أن الديمقراطية اليمنية هى المناسبة لواقع اليمن والعرب وبالتالى المحافظة على العلاقات التحالفية التى تجمعهم وخصوصاً فى مكافحة الارهاب والتى جعلت اليمن عضواً فى التحالف الدولى الخاص لمكافحة الارهاب بقيادة أمريكا.. وهو تحالف لا يراعى إلا مصالح القوى الرئيسية لذلك التحالف وبالاخص أمريكا..

قبل الوحدة لم يكن شطرا اليمن مستقرين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتوقع اليمنيون انتقال الوحدة نحو الافضل فى تحقيق استقرار شامل ولكن حسابات البيدر غير حسابات الحقل.. فقد أصبحت الوحدة ثقيلة الايقاع على واقع حياتهم البسيطة وارتفعت الاثقال وزادت الاعباء بصورة هيستيرية بعد ٧ يوليو ١٩٩٤م وخروج الاشتراكى اليمنى من مربع الحكم الى المعارضة وانتهاء المسببات المعيقة للتقدم التى كان يمثلها الاشتراكى من وجهة نظر الحزب الحاكم والمنتصر... فاوضاع الناس تتجه نحو الاسوأ يوماً بعد يوم فبدلاً من أن تتحسن أوضاعهم المعيشية والمادية والاجتماعية مع كل مرحلة جديدة فإن الامور تزداد سوءاً... مثلاً:

- إرتفاع معدلات الفقر من ١٨٪ الى ٥٦٪.
- هيمنة عصابات الفساد وشمولها على كل مفاصل إدارة المجتمع.
- انخفاض مستويات الدخول الفردية بنسبة ٧٠٪ إذا ما قارناها بسعر الصرف للعملة المحلية.
- أرتفاع مستويات البطالة من ٢٧,٥٪-٣٩,٤٪.
- انخفاض مستوى تقديم الخدمات الصحية والعلمية وغيرها.
- ارتفاع مستمر للأسعار مع استمرار انخفاض الاجور.

- فشل السياسات الاصلاحية الاقتصادية التى تبنتها الحكومة اليمنية وذلك بشهادة الاشقاء والاصدقاء ومؤسسات التمويل النقدى الدولية وغيرها من المنظمات المتخصصة.

وعلى مستوى السياسات العامة فقد تراجعت أيضاً مقومات تطورها أو امكانية إصلاحها فى ظل غياب سلطة وهيبة دولة النظام والقانون وعلى سبيل المثال:

- حلت الطقوس والتقاليد والاعراف المتخلفة محل التقاليد والمفاهيم العلمية لإدارة المؤسسات بمختلف أنواعها وبالتالى تكريس مفاهيم سلطة الفرد والتوجهات الشمولية الضيقة.

- العمل الحثيث والجاد فى اتجاه تجميد العمل بالدستور والقوانين المتواجدة والتى يعنى وجودها مجرد شماعة لإفهام العالم الخارجى بأنها مرجعية أساسية للمجتمع اليمنى... فلا الدستور يحترم ولا القوانين تطبق والسبب غياب دولة النظام والقانون وبالتالى سيادة الفوضى وعصابات الفساد التى باتت تشكل سلطة حقيقة قامت ومازالت تقوم بنهب خيرات الوطن والإساءة الى تاريخ اليمن السعيد.

- تراجع حاد ومستمر لمفاهيم العمل السياسى الديمقراطى وللحريات الخاصة والعامة والمدنية، ولا يعنى أن كثرة الاحزاب والمنظمات السياسية وأيضاً الصحف والمجلات هى المعيار الحقيقى للمفاهيم الديمقراطية والعمل المدنى وحقوق الانسان... وهنا أصدرت السلطات اليمنية الكثير من القوانين المنظمة للعمل الحزبى والمدنى والانسانى ولكن من دون جدوى ثم ختمتها مع مطلع القرن الحالى بإصدار قانون خاص يحد من المسيرات الشعبية والاجتماعات العامة... وما يميز الطابع السياسى اليمنى العام وخصوصاً الرسمى أن الممارسات اليومية والاعمال الرسمية تتناقض مع الطابع العام للتوجهات والشعارات الرسمية والعامة.

- شهد اليمن بعد ٧ يوليو ١٩٩٤م تراجعاً مخيفاً لتعهدات القيادة السياسية اليمنية الخاصة بمسببات أزمة الفترة الانتقالية (الانتقامية وفقاً لتوصيف الشارع اليمنى التى أدت الى حرب ١٩٩٤م)... ونلخصها فى التالى:

العمل على إصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية بما فيها: تفعيل مشروع مدينة عدن

كمنطقة حرة، والتطبيق الصادق والإنسانى لقانون العفو العام الصادر أثناء حرب ١٩٩٤م، وتطوير المفاهيم الحقيقية لمنهج الديمقراطية، والقضاء على الفساد المستشرى فى أجهزة السلطة ومؤسساتها مختلفة، ورفع مستوى معيشة الافراد وغيرها.

فكل الوعود والعهود أصبحت هباءً منثوراً، ولتأكيد ما نقوله دعونا نجد تفسيراً مقنعاً لحالة التناقض التى تطبع الحياة السياسية العامة والراهنة، وتلك الحالة تتمثل فى الآتى:

«وفقاً للدستور اليمنى يحق للمواطن اليمنى المشاركة فى انتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية بالمحافظات ولكن لايملك الحق فى انتخاب أو اختيار محافظى المحافظات أو مأمورى- مدير- المديريات المرتبطين مباشرةً بهم، هذا الحق اغتصب من المواطن وأصبح من حق الرئيس».

فهل يستطيع- أى كان- أن يجد لنا تفسيراً مقنعاً لتلك الحالة المتناقضة؟ وعلى من يستطيع تفسير ذلك التناقض فإننا نرجوه مع خالص الشكر بتغيير المعادلة القائمة الآن على أساس أن المواطن يحق له انتخاب البرلمان والمحافظين ومديرى لمديريات بينما البرلمان يقوم بانتخاب الرئيس أواختياره؟

ونعتقد أن ذلك قد يؤكد ممارستنا للديمقراطية، وهنا يسرنا طرح التساؤلات البسيطة كما يلى:-

١- ما المانع من تغيير المعادلة؟

٢- من هى القوى والجهات التى تحول دولة ذلك التغيير؟

٣- ما هى مصالح تلك القوى والجهات الرافضة للتغيير؟

- تمكنت السلطة اليمنية ما بعد حرب ١٩٩٤م من كسب تأييد العالم الخارجى وعلى وجه الخصوص أمريكا رغم التضارب الواضح فى معظم السياسات الداخلية والخارجية مع تراجع حاد فى التأييد اليمنى لها- نقصد الرأى العام اليمنى- وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخاصة للحكومة اليمنية فى مكافحة الارهاب وهى السياسة التى ينظر إليها غالبية الرأى العام اليمنى من أنها عملت على زيادة التدخل الامريكى فى اليمن.

- واجهت سلطة ١٩٩٤م تحديات داخلية وخارجية زادت من أعبائها السياسية والمالية والاجتماعية،

فالتحديات الداخلية سبق وأن اشرنا اليها سلفاً ومنعتها من الإنجاز بينما التحديات الخارجية فقد كانت مريرة وقاسية تمثلت فى الآتى:

١- قيام أرتيريا بغزو واحتلال أرخبيل حنيش ولا وجه للمقارنة بين اليمن وأرتيريا من حيث السكان والتاريخ والتسليح والحقوق التاريخية التى تميل لصالح اليمن، ولجوء اليمن فى حل تلك الإشكالية لأسلوب التحكيم الدولى والذى أثمر عن انتزاع أريتريا بعض الحقوق البحرية والسيادية اليمنية.

٢- استمرار التحرشات السعودية والتدخل فى الشؤون اليمنية قادت إلى اتفاقية جدة والتى قادت الى ترسيم الحدود المشتركة محل الخلاف التاريخى والمزمن وعادت بثمار لصالح السعودية على حساب السيادة والجغرافية اليمنية، وبموجب تلك الاتفاقية تمكنت السعودية من تحقيق معظم أهدافها السياسية والجغرافية.

٣- وضع اليمن بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م ضمن الدول الراعية أو الحاضنة للارهابيين قواعد وأفراد- مما رفع حجم الضغوط الدولية على السلطات اليمنية ودفعها للانضمام الى عضوية التحالف الدولى الخاص بمكافحة الارهاب العالمى وأيضاً بفرض الكثير من الضغوط السياسية والاقتصادية دفعت اليمن الى السماح لبعض أطراف ذلك التحالف من ملاحقة واغتيال مواطنيين يمنيين على الأرض اليمنية بتهمة انتمائهم لتنظيم القاعدة الذى يشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلام العالميين وفقاً للمفهوم الامريكى السائد على العالم فى الوقت الراهن، ولعلنا مازلنا نتذكر حادثة اغتيال المواطن الحارثى بواسطة طائرة أمريكية اصطادته هو ورفاقه الستة فى محافظة مأرب اليمنية، ومع كل ذلك فمازالت التحفظات الامريكية والدولية قائمة على السياسة اليمنية على الرغم من اكتسابها لعضوية التحالف الدولى الجديد، وتبرز تلك التحفظات على طرق وأساليب تعامل السلطات اليمنية مع الارهابيين، فأمريكا تطالب باعتقال بعض الشخصيات السياسية والتحقيق معها من قبلها، كما أن أمريكا لا تقر بواقعية العناصر المعتقلة لدى أجهزة الامن على اعتبار أن ٩٠٪ منهم غير مطلوبين ولايشكلون خطراً على مصالحها وعلى السلام والأمن العالميين، وها هو أحد تقارير وزارة الخارجية الامريكية يشير إلى ضعف الأداء اليمنى فى التعامل مع مكافحة الإرهاب

(التقرير الأمريكى للعام ٢٠٠٣م والصادر مع نهاية شهرإبريل ٢٠٠٤م).

وماذا بعد ١٤عاماً؟

نعم تحققت الوحدة الجغرافية والسياسية ولكن بعض المراقبين للشأن اليمنى يرون أن أزمة الوحدة ومن ثم الحرب خلقت تنافراً نفسياً أساسه منتصر ومهزوم، فالمنتصر بالدماء والأرواح فى التاريخ العربى لايغفر للمهزوم بل ويرفض مسألة التصالح والتقارب مع الاخرين على أساس أن الوطن يتسع للجميع، رؤية المراقبين تنطلق من كون الوحدة ونظامها السياسى لم تفكر بواقع شعبها وتدهور أوضاعهم المعيشية كما أن أبناء الجنوب والذى كان يحكمهم الحزب الاشتراكى اليمنى منذ ١٩٦٧م-٢٢مايو ١٩٩٠م هم الأكثرتضرراً نتيجة لاعتمادهم على الدولة فى كل شئ وحينما تخلت عنهم الدولة أصبحوا من غير راع يعتمدون عليه على الرغم من أن ابناء الشمال ليسوا بعيدين عن الظلم ولكن أوضاعهم أقل وطأة وحدة عن أقرانهم أبناء الجنوب، ويتذمر معظم أبناء الجنوب على أن الحكومة اليمنية تشعر بذاتها وسيطرتها على محافظاتهم أكثر من المحافظات الشمالية، كما أنهم- الجنوبيين- يرون أن حقوقهم الانسانية منتهكة، فأراضى مدنهم ومؤسسات الحكم بعيدة عن متناول أيديهم رغم قربها منهم وعيشهم عليها، وأصبح الحنين للماضى شيئاً طبيعياً يمكن للزائر قراءته من خلال النظر الى ملامحهم فقد بلغ بهم الحال الى حد التخلى عن فلذات أكبادهم بسبب عدم قدرتهم على إعالتهم مادياً.

فمع إجراءات الخصخصة والاصلاحات تعرض الكثير من أبناء المحافظات الجنوبية الى تسريحهم من وظائفهم المختلفة تحت مسميات وتهم عديدة مثل: الانفصالية والهيكلة، والتقاعد المبكر، والقوى الفائضة وغيرها.

وأما الحقيقة التى ينبغى قولها إنه لايمكن تحميل المسؤولية على تردى الاوضاع على الوحدة التى كانت وستظل حلماً لكل فئات الشعب اليمنى قاطبة ووحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م هى الوحدة الحقيقية التى شهدتها اليمن على أرض الواقع... فالمسؤولية تتحملها القوى الحاكمة بما تمثله من تناقضات وتشابكات وتقاطعات، ولذا علينا أن لا ندع عواطفنا لكى تتحكم فى مواقفنا الفكرية وتحديد

توجهاتنا السياسية العامة، إننا نرفض تحميل المسؤولية للوحدة كهدف سام، والعقل والمنطق يقولان إن الواقع الراهن الذى يعيشه شعب اليمن بوجه عام وأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية بوجه خاص يتطلب إعادة صياغة الرؤى الحالية بما تتوافق مع طموحات وتطلعات الشعب من ناحية، والمتغيرات الاقليمية والدولية من جهة أخرى، فالوضع اليمنى يتطلب لإصلاح شامل أساسه مصالحة وطنية شاملة.

والوضع الراهن لليمن وبما يعانيه من انهيارغير محمود العواقب وبالأخص فى جانبى السياسة والاقتصاد وبدرجة أساسية للانهيار المستمر لمستويات المعيشة والدخول الفردية وغيرها تعنى أن التغييرالمنطقى لابد منه شئنا أم أبينا، وعلينا الادراك أن الفشل فى تحقيق أبسط مقومات ومتطلبات المجتمع هى من مسؤولية القيادة وليس الوطن... وهذا يعنى أن الوحدة ليست مسؤولة عن رداءة الاوضاع... فالوطن ليست ضيعة أو مزرعة خاصة بفرد أو عائلة أو حزب بل هو مسؤولية كل أبنائه ومن حق أبنائه الاختلاف فى الرؤى السياسية الخاصة ببناء الوطن.

إن محاولة الاستمرار بتبنى سياسات أثبتت الايام فشلها- يعنى الفشل بحد ذاته- والاعتراف بالفشل أفضل من الاستمرار بهذه السياسات أو الدفاع عنها... والفشل شئ طبيعى مرتبط بأعمال الأفراد والجماعات والنجاح فى السياسات العامة قد تلقى التقييم النقدى المعارض وهذا التقييم يزيد الناجحين قوة فى استمرارهم، ولكن محاولات التشهير بالتقييمات الناقدة وعدم الاعتراف بها فإنها تعنى فشلاً سياسياً و اخلاقياً وفكرياً قائماً على تجسيد نمط الشمولية فى عالم متغير وم. عطش للحرية والعدالة والمساواة واثبات الوجود اقتصادياً وتقنياً وسياسياً ونود القول إن اليمن حبلى بالمشاكل وتاريخها منذ ١٩٦٢م مملوء بالدورات الدموية التى كانت سبباً فى تخلفها وأيضاً سبباً فى غياب الظروف الموضعية والذاتية لقيام دولة النظام والقانون وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبشرية وسياسية تتسم بالتوازن والعقلانية..

وفى كل دورة دموية تصيب أو تحل باليمن وبعد أن تضع أوزارها ويبدأ اليمنيون بتنفس الصعداء على اعتبار أن المنتصر من تلك الدورة سيسعى جاهداً لتحسين مستوى أدائه العام ولكن من دون أمل،

وهناك من يحاول تصوير التقدم والتطور انطلاقاً من الحركة العمرانية وشق بعض الطرقات ولبس البدل الجديدة ذات الماركات العالمية المشهورة واقتناء السيارات الفارهة ،مثل هؤلاء فى الحقيقة يمثلون جوقة السلطة لأن التطور والتقدم يقاس بمستوى رفع معيشة الناس وسيادة دولة النظام والقانون، وبسبب تلك الاوضاع وغياب الاستقرار العام فقد فشلت اليمن فى تحقيق طلبها بالانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجى والتى أصبحنا نشحذها وكأنها خلاصنا الاوحد من كل مشاكلنا، فما جعل اليمن تبحث عن تجمعات أقليمية أخرى لا تسمن ولا تغنى عن جوع وليت محل تلك الجهود إن صدقت وبذلت فى الاطار الداخلى، ووصل الأمر إلى حد أن تتبنى اليمن الدعوات لإصلاح الأوضاع العربية والإقليمية والدولية وكأن اليمن يعيشها وينعم بخيراتها أو ثمارها.

١٤سنة من عُمر الوحدة اليمنية ومازالت الديمقراطية نمائية وإن وجدت فهى ديمقراطية ممركزة ومقننة، فالديمقراطية اليمنية ويوماً بعد يوم باتت تضيق حتى من قصيدة أو أغنية أو خبر صحافى أو مقالة صحفية بحيث لاتتسع لأكثر من أصحاب السلطة والنفوذ والمقربين من الانصار.

١٤سنة والبطالة فى ارتفاع مستمر ومعدلات المعيشة فى انخفاض والفقر مرتفع، والاستثمارات الاقتصادية عازفة عن اليمن، وغيرها من المجالات.

١٤ سنة ولم نحاول خلالها تقييم أوضاعنا وأفعالنا خلال تلك الفترة على أعتبار ذلك من المحرمات، ولهذا يجب أن نقر ونعترف بأهمية وضرورة التقييم العقلانى والعلمى ومن ثم توجيه كل الجهود الوطنية وتكثيفها نحو الاصلاح الشامل والمصالحة الوطنية، نحو إعادة ترتيب أوضاع البيت اليمنى ترتيباً واقعياً... ومن دون ذلك، سنظل نحلم ونحلم إن لم تقم أجهزة القمع بتحريم أحلامنا وقمعها قبل نهوضنا من نومنا... ويبقى التساؤل الأهم: الى متى ستظل طموحات الشعب معلقة أو مصادرة؟

فى الذكرى الخامسة عشر لوحدة اليمن
إلى متى ستظل الحقائق مغيبة ولمصلحة من؟

ولان الحوار قد غاب، فهو العدو للديكتاتورية الفردية والحزبية وكل من يدور فى فلكها فإن التحقيق عن احداث جسام تظل مغيبة عمداً واصراراً حتى لا يتم معرفة تقييمها تقييماً عقلانياً وصحيحاً ومن ثم يعرف الرأى العام الحقيقة.

والحوار كما هو معروف أهم مبادئ الديمقراطية ويعنى الاعتراف المتبادل بين أطراف الحوار.. اعتراف فكرى وسياسى والخروج فى النهاية برؤية متكاملة ومستخلصة لكل الأفكار محل النقاش وبتوافق كل الاطراف.

والهروب من الحوار هو محاولة متعمدة لتغييب الحقائق عن الرأى العام، وكلما غابت الحقيقة عن عامة الناس وكلما تمادى مالك القرار فى محاولاته فى تغيير ملامح التاريخ بما يلائمه ويزيد من سطوته على رقاب عامة العباد والبلاد.

ونحن أمام الذكرى الخامسة عشرة للوحدة اليمنية التى تحققت فى ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ بين شطرى اليمن - الجنوبى والشمالى - وعملية تحقيق الوحدة كانت نتيجة جهود وطنية بذلت من قبل قياداتى الشطرين التى وصلت إلى قناعة تامة بحتمية وحدة اليمن.. وبعد قيام الوحدة وتشكيل نظام جديد على انقاض الشطرين فقد كان لازماً ان ترافق العملية بعض الاشكاليات فى الممارسات والتوجهات السياسية لقيادة النظام الجديد المشكلة من ائتلاف قيادتى الشطرين وذلك بفعل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التى كانت سائدة بين دولتى الشطرين واستمرت هذه الاشكاليات حتى ادت إلى نشوب حرب أهلية صيف ١٩٩٤ بين شركاء وصناع الوحدة

واستمرت تلك الحرب مدة ٧٧ يوماً اثمرت بان تعلن قيادة الاشتراكى انفصالها بعد الحرب بشهر ولكنها لم تر النور فقد تمكنت قيادة الشريك الاخر - المؤتمر الشعبى العام الحاكم - وبمساعدة من بعض حلفائها من هزيمة الاشتراكى واعلان الانفصال فى ٧ يوليو ١٩٩٤ ومنذ ذلك اليوم واجهزة اعلام الطرف المنتصر المسموعة والمرئية والمقرؤة تحاول كتابة التاريخ بطريقتها الخاصة وتحويل كل منجزات الوحدة إلى شخوصها وبتجاهل ادوار الاخرين.

فمثلاً: عندما تحتفل البلد بذكرى الوحدة تتناسى عمداً اجهزة اعلامها ذكر عملية تحقيق الوحدة اليمنية وكيف تحققت وادوار الشخصيات الوطنية الرئيسية المشاركة فى صنع الوحدة ونسبها الى شخص الرئيس على عبد الله صالح - ونحن هنا لن نستطيع تجاهل دوره الرئيسى فى عملية تحقيق الوحدة - وهذا يعتبر تزييفا للتاريخ.. فيظهر الرئيس على عبدالله صالح فى التليفزيون اليمنى وهو يوقع اتفاقية الوحدة بمفرده.. اى ان على عبدالله يوقع اتفاقية الوحدة مع على عبد الله.. ويرفع علم الوحدة فى عدن بمفرده.. مع ان الجميع يعرف ان اتفاقية الوحدة وقعها شخصان هما: على عبد الله صالح وعلى سالم البيض، وسمعنا خطابات قبل افتراقهما على لسان على عبدالله وهو يشيد بدور شريكه فى الوحدة على سالم البيض ويصفه بالوحدوى الاول.. ولا ندرى فيما إذا كان الرئيس على عبد الله يدرك ان عملية تغييب وتهميش حقيقة مشاركة الاخرين ستصدّق من قبل الرأى العام؟ ولا ندرى ما هو الخوف من عدم اظهار صورة السيد على سالم البيض؟ وهل يعقل ان يحدث ذلك فى هذا الزمن؟ ويا ترى الحكم لاى سبب كان، فهل سيقبل ان يقوم خلفاؤه بعمل مع سابقين ومنهم البيض؟ بصراحة نحن لا نقبل له ولغيره سواء اتفقنا معهم أو اختلفنا.

ليس هناك دائم غير الله.. والتاريخ هنا ليس ملكا لفرد ولكنه تاريخ الشعب والوطن.. والافراد هنا يحاولون ان يصنعوا لهم ادواراً متميزة وجيدة ليذكرهم التاريخ بأمتنان وحب وتقدير.

واذا كان البيض قد اخطأ فى مرحلة معينة فلا يعنى هذا ان نتجاهل اعماله الجيدة، وينبغى كأمناء للتاريخ ان نعطيه حقه ودوره ونشكره عليه بالنسبة للاخرين حتى لا يظل التاريخ مسخرة ومهزلة

لكل من هب ودب.

ومنح الاعتراف بأدوار الاخرين ليست منة او مكرمة ولاتندرج تحت طائلة التخوين والخوف حتى من ذكر اسمائهم.. ولا نستطيع التصديق بأن السيد على البيض مازال يشكل تهديداً وخطراً على الوحدة ونظامها ورئيسها.. ولا نستطيع ايضاً التصديق بأن مجرد ذكر اسم على البيض أو رؤية صورته تؤثر على مضاجع الرئيس وحكومته، لان الرجل ومنذ خروجه غائب عن الانظار والافكار والاعمال.. ولا نعلم سبباً مقنعاً لذلك الغياب.

وهنا نذكر الرئيس اليمنى بأن العالم مازال يتحدث عن قادة عظام قد شاركوا فى حروب وانتصارات وهزائم بل ويتذكرهم باعتبار انهم كانوا صناعاً لاحداث تاريخية.. فهل ينسى العالم مثلاً: روزفلت ولينين وستالين وتيتو وهتلر وتشرشل وديجول وموسولينى؟ بالطبع لم ينس ادوارهم سواء الايجابية او السلبية ونقول للرئيس على عبدالله إنه يمكن لنا تجاهل أفكار سياسية كوثيقة العهد والاتفاق او اتفاقيات الوحدة.. يمكننا ذلك لسنوات ولكن الافكار لا تموت وسيبرز جيل جديد يقوم بدراسة تلك الافكار وتقييمها والاستفادة منها وقد يلوموننا على أننا تجاهلناها او غيبناها، فهل هذا لمصلحة التاريخ والشعب الوطنى؟

ولعلنا بحاجة لنذكر الرئيس وبطانته ومساعديه بقرار تحويل عدن الى منطقة حرة بعد قيام الوحدة.. واليوم وبعد ١٥ عاماً من الوحدة و١١ عاما من هزيمة البيض وجماعته هل لنا ان نتساءل عن اسباب عدم تنفيذ ذلك القرار ومن يقف وراء عدم تنفيذه؟

وما هى مصلحة الرئيس وحكومته بعدم تنفيذ القرار؟ اسئلة لابد من الاجابة عنها لانه لا يعقل ان تعجز دولة عن تنفيذ مثل هذا القرار الذى سيعود بالمنفعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن والشعب.. لايعقل أن خمسة عشر عاماً او وأحد عشر عاماً والقرار مازال يحبوا من صنعاء الى عدن ويتندر الرأى العام على مسيرة ذلك القرار بأنه مازال يسير ولم يتجاوز بعد ميدان السبعين فى صنعاء.. ونخاف لو اجابنا المصدر المسؤول بان سبب تأخير تنفيذ القرار يعود الى اعتراضات السيد على البيض وجماعته.. ولعل البيض وجماعته سيفرحون لو سمعوا بان القرار قد

تحقق ولو اعترضوا فلن يسامحهم أحد..

دعونا نجرب ونصدق ،كيف نحترم التزاماتنا وتعهداتنا.

وهناك أيضاً مسألة اخرى وهى متعلقة بحياة الناس التى تغيرت حياتهم وانخفضت دخولهم الفردية منذ الوحدة وحتى الآن من ٨٧٠ دولارا الى ٢٦٠ دولارا.. فهل البيض وجماعته هم السبب؟

وهناك ايضاً تراجع مستوى الحريات السياسية والصحافية والإنسانية والتعليمية والاجتماعية وغيرها.. بينما مستويات الفساد فى تزايد مستمر ومذهل ومخيف.. فمن هو السبب يا ترى؟

بعد ١١ عاما من الحرب و١٥ عاما من الوحدة والرئيس على عبد الله صالح مازال هو الرئيس وسيظل وفقا لكل المعطيات مستمراً فى الرئاسة حتى العام ٢٠١٣ لانه ينوى ترشيح نفسه لدورة رئاسية أخرى.. هل يمكن لنا التساؤل معه عن الأمور التالية:

١- هل تنوى اقامة مشاريع اقتصادية حقيقية تكون بمثابة البنية الاساسية لتطور اليمن مستقبلا مثل الحديد والصلب؟

٢- هل ينوى الرئيس تشكيل حكومة ائتلاف وطنى والتعايش مع تلك الحكومة؟

٣- هل ينوى الرئيس التخلى عن رئاسة مجلس القضاء الأعلى؟

٤- ما هى خطة الرئيس لمكافحة الفساد والارهاب والفقر؟

٥- هل يفكر الرئيس فى الإفراج عن ممتلكات الحزب الاشتراكى المصادرة منذ ١٩٩٤ وفى تشجيع الممارسة الديمقراطية وفقاً لأصولها ومبادئها المعروفة؟

٦- هل يفكر الرئيس كيف يشجع الاستثمارات الانتاجية والوطنية؟

٧- هل يفكر الرئيس بتغيير اساليب وطرق ادارة الدولة والفصل بين السلطات؟

٨- هل ينوى الرئيس توريث السلطة لابنه أو لأحد اقاربه؟

٩- هل يفكر الرئيس فى كيفية ابلاغ الشعب بكل موارد الدولة واسباب الازمة المالية والاقتصادية التى يعانى منها البلد؟

١٠- هل يفكر الرئيس بالتخلص من بطانة السوء التى تحاصره وتبعده عن الشعب؟

وهل وهل وهل.. وهل يعلم الرئيس ان التغيير الصادق والنابع من مصلحة الشعب والوطن هو الذى نريده وليس طريقاً ينجز او عمارة تشيد فقط ولكنها عملية اوسع ومترابطة بحرية سياسية وفكرية وصحافية واعلامية وانسانية.

الوطن هو الأمن والأمان المعيشى والوظيفى والقانونى والسياسى والأمنى.. والوطن للجميع يا سادة وكفانا تجارب وتهميش واستبداد.

واما الوطن الذى فيه الفساد يسود على كل شئ، فعلينا أن نتوقع أن يكون الفساد مرتعاً لكل شئ من التمرد الى الارهاب الى الانفصال المحافظى وليس الشطرى..

وادارة الوطن الحقيقية لا تستقيم على التكتيك والمراوغة واستغلال التناقضات السياسية والقبلية او ديمقراطية الباب المخلوع.

الوطن بحاجة الى ادارة حديثة ونظيفة وقوانين تطبق على الجميع من دون تمييز.. الوطن يحتاج الى دولة النظام والقانون، والسؤال هو: ابناء المحافظات الجنوبية يشعرون بأنهم مظلومون ومهمشون فهل تشعر بذلك كونك رئيساً لهم ولكل اليمن؟ وهل حاولت ملامسة أوضاعهم والبحث عن اسباب شكواهم؟ وهل فعلا أنكم تتحمسون إلى أى افكار تتحدث عن إعادة الاعتبار لأبناء الجنوب واصلاح مسار الوحدة.. فلماذا لا؟

تساؤلات مشروعة

لكل من على عبد الله صالح وعلى سالم البيض

فى عدد يوم الخميس ٢٠٠٥/٦/٩م نشرت لنا الصحيفة الغراء - القدس العربى- مقالة بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لوحدة اليمن، وكنا قد أشرنا فى ختام المقالة إلى أن هناك تساؤلات تتطلب منا توجيهها الى كل من السيدين/ على صالح وعلى البيض، وقبل الولوج إلى تلك التساؤلات لابد من المقدمة التالية:-

أعتقد أن تفكير المواطن العادى يختلف عن تفكير المواطن الرئيس.. أى أن هناك عوامل موضعية وذاتية تستدعى أو تفترض هذا الاختلاف... إذن فإن تفكير المواطنين على صالح وعلى البيض خارج السلطة يختلف عن تفكيرهما وهما فى السلطة وهذا الاختلاف له آثار سلبية ومدمرة وخصوصاً فى بلدان العالم المتخلف والتى منها اليمن... ولو سألنا عن السبب، لاكتشفنا أن السبب هو غياب أسس دولة النظام والقانون فى حياة تلك البلدان... ولهذا لاعجب أن زعماء تلك الدول بمجرد وصولهم الى السلطة يتناسون يوم كانوا مواطنين كما يتناسون مواطنيهم وليس فى الأمر أى غرابة أو ما يستدعى الانزعاج والتوتر.

والسيدان/ على صالح وعلى البيض يعتبران من صناع الوحدة اليمنية الأوائل وبغض النظر عن تباين معتقداتهما الفكرية والسياسية فقد تمكنا من تحقيق الوحدة اليمنية ولكنهما مع الأسف لم يحافظوا على منجزهم الشخصى والتاريخى، ومهما حاول العليان تغييب الحقائق أو تزييفها فإنهما يتحملان المسؤولية الأولى عن ما أنتجته الوحدة من ١٩٩٠/٥/٢٢م وما بعد ذلك التاريخ حتى اللحظة، فالمسؤولية تتوزع بين السيدين، فالسيد على صالح يتحمل النسبة الأكبر من المسؤولية

وربما بنسبة ٨٠٪ لأنه- على صالح- أصبح يحكم اليمن لوحده ومن دون منافس يذكر.

الرأى العام كان يتمنى لو أن اتفاقية الوحدة نفذت بالكامل وغيرت من وضعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى والذى ازداد سوءاً وتدهوراً، نحن لا نتطاول على الواقع ولكننا نتداول ما تفيض وتجود به التقارير الخاصة، سواء من المؤسسات اليمنية الرسمية أو الأهلية وكذا الدولية.

الأسئلة المشتركة "للعليين":

- إن كنتما فعلاً تؤمنان بالوحدة اليمانية التى شاركتما بصنعها وتودان الحفاظ على تاريخكما ودوركما فهل يمكنكما الإفصاح للرأى العام عن كيفية تجاوزكما لهيئاتكما التشريعية والتنفيذية واتفاقكما على تحقيق الوحدة من دون تلك الهيئات فى نفق جولد مور بمدينة عدن؟

ما حقيقة مفاوضات النفق؟ ولماذا تجاهلتما مشاريع الكونفدرالية والفيدرالية؟ ولماذا تجاوزتما عملية الاستفتاء على الوحدة قبل قيامها؟

- ألم تكونا تتوقعان أن ترافق مسيرة الوحدة إشكاليات عديدة وجسيمة؟ فاذا كنتما تتوقعان ذلك، فهل كانت لديكما مشاريع سياسية لمعالجة تلك الإشكاليات، واين هى؟ ولماذا فشلت تلك المشاريع، ومن يتحمل مسؤولية فشلها؟

هل تعتقدان ان الوحدة كانت تحتاج للإصلاحات ومنذ اليوم الأول لقيام الوحدة نتيجة للطبيعة السابقة للنظامين بحيث ان الوحدة تعتبر أيضاً مشروعاً إصلاحياً، وهل الوحدة اليوم تحتاج لإصلاحات شاملة؟

ومن برأيكما القادر على تحقيق تلك الإصلاحات خصوصاً وأنكما فشلتما فى تنفيذ تعهداتكما واتفاقياتكما وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها؟

الأسئلة الموجهة للسيد على عبد الله صالح:

- كنتم الشريك الرئيسى فى صناعة الوحدة، وبعد حرب ١٩٩٤م وخروج الشريك الأخر فى صناعة الوحدة أصبحتم ورغماً عن التاريخ صاحب الفضل الأول والأخير لصناعة منجزالوحدة، وهذا

اعتراف بعدم الاعتراف بدور الشريك الآخر الذى كان يمثل أبناء الجنوب والذين تضرروا من آثار حرب ١٩٩٤م... وهؤلاء أصبحوا يشعرون بأن نظام حرب ١٩٩٤م قد استفزهم وظلمهم وحرمهم من الكثير من حقوقهم الإنسانية والطبيعية مما يدفعهم للحنين الى الماضى... سواء كان أيام الاستعمار أوأيام حكم الحزب الاشتراكى اليمنى قبل الوحدة...

وبما أنكم يا سيد على عبد الله صالح أصبحتم لوحدكم تحكمون اليمن فإن من واجب منصبكم السيادى وأخلاقياته أن تسمعوا لتظلمات وهموم أبناء الجنوب لماذا أبناء الجنوب يشتكون من ظلم أجهزتكم الإدارية والأمنية والعسكرية؟

- لماذا يشعر المواطن الجنوبى بأن الإصلاحات الاقتصادية تستهدفه بدرجة أساسية مثل عملية التخصيص لمؤسسات القطاع العام الناجحة؟ ولماذا الإصلاحات الإدارية والمالية تستهدف الكادر الوطنى الجنوبى الذى زادت فيهم البطالة؟ ولماذا يتم معالجة الأزدواج الوظيفى بتطبيقه على الكادر الجنوبى فقط بينما الازدواج الوظيفى معروف ومنتشر فى طاقم الجهاز الإدارى والمدنى والعسكرى الشمالى؟

- ما هى اسباب زيادة أعضاء حزب خليك بالبيت «من أبناء الجنوب، ولماذا يتم التعامل معهم على اساس تهمة الانفصالية؟

- لماذا لا يتم الاستفادة من خبرات ومؤهلات الكوادر الجنوبية؟

- لماذا دائماً يحاول الإعلام الرسمى والتابع تشويه تجربة أبناء الجنوب السابقة وكأنها تجربة سيئة بينما تجربة أبناء الشمال السابقة إيجابية مع أن الجميع يعلم أن التجربتين فيهما الصالح والطالح؟

- لماذا تتكثف القوات العسكرية فى وسط المدن الجنوبية ومنح قادتها كامل الصلاحيات السلطوية فى إدارة حكم تلك المدن؟

- ما هى الحكمة من التصرف بالأراضى فى الجنوب لصالح قيادات سياسية وعسكرية وقبلية غالبيتها من الأخوة أبناء المحافظات الشمالية وبدرجة أساسية من المقربين لكم؟ هل ذلك يعتبر حقاً شرعياً ورشوة أم حقاً فيدى كثمن لمساهمتهم فى نصر٧ يوليو ١٩٩٤م.. وبالطبع هذا ليس حقاً

بل اغتصاباً...؟

. هل يعقل ان شخصية قبلية أو عسكرية يحق لها أن تسيطر على مبان عامة وأراض بمئات الامتار وعشرات الفدادين العامة والخاصة فى مدن الجنوب؟ ومن اعطاها ذلك الحق ياترى؟

. لماذا لا يأخذ مطار عدن الدولى حقه وكيف يكون مطاراً دولياً لمنطقة حرة بينما لا يسمح للطائرات بما فيها اليمنية بالمبيت فى المطار أو التشغيل منه بصورة طبيعية؟

. لماذا التقاعس كل هذه السنوات فى معالجة آثار قوانين التأميم والإصلاح الزراعى القديمة بينما تتحمل الدولة مسؤولية التعويض العادل للمتضررين؟

. ما هى الحكمة من مركزة كل القضايا الإدارية والمالية فى صنعاء حتى ابسط قضية يحملها مواطن من الجنوب أو من المناطق الأخرى، وهل هذا ضرورى لإثبات الولاء والطاعة الذليلة والمهينة لصنعاء وحكومتها أم ماذا؟ لماذا يتحسس سيادة الرئيس على عبد الله صالح من مفهوم إصلاح مسار الوحدة أو إعادة الاعتبار لها ولأبناء الجنوب وهو مؤمن بالديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية؟ أليس من العقل والحكمة أن لا نتحسس من أية أفكار بل وينبغى تفنيدها بالإقناع؟

. ولماذا تصبح المسألة الجنوبية فزاعة للنظام اليمنى وتخوين من يحاول تذكرها أو الإشارة إليها أو المطالبة بها؟ ولماذا تسعى إلى تحويل الأفكار السياسية إلى مقدسات رغم أننا نعرف أن لا قداسة إلا للقرآن الكريم؟

. ما هى الحكمة من قرار تحويل اسم قناة تلفزيون عدن دون غيرها إلى قناة ٢٢مايو؟ هل الهدف هو محاولة لطمس كل هوية تنتمى لعدن وبالتالى نسيان الانتماء لعدن أم ماذا؟ وهل فعلاً هناك نية سياسية لتغيير اسم محافظة عدن الى محافظة ٢٢ مايو؟... ولعلكم تعرفون أن تلفزيون عدن لم يتغير فى العهد الاشتراكى الذى ورث اسمه من الاستعمار البريطانى ثم أن الاسم لا يعنى شيئاً اللهم إلا أن الاسم يعود الى موقعه فى مدينة عدن... ثم ما ذنب المدينة ان تفقد احد مكوناتها التاريخية؟

. ولأن الزمن غدار فقد بات اهالى عدن والجنوب يخافون من الزمن القادم فبعد الحرب تم إحراق

دائرة السجل المدنى بمحافظة عدن وهنا يبرز الخوف من تعمد إحراق بقية الدوائر المهمة ومحتوياتها كجزء من تغيير هوية عدن الحقيقية فمن ياترى يقف وراء ذلك؟ ولماذا لم يتم محاسبتهم وأنتم دوماً ما تصرحون بأنكم لاتألون جهداً فى محاربة الفساد والفاسدين؟

وياليتكم تفصحون عن حقيقة تلك الأعمال والهدف منها؟

فإذا كنتم ياسيادة الرئيس وكما ترددون من انكم تنظرون للوطن بمنظار واحد فنتمنى أن تتحول أفكاركم إلى واقع وتجتهدون مع حكومتكم فى زرع الابتسامة على وجوه المواطن فى نشر العدالة والمساواة بين كل أبناء الوطن مع التجرد عن نبش الماضى بإيجابياته وسلبياته.

وعلى فكرة ياسيادة الرئيس إن الأوضاع السيئة والفساد يساعدان على إبراز الكثير من الأفكار المخالفة لتوجهاتكم ومن هنا لا نستطيع أن نلومهم مهما بلغت حدة تلك الأفكار المخالفة لتوجهاتكم من تطرف وتشدد وتقوقع... ولعل منطق الحوار وبكل معانية هو السبيل الأوحد لحلول كل المشاكل والأفكار المغايرة... بالحوار فقط ثم بالمصداقية السياسية والوطنية رغم ان عالم السياسة عالم معقد وغير مصدق أو موثوق به... وليكن الحوار المقنع والمطلوب هو لمصلحة المواطن والوطن، ولتكن أقوالكم متوافقة مع أعمالكم.. تقربوا للناس أكثر وأكثر وستعرفون أن تقربكم للناس سيوفر لكم المعلومات الصحيحة والحقائق التى يحاول المتزلفون تحويرها وتشويهها بهدف الإضرار بسمعتكم الشخصية ودورها الوطنى المتميز والبارز.

الاسئلة الخاصة بالسيد/ على البيض :

نعترف لك بدورك النضالى الوطنى والوحدوى... ونعترف بأنك الصانع الرئيسى للوحدة اليمنية وأنه لولاك لما تمت الوحدة...

فانت ضحيت بالمنصب الأول كما ضحيت بحق الشعب اليمنى شمالاً وجنوباً فى الاستفتاء على مشروع الوحدة ولكن تظل التضحية مشروعة فى سبيل الوحدة وخصوصاً لمن يفهم معانى التضحية.

ونعرف أنك كنت تأمل فى قيادة مشروع تحديثى للوحدة وأخفقت، فى تحقيق ذلك لأسباب

موضوعية- وذاتية معروفة للجميع وكدت تقترب من كسب تقدير واحترام الرأى العام اليمنى ثم فجأة تتغير نظرة الرأى العام اليمنى مع الحرب وإعلان الانفصال... وإعلان الانفصال شكل هزيمة لمشروع التحديث وفشلاً لقيادتكم له، ومع كل ذلك ستظلون رمزاً وطنياً ووحدوياً.

ولأنك كنت على رأس القيادة لدولة الجنوب وشعبها وقدت شعب الجنوب إلى الوحدة فقد كان ينبغى عليكم كقائد أن تصلحوا أوضاع الجنوب وحل مشاكله قبل توجهكم للوحدة فالمواطن الجنوبى قبل الوحدة كان يعانى من بعض المشاكل مثل:

- البطالة المقنعة وضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية.

. غياب الديمقراطية والحرية الفكرية والسياسية.

. سيطرة الدولة الاقتصادية والاجتماعية الكاملة.

. قوانين التأميم والإصلاح الزراعى.

. اعتماد المواطن على الدولة فى كل شئ.

ولهذا كان ينبغى عليكم أن تعوضوا ذلك المواطن حتى لا يجر همومه إلى دولة الوحدة ويحس بالغبن وعدم المساواة.

كما كان ينبغى تعويض الرأسمالى الجنوبى الذى حُرم من استثمار أمواله فى الجنوب.

ولأنها المرة الأولى التى نناقش فيها السيد/البيض والسبب فى ذلك أن البيض شخصية عامة ومسؤولة عن شعب ودولة وهو ليس معفياً من المسؤلية والمحاسبة هذا من جهة ومن جهة أخرى، إن غيابه وصمته ليس له ما يبرره بعد كل هذه السنوات. والرأى العام يتمنى لو أن السيد البيض يخرج عن صمته ويقول شهادته للتاريخ قبل أن يطويها النسيان والزمن... وهنا نقول أسئلتنا الموجهة لسيادته وهى:

. ماذا حدث بينك وبين شريكك فى صنع الوحدة السيد/ على عبد الله صالح فى مفاوضات النفق؟

. ما هى الأسس التى بنيت عليها إصرارك على الإسراع فى تحقيق الوحدة وأيضاً الثقة المفاجئة بشريكك رغم الطبيعة العدائية التى كانت تتسم بها علاقات نظامى الشطرين؟

. هل كنتم تفكرون بمصالح مواطنيكم أثناء مفاوضات الوحدة أم بمصالحكم الشخصية؟ هل كنتم تخافون من انقلاب رفاقك عليك؟وهل فعلاً كان هناك مخطط لمشروع انقلابى عليكم؟ ومن كان يقف وراءه ولمصلحة من؟

. هل كنت تتوقع أن يسود الوئام مع شريكك السيد/ على عبد الله صالح الى ما لا نهاية؟ وما هى اسس الاختلاف التى استدعت بعدم جمعكم على طاولة واحدة ووجهاً لوجه؟

. هل فعلاً كنتم تخططون للانفصال بعد انتخابات١٩٩٣م؟ وهل كنتم أيضاً مستعدون لمواجهة كل احتمالات الحرب والانفصال؟ولماذا غابت لغة الحوار بينكم بعد الوحدة كما كانت قبل الوحدة باسابيع؟

. يقال أنكم تجاوبتم مع الطموحات الإقليمية فى عودة اليمن الى ما قبل ٢٢مايو ١٩٩٠م أم أن الحرب هى السبب الأوحد فى إعلانكم للانفصال؟

وهل فعلاً أن المكتب السياسى للحزب الاشتراكى الذى كنت تقوده لم يكن على علم بمشروع الانفصال؟

. وما هى أسس التحالف الذى تكون أثناء الحرب فى عدن مع أحزاب وقوى سياسية أخرى كانت تناصب الاشتراكى العداء قبل الوحدة، وهل تلك القوة لعبت دوراً رئيسياً فى تأجيج عملية الانفصال لأهداف خاصة بها وتنفيذاً لتوجيهات إقليمية؟

. لماذا غادرت عدن إلى حضرموت أثناء الحرب بينما كان يفترض منكم البقاء فى عدن؟ هل هو إحساس بالهزيمة قبل وقوعها أم محاولة لفصل حضرموت والمهرة فى حالة فشل مشروع انفصال الجنوب؟

. ما هى حقيقة الدعم المادى والمعنوى والسياسى لمشروع الانفصال من قبل القوى الإقليمية والدولية؟لماذا كان الصمت ملازما لكم بعد مغادرتكم لليمن بينما كان الإجدر بكم تواصل نشاطكم دفاعاً عن مشروعكم وتاريخكم الوطنى العريق؟

والجميع يعرفك مناضلاً صلباً وشجاعاً؟

ـ لماذا كان مشروع الانفصال؟ وهل هذا يعنى أنكم قرأتم الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية بصورة مغلوطة ومشوشة؟

ـ لماذا انفصلتم عن رفاقكم وكوادركم التى نزحت معكم الى دول عدة؟ وما هى أسباب ذلك الانفصال أو الصمت أو الهروب من مواجهة أوضاعهم المادية والمعنوية بعد النزوح؟ وكيف استكانت فيكم روح المناضل والقائد فى متابعة همومهم ورعايته قدر الإمكان؟

ـ ١١سنة منذُ وضعت الحرب أوزارها ومع استمرارآثارها والشعب ينتظر أن يسمع منك شهادتك ليس من أجل تاريخكم ودوركم النضالى الوطنى بل من أجل الشعب والوطن والتاريخ... فهل فعلاً أثرت فيكم حياة النزوح المتميزة والرغدة؟ وللحقيقة مازال الرأى العام اليمنى غير مصدق أن هذه هى سمات المناضل الجسور على سالم البيض التى اتسمت بها قبل الوحدة وأثناء الكفاح المسلح والاستقلال!!.

ـ يتردد فى الأوساط اليمنية أن لكم ولأقاربكم من الأولاد وغيرهم استثمارات تجارية فى عدن وحضرموت تحت أسماء مستعارة ولكنها معروفة للحكومة اليمنية... فعلى أية أسس تم ذلك وما صحة ذلك؟ بل وما هى مصادر ثروتكم وثروة أقاربكم واللهم لاحسد؟ - لأن الحكومة اليمنية تتهمكم بنهب ملايين الدولارات المخصصة لمشروع الانفصال ونحن نرغب فى معرفة الحقيقة عن تلك الادعاءات وعن عدم صحتها، إن كان ذلك غير صحيح - والأمر هنا لايحتاج الى التزام الصمت وبالذات لشخصية قائد شعب ودولة.

ـ هل فعلاً مازلتم مقتنعين بمشروع انفصال الجنوب فما هى مقومات تلك القناعة التى تتضارب مع قناعاتكم قبل الوحدة؟

وفى الحقيقة لا نعرف فيما إذا كان السيد/ على البيض وبعد هذه السنوات يعتقد أنه وحده المعنى بما حدث فى اليمن- مفاوضات الوحدة والاختلافات ثم الحرب والانفصال- وإن كان يعتقد ذلك بعضاً من أنصاره فإننا نود أن نقول لهم.. إنه ليس وحده المعنى بل كل الشعب اليمنى وخاصة شعب الجنوب، لأن السيد البيض لم يكن رجلاً عادياً ثائراً... ثم لأن الأجيال القادمة هى المعنية أكثر مما

نتصور أو يتصوره البيض وأنصاره إن مسؤوليات وواجبات القائد أمام التاريخ والشعب والوطن تتطلب الوضوح والأمانة وإلا فإن القيادة للشعب والوطن تصبح مجرد لعبة أو صفقة تجارية... والعلم والواقع يقولان غير ذلك عنكم.

وإذا كان السيد/ على البيض بعد ١١سنة من نزوحه لليمن قد قرر أن ينسى كل شئ وكأن شيئاً لم يكن وخاصةً بعد أن نال الجنسية العُمانية كما تردد إعلامياً، فعليه هنا أن يدرك مسؤوليته الأخلاقية أمام الشعب والوطن والتاريخ..كما أننا لانريد أن يطويه النسيان ويستسلم لغدر الزمن وحياة الدُنيا... نحن فقط نطالبه أن يقول شهادته احتراماً وتقديراً للشعب الذى منحه ثقته بقيادته وله بعد ذلك أن يستريح كيفما شاء وأينما شاء حتى يريح الشعب ويقول حكمه فيه... ولانتمنى للبيض أو لشريكه السيد/ على عبد الله صالح بغير التوفيق والصحة... وإن كان السيد/ على صالح قد أستكان لنصره فى ١٩٩٤/٧/٧على جزء من رعيته والوطن ويريد من تلك الاستكانة تغييب الحقيقة أو تعليقها وترحيلها فإن ذلك لا يعنى أنك غير معنى بما حدث أو غير ملزم بقول الحقيقة لأن التاريخ لن يغفر له أو لبطانته محاولاتهم تغييب الحقيقة وتشويهها...!!!

ملحوظة استدراكية لابد منها:

«قد يفهم بعض الناس أن هذه التساؤلات نابعة من اختلافات شخصية مع شخصى السيدين/ على صالح وعلى البيض... وهنا نود أن نشير، أنه لاتربطنا بأى منهما أية علاقات شخصية أو معرفة صداقة أو ما شابه ذلك فكل ما يربطنا بهما هو الوطن وكونهما من الشخصيات الوطنية العامة وقيادية للوطن والشعب نعرفهما منذ تفتحت مداركنا الثقافية والفكرية كشخصيات تبوأت مناصب عدة، حتى قيادتهما لعملية الوحدة فى ٢٢مايو ١٩٩٠م وحتى اللحظة... يعنى أنهما شخصيتان من الطراز القديم الذى كان يفترض بهما بعد تحقيق الوحدة أن يعفيا أنفسهما من المسؤولية العامة وتسليم زمام القيادة لوجوه شابة مؤهلة تماشياً مع مرحلة مابعد الوحدة لأن استمرارهما وإصرارهما على الاستمرار يتناقض مع طبيعة المرحلة والعصر وطبيعة توجهاتهما السياسية والفكرية السابقة المتناقضة مع مفاهيم الديمقراطية والحرية والتعددية التى اشترطوها لتحقيق

الوحدة وتلك بالطبع وجهة نظر شخصية مع تأكيدنا على احترام وتقدير شخوصهما وأدوارهما الوطنية المتميزة.»

وبعد كل هذا هل يمكننا التوقع باعتدال ميزان الحكمة اليمنية من خلال قول الحقيقة وحترامها... وكفى الوطن صمتاً وكفى المواطن تجهيلاً وكفى التاريخ تزويراً... ونتمنى أن تكون الحقيقة مرهونة باستنطاق أبو الهول.

سبع سنوات من هزيمة مشروع الانفصال اليمنى

كان اليمن قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ منقسماً إلى دولتين هما: الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقد شهدت الدولتان عدة حروب فيما بينهما بالاضافة إلى حروب بين أركان الدولة الواحدة وقد ظلت الدولتان رافعتان لشعار الوحدة اليمنية كهدف رئيسى لهما، وتواصلت المفاوضات فيما بين الدولتين، وكل دولة تنظر إلى تحقيق ذلك الهدف من زاوية أهدافها السياسية المتباينة مع نظيرتها، وكانت اتفاقية رمضان العام ١٩٨٩م مفاجأة للرأى العام اليمنى والعربى والدولى، كون تلك الاتفاقية قد عبرت بوضوح عن مصداقية توجه قيادتى الشطرين نحو انجاز تحقيق الوحدة اليمنية خلال فترة زمنية قصيرة، وتلت تلك الاتفاقية تفعيل التحركات السياسية والجماهيرية بين الشطرين بصورة معبرة عن حقيقة ومصداقية توجه القيادتين نحو قيام الوحدة.

وكان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، يوماً خالداً فى التاريخ اليمنى حينما تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية والاعلان عن قيام نظام جديد يؤمن بالديمقراطية كشرط أساسى قدمته قيادة الجنوب وقبلته قيادة الشمال، ومن ثم تم الاعلان عن تشكيل سلطات الدولة بالتقاسم فيما بين قيادتى الشطرين، وعلى سبيل المثال:

١- مجلس رئاسة الجمهورية تكون من:

على عبدالله صالح رئيسا- على سالم البيض نائبا للرئيس - عبدالعزيز عبدالغنى عضوا - سالم صالح محمد عضوا - القاضى عبدالكريم العرشى عضوا.

أى ثلاثة من قيادة الشمال واثنان من قيادة الجنوب.

٢- اسناد رئاسة الحكومة إلى المهندس حيدر العطاس - الجنوب - وتقاسمت قيادتا الشطرين الوزارات.

٣- تم توحيد البرلمانين فى برلمان موحد اسندت رئاسته إلى الدكتور ياسين سعيد نعمان «الجنوب»، مع بعض التعيينات الاضافية.

٤- تم تشكيل مجلس استشارى أيضا من قيادتى الشطرين.

٥- لم يتم توحيد بعض المؤسسات المهمة مثل الجيش والأمن وكذا مؤسستى الطيران اليمنى إلا بعد حرب صيف ١٩٩٤م بالنسبة للجيش والأمن و١٩٩٧م لمؤسستى الطيران.

بعد هذا بدأت الاعترافات العربية والدولية تتوالى على الجمهورية الجديدة، وتنفس اليمنيون الصعداء ومعهم اشقاؤهم العرب باعتبار أن تلك خطوة نحو الوحدة العربية.

ولأن الوحدة اليمنية عبرت عن أن أنانية حكام اليمن لم تستطع على مدى تاريخ اليمن تجاوز واقع الشعب اليمنى الذى كان يعتبر موحدا رغم كل الموانع والحواجز السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ولكن ما أن اعتقد الشعب اليمنى انه قد آن الأوان لتكثيف الجهود الموحدة وتفعيلها نحو العمل والبناء لاخراج وطنهم من دائرة الفقر والتخلف إلى طور التطور، حتى فاجأه سادته الذين عملوا على احتكار واقتسام السلطة والثروة والشعب لهم دون غيرهم، وتحولت الفترة الانتقالية التى تم الاتفاق عليها إلى «فترة انتقامية» من بعضهم البعض من ناحية ومن الشعب وثرواته وقواه السياسية الوطنية من الناحية الأخرى.

وخلال الفترة الانتقامية ظل طرفا الحكم الجديد يتعاملان مع بعضهما البعض بالشك والريبة وانعدام الثقة، رغم الخطب الحماسية التى كان يرددها الطرفان والنافية لما كان يعرفه الشعب عن نزاعتهما المستمرة بشأن العديد من القضايا الوطنية والتى اصبحت فى حقيقة الأمر غائبة عن تطبيقاتهما العملية رغم تباينهما الكبير فى النظر لطبيعة تلك القضايا وتطبيقاتها ومثل هذه القضايا:

١- إعادة بناء الدولة على أساس النظام والقانون.

٢- إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن وغيرها من المؤسسات على أساس وطنى.

٣- إقامة صلح وطنى شامل يعالج مسائل الثأر والانتقام.

٤- إعداد شكل جديد للصورة اليمنية الوطنية بهدف زيادة تأثيرها السياسى والجماهيرى للضغط على شريكه نحو تحقيق رغباته، وللأمانة التاريخية نقول بأن شريكى الوحدة اتباعاً لهذه السياسة انطلاقا من عدم ايمانهم بحرية العمل السياسى سواء كان ذلك قبل الوحدة أو بعد الوحدة وحتى بعد انتهاء الحرب والسبب أن تاريخهما السياسى قائم على الشمولية أو حكم الحزب الواحد أو الفرد.. والأمر المؤسف أن بقية القوى السياسية أصبحت تتملق وتتقرب لاحزاب الحكم ضاربة ببرامجها عرض الحائط لعل وعسى أن ينالها خير السلطة والجاه والثروة ولو على شكل فتات ما ترميه أحزاب الحكم كفائض عن احتياجاتها وتلك مأساة سياسية يتحمل مسؤوليتها الرئيسية كل قادة الأحزاب اليمنية - حكما ومعارضة - وكل هذه الأمور عملت على حدوث انفصال بين الحلم والواقع، وانفصال بين الشعب وقادته.

والواقع الذى كان يجب أن يكون قبل ٢٢ أيار «مايو» ١٩٩٩م هو أن تقوم قيادة شطرى اليمن بالاعلان عن حرية العمل السياسى واتاحة الفرصة لتلك الأحزاب فى اعادة تأهيل نفسها تنظيميا وسياسيا وجماهيريا وقانونيا بإتجاه دفعها للمشاركة فى صنع الوحدة، وحتى اللحظة لم يستطع اى فرد من معرفة حقيقة ذلك، بل ولم يستطع من التصديق بأن من احتكروا العمل السياسى قبل الوحدة قد أصبحوا دعاة للديمقراطية، ونريد القول.. هل فعلا هؤلاء مازالوا على عهدهم القديم مهما تقدم بهم العمر أم أنهم أصبحوا يجيدون فنون التلون؟!!

قد يقول قائل: هذه نظرة مغايرة للواقع الجديد أو نظرة غير وطنية، هنا لن نتناقش بذلك لأن صك الوطنية لا يملكه اى كان، لأنها مسألة غير قابلة للنقاش بعكس الاحداث والوقائع التاريخية وغيرها والتى يحق للجميع مناقشتها ونقدها.. وباعتبار أن الشعب اليمنى لم يكن منشطرا إلا سياسيا فقد كانت مسألة تحقيق الوحدة مسألة حتمية بالنسبة لقيادة الشطرين.. فقد هب الشعب عن بكرة أبيه مؤيداً لها وآملا من نظامها الجديد أن يحقق له ما لم تحققه دولتا الشطرين قبل الوحدة.

واستمرت تداعيات الفترة الانتقامية وأصبح الناس يتحسسون أفئدتهم وكذلك مسدساتهم خوفا من تدهور الأوضاع ونشوب حرب أهلية، فقدمت الافكار الوساطات اليمنية والعربية الدولية لحلحلة

الأوضاع المتأزمة التى توجت بمؤتمر عمان اليمنى الذى التأم وانتهى بالتوقيع اليمنى على وثيقة العهد والاتفاق وهى فى الاساس كانت بمثابة الشرارة الأولى، للحرب صيف ١٩٩٤م، لأن الذين وقعوها وللأسف لم يوفوا بالعهد لا لأنفسهم ولا لشعبهم ولا للاشقاء العرب الذين ساعدوهم على تحقيق ذلك الوفاق وأصبحت الوثيقة عبئا ثقيلا على الاطراف اليمنية الموقعة عليها وكان لابد من التخلص من ذلك العبء باللجوء إلى التمترس خلف قناعاتهم الفكرية والحزبية وبالتالى كانت لغة الحرب هى اللغة الوحيدة لانهاء حالة التمترس والاعلان عن القناعات الحقيقية للاطراف اليمنية صاحبة المنجز العظيم المتمثل بعملية الحرب والانفصال.

هناك من يقول بأن الحرب بدأت حينما بدأ نائب الرئيس على سالم البيض بالاعتكاف فى عدن ووضعه الشروط التعجيزية وأيضا بدء التحركات العسكرية بطريقة مستفزة من جانب القوات التابعة لقيادة الاشتراكى برئاسة الأخ على البيض، وهناك من يقول بأن الحرب بدأت من ميدان السبعين حينما أعلن الرئيس على عبدالله صالح شعاره «الوحدة أو الموت» وهناك رأى مخالف لما سلف ويقول بأن الحرب كان مخططا لها من قبل الشريكين منذ قيام الوحدة وتعززت فاعلية هذه الخطط بعد زيادة الاحتكاك والتنافس خلال الفترة الانتقامية وأعتقد - وهو اعتقاد خاص - أن الرأى الأخير هو الأقرب إلى الحقيقة والله أعلم.

بدأت الآلة العسكرية اليمنية تشتغل بنشاط وهمة عاليتين وبدأ الدم اليمنى ينساب على الأرض اليمنية وطبعا كل ذلك بفضل الهمة والحكمة اليمنية التى وكما يبدو أنها تواقة للحروب اليمنية - اليمنية، بدلا من السلام والبناء، تواصل انسياب الدم اليمنى لمدة شهرين وأكثر، وقال بعض العرب من الغيورين على الوحدة اليمنية أين غابت الحكمة اليمنية؟ وهل اليمن بحاجة إلى الاستقرار والتنمية والأمن أم للمزيد من التمزق النفسى والسياسى والتدهور الاقتصادى؟ وما هى قيمة الانسان اليمنى بالنسبة لحكامه؟

وماذا عن حالة العداء المستمرة والتى كانت بالأمس فى حالة عداء طويل عمره ٢٧٠ سنة.وعين على البيض رئيسا للدولة المعلنة والسيد عبدالرحمن الجفرى رئيس حزب الرابطة نائبا للرئيس وحكومة

استحقاقات الوحدة اليمنية بعد ١٦ عاما من قيامها

بعد أيام قليلة، وتحديدا فى ٢٢ ايار (مايو) ٢٠٠٦ يكون اليمن على ميعاد الاحتفال بالذكرى السادسة عشر للوحدة اليمنية التى قامت فى ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ بين شطرى اليمن (الشمالى والجنوبى) وما لهما من توجهات ايديولوجية متناقضة.

اقترن قيام الوحدة بشرط انتهاج مبدأ الديمقراطية فى الحياة السياسية لنظام الوحدة الجديد القائم على تناقضات سياسية واقتصادية.. الخ حادة ومدمرة لنظامى الشطرين، وكذا بانتهاج مبادئ أساسية لنظام الوحدة. الوحدة اليمنية فى الاصل هى رغبة وامنية للشعب اليمنى الذى كان موحدا بينما هو متفرق فى السياسة والجغرافيا، وكانت الامنية للشعب اليمنى هى ان تنقله دولة الوحدة من دوامة التشتت والتناحر والفقر والأمية الى الاستقرار والتصالح والتسامح والتحرر من الامية وايضا ارتفاع مستويات المعيشة وتحسين مستويات الخدمات الاساسية من صحة وكهرباء ومياه وغيرها.

وفى الايام الاولى للوحدة كانت الفرحة الشعبية والسياسية جارفة. رغم ان الاجراءات الاساسية لإعلان قيام الوحدة كانت متسارعة ومحتكرة من قبل قوتين سياسيتين حاكمتين للشطرين.. احتكرت الحكم والارض- ما فوقها وما عليها- والبشر وصولا الى صناعة وانتاج أمنية الشعب اليمنى فى وحدة اليمن.

ولكن حسابات الحقل غير حسابات البيدر.. فحكام الوحدة كانوا مشغولين بترتيب اوضاعهم وحبك المؤامرات ضد بعضهم البعض فتناسوا برامجهم الجديدة ووعودهم للمواطنين.. والذى حدث كان مؤلما ومدمرا بل ومحبطا لكل الآمال:

- انفتاح ديمقراطى غير مخطط لانه قام على تربة غير مهيأة لأسلوب العلاج بالصدمات وتحول

هذا الانفتاح الى احتكار للسلطة على الطريقة البرمكية فكانت ديمقراطية مقننة اساسها عدم المساس بأحقية الاحزاب الحاكمة بالسلطة.

- انفتاح سياسى ايضا غير مخطط يتوافق مع رغبات الاحزاب الحاكمة.

- انفتاح صحافى واعلامى هدفه التنفيس عن الاحتقانات الفكرية والسياسية المعتقة على الا تتجاوز حدوده ولو فى الحلم بتطبيق حقيقى لمبادئ المنهج الديمقراطى واولها (التداول السلمى للسلطة) ونتيجة لذلك الانفتاح ظهرت عشرات الصحف والمجلات ذات التنوعات الفكرية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ومع كل هذا ففعاليتها ضعيفة، فأحسن صحيفة لا يتجاوز توزيعها اكثر من ٨ الآف نسخة او ١٥ الف نسخة على الأكثر فى بلد يبلغ عدد سكانه ٢٠ مليون نسمة ونسبة الأمية فيه ٨٠٪.

- تراجع حاد ومتواصل لمستويات المعيشة والخدمات الاخرى، فمثلا مستوى الدخل للافراد قبل الوحدة كان ما بين ٦٧٠ دولارا الى ٧٤٠ دولارا وبعد الوحدة بدأ فى التنازل حتى وصل الى ٢٦٠ دولارا ثم ١٥٠ دولارا واخيرا الى اقل من ١٠٠ دولار للفرد، كما حدث تراجع وانهيار للخدمات الاخرى المقدمة للمواطن.

- النمو المضطرد- افقيا ورأسيا- للفساد حتى اصبح يشكل جهازا موازيا للنظام بل واقوى تنظيميا وقوة وانتشارا فى كل مفاصل ومؤسسات المجتمع مما ادى لانتشار ظواهر الجريمة والفقر والارهاب.

دخول قوى اقليمية ودولية على خط التناقضات بين اطراف الحكم مما زاد من اشتعال واحتدام التناقضات وبالتالى تحولها من التناحرات السياسية الى التناحرات العسكرية والتى كانت حرب صيف ١٩٩٤ هى أحد ثمارها الاساسية.

- تراجع مؤشرات التقارب والتصالح لحساب الفردية والاحتكار والشمولية.

وصار المواطن فى ظل الوحدة وخلال ١٦ عاما هو المتضرر الوحيد -وهم لا يحملون الوحدة المسؤولية- بقدر ما يحملونها للنظام السياسى الذى ورث الوحدة بسلبياتها وايجابياتها وكان

المضادة لتلك الافكار ثم انه ليس عيبا او حراما مناقشة اى فكرة وتفنيدها بعقلانية ما دمنا قررنا انتهاج الديمقراطية وعلينا ان نحترم بعضنا البعض وننطلق من مناقشة كل استحقاقات الوحدة اليمنية ومن بينها منهج الديمقراطية وكيفية بناء دولة النظام والقانون، ثم والاهم من كل ذلك كيفية تحسين مستوى معيشة الشعب. والسؤال الاهم هنا هو: ماذا تحقق من الاستحقاقات؟ واى الاستحقاقات لم تتحقق أو تحققت بنسب متفاوتة وما هى اسباب عدم تحقيقها؟ ومن المستفيد من عدم تحقيقها؟

ولمعرفتى بإشكاليات الوضع اليمنى فإننى اعتقد بأن امام فخامة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح فرصة ذهبية باعادة ترشيحه للانتخابات الرئاسية القادمة رغم اعلان منتصف العام الماضى بعدم رغبته بالترشيح للرئاسة لولاية ثانية واخيرة من خلال التوافق مع احزاب المعارضة لإعادة تقييم استحقاقات الوحدة وما نفذ منها او لم ينفذ، على ان يكون التوافق قائما على اساس قيام حكومة وحدة وطنية يكون من أبرز اهدافها:

- قيام دولة النظام والقانون.
- اعادة تقييم القوانين والانظمة.
- مكافحة الفساد والفقر وبالتالى الارهاب.
- وضع خطة اقتصادية جديدة تراعى مصالح الشعب.

مقال نشر بصحيفة القدس العربى

الفصل الرابع

جذور الإرهاب

للجماعات الإرهابية وهذا تمثل فى اغتيال أحد المطلوبين لأميركا بواسطة طائرة أميركية مارست مهامها العسكرية على الأرض اليمنية التى تخلت حكومتها عن سيادتها الوطنية وأيضاً افتتاح مكاتب لأجهزة الأمن والتحقيق الأميركية فى بعض المدن اليمنية.

- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجريمة نتيجة لغياب سياسة اقتصادية متوازنة.

- تراجع آمال وطموحات اليمنيين من إمكانية تأسيس أو قيام دولة النظام والقانون فى الفترة الراهنة.

هل نسميها مهزلة أم فضيحة؟

تناولت بعض الصحف اليمنية خبراً عن اتفاق تم التوقيع عليه مؤخراً بين الحكومة اليمنية من جهة وصندوق النقد الدولى من جهة أخرى، وبموجبه يتحمل صندوق النقد الدولى الإشراف المباشر على الاستثمارات والقروض والمنح المقدمة لليمن وأيضاً بإدارة مباشرة لمشروع تحويل مدينة عدن إلى مدينة تجارية -منطقة حرة- خصوصاً بعد أن انسحبت أكثر من ثلاث شركات متخصصة بإدارة المشروع وآخرها الشركة السنغافورية (للعلم أن مشروع المنطقة الحرة تم الاتفاق عليها بين شركاء صناع الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠م، أى منذ ١٣ عاماً) والسبب هو استفحال أخطبوط الفساد الذى نخر بجسد الإدارة اليمنية وسار يشكل سلطة داخل سلطة يشار إليه بالبنان سواء من أبناء اليمن أو من المؤسسات الإقليمية والدولية.

ولو صح هذا الخبر بذلك يعنى أنها للمرة الأولى فى حياة الدول والمجتمعات التى تسيطر على مقدراتها مؤسسة دولية، وسنظل فى حالة ذهول مما حدث بل وفى حالة خوف مما قد سيحدث فى المستقبل، ولأن ما قرأته هى أخبار صحفية ولم نسمع من الحكومة ما ينفى أو ما يؤكد أن (السكوت علامة الرضا) لا نملك إلا أن نتساءل بل ونطالب بالرد..

١- هل أخذت الحكومة اليمنية بمعايير السيادة الوطنية؟

٢- هل يعنى أن ذلك يشكل فشلاً للحكومة اليمنية وللكادر اليمنى؟

٣- هل باستطاعة صندوق النقد الدولى أن يصلح ما أفسدته الإدارة اليمنية والزمن اليمانى؟

٤- ما هى الفوائد التى سيجنيها اليمانيون وحكومتهم؟

٥- ما هى الأسباب الحقيقية لهذا التوجه المنفرد؟

٦- ما هو شكل النظام اليمنى فى ظل وجود إدارة دولية لإحدى مدنه وأهمها جغرافياً وسياسياً واقتصادياً؟

وهل هى دولة بإدارتين أم إدارة ودولتين؟

وغيرها من التساؤلات التى تتداولها عادة الشعوب ورموزها السياسية والعلمية والثقافية ومن داخل أنفسنا نتمى أن يكون الخبر غير صحيح وان يعتنى اليمانيون بأمورهم وأن اليمن بحاجة إلى طاقات وإمكانات أبنائه فى حل مشاكله من دون اللجوء لتدخل خارجى أو الاستسلام للضغوط السياسية والاقتصادية الدولية..

لانريد أن نستعجل فى تحليلنا حتى لا نفاجأ بأن يكون الخبر مجرد تسريب إعلامى رسمى كمقدمة لقرار سياسى يتم الإعداد له كما عودتنا عليه السياسة الرسمية لليمن، الأهم أن نمنح لأنفسنا فرصا للتحليل والبحث حتى نكون عند مستوى المسؤولية فيما سيتم وهى مسؤولية وطنية أولاً وبحثية ثانياً وأخيراً.

مجتمع، وفعالية أى مجتمع وتقدمه يعتمد على مستوى إنجازه الاقتصادى بدرجة أساسية، فالمجتمع المستقر اقتصاديا يستطيع أن يحقق الاستقرار السياسى والاجتماعى والثقافى.

ولأن التناقض بين القول والفعل من أبرز سمات السياسة اليمنية، فإنى أدعو القارىء العزيز والحصيف لأن ينظر بعقلانية إلى الادعاءات السياسية بوجود الديمقراطية واحترامها والعمل بها وما تشهده اليمن من تفاعلات سياسية وثقافية واجتماعية، وسنجد المفارقات العجيبة والمثيرة.

قبل أشهر قليلة شهدت اليمن مؤتمر دولى عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وما إن انتهى المؤتمر وغادر الضيوف اليمن حتى ضاقت الديمقراطية اليمنية ذرعا بشريط غنائى للفنان اليمنى فهد القرنى - اسم الشريط أنا أستاهل - يتحدث عن معاناة الشعب اليمنى من رداءة وتدنى أوضاعه المعيشية والاقتصادية حيث أقدمت الديمقراطية اليمنية على مصادرة الأشرطة واعتقال الفرق الفنية على الرغم من تمكن القرنى من الهروب واللجوء للجبال، كما طالت الإجراءات الحكومية مراكز البيع الخاصة. بعدها وقبل أسابيع قليلة عقدت نقابة الصحفيين اليمنية مؤتمرها العام الذى أثمر عن نتائج مرضية للحكومة مع قليل من الفتات للأحزاب المعارضة للاستهلاك السياسى الخارجى.

وبعدها أيضا شهدت اليمن مؤتمراً لاتحاد المعلمين العرب وسط استنكار للنقابة التعليمية اليمنية للازدواجية الرسمية التى رفضت للنقابة عقد مؤتمرها أولاً، ومن ثم المشاركة فى المؤتمر ربما أن قيادة تلك النقابة لا تخضع لإرادة الحكومة، والأهم من كل ذلك -يا سادة- كيف يمكن لنا أن نفسر تلك الديمقراطية التى تسمح للمواطن اليمنى بانتخاب رئيسهم وأيضا برلمانهم، بينما لا يسمح له باختيار المحافظ ومدير المديرية.. أليس ذلك تناقضاً غريباً ومفارقة سياسية مثيرة للاهتمام..؟

صحيح أن اليمنيين معروفون بالحكمة ولكن يبدو أن الحكمة قد غادرت العقل اليمنى نحو المجهول، ولذا فنحن مازلنا متفائلين فى عودة تلك الحكمة ولكننا لا نعرف متى ستعود؟! ونعتذر لسيدنا وحبيبنا خاتم المرسلين النبى محمد صلى الله عليه وسلم «لو أننا كيمنيين لم نستطع الحفاظ على وصفه لأهل اليمن بالحكمة، وبالتالى العمل بها.. ومع كل هذا مازلنا متفائلين.

جار الله عمر.. شهيد وضحية الإرهاب والتطرف

فى الثامن والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٢م كانت وسائل الإعلام المختلفة - يمنية وعربية ودولية - تتناقل نبأ اغتيال السيد جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى والشخصية السياسية اليمنية البارزة، على يد أحد عناصر التيار المتطرف.. فالسيد عمر كان حينها يشارك فى أعمال المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمنى للإصلاح ممثلا لحزبه الاشتراكى وبعد أن انتهى من إلقاء كلمة حزبه كانت رصاصات التطرف فى انتظاره.. تلك الرصاصات التى تتمتع بحرية الحركة ووسائلها.. تلك الرصاصات التى نمت وترعرعت فى حضن العنف والارهاب.. رصاصات رضعت حليب الارهاب من ثدى التخلف الأعمى التى كانت تحظى برعاية يمنية وإقليمية ودولية رسمية وغير رسمية بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة غير مدروسة لعواقبها المستقبلية.

إن اغتيال السيد عمر وفى ظل كافة الظروف المؤسفة التى تمر بها اليمن تعتبر من ضمن مخطط الاغتيالات اليمنى والذى يستهدف من خلاله تصفية الشخصيات السياسية البارزة التى تشكل خطراً على مصالح قوى سياسية متنفذة حتى لو كانت تلك الشخصيات تمارس نشاطها السياسى بواسطة الكلمة.. هذا المخطط بدأ العمل به منذ العام ١٩٩٢م أى بعد عامين من قيام الوحدة اليمنية.

كثير من الناس يحاولون طرح العديد من علامات الاستفهام وكذا محاولة ايجاد الاجابات المناسبة لها.. وهى استفهامات مشروعة خصوصا فى ظل الاوضاع اليمنية الحالية والتى تتميز بعدم الاستقرار فى كافة جوانب حياة اليمنيين.. ومن تلك الاستفهامات التى نحاول طرحها أمام القارىء والرأى العام اليمنى والعربى والدولى لعلنا نستطيع فهما وبالتالى ايجاد الإجابات الشافية لها.. وهى:

١- ماذا يعنى اغتيال السيد عمر فى الوقت الراهن بالنسبة للنظام اليمنى الذى يعانى من ضغوط دولية قاسية فى مسألة مكافحة الارهاب؟

وما نعنيه.. هل يستطيع النظام اليمنى أن يبرىء ساحته أمام الرأى العام الدولى بشأن الارهاب واستمرار بعض قواعده فى اليمن؟ إن اغتيال عُمر يشكل مساراً خطيراً بالنسبة للنظام اليمنى والتى تثبت الايام عن عجز وفشل الحكومة اليمنية فى التزاماتها الاقليمية والدولية الخاصة بمكافحة الارهاب، ومهما حاولت الحكومة من تبرير أفعالها فالمسؤولية الرئيسية تتحملها مباشرة.. وهى بذلك أمام امتحان صعب فى مواجهة الشعب وقواه الوطنية وكذا فى مواجهة القوى الاقليمية والدولية، ولا نعرف مدى تلك المواجهة وعواقبها.

٢- ماذا تعنى جريمة اغتيال السيد جار الله عمر بالنسبة للاشتراكى؟ وما نعنيه.. هل ستؤثر هذه الجريمة على التوجهات القادمة للاشتراكى الذى كان جار الله أحد قياداته البارزة والرئيسية، وبالذات فى اتجاه علاقاته السياسية بالقوى السياسية الأخرى مثل التجمع والاصلاح والمؤتمر الشعبى الحاكم؟

لقد كان السيد الجاراللّه أحد أبرز قيادات الاشتراكى وقائد عملية الانفتاح مع القوى السياسية الأخرى وبالذات التجمع اليمنى للاصلاح، واستطاع أن يقيم تنسيقاً فيما بين الاشتراكى ومعه معظم أحزاب المعارضة وبين تجمع الاصلاح الذى انفض تحالفه مع الموتمر الشعبى الحاكم بعد إخراجه من دائرة الحكم، وهذا التقارب الغريب أثار حفيظة العديد من القوى السياسية اليمنية وبدرجة أساسية الحزب الحاكم الذى شعر بأن تقارب الاشتراكى وحلفائه مع الاصلاح قد يؤثر على العملية السياسية اليمنية برمتها ولغير صالحه خصوصا وأن اليمن كانت تستعد وقتها لإستقبال الانتخابات التشريعية فى العام ٢٠٠٣م.

وعلامة الاستفهام الاضافية هنا: ما هى خطوات الاشتراكى القادمة من مسألة التقارب والتنسيق مع تجمع الاصلاح؟

- كيف سيواجه الاشتراكى أوضاعه السياسية الداخلية وبالذات الفراغ القيادى خاصة وأن هناك مراهنات على تقاطع أهداف التيارات المكونة للاشتراكى وقد تقود إلى انشقاق اشتراكى حاد لا يحمد عقباه؟

- كيف سيتعامل الاشتراكى مع الحزب الحاكم؟ ثم كيف ستكون ردود فعل الحزب الحاكم فى حالة حدوث تغيير فى سياسة الاشتراكى الخاصة بالتقارب مع تجمع الاصلاح؟

٣- ماذا تعنى عملية اغتيال السيد جار الله بالنسبة للقوى السياسية الأخرى وعلى وجه الخصوص التجمع اليمنى للاصلاح؟

لقد استطاع جار الله كشخصية اشتراكية بارزة ان يقود عملية التقارب والانفتاح مع تجمع الاصلاح ونجح فى اقناع أبرز قيادات الاصلاح فى الحوار والتنسيق فيما بين أحزاب المعارضة حتى تتمكن من تشكيل قوة سياسية معارضة قادرة على مواجهة حزب السلطة فى العديد من التوجهات السياسية، وبفعل ذلك التقارب الذى قاده الشهيد جار الله تمكن تجمع الاصلاح أن يقود المعارضة السياسية اليمنية رغم ابتعاده عنها وشغفه للسلطة، وبذلك يكون الاصلاح قد استطاع أن يركب قطار المعارضة ليواجه حليفه القديم - الحزب الحاكم - !!!

وأمام ذلك، فعلامة الاستفهام الاضافية التى تتردد فى مختلف الأوساط السياسية اليمنية والعربية والدولية تطرح نفسها بقوة بعد رحيل السيد جار الله على قيادات الاصلاح.. ما هى ردود فعلهم وهل هم على استعداد لتحمل مسؤوليتهم فى الاستمرار بعملية التقارب مع احزاب المعارضة وبرئاسة الاشتراكى؟ هل يمكن أن تحدث تغيرات فى التوجهات السياسية للاصلاح؟ وهل سيبلع الاصلاح الاتهامات الحكومية الرسمية والمبطنة بمسؤوليته عن الارهاب ومقتل السيد جار الله، وهى تلك الاتهامات التى قالت بأن قاتل جار الله هو عضو فى الاصلاح؟

وبينما كنت أقوم بالتعليق على حادثة اغتيال عمر، تناقلت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة العربية والعالمية لخبر مقتل أربعة اطباء أمريكيين يعملون فى إحدى المستشفيات اليمنية بمدينة جبلة -

محافظة أب – وعلى يد عضو فى الاصلاح، قالت المصادر اليمنية الرسمية إنه اعترف لاجهزة التحقيق اليمنية بانتمائه للاصلاح واتفاقه مع قاتل السيد جار الله عمر على عمليته وعملية مقتل عمر.. وقد سمعت ان حزب الاصلاح رفض التهمة وطالب السلطات اليمنية بتوخى الدقة فى تصريحاتها وترك أجهزة التحقيق والنيابة تعمل عملها من دون تسييس أو إصدار أحكام مسبقة، حينها أحسست أن تسارع الاحداث فى اليمن يثير الغرابة والريبة فى نفس كل من يحاول تلمس حقيقة تلك الاحداث ونتائجها، واذا بالافكار تتوارد عليَّ من دون أن اتوقعها.. فتذكرت حادثة تفجير المدمرة الأمريكية فى ميناء عدن وبعدها تفجير ناقلة النفط الفرنسية فى ميناء صنبة بمحافظة حضرموت وردود الفعل اليمنية الرسمية وصولاً إلى الحادثتين الأخيرتين لمقتل الشهيد الوحدوى جار الله عمر ومقتل الاطباء الأمريكيين، فشعرت أن الحكومة اليمنية ستغير من لهجتها وردود أفعالها المعلنة فى الوقت الحالى مع مرور الأيام وذلك لاعتبارات سياسية وحسابات حزبية ووطنية وإقليمية ودولية بما يحفظ لها سقطاتها الاعلامية المتسارعة.

ويتوقع الكثير من المراقبين والمحللين فى الشؤون اليمنية من أن تتغير المواقف الرسمية بشأن تحديد مسؤولية الحادثتين الأخيرتين سيقود إلى حدوث متغيرات سياسية يمنية لا أحد يستطيع التنبوء أو التوقع بها وذلك نتيجة حتمية الوضع السياسى اليمنى العام الذى يمر أو يعيش أسوأ أيامه مهما حاولت أجهزة النظام الرسمية تجاوزها من خلال رفضها أو الاعتراف بها.

لقد قتلوا المناضل جار الله عمر وبعده بأربعة وعشرين ساعة قتل الاطباء الأمريكيين والمتهمون عن مسؤوليتهما محددين سلفا، ولكن يظل العقل والمنطق يقول: هل يقبل الاصلاح اتهامات السلطة؟ وهل سيقبل الاشتراكى بنتائج تحقيق أجهزة الحكومة وردود فعل الاصلاح؟ ثم والأهم؛ هل سيقبل الأمريكان بردود فعل الحكومة اليمنية وكيف سيتعاملون مع نتائجها أم أنها ستضطر للجوء إلى حقها فى الدفاع عن حقوق وكرامة مواطنيها من خلال استخدامها للقوة العسكرية؟

إن مقتل المناضل جار الله و الاطباء الأمريكيين هما جزء من مسلسل الارهاب ومن يحاول التفريق

بينهما فكأنما يحاول الحرث فى البحر.. فالارهاب لم يفرق بين يمنى وأعجمى.. والارهاب لم يفرق بين جار الله عمر والاطباء الأمريكيين.. فالارهاب واحد فى الوسيلة والغاية..!!

ومن هنا فإن المؤشرات التى يتداولها المراقبون والمحللون للشأن اليمنى تقول إن حزب الاصلاح سيواجه أوضاعا سياسية معقدة، كما أن علاقته مع حليفه القديم - الشعبى الحاكم - أعلن عن نهايتها الرسمية على الرغم من وجود تيار متنفذ فى حزب الاصلاح سيسعى جاهدا إلى الحفاظ على شعرة معاوية فى علاقته بالحزب الحاكم ولو كان على حساب علاقته بأحزاب المعارضة اليمنية من ناحية والعلاقات التنظيمية الداخلية بين مكوناته - الاصلاح - من ناحية أخرى.

كما أن المؤشرات تلك تقول إن الوضع الحالى للحزب الحاكم يمر بأصعب الظروف فى تاريخه السياسى وبالذات فى تبرير سياسته لمكافحة الارهاب أمام الإدارة الأمريكية وحلفائها.. كما تتساءل تلك المؤشرات عن فاعلية مؤهلات الحكومة اليمنية فى مواجهة ردود الفعل الأمريكى؟ وفيما إذا كان بإستطاعة الحكومة اليمنية تحمل نتائج ردود الفعل السياسى اليمنى - الرأى العام اليمنى وقواه السياسية - .

ان المصاعب التى يواجهها اليمن ستقوده بلا شك إلى المزيد من الرضوخ للضغوط الأمريكية والدولية وبالتالى تقديم التنازلات الواحدة تلو الأخرى وذلك لخدمة أهداف السياسة الأمريكية وحلفائها، ولعل اعتراف رئيس الحكومة اليمنية الحالى السيد عبدالقادر باجمال بقيام اليمن بتقديم طلب إلى أمريكا لاستخدام قواتها العسكرية فى ملاحقة واغتيال أبوعلى الحارثى فى محافظة مأرب دليل كاف على ضعف وهشاشة النظام اليمنى، والدلالة على ذلك هو أن الحكومة اليمنية غير قادرة على تحقيق الاستقرار والأمن لأفراد المجتمع إلا بواسطة الإدارة الأمريكية.

٤- ماذا يعنى اغتيال السيد المناضل جار الله عمر بالنسبة للقوى السياسية اليمنية الأخرى وبالذات أحزاب المعارضة والتى كانت بعض قياداتها على قائمة الاغتيال والارهاب؟ ماذا هى فاعلة بالتحديد وهل هى على استعداد لمواجهة كافة الاحتمالات اللاحقة؟

٥- لقد كان الشهيد جار الله يمثل جوهر الشخصية الاشتراكية اليمنية الحديثة، الشخصية الانفتاحية والمؤمنة بالحوار والحاملة بتطوير مشروع الديمقراطية اليمنية التى تعانى من سوء الفهم وعدم الاحترام من قبل بعض القوى السياسية التقليدية، الشخصية الوطنية الحاملة بين عصرى يمن الحرية والعدالة والمساواة.. يمن العزة والكرامة.. انتكاسة كبرى للديمقراطية اليمنية وخسارة فادحة لكل القوى السياسية اليمنية.. وكنا نتوقع أن تقول الإدارة الأمريكية رأيها فى مقتله، وعندما نطالب معرفة رأى الإدارة الأمريكية فلا يعنى المطالبة بالتميز أو التحيز للاشتراكى اليمنى، ولكننا نريد معرفة رأيها فيما إذا كان مقتل جار الله عمل شخصى أو سياسى داخلى أم حلقة من مسلسل الارهاب؟!

وعندما نتحدث عن ذلك فلا يعنى قبولنا للتدخل الأمريكى فى شؤون اليمن رغم معرفتنا المسبقة بعدم قدرتنا على مواجهة الضغوط الأمريكية.. ولكن ما نريده فقط هو معرفة كيف تنظر أمريكا للارهاب؟ ولماذا تحاول متعمدة تجاهل الارهاب الذى يطال شخصيات بارزة فى مجتمعات العالم المتخلف؟

ونضيف القول للحكومة اليمنية.. إلى متى سيستمر مسلسل الارهاب فى البلاد ليطال عقوله ورموزه الوطنية بل ووحدته الوطنية، إرادة وأرضاً وشعباً؟!

ألم يحن الوقت بعد لمراجعة سياساتنا ومواقفنا؟ وهل فعلا فقدنا الحكمة المعروفة عنا، وهل نستطيع العثور عليها، وإذا عثرنا عليها فهل سنستفيد من تاريخنا السابق الذى لم نجن منه إلا المزيد من التخلف والفقر والتشرد وعدم الاستقرار؟؟؟

الشهيد جار الله.. السياسى والانسان والمثقف

يعتبر الشهيد جار الله أحد الشخصيات السياسية اليمنية البارزة على مدى ٤٠ عاماً.. مناضلا من أجل الجمهورية والوحدة.. مناضلا من أجل البناء والتحرر والديمقراطية.. مناضلا وقائداً سياسياً استطاع أن يحتفظ لنفسه بمكانة متميزة فى الحركة الوطنية اليمنية من خلال فكره وعمله.

لقد تميز جار الله عمر كشخصية سياسية قادرة على أن تتواكب أو تتغير مع المتغيرات السياسية الاقليمية والدولية.. وكان قبل تحقيق وحدة اليمن صاحب مبادرة سياسية ووطنية تدعو إلى التعددية السياسية فى اليمن ككل.. شخصية وطنية حلمت بالوحدة اليمنية وشارك فى تحقيقها، شخصية حالمة بوطن قوى وآمن ومتطور، شخصية حالمة لم تساعده الظروف على تحقيق أحلامه.. فقتلوه وقتلوا معه أحلامه وعندما قتلوه فهم لم يقتلوه كشخص عادى.. قتلوا أحلامه التى لم تتسع لها صدور بعض القوى السياسية التقليدية.. قتلوا أحلامه لأنها كانت تمثل أحلام غالبية أبناء اليمن..!!

قتلوا جار الله لأنه كان يمثل الشخصية السياسية اليمنية القادرة على التغيير والمؤمن بالديمقراطية ومبادئها.. قتلوا جار الله لأنه كان يمثل الشخصية الاشتراكية الانفتاحية والقادرة على الالتقاء مع مختلف الافكار السياسية التى تتعارض معها.. قتلوه ولم يحترموا تاريخه الوطنى.. قتلوه وهو يرفع شعارات وأفكار وطنية تعبر عن غالبية أبناء وطنه.. قتلوه وهو يؤكد أن الحوار الوطنى الصادق هو السبيل الوحيد لتجاوز كل مشاكل وهموم الوطن.

لقد كان الشهيد جار الله عمر - أبو قيس - يمثل التفرد السياسى اليمنى فى الجمع بين السياسى والمثقف، هذا الجمع الذى تفتقده الحركة الوطنية اليمنية.. فهو وبعض الشخصيات اليمنية القليلة العدد من أمثال الدكتور ياسين سعيد نعمان ومحمد الفسيل وغيرهم كانوا أكثر تميزاً فى الشخصية السياسية المثقفة.. ولأنه السياسى المثقف فقد كان محاوراً سياسياً وثقافياً يحظى باحترام الكبير من قبل أقرانه سواء فى اليمن أو خارج اليمن.. وهناك من كان يختلف مع الشهيد فى الكثير من مواقفه السياسية وأفكاره ولكنهم ودوه واحترموه لأنه واقعيا فى اختلافه وطرحه.

كما تميز الشهيد أبو قيس بواقعية فى قراءة التاريخ السياسى اليمنى والعربى والدولى... فهو قارئ جيد للاحداث... وسياسى يجيد بلورة مفاهيمه وأفكاره وإقناع محاوريه... سياسى مثقف وشغوف فى متابعة آخر الاصدارات السياسية والثقافيه والصحافيه وغيرها... مثقف يجيد المزج بين

الثقافة والسياسة ...

مثقف سياسى مؤمن بتعدد الافكار والثقافات واحترامها..

لقد عرفت الشهيد جار الله كقائد سياسى ومثقف يمنى موهوب وإنسان خلوق وبسيط.. تعامله الانسانى البسيط يدفعك الى احترامه حتى ولو اختلفت معه فى المواقف السياسية... إنسان لا تشعر بأى تكلف فى التعامل معه وفى أول لقاء معه حتى ولو كنت مختلفاً معه سياسياً وفكرياً.

وكانت لنا معه لقاءات سياسية وفكرية وانسانية... وذات مرة و أثناء زيارته لبريطانيا وفى لقاء إنسانى سألته فيما إذا كان- كقيادة معارضة- ألا يخاف على حياته من نتائج التعبئة السياسية الخاطئة لبعض القوى السياسية وكان ذلك فى العام ١٩٩٨م؟ فأجابنى بعفوية معبرة عن الصدق الانسانى: بأنه لا يخاف من الموت لأنه مصير حتمى لكل انسان وأضاف بقوله: «أنا كشخصية سياسية وعضو فى الحزب الاشتراكى أشعر بأن نهايتى لن تكون طبيعية، فأنا اتوقع أن يكون موتى برصاصة غادرة، ولكنى لا أدرى متى ستطالنى تلك الرصاصة فالعلم عند الله ونحن نؤمن بالقضاء والقدر.

وأضاف: ولكنى أتمنى لو تكون الرصاصة التى ستنهى حياتى هى آخر رصاصة وبداية لحل سياسى لكل هموم الوطن بل واتمنى أن أرى الوطن وقد تحققت فيه طموحاتى وطموحات كل الشعب ولو ليوم واحد وبعدها لا يهمنى أن أرحل عن الدنيا برصاصة أو صاروخ أو دبابة.

فاحترمت الشهيد جار الله عمر كشخص وكسياسى ومثقف حتى وإن اختلفت معه فى العديد من المواقف السياسية التى كان يتبناها وبالذات عدم حدوث المتغيرات التى كان ينشدها الكثير من أبناء اليمن فى هيكلية القيادة العليا للاشتراكى وبرامجه السياسية وتخلفه فى السياسة الاعلامية، بالاضافة إلى انفتاح الاشتراكى على بعض القوى السياسية التى لم تغير مواقفها تجاه الاشتراكى ومشروع تحديث اليمن.. لأن تلك القوى لازالت تتعامل مع الاشتراكى كحزب علمانى وملحد وكعدو تاريخى.. فالشهيد جار الله عمر كان يرى أنه ربما بالحوار قد تتغير مواقف تلك القوى وأن

الاشتراكى يجب أن يمحى من ذاكرته ومواقفه تلك القوى، وأن الاشتراكى يجب أن يمحى من ذاكرته ومواقفه الجديدة العديد من المسائل.. كالالتقاء والحوار مع الجميع.. وأن الوطن هو ملكا لكل أبناء اليمن.. ومع كل هذا فقد كنا نشعر بأن اندفاعه للحوار والالتقاء مع الجميع ربما يثمر عن نتيجة تعود ثمارها للوطن ككل، فاحترمنا موقفه وكنا نتمنى أن يوفق، وحينما أعلنت أجهزة الاعلام عن مقتله شعرنا كأفراد بأن الشهيد دفع ثمن مواقفه السياسية الوطنية غاليا.. وعادت بنا الذاكرة إلى تاريخ اليمن السياسى وتلك الخسائر البشرية التى تكبدها اليمن لمجرد أن الفكر السياسى اليمنى لم يتجاوز مرحلة الذات ولم يكن أمامنا إلا أن نتضرع إلى الله سبحانه وتعالى بأن يمنح الشهيد الرحمة وأسرته الصبر والسلوان.. ونقول لروح الشهيد.. نم قرير العين فتاريخك سيظل خالداً فى ذاكرة التاريخ الكفاحى للانسان اليمنى، والظلم مهما بلغ طغيانه وعمره فإنه لا يستطيع أن يدوم كل العمر.

ولابد أن يأتى يوم وتنقشع فيه الغمة عن الوطن لترفرف فوق سماءه حمامات العدالة والسلام والحرية والبناء والتطور.

دلالات قرار الرئيس اليمنى بوقف العمليات العسكرية ضد الحوثى وأنصاره

بعد أربعة أسابيع من اعلان الحملة العسكرية ضد السيد الحوثى وانصاره وتحديداً فى ١٨ حزيران «يونيو» ٢٠٠٤ أصدر الرئيس اليمنى توجيهه لقيادة الجيش والأمن بوقف العمليات العسكرية ضد الحوثى وجماعته بهدف إفساح الفرصة للوساطة السلمية لاقناع الحوثى بتسليم نفسه لأجهزة الأمن.. وبعد سقوط عشرات اليمنيين «من أنصار الحوثى وقوات الجيش» بين قتلى وجرحى ومشردين إضافة إلى تدمير المساكن وخلق التوتر بين المواطن والسلطة، جاء قرار التوقيف الرئاسى ليحقن الدماء ويترك للعقل والحوار فرصة انتهاء المواجهة غير الضرورية.

القرار بحد ذاته حكيم ويشكر عليه ولكننا نخاف أن يكون القرار يهدف إلى تعليق العملية العسكرية لفترة زمنية معينة تهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية وأهمها إعادة مراجعة خططها العسكرية وتعديلها أولا ثم اجراء محاولة تحييد بعض العشائر المساندة للحوثى أو الملتزمة للصمت ثانيا وأخيرا.

ويدور همس فى السر والعلن عن خفايا الخلاف المحتدم فكريا وعسكريا بين الحوثى والسلطة وكلها تؤكد أنها عبارة عن عملية عسكرية تتم بناء على رغبة أمريكية، فالحوثى وجماعته ظهروا كقوة تحت سمع وبصر أجهزة السلطة ودعمها وهذا ما اعترف به وزير الداخلية من أن السلطة كانت على علم بتوجيهاته وأنشطته منذ ١٩٩٧، ثم جاء اعتراف الرئيس من أنه قدم مساعدات للحوثى تحت مبرر نشر الفكر الدعوى الصحيح، ويدور الهمس أيضا عن أن السلطة أقدمت على شن الحرب ضد الحوثى وجماعته بهدف تحقيق هدف سياسى يتمثل فى الحد أو التخفيف من

حجم وكمية الضغط الأمريكى المفروض على اليمن بخصوص مكافحة الارهاب.

ويتداول الرأى العام المحلى قرار الرئيس اليمنى الخاص بوقف العمليات الحربية وأسباب اتخاذه بعد شهر من فشل تلك العمليات ولماذا لم يصدر قبل سقوط الضحايا والخسائر المادية؟ ومن هو المستفيد الحقيقى من تلك الحوادث؟ ومن الذى بدأ أو اطلق الطلقة الأولى؟ وهل فعلا ان الحوثى وجماعته يعتبرون ارهابيون؟ ولماذا ديمقراطية السلطة ضاقت بنفسها وبمن يعارضها كأفراد أو قوى سياسية؟ إن دلالات ومعانى قرار الرئيس يمكن تحديدها بالآتى:

١- أثبتت العملية العسكرية فشلها ميدانيا ومهنيا بل وسياسيا، كما أثبتت العملية فشل قيادتها العسكرية.

٢- إن العملية العسكرية والتى مازالت متواصلة رغم القرار الرئاسى تنم عن تفكير سياسى سائد فى اليمن يقوم على التناقضات السياسية والعقلية فى ممارسة العمل السياسى الرسمى والمعارض.

٣- إن أساس العملية العسكرية خاطىء ولم تكن هناك ضرورة لقيامها.. خصوصا وأن الخاسر الوحيد هو الوطن والخطأ هو فى استخدام القوة لحل الخلافات الفكرية والسياسية، وأسلوب استخدام القوة يتعارض ومبادىء العمل بمنهج الديمقراطية التى تدعيه السلطة.

٤- إن أسباب قيام العملية العسكرية ووفقا للاتهامات الرسمية المتناقضة دفعت إلى التأثير السلبى على مجمل أوضاع المجتمع بما فيها هامش الديمقراطية والتعددية الحزبية المقيدة والمكيفة لصالح السلطة من جهة أخرى، فالاتهامات الرسمية الحكومية والمتناقضة لم تقم على أدلة مادية وقانونية واضحة، بل إن السلطة لم تتعامل مع الحوثى كقضية قانونية بل كقضية سياسية حيث ان الحوثى صدم بأنه لم يستلم استدعاء من النيابة العامة وإن صح تصريحه فإن ذلك يعنى سقوط كل الادعاءات الرسمية ضده وكذلك مبررات شن أو قرار الحرب، ولا ندرى كيف يتم التعامل فى مثل هذه الأمور بدلا من استخدام القوة وسقوط عشرات الأفراد ما بين قتلى وجرحى ومشردين اضافة إلى التكاليف المادية الباهظة؟ وإلى اللحظة، لم تقدم السلطة مبرراتها المقنعة للرأى العام المحلى والاقليمى والدولى وكل ما قدمته عبارة عن تخمينات لا يعتد بها سياسيا وقانونيا.

٥- إن فشل الحملة العسكرية رغم عدم التكافؤ بين الطرفين يعنى أن هناك خللا ما أو ضعفا ما فى الأداء القيادى والتخطيطى للمؤسسة العسكرية اليمنية وهذا يتطلب اعادة النظر فى وضع القوات المسلحة والأمن تنظيميا وتسليحيا وعقائديا.. الخ.

٦- إن قرار الرئيس الأخير بوقف العمليات العسكرية أو الحرب لم يصمد طويلا وفقا لما حدث بعد ذلك من استمرار لتلك المواجهات مما يعنى أن هناك قوة نافذة فى السلطة ترفض تنفيذ القرار الذى يعطى فرصا للحلول السلمية ويبدو أن تلك القوى ترغب دوما فى العيش على التناقضات والمشاكل السياسية والقبلية، ولذا يصبح من الصعب تطبيق النظام والقانون على كل فئات المجتمع وخصوصا المتنفذة أو القريبة للحكم التى تشكل قوة داعمة لجماعات الفساد التى فشل النظام فى مكافحتها رغم قوة الشعارات فى مسألة مكافحته والملاحظ حتى يومنا هذا أن السلطة لم تبلور شعاراتها تلك فى تقديم أية شخصية فاسدة للمحاكمة اثباتا لمصداقيتها خاصة وأن استشراء ا الفساد يعتبر أحد العوامل المساعدة على التخلف، ويعتقد الكثير من المراقبين استحالة توفير الاستقرار للمجتمع والعمل على تأسيس دولة النظام والقانون المنشودة من قبل كل فئات وقوى المجتمع، وينبغى الادراك بأن المجتمع الذى تغيب عنه دولة النظام يظل فى حالة عدم استقرار أو تخلف شامل.

٧- لقد سادت حالة الدهشة والاستغراب للرأى العام السياسى اليمنى وكذلك الاقليمى والدولى من تدهور علاقة التحالف التى كانت قائمة بين جماعة الحوثى والسلطة الحاكمة وتحولها إلى علاقة عداء ويعيد الرأى العام فى ذلك التحول إلى عدم ايفاء السلطة فى تلبية استحقاقات جماعة الحوثى أسوة بالجماعات الأخرى التى تحالفت مع السلطة أثناء حرب ١٩٩٤ وقد مثلت سياسة تحقيق تلك الاستحقاقات عبئا ثقيلاً على كاهل السلطة حتى أصبح ذلك بؤرة للتنافر والتناحر بين أعداء اليوم وأصدقاء الأمس خصوصا أن تلك التحالفات أصبحت غير مقبولة اقليميا ودوليا وبالذات من قبل التحالف الدولى الجديد بقيادة أمريكا التى باتت تتمتع بحرية أوسع وأكثر مما سبق فى الحركة داخل اليمن ومعظم الاقطار العربية تحت شعار مكافحة الارهاب.

إن القراءة الهادئة لما يجرى فى اليمن تعنى فشلا للسلطة الحاكمة كونها لم تستطع السيطرة على مجموعة قليلة العدد والعدة بالمقارنة مع امكانيات السلطة وجيشها، كما تعنى أن السلطة تحاول الإطالة من الاحداث فى محاولة منها لقراءة ردود فعل كل من أحزاب المعارضة من جهة وأمريكا من جهة أخرى بهدف كسب جولات معينة فى علاقتها مع أمريكا فى محاولة منها أيضا لترحيل أو تعليق بعض من الضغوط الأمريكية المفروضة عليها.

وعلى الرغم من تسارع الاحداث فقد شرعت الرئاسة اليمنية فى اصدار قرار بتشكيل لجنة وطنية من كل القوى والفعاليات والشخصيات اليمنية للتفاوض مع الحوثى وحثه على الاستسلام واللجوء إلى العدالة.. وعلى الرغم من ايجابية قرار تشكيل اللجنة الوطنية فقد تهاجم بعض السياسيين اليمنيين عن دوافع القرار وحددت تلك الدوافع بمنح الوقت المناسب لاعادة المراجعة لخططها العسكرية.. وقد أثبتت صحة ما تردد عندما ذهبت اللجنة إلى محافظة صعدة والبدء بالتفاوض مع الحوثى بينما السلطة كانت تعد العدة للهجوم على مواقع الحوثى وجماعته وبالفعل نجحت قوات الحكومة وفى ظل وجود لجنة الحوار من السيطرة على كل مواقع الحوثى وجماعته فى جبل مران من دون أن تقبض عليه.. ويبقى التساؤل الأهم الذى يردده الشارع اليمنى: هل فعلا كانت هناك نوايا صادقة من قبل الرئاسة أثناء اصدارها قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية؟ وهل تمت العملية العسكرية التالية لتلك الأحداث دون إرادة الرئاسة أم بإرادة الرئاسة ورضاها؟ فلماذا إذن كل هذا التناقض؟

وبعد أن نجحت حملة الحكومة فى السيطرة على جبل مران وهروب الحوثى، فهل يتوقع الشارع اليمنى ظهور حوثى آخر؟ وهل اليمن قادر على مواجهة الحوثيين الآخرين ومن هو المستفيد من استخدام القوة؟ وهل يمكن الاستفادة من الاحداث السابقة من خلال إعادة مراجعة الاوضاع العامة للبلد والشعب؟

وعلى افتراض ان السلطة تمكنت من اعتقال السيد الحوثى فهل ستقدمه إلى المحاكمة أم أنها ستحاول تصفيته خوفا من أن تتحول محاكمته إلى كشف الفضائح والاسرار ومن ثم تحويله إلى

بطل.. وتحوله إلى بطل سيظل قائماً فى كل الحالات- اعتقال ومحاكمة أو اغتيال أو تصفية أو تركه هاربا.

ولذا فهل يمكن اعتبار ظاهرة الحوثى بمثابة هزة قد تعيد ترتيب حسابات الحقل اليمنى؟ وهذا ما أتمناه

وإلى فخامة الرئيس على عبدالله صالح نقول: إن الفرص مازالت متاحة للتبنى الصادق والمخلص لروشتة اصلاح شاملة تتوافق وطموحات كل فئات وقوى المجتمع اليمنى.. ونحن مازلنا متفائلين به لقيادة عملية الإصلاحات الوطنية.

سياسة التسريبات اليمنية
ومحاولة اغتيال نجل الرئيس اليمنى

توطئة:

الاغتيال كهدف أو سياسة أو اسلوب مرفوض وشخصياً فأنا من أشد كارهى ومعارضى استخدام وحمل السلاح سواء للزينة أو للثأر... وهذا الموقف الشخصى لا يعنى تجريد قوة الدفاع الرسمية من حمل واستخدام السلاح فى الدفاع عن سيادة وأمن الأوطان، ولهذا فأنا لست مسروراً من امتلاك عامة اليمنيين للسلاح الذى يفوق كميته الخمسين مليون قطعة سلاح أى بمعدل ٥قطع لكل شخص واحد... وتلك الكمية هى غير الكمية التى تمتلكها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية اليمنية.

وظاهرة انتشار السلاح غير الرسمى تساعد على انتشار الفوضى والجريمة وعدم احترام الأجهزة الرسمية وايضاً ظهور المحاباة والمحسوبة والفساد.

سياسة التسريبات:

طريقة التسريبات للأخبار السياسية والاقتصادية والإعلامية أصبحت ظاهرة سياسية يمنية متميزة ثم تحولت الى أسلوب سياسى اساسى للسياسة الرسمية اليمنية تهدف من خلالها الى:

١- جس نبض الشارع العام والسياسى الخاص تجاه قرار أو خطوة مقبلة ينوى صانع القرار السياسى القيام بها.

٢- بعد جس النبض يتم تقييم ردود الفعل الخاصة والعامة على طريقة الاستعداد لمواجهة تلك الردود.

وتتميز التسريبات فى عالم السياسة الرسمية فى كيفية تهيئة الرأى العام لعملية التغييرات الاقتصادية بصورة عامة والتغييرات السياسية بصورة خاصة والتغييرات السياسية تمثل جوهر ظاهرة التسريبات، وتبرز التسريبات السياسية الرسمية فى كيفية زرع الشكوك والفتن بين القوى

السياسية والمعارضة بهدف اضعافها من خلال زيادة درجات التباعد فيما بينها، كما تبرز فى كيفية تغيير القيادات السياسية«رئيس وزراء-وزير- محافظ...ألخ» وبالتالى إحراف بعض الأسماء أو إجبار بعضها على القبول بعملية التغيير.

وفى بداية عام ٢٠٠٤م ومن دون توقع تناولت وكالات الأنباء العربية والعالمية خبر نجاة العقيد أحمد على عبد الله صالح- نجل الرئيس اليمنى- قائد القوات الخاصة بمكافحة الإرهاب وقائد الحرس الجمهورى من محاولة اغتيال نفذها أحد ضباط الجيش اليمنى ويدعى على احمد المرانى الذى أعلن عن مقتله ونقل احمد الى الاردن لتلقى العلاج، وكانت ردود الفعل الاردنية غير واضحة وبعدها بيومين أوردت وسائل الاعلام اليمنيه الرسميه خبراً أظهر العقيد احمد وهو يشرف على حفل خاص نظمته القوات الخاصة التى يقودها ودعى إليها ممثلو العديد من وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية وقد نفى العقيد أحمد الشائعة واعتبرها مغرضة ومأجورة وظهور نجل الرئيس ولقائه ببعض ممثلى اجهزة الإعلام الاجنبية كان تأكيداً للنفى الرسمى الذى أعلن بعد تداول الشائعة على المستوى الإعلامى العربى والعالمى ولكن لم يضع حداً لاحاديث المقاهى والكواليس السياسية العامة والخاصة والتى أبرزت تساؤلات لازالت قائمة مثل:

١- هل فعلاً كانت هناك محاولة اغتيال لنجل الرئيس وكيف يمكن الربط بين منفذ المحاولة الذى أعلن اسمه «على احمد المرانى» والنفى الرسمى للمحاولة؟

٢- هل يمكن اعتبار الضابط «المرانى» منفذ المحاولة اسماً وهمياً من اختراع مطلق الشائعة أم إنه فعلاً موجود... فأين هو الان ولماذا لم تظهره أجهزة الاعلام الرسمية ليعلن عن نفسه ورفضه لاستغلال اسمه والدفاع عن ذاته؟

٣- هل يمكن القول إن هناك محاولة ولكنها فشلت- على اعتبار ان نجل الرئيس يقود القوات الخاصة بمكافحة الارهاب- فى تحقيق أغراضها؟

٤- هل يمكن القول إن انصار تنظيم القاعدة فى اليمن وراء المحاولة لاعتبار أن القوات الخاص بمكافحة الارهاب

أقيمت خصيصاً لملاحقتهم واعتقالهم لكونهم يعتبرون خطراً على اليمن ومصالحها ومصالح أصدقائها فى اليمن وخارجه؟

٥- هل ظهور نجل الرئيس فى حفل خاص لقواته تم على اساس ان هناك برنامج زمنى محدد لذلك الظهور أم ان الحفل تم إعداده بطريقة سريعة وكأن الامر لايؤثر على الوضع السياسى العام لليمن؟

٦- هل يمكن التصور بأن هناك جهة رسمية كانت وراء إطلاق تلك الشائعة بهدف تحقيق بعض الاهداف السياسية؟ ومن تلك الاهداف ما يلى:-

أ- محاولة يمنية لاظهار مصداقيتها السياسية فى مكافحة الارهاب أمام التحالف الدولى الخاص بمكافحة الإرهاب خصوصاً وأن معظم اطراف ذلك التحالف وبالذات أمريكا لها بعض التحفظات رسمياً على مختلف المستويات على الرغم من تمسك تلك الاطراف بأهمية وضرورة وجود اليمن كعضو فى تحالفها...

ب- محاولة يمنية لابراز تلك القوات وضرورةتقدير دورها وايضاً ضرورة دعمها اليا وفنياً ومادياً من قبل التحالف الدولى.

جـ- محاولة يمنية لابراز العقيد أحمد كشخصية مهمة ومحورية وكقائد سياسى وعسكرى يعول عليها فى المستقبل ليس بكونه النجل الاكبر للرئيس ولكن كقائد سياسى وطنى، خصوصاً بعد ظهور رد شعبى صامت لمسألة توريثه الحكم من أبيه والتى تتردد بين الحين والاخر ومنذ سنوات على الرغم من الرفض الرسمى للرئيس الذى يعتبر النظام اليمنى جمهورى وليس ملكى.

وربما تكون محاولة يمنية رسمية تهدف الى إبراز شخصية أحمد وبالتالى معرفة أى من الجهات وخصوصاً المقربة للرئاسة ستكون مسرورة بسماع خبر المحاولة ومن ثم العمل على التخلص التدريجى والسلمى من وجودها كمعارض لمسألة التوريث...الله أعلم...

كل المؤشرات المتوفرة تؤكد مصداقية المحاولات اليمنية الرسمية خصوصاً وأن الانطلاق الصاروخى للسيد أحمد على عبد الله صالح يظل مُملٍ للتساؤلات المثيرة والغريبة، فالانطلاقة الصاروخية من رئيس جمعية خيرية وعضو برلمانى حتى قائد للحرس الجمهورى وقائداً للقوات الخاصة بمكافحة

الإرهاب... فمن وجهة نظرى الشخصية لا اعتراض على شخص السيد أحمد حتى لو أصبح رئيساً لليمن ولكن عبر انتخابات حقيقية ونزيهة ومستقلة، ومن حق أى مواطن يمنى وأحمد واحد منهم الترشح لمنصب الرئاسة أو أى موقع آخر... الاعتراض ليس على الشخصية ولكن على طريقة تجاهل حقوق الآخرين، بل وربما يكون أحمد أفضل من سابقيه الرؤساء فى حالة أصبح رئيساً لكونه يمثل روح الشباب وحماسها المتقد، ولكنه لن يكون الأفضل لو أنه أصبح رئيساً بالوراثة أو بالديمقراطية العربية «٩٩,٩٩٪ أو الأغلبية المطلقة» والتى يعرف الجميع كيف تتم؟

وأمام كل هذا تظل عملية الاستشراف من تلك الشائعة ونتائجها ناقصة وغير مجدية ما لم تبرز جهة مستقلة ومعروفة بحياديتها لتكشف عن كل الملابسات وإن صح أن هناك محاولة اغتيال فأنه ينبغى أن نعلن رفضنا التام لإسلوب الاغتيالات والعنف والإرهاب حتى لو طالت طفل أو مواطن أو امرأة أو مسؤول فاسد، فأسلوب الاغتيالات لا يخدم بناء الاوطان وتحقيق الاستقرار والسلام والوئام الاجتماعى والتوحد معاً فى مكافحته واستئصاله من السياسة اليمنية بكل الطرق السياسية والقانونية والثقافية.

وماذا بعد؟...

بعد ظهور الشائعة الخبرية أو التسريبات وما تلاها من نفى رسمى أقدمت أجهزة الأمن اليمنية على اعتقال الصحافى سعيد ثابت سعيد مراسل وكالة أسوشيتدس برس وقدس برس وعضو المجلس المركزى لنقابة الصحافيين بشبهة مسؤوليته الرئيسية على نشر الشائعة الخبرية المفبركة لوسائل إعلام خارجية وقد تم تقديمه للمحاكمة بسرعة مذهلة ومخالفة للدستور اليمنى والالتزامات اليمنية للمواثيق الدولية الخاصة باحترام حرية الرأى والتعبير وحقوق الإنسان وأهمها حرية الصحافة، كما أن محاكمة سعيد ثابت بتهمة النشر يسيئ إلى القوانين النافذة وينفى الادعاءات الرسمية باحترام الحكومة اليمنية واجهزتها لمبدأ الديمقراطية ومع أن المحكمة أفرجت عن سعيد وأجلت إجراءات المحاكمة إلا أن الخطر لا زال قائماً ومهدداً لحياة الصحافى سعيد...

ومهما كانت الشائعة الخبرية صادقة أو غير صادقة فقد كان من المفروض أن تكتفى الحكومة بردها

بالنفى وترك الأمر للقضاء إذا تطلب الأمر ذلك لأن الديمقراطية الحقيقية لا تضيق من خبراً أوشائعة أو مقالة صحفية أو أغنية فنية ولكنها - أى ديمقراطية - تتسع لمثل ذلك وخصوصاً عندما تشعر بالثقة فى ممارستها على الواقع والديمقراطية الحقيقية لا تهتز أو ترتعد خوفاً من خبر كاذب أو مقالة ناقدة أو أغنية أو قصيدة شعرية وفى الحقيقة لم أستطع استيعاب مثل تلك الأمور خاصة بعد الملاحقات الأمنية للفنان اليمنى/ فهد القرنى وأغنيته الناقدة للأوضاع المعيشية للمجتمع - أنا استاهل - والتى لا زالت آثارها قائمة حتى اليوم، ولست وحدى لم أستطع استيعاب ما حدث بل كل الرأى العام اليمنى وقواه السياسية والمدنية وصولاً إلى الرأى العام العربى والدولى.

ولا نريد انتظار تلك التنبؤات التى تقول إن الأيام القادمة كفيلة بنشر الحقائق كى لا نربط المستقبل بتنبؤات فى أمور وأحداث بسيطة لا تستحق العناء والجهد المكلف بينما هناك أمور وقضايا استراتيجية تتطلب البحث فيها مثل: إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية من خلال إعادة بنائها انطلاقاً من دولة النظام والقانون التى ينبغى أن تكون وسيلة النقل الأساسية للمجتمع اليمنى فى قطار المتغيرات الدولية والذى يسير بسرعة مذهلة ومخيفة وربما أكثر وحشية وعنفواناً.

وعلى اليمن شعباً وحكاماً وأحزاباً تجاوز مصطلحات القاموس السياسى القديمة بل وإغلاقه ودفنه ومن ثم التطلع إلى المستقبل بتجرد من الأنانية الحزبية والقبلية على طريق التعامل مع الواقع برؤية استراتيجية وطنية أساسها المنهجية العلمية والسياسية والعقلانية.

تحديات الجالية العربية والإسلامية فى بريطانيا بعد تفجيرات لندن

فى صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٥/٧/٧م اهتزت بريطانيا ومعها غالبية دول العالم على أخبار التفجيرات الإرهابية والمؤلمة التى شهدتها مدينة لندن - مدينة الضباب - مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومادية لا يقبلها العقل والمنطق وتواكبت تلك التفجيرات مع تضارب الانباء حول عددها... هل هى سبعة أم أربعة وحول قتلاها وجرحاها وكانت بعد يوم من بدء قمة الثمانية الكبار، أى قادة الدول الصناعية والغنية فى العالم بمدينة أدنبرة، وأيضاً بعد اختيار مدينة لندن للألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢م حيث كان شعب بريطانيا بكل مكوناته يعيش احتفالات الفرح لاختيار مدينة لندن للألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢م مما حول أفراحهم إلى أتراح وأحزان.

بالطبع نحن نرفض وندين ونستهجن تلك العمليات الإجرامية ومن يقف وراءها وأياً كان الفاعل... وفى الأساس فنحن نرفض العنف والإرهاب سواء الفكرى أو العسكرى أو العقائدى ومن أى معتقد كان، لأننا نرى الإرهاب ظاهرة دولية غير مرتبطة بأديان محددة، والدليل أن ضحاياه لا تفرق بين أصحاب العقائد والملل والمشارب.

كما أننا نرفض إسقاط تهم الإرهاب على أية عقيدة سواء كانت اليهودية أو المسيحية أو الإسلامية، لأننا ندرك ونؤمن بما تتضمنه تلك الأديان من أفكار التسامح والتقارب والعدالة، كما ندرك بأن هناك جماعات متطرفة تؤمن بالعنف فى كل الأديان، وهذه الجماعات تجد نفسها خارج إطار مجتمعاتها فتلجأ إلى التطرف والعنف لتحقيق أفكارها وأهدافها المتطرفة، وقد يكون لجوءها لتلك الاساليب عائداً إلى أوضاع مجتمعاتها السياسية والاخلاقية والاقتصادية التى لا تتواءم أو تتوافق مع تفكيرها، إذن العنف والتطرف ظاهرة عامة... ظاهرة مرفوضة من الجميع... ظاهرة لا يمكن حصرها بأديان معينة أو مذهب سياسى ما... ويعود تنامى تلك الظاهرة إلى فشل رجال السياسة

ومصداقيتهم فى مكافحتها... ولعلنا ندرك بأن تفجيرات لندن تزامن وقوعها مع وجود التحالف الدولى الخاص بمكافحة الإرهاب والذى تشكل بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١م التى حدثت فى أميركا وقادت ذلك التحالف أميركا كونها أقوى دولة فى العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية... وهنا يثار تساؤل مهم وهو: كيف حصلت أو وقعت تلك العمليات المنافية لكل القيم والأعراف الدينية والانسانية بعد أربع سنوات من قيام التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب، فهل يعنى هذا أن التحالف فشل فى مكافحة الإرهاب؟ ومن يتحمل مسؤولية الفشل وأين هى مكامن الفشل؟... سؤالنا هذا يتطلب إجابة صادقه من كل الانظمة وبصورة خاصة من قيادة وأعضاء التحالف الدولى، بدلاً من إلقاء التهم والمسؤولية جزافاً على أمة ما أو ديانة ما.

فإذا كنا نسعى إلى تحقيق السلام والأمن والحرية لكل العالم- فعلينا صادقين ومخلصين- لقيمنا الدينية والإنسانية أن تكون مساعينا متوازنه وعادلة والقبول بالعيش المشترك للجميع كونه حق إلهياً إنسانياً للجميع وهنا فقط تتمثل المسؤولية المشتركة للجميع.

وينبغى هنا الاشارة إلى أنه يستحيل تحقيق أية مساع ما لم تمتثل بصدق وعقلانية إلى قيمنا الدينية أولاً وتجاوز الماضى ومشاكله ثانياً والاعتراف بالآخر والتوافق مع القيم المشتركة التى تجمعنا ثالثاً، وأما رابعاً وأخيراً فهو الاعتراف بأن توافقنا فى مواجهة كل أشكال الارهاب هو السبيل الوحيد للقضاء عليه.

وأنا كإنسان ومسلم أرفض استخدام العنف كوسيلة من قبل أى جماعة دينية إسلامية كانت أو مسيحية أو يهودية ولا أرى بأن تلك الاديان تحرض على العنف فى تعاليمها الاساسية، وأعتقد جازماً بأن مثل تلك الجماعات هى التى تزرع الفتن والاختلافات بين تلك الأديان لأهداف خاصة بها... ومثل هذه الجماعات تدعى لنفسها الكمال وترفضه من الآخرين حتى من أبناء ديانتها فما بالنا من الديانات الأخرى، وللأسف إن هذه الجماعات تحاول قدر استطاعاتها استخدام التأثير السياسى والاقتصادى لعلها تتمكن من نشر أفكارها على بقية الشعوب والامم، والتاريخ السياسى العالمى زاخر وشاهد على ما نقوله.

المهم أن الإسلام برئ من تهم الإرهاب ولا يمكننا القبول بإسقاط تلك التهم على الإسلام وغيره من الأديان لمجرد أن هناك جماعات دينية متطرفة تؤمن بالإرهاب كوسيلة فكرية أو عملية.

وإذا كان لا بد من مناقشة أسباب ظاهرة الجماعات الدينية الإسلامية المتطرفة والتى لا تشكل واحد فى الألف مليون أو المئة من جموع المعتنقين للديانة الإسلامية فينبغى هنا أن نناقش وندرس أسباب تلك الظاهرة فى كل ديانة من كل الجوانب.

بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ المؤلمة استنفرت الادارة الأميركية كل قواها واتهمت المسلمين وكان أتهام متسرع وكأن المسلمين غير معنيين بالإرهاب كونهم بعيدين عن الإرهاب وآثاره على الرغم من أن تلك الآثار لا تخص ولكنها تعم المسلم والمسيحى واليهودى وغيرهم، ولعل الأمة الإسلامية هى الأكثر تضرراً من الإرهاب العام والإرهاب الدولى.

والجاليات العربية والإسلامية المتواجدة فى الدول الأوربية وأميركا وآسيا وأفريقيا تتعايش مع شعوب تلك المجتمعات بسلام وأمان وشراكة إنسانية، ووجود عناصر متطرفة فيها لا يعنى أن كل أبناء تلك الجاليات يتميزون بالتطرف والعداء للسامية كما هو موجود فى أى جالية عرقية أخرى.

ووجود تلك الجاليات فى المجتمعات الأخرى لا يعنى أن لها الحق فى تغيير قيم وتقاليد وعقائد تلك المجتمعات، كما أن وجودها لا يعنى أن تتعارض مع قيم وتقاليد وعقائد تلك المجتمعات ما دامت أنها قبلت التعايش فى هذه المجتمعات، ولا يحق لتلك المجتمعات فرض قيمها وتقاليدها وعقائدها على تلك الجاليات العرقية ولكن سبل العيش المشترك والتوافق فى قيم الحياة والعمل هى التى يجب أن تكون أسس الترابط للمجتمعات المتعددة وعلى كل الأطراف احترام تلك الأسس وترسيخها، كما أنه لا بد أن يعمل الجميع على الحفاظ على حياتهم وسلامتهم وأمنهم من دون التحيز لديانتهم.

ولعل مساهمة العقل الإسلامى واليد العاملة الإسلامية فى بلاد المهجر ظاهرة للجميع ولا يمكن لمنصف أنكارها أو تشويها على مر التاريخ، وقد يوجد بعض المنكرين للمساهمات الإسلامية فهؤلاء لا يمثلون بالطبع كل المجتمعات وهنا يتطلب مواجهتهم بالحوار العقلانى والحقيقى.

والجالية العربية والإسلامية فى بريطانية لا تعيش خارج الواقع البريطانى وهى تمثل المكون الثانى

للمجتمع البريطانى رغم ضعف دورها وتأثيرها السياسى العام... وعلى أبناء الجالية العربية والإسلامية الادراك بأنهم جزء من المجتمع البريطانى وعليهم أن لا ينقلوا اختلافاتهم الفكرية والسياسية إلى واقعهم البريطانى وعدم السماح لتلك الاختلافات فى التأثير على أوضاعهم ودورهم فى المجتمع البريطانى... ويتوجب على أبناء تلك الجالية الادراك المقنع والمسبق بأن مصيرهم بات من مصير المجتمع البريطانى.

كما أنه يتوجب على الحكومة البريطانية تشجيع أبناء الجاليات العرقية ودفعهم للمشاركة الفاعلة والمناسبة فى تنمية وبناء بريطانيا وعدم استهدافها فى إجراءاتها السياسية والقانونية....

ولكونى أخترت العيش فى بريطانيا ولأسباب عديدة، فإن واجبى أن أحافظ على تماسك وسلامة وأمن المجتمع البريطانى لأنى أحافظ على سلامتى وأمنى وتوازنى، ولأن هناك واجبات فهناك أيضاً حقوق مقابلة لذلك الواجب وبالتالى لا يمكننى اختيار حقوقى ونسيان واجباتى وهذا ما تعلمناه من عقيدتنا... إذن لا بد لى من معرفة كل شئ والصراخ بأعلى صوت لو أن هناك ظلماً وقع علينا... لا بد لى من احترام هذا المجتمع والعمل على سلامته وأمنه وتماسكه ما دامت حقوقى محفوظة ومصانة والتى لم أنلها فى بلادى أو موطنى الأصلى... فديننا يدعونا لذلك... وأمام هذا فإننا نرى بأن الجاليات العربية والإسلامية فى بريطانيا أمام تحديات قاسية ما لم نلتزم بقواعد العيش فى هذا المجتمع... وتلك الجاليات عليها الاندماج مع مكونات المجتمع البريطانى والحفاظ على استقراره وازدهاره... عليها المشاركة الفاعله فى المكونات الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية البريطانية والنظر إلى بريطانيا كوطن لهم فيه من الحقوق والواجبات ما لكل بريطانى... عليها التوسع الأفقى والرأسى فى الحوار مع مكونات المجتمع البريطانى... عليها نبذ ومكافحة كل الأفكار المتطرفة ومصادرها والاحتكام إلى القوانين والتشريعات البريطانية التى تحفظ وتصون حقوق الجميع.

وعلى الجاليات العربية والإسلامية الخروج من نطاق تقوقعها والعمل والتفكير بمصالحها المستقبلية التى أرتبطت بمصالح المجتمع البريطانى، ولعلنا نعرف بأن القانون البريطانى لا يلغى معتقدات الأفراد والجماعات العرقية المكونه لمجتمع بريطانيا.

وعلى تلك الجاليات أيضاً تحسين أداء عملها المحصور فى دائرة العمل الخيرى الذى يزيد من تضييق الخناق عليها ويضعف من تأثيرها ودورها العام، فعليها الاشتراك فى الفعاليات السياسية والثقافية البريطانية، فالانكماش والتقوقع لا يفيدها حاضراً ومستقبلاً وفى ظل مجتمع حضارى ومتطور وديمقراطى... كما اننا لا نريد حصر تفاعل تلك الجاليات مع همومها وقضاياها فقط بل شمول دائرة التفاعل مع كل هموم وقضايا المجتمع البريطانى... وعلى تلك الجاليات الاستفادة من تجارب وأوضاع شعوبهم فى أوطانهم الأصلية التى تعمل أنظمتها السياسية على تخلفهم وقهرهم واضطهادهم ونهب خيراتهم وثرواتهم.

عليها أن تنظر لواقعها الجديد والمجتمع الجديد.

وأنا كمسلم لا يمكننى القبول بصاحب فكرة يدعونا فيها للجهاد ضد المجتمع الذى أعيش فيه وأتمتع بكامل حقوقى بينما صاحبها لا يجرؤ على قول هذه الدعوة فى أوطاننا الأصلية ضد أنظمتها السياسية الفاسدة التى دعتنى ودعت غيرى لهجرة أوطاننا لأننا لم نتحمل سياستها المتخلفة والفاسدة ولعل أهل مكه أدرى بشعابها... فهل يمكن للجاليات العربية والإسلامية مواجهة تحديات المستقبل، وكيف ومتى؟... لا بد للجميع أن يشارك فى البحث والدراسة عن الجواب وبعقول مفتوحة ونظيفة...

الفصل الخامس

الفساد والفاسدون

الفساد وما أدراك ما الفساد اليمنى؟

يعتبر الفساد أحد المصادر الرئيسية لإنتشار ظاهرة التطرف والإرهاب والفقر والتخلف، واليمن وباعتراف اليمن رسمياً وشعبياً وكذا المؤسسات والمنظمات الدولية يعتبر الفساد إحدى المعضلات السياسية والإدارية والاقتصادية التى تواجه الشعب اليمنى، والفساد فى اليمن لايمثل مجموعة أو لوبى، بل أصبح بمثابة جهاز كبير مقابل للجهاز الرسمى، وهو موجود فى كل الأجهزة الرسمية، حتى بات من العسير على النظام الحالى مواجهته ومكافحته أى أصبح الفساد بمثابة دولة داخل الدولة وتأثيره أكبر وأوسع من تأثير جهاز الدولة الرسمى الذى يعانى ضعفاً واختراقا فى كل مفاصله.

ويتفق الجميع على إن الفساد الذى يسود فى أى مجتمع يعتبر مصدراً رئيسياً لإنتاج الإرهاب والتطرف والفقر ولمكافحة هذه الظواهر فلابد أن يكون الكفاح مركزاً على الفساد وتكثيف الجهود والطاقات المادية والبشرية المخصصة فى هذا الاتجاه.

ومن ثمار الفساد بالإضافة إلى الإرهاب والفقر فقد انتشرت ظواهر لم يألفها المجتمع اليمنى مثل:

١- انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات وبكل أنواعها.

٢- انتشار الدعارة والاتجار بالأطفال واستخدامهم فى التسول بالدولة المجاورة مثل السعودية.

٣- حدوث خلل فى العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع.

٤- انهيار فظيع فى مكونات طبقات المجتمع وعلى وجه الخصوص الطبقة الوسطى التى تمثل أساس التطور لأى مجتمع، وقابل ذلك بروز فئات طفيلية أثرت على تركيبة المجتمع من نهبها لخيرات ومقدرات البلد.

٥- ضعف الأداء فى الجهاز الإدارى، وضعف فى الإداء الإنتاجى والاستثمارى .

٦- ضعف الاداء التعليمى مع غياب شبه كامل للتعليم الفنى.

لقد تعمق الفساد وأصبح التشيع له ضرورة لأى فرض يسعى الى تحقيق أبسط مطالبه من الحكومة أو من الافراد لإن اخطبوط الفساد أصبح وسيله وغاية للبلوغ إلى القمة والثراء، وفى كل يوم تفوح رائحة الفساد.

وقد قامت صحيفة الأيام الأهلية فى أحد اعدادها بشهر مارس ٢٠٠٥م بنشر خبر عن صدور توجيه من شخصية كبيرة ومتنفذة فى النظام تقول:

الاخ/ محافظ محافظة حضرموت

فضلاً أصرفوا للأخ/ ...... بقعة أرض من حقنا جبل فوه

اخيكم/ ع.أ

وهناك مظاهر فسادية مزمنة تعرضت لها الصحف اليمنية والاجهزة الرقابية مثل البسط على أراضى عقارات مدينة عدن التى صدر قرار منذ قيام الوحدة اليمنية « مايو ١٩٩٠م» بشأن جعلها عاصمة اقتصادية وتجارية لليمن أى مدينة حرة ... وقد بلغ الفساد الى ان احد الباسطين على بعض الأراضى فى عدن الى ان يوجه مدير مصلحة الاراضى بعدن بصرف قطعة أرض لأحد مقربيهم ويقول التوجيه:

الاخ/ مدير الاراضى م/عدن

اصرفوا قطعة ارض للأخ /........ من ارضنا فى عدن.

اخيكم/ع.أ

وتحت شعار الاصلاحات الهيكلية الذى أصبح أبرز سياسات النظام اليمنى وقد استطاع جهاز الفساد المقابل لجهاز النظام ان يسيطر على عملية تنفيذ تلك السياسة من خلال الاستحواذ على مؤسسات القطاع العام الخاضعة لبرامج التخصيصية ومن خلال شراءها بأبخس الاثمان التى لا تعادل حتى قيمة مبانيها أو موجوداتها النقدية أو العينية.

ومما يؤسف له أن رموز النظام يدعون دائماً بصدقهم فى مكافحة الفساد ولكن الواقع يقول غير ذلك لأن الناس لم يرون تطبيقاً لادعاءاتهم واقوالهم السمجة والمكررة وذلك من خلال تقديم احد رموز الفساد للمحاكمة والغريب أن المسؤولين الرسميين ولتبرير فشل سياسة النظام يلقون بالمسؤولية فى انتشار الفساد وضعف مكافحته على المواطن البسيط الذى يجتهد فى تحقيق مطالبه من اجهزة الحكم بكل الطرق والوسائل الممكنة مع أدراكهم- المسؤوليين- بأن غياب النظام والقانون والعدالة والمساواة هو أحد الاسباب الرئيسية لانتشار الفساد وهيمنته على الارض والعباد.

وبلغ الفساد الى حد تقاسم رموزه موارد البلاد والعباد على شكل اقطاعيات وهى معروفة للجميع من عامة العباد... فمثلاً وجدت أجهزة الامن فى محافظة آب جثة أحد عناصرها فى احدى القرى فكان العقاب على الطريقة الإسرائيلية حيث قامت مجموعة أطقم مسلحة بطرد السكان من بعض المنازل ونهبها وتشريد اهلها ومن ثم احراقها وتدميرها ورميها بقذائف الار بى. جى، ثم قامت بتخريب المحاصيل الزراعية لبعض السكان، مع العلم أن كل جهاز أمنى وعسكرى يخضع مباشرة لقائده المباشر وليس للسلطات المحلية أى مسؤولية عليا بل أن قادة تلك الاجهزة وفى كل محافظة ومديرية هم أصحاب السلطة العليا على تلك المحافظات والمديريات ثم يأتى قادة المناطق العسكرية فى رأس الهرم على السلطات المحلية بل والمركزية.

ولأن جهاز الفساد أكثر نفوذاً وسيطرة وانتشاراً فقد بلغت به الوقاحة الى حد التدخل فى الأحاديث الصحفية للمسؤولين الحكوميين من خلال تكذيبها ومن ثم اجبارهم على نفس احاديثهم أو التزام الصمت كما حدث مؤخراً مع وزير العدل اليمنى حينما اعترض على الإعتداء بالضرب والطرد لمحاميين وصحافيين يمنيين من قبل قاض محكمة ومجموعة عساكر وأعلن بأنه سيصدر قراراً للتحقيق فى موضوع الحادثة ولكن مصدر مسؤول غير محدد الاسم والجهة التى يتبعها أكد ان الوزير لم يقل ذلك وإن الاخرين قد اساءوا الفهم لحديثه وما أكثر تصريحات المصدر المسؤول الذى يتدخل فى كل شئ من دون حسيب أو رقيب.

إذاً، أين تكمن المشكلة.. فى الأنظمة الفاسدة؟ أم فى أجهزة النظام أم فى العباد؟

لابد من بحث وتحليل علمى بشأن تلك المشكلة على الرغم من إدراكنا المسبق باستحالة تحقيق ذلك كفكرة وواقع، حاولنا قدر الامكان البحث عن إجابة للسؤالين فوجدنا أن الأنظمة هى التى تتحمل مسؤولية رئيسية ونحن هنا نقصد بأنظمة العالم المتخلف وقد توصلت إلى فكرة جنونية من الصعب تحقيقها وقد تكون أكثر من الخيال... المهم انها فكرة لعلنا نحاول استنباط مكامن الخلل فى مشكلة الفساد التى تعانى منها انظمة العالم المتخلف والتى منها اليمن والفكرة التى نتفرد بملكيتها وما يترتب عنها من حقوق وواجبات والاهم تسجيلها، وهى طرفى الفكرة هنا- بريطانيا واليمن- فلو فكرنا إن شعبى البلدين اتفقا على تبادل المواقع، أى أن شعب بريطانيا استوطن اليمن وبالعكس استوطن شعب اليمن بريطانيا، وافترضنا الاتى:

١- انتقال عادات وتقاليد كل شعب إلى الموطن الجديد.

٢- بقاء طبيعة كل نظام على حاله.. يعنى بقاء النظام اليمنى كما هو والنظام البريطانى كما هو... بمعنى انتقال الشعبين.

بالطبع عملية الانتقال تمت بالرضا والإقناع... فماذا يمكننا ان نتوقع؟

يعنى هل ستتغير أرض اليمن من حيث بنائها الاقتصادى والخدماتى والبنى التحتية وتصبح من الدول المتقدمة؟ وهل سيعمل البريطانيون على إعادة تأهيل النظام السياسى ويصبح على شاكلة النظام السياسى البريطانى الحالى ام انهم سيفشلون؟

نعتقد انهم سينجحون وسيعملون على تغيير جذرى يوصل اليمن الى مصاف الدول العظمى... حتى لو افترضنا ان الامكانيات المادية لبريطانيا لم تنقل إلى اليمن وبقيت اليمن بعد ذلك محط أحلام اصحابها الاصليين.

أما مسألة تغيير الأرض البريطانية فى ظل وجود المستوطنيين الجدد فنتوقع ان تتراجع بريطانيا اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وقانونياً ودولياً على حساب اليمن والسبب ان الحكومة اليمنية أول ما تصل الى بريطانيا ستفكر فى كيفية توزيع الثروات المادية وتقسيم الأراضى والجبال والوديان

والانهار والبحار، كما ستتصارع القبائل اليمنية على حدودها وأمتيازاتها وسينتشر الفساد وتصبح جزيرة بريطانيا التى يذكرها التاريخ بأنها البلد التى كانت لاتغيب عنها الشمس أصبحت مجرد جزيرة من دون فاعلية تذكر، وهنا أى فى الجزيرة سيتم تدمير الكنائس وتخريب المنشاءات الاقتصادية والاجتماعية من خلال سوء ادارتها وتوزيعها كغنائم فيما بين رموز النظاميين- الرسمى والفساد-كما ستنتشر عملية بناء المعتقلات الخاصة والسجون العامة والنقاط الأمنية والعسكرية.

وفى حالة أن كلاً من اليمن وبريطانيا احتفظتا بنظاميهما السياسيين أى ان النظام اليمنى برموزه على كل المستويات بقى كما هو وكذلك النظام البريطانى هنا فقط سيحدث تغيير فى الاتى:

١- سينبسط اليمنيون فى موطنهم الجديد حيث سيتكيفون مع النظام والقانون البريطانى بل وقد يعملون على تطويره وينسوا وطنهم الأصلى، والله اعلم.

٢- سيتذمر البريطانيون من موطنهم الجديد مما قد يدفعهم إلى الثورة ضد النظام اليمنى وبالتالى إسقاطه وتشكيل حكومة جديدة منهم.

وهنا تبرز الحقيقة المتمثلة فى أن غياب دولة النظام والقانون فى أى مجتمع هو السبب فى انتشار الفقر والجهل والارهاب والتخلف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى و... و... الخ، ثم اننا نخاف أن تصبح تلك الفكرة مطلوبة من بقية شعوب العالم المتخلف.

قد يقول قائل إن فكرتنا تعنى اتهام صريح لأنظمة العالم المتخلف بصورة عامة والنظام اليمنى بصورة خاصة فأننا نؤيدهم انطلاقاً من الواقع المعاش لتلك الانظمة التى فشلت فى تنفيذ برامجها والحفاظ على مصالح شعوبها واوطانها... فإذا كانت تلك الانظمة قد فشلت فى مكافحة الفساد والفقر كمكونين أساسيين لانتشار ظاهرة الإرهاب فكيف لنا أن نتوقع منها أن تنجح فى تحقيق مهام أخرى؟

فى بداية شهر مارس من العام ٢٠٠٥م قامت بعض الصحف اليمنية بنشر اقرار قيادة الحزب الحاكم برئاسة على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية بفتح أو بدعوة للحوار الوطنى... نراها خطوة جيدة وفى محلها ووقتها لو أخلصت نوايا اصحابها رغم تأخرها الزمنى لأن القرار

كان يجب أن يتم منذ زمن إن لم يكن قبل الوحدة فبعد الوحدة مباشرةً أو بعد حرب ١٩٩٤م أو بعد ٢٠٠١/٩/١١ ومع كل هذا فالقرار جيد ولكن ينبغى هنا أن يقدم صاحب القرار تفاصيله من كل الاتجاهات كما ينبغى بالمثل أن تقدم القوى السياسية الاخرى رؤاها الخاصة بالحوار الوطنى وعلى الجميع ان يتفقوا على مبدأ الحوار وقضاياه واولها قضية بناء دولة النظام والقانون... كما نزيد القول بإن الحوار يجب ألا يستثنى كافة القوى السياسية والاجتماعية والمدنية والنقابية، كما نتمنى أن تتوسع أطراف الحوار لتشمل شخصيات أكاديمية ووطنية مستقلة، كما نتمنى قبل البدء بالحوار الوطنى ان تستعرض كل اطراف الحوار رؤاها الخاصة على الرأى العام للاستفادة بأى أفكار جديدة تتسم بالواقعية.

وهنا نشيد بذلك القرار ونتطلع من فعاليات المجتمع اليمنى الى مساندتها حتى وإن كانوا يعتقدون بأنها كاذبة فعليهم ان يذهبوا مع الكذاب حتى باب الدار وبالتأكيد ان صاحب الدار بات مقتنعاً بأولوية الحوار الوطنى واهميته للوطن والمواطن.. فظروف الأمس غير ظروف اليوم وغير ظروف الغد... ولكى ينجح القرار ويصبح من العسير على الحزب الحاكم التراجع عنه نتيجة للمتغيرات الاقليمية والدولية فينبغى على القوى اليمنية الاخرى تعليق خلافات الماضى وترحيلها الى مؤتمر وطنى عام سيكون النتيجة النهائية للحوار الوطنى والتركيز فى البدء على ذلك القرار ودوافعه واهدافه والنتائج المأمولة منه بعد دراسة وبحث مواقف وآراء الرآى العام اليمنى بمختلف فئاته وقواه السياسية والمدنية والاجتماعية... مع التأكيد بإننا لازلنا متفائلين بعملية التغيير فى اليمن.

الفساد فى البلد السعيد

حكايات الفساد اليمنى تضحك القلوب الدامية وتزكم الأنوف الشامخة وتشيب شعر الصبية، وأيضاً والاكثر خطورة أنها تفسد العقول والأفكار والأخلاق.... للفساد اليمنى عموماً حكايات تتجاوز حدود العقل والمنطق فالجميع يحاول أن يركب قطار الفساد لكى يستطيع أن يعيش ويقاوم ويقفز إلى فوق القطار أو من القطار ولكى يكون كذلك فلا بد للمرء أن يكون فاسداً وبذلك أصبح هذا مجرد جواز مرور لكل نفس تواقة للفساد والإفساد.

وما يثير العجب من حكايات الفساد اليمنى أن الفساد قد ساد البلاد والعباد وأصبح البديل الواضح والرسمى لأجهزة النظام لأنه عندما تغيب سيادة دولة النظام والقانون فيصبح من السهل على الفساد والإرهاب والتخلف أن يتخطى ذلك الغياب.

والغريب أن الكلام على الفساد ومكافحته أكثر مما يتوقع المراقب للشأن اليمنى وخصوصاً عندما يكون الكلام من قبل السلطة وقوى المعارضة وهو الكلام غير المفهوم لأنهما يتكلمان من فراغ ومن دون خطة معينة وشاملة.. وبات الحاكم مستمتعاً لكون معارضيه لا يملكون خطة خاصة بمكافحة الإرهاب، سبب الاستمتاع أن الحاكم يستغل ذلك الغياب لاستقطاب شخصيات وتيارات ضعيفة وهشة من قوى المعارضة لافسادها وبالتالى السيطرة عليها والتحكم بتوجهاتها... فأصبح الحديث من دون طعم ورائحة أو لون غير اللون الأسود الداكن، وتتذرع أجهزة الحاكم بأن الفساد يرجع إلى المواطن البسيط والمغلوب على أمره أثناء تعامله مع أجهزة السلطة من دون ابلاغ اجهزة الأمن والقضاء فى حالة وجود فاسد فى مؤسسة حكومية ما ويتهم الحاكم أجهزة المواطن الفاسدة بالتعامل مع الفاسدين وتلك تهم باطلة لأن المواطن لا يملك أجهزة تعينه على تلبية أبسط متطلباته أو تحميه وتأمنه وتوفر له العدالة والحرية والحياة المستقرة - وهنا يبرز عجز الآلية الحاكمة فى

مكافحة الفساد الذى أصبح نظام ذات مقومات متعددة أقوى من النظام الرسمى والذى بات أيضاً عاجزاً عن السير إلى جانبه بل تحت مظلته وفى رعايته وحمايته فكان لزاماً أن يكون هناك تشابك وتداخل فى المصالح والتوجهات وبالتالى تشكيل قيادة موحدة للنظامين.

ولأن السلطة لا تمتلك خطة معينة لمكافحة الفساد وغياب بارز لقوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنى فإن السلطة تستمتع من ذلك الغياب وتسعى لبسط هيمنتها على تلك القوى والمؤسسات حتى تمكنت من تعميم الفساد على الجميع من الأرض إلى العباد.

وسيكون الأمر جيداً وجميلاً لو أن هناك شخصية سياسية معارضة تعاملت مع أجهزة الفساد وبما يتعارض مع توجهات حزبه وسيكون الأمر أكثر جمالاً ونضارة لو أن الحزب المعارض لم يتخذ أى إجراء عقابى ضد عناصره التى تتعامل مع الفساد وأجهزته، ولأن هناك حالات كثيرة توصم شخصيات سياسية معارضة بالفساد والافساد فأننا هنا نقف أمام حالة عجيبة وقريبة وأيضاً مثيرة للغثيان عندما تعرف أن تلك الحالة تخص شخصية قيادية عتيقة لحزب عريق ويدعو لحملة لمشروع تحديث اليمن... وتلك الشخصية هى السيد/ عبد الغنى عبدالقادر عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى المعارض... وحكاية عبد الغنى تؤكد للقاص والدان مدى فساده وأنانيته التى تتطلب منه التخلى عن انتمائه الحزبى، كما كان يفترض أن تقوم قيادة الحزب أمام مسؤولياتها السياسية والأخلاقية بتحويل عبدالغنى للرقابة والتفتيش واتخاذ العقوبات الحزبية المناسبة تجاهه، إلا أن ذلك لم يحدث لأن ذلك الإجراء سيطول شخصيات قيادية أخرى مما يلزم التعتيم على حالة عبد الغنى... وحكاية عبد الغنى كلها فساد وأنانية وانتقام... كيف نبرر قولنا؟... إليكم جوهر الحكاية الفاسدة لصاحبها الفاسد عبد الغنى وهى من إخراج السيد/ عبدالله غانم وإنتاج السيد/ طه غانم وبطولة شخصيات عديدة من الأمن إلى الإدارة المدنية إلى القضاء إلى القوات المسلحة:

«بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدموية التى شهدتها مدينة عدن بين تيارين سياسيين فى قيادة وقواعد الحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم لليمن الجنوبى سابقاً غادر عبد الغنى عدن نتيجة لهزيمة

التيار الذى كان ينتمى أليه وهو بالمناسبة كان قبل يناير عضواً فى المكتب السياسى وسكرتير دائرة مهمة فى سكرتارية الحزب اى أنه عضواً قيادياً مهماً.. وحينها كان عبد الغنى منتفعاً بسكنه «فيللا» تملكها حكومة الاشتراكى، وبعد مغادرة عدن منحت حكومة الاشتراكى المنزل - الفيلا - لعائلة الشهيد الدكتور مطلق عبدالله حسن - عضو اللجنة المركزية للاشتراكى وعضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى - الذى قتل عمداً أمام منزله وعائلته- وتسلمت عائلة الشهيد المنزل بعقد انتفاع رسمى حتى العام ١٩٩٠م - عام قيام الوحدة اليمنية - حيث تم تمليكها المسكن بعقد تمليك مع تعويض عبدالغنى بشقة فى المشروع السكنى السعودى وقطعتى أرض وقبل عبد الغنى التعويض عندما تسلمها وبعد حرب ١٩٩٤م وهزيمة الاشتراكى تفجرت الهواجس القادرية واستغل علاقته ببعض رموز السلطة فاستخرج قراراً بطرد العائلة من المسكن ولو بقوة الرصاص- وهذا حصل فعلاً- وفى الوقت نفسه باع شقته أساس التعويض بالتنازل لأحد القضاة المقربين منه ومن السلطة وبمعرفة وشهادة محافظ عدن السابق/ طه غانم، كما قام ببيع قطعتى الأرض وهناك وثائق رسمية تؤكد كل ذلك وتفضح مزاعمه وأكاذيبه بأن الشقة تسلمتها عائلة الشهيد.. وياليته يفصح عن ما يملك من وثائق لينشرها على الرأى العام التى تؤكد مزاعمه وأكاذيبه، وحصل انحطاط أخلاقى عندما قام عبد الغنى ببيع الفيلا وبالتالى التخلص من كل شئ فى محاولة وقحة منه لتغييب الحقائق أمام الجميع... ونحن هنا ندعوه أن يبرر مزاعمه ويتجه للقضاء أو الاحتكام للجنة تحكيم مستقلة وعلى الجميع القبول بأى قرار أو حكم قضائى أو تحكيمى.. ولا ندرى كيف لنا تصديق ما يزعمه عبد الغنى رغم التناقض الكبير بين مزاعمه والوثائق التى بحوزتنا وكلها تؤكد عدم صحة أقوال السيد/ عبد الغنى ونتحدى لو أنه قرر المواجهة الشجاعة.

وللأمانة، إن حكاية عبد الغنى فيما إذا تحولت إلى فيلم سينمائى لنال عليه جائزة الأوسكار واكتسح كل شبابيك دور السينما عربياً ودولياً، وبفضل تلك الحكاية ستنال اليمن - السلطة والمعارضة - جوائز ربما مماثلة أو غيره».

نحن هنا لسنا فى عداء مع أى شخص أو جهة حتى يفسر ما نقوله فى هذه السطور وكأنه تحيز

لطرف على حساب طرف آخر... نحن هنا مع الحقيقة وكل الدلائل الوثائقية الرسمية والقانونية تؤكد على صحة ما نقوله... ونزيد القول بأن قيادة البلد وعلى رأسها فخامة الرئيس على عبدالله صالح يتحملون المسؤولية الأدبية والقانونية والأخلاقية والسياسية عن تلك الحكاية التى أدت بعائلة الشهيد مطلق إلى ترك الوطن عنوة وخوفاً بعد أن فقدت سيدها وتاجها «الشهيد مطلق» فى أحداث مأساوية لا نعرف أسبابها والفائدة منها والرئيس لو أراد ونوى بصدق وعقد العزم على التوافق بين أقواله وأفعاله لتمكن من استنهاض كل الجماهير لمساعدته شرط أن تقود النتيجة إلى تأسيس دولة النظام والقانون.

والرئيس وحده يستطيع حل مثل هذه الاشكاليات بالطلب إلى أجهزة الرقابة والقضاء فى فتح القضية ومنح تلك الأجهزة الصلاحيات الكافية فى استدعاء كل شخصية تراها مناسبة أو طرف فى الموضوع والتحقيق معها بل وتقديمها للمحاكمات فى حالة تثبت أى خروقات قانونية أو إدارية أو أمنية أو سياسية، ومهما بلغت مكانة تلك الشخصيات... ونود التنبيه إلى أن قضية عائلة الشهيد مطلق عبدالله حسن مع أحد رموز الفساد والإفساد ليست قضية فسادية كاملة بل واحدة من عشرات الالاف من حالات وحكايات الفساد، ونحن نشك فى إمكانية أن يكون فخامة الرئيس لا يعرف عنها أو عن بعضها وشخوصها وأطرفها خاصة أن الرئيس وفى تصريح سابق له قال إنه يعرف كل شئ وفى كل مدينة ومحافظة من المشاكل وغيرها. فكيف بنا التصديق بأنه لا يعرف؟!... وفى الحقيقة يمكن القول أنه ليس بمقدور فخامته على مواجهة أجهزة الفساد وشخوصها والتى تسعى دائماً بالتظاهر بقربها من فخامته وشمولها لرعايته ودعمه الدائم لها ولأنشطتها وإلا دعونا نوجه الدعوة إلى فخامة الرئيس فى التضحية برمز فاسد من خلال تقديمه محاكمة عادلة ومستقلة عن سلطات فخامته كونه رئيس مجلس القضاء الأعلى.

وأما الكلام الذى نود قوله للحزب الاشتراكى اليمنى وقيادته التى تدعى شرف حملها لمشروع حضارى لتحديث اليمن: أن يخلصوا أنفسهم من بقع الفساد والنظر باتزان وعدل إلى قضية عائلة الشهيد مطلق مع السيد/ عبدالغنى... فالتزامهم الصمت المشين تحت شعار الحفاظ على وحدة

الحزب فعليهم أن يتذكروا بأن الشهيد مطلق عاش ومات وهو عضواً فى الحزب ومن حق عائلته على الحزب أن يتبنى قضيتها إلا إذا كان فى الأمر نوع من اللامبالاة فى تجاوز الواقع تحت تصورات فكرية ذاتية. فذلك شئ آخر له حديث آخر.

وفى حالة عدم تدخل الرئاسة أو قيادة الحزب فقد يصبح من حق كل مواطن يمنى يشعر بالظلم والقهر إلى الخروج بمشاكله من النطاق المحلى إلى الدولى وأختصام الرئيس والوطن فهل ننتظر حتى يحدث مثل هذا!؟ وقد سمعت وقرأت مظلمة أولاد أبو سبعة والطلب من الخارج فى التدخل لا نصافهم من النظام، وما أكثر الدول التى لا ترتاح لليمن وتستغل شكاوى وتظلمات مواطنى اليمن للتدخل فى الشؤون الداخلية اليمنية... ونحن لسنا ببعيدين عما يعتمل فى الواقع الأقليمى والدولى... ولا نتمنى أن نصل لتلك المرحلة

وبأى وسيلة كانت ولكن ليست كل الأمانى تتحقق... اللهم أهدى حكامنا وسياسينا وأربطهم بالصبر والحكمة والعدالة... اللهم سدد خطاهم وأحفظ بلادنا وشعبنا من كل شر ومكروه..

رسالة إلى الرئيس على عبدالله صالح:
الضالع بحاجة الى تدخلكم المباشر والصادق!!

فخامة الرئيس/على عبدالله صالح

حياكم الله.. وبعد

نود ان نبعث لكم بهذه الرسالة المقرونة بخالص التحية والتقدير لشخصكم وتمنياتنا لكم بدوام الصحة والسعادة والنجاح فى أعمالكم الوطنية وحياتكم الخاصة، وتمنياتنا ايضا للوطن والشعب بكل السعادة والاستقرار والتطور فى مختلف المجالات.

إن مناسبة كتابة رسالتنا هذه تأتى نتيجة للأوضاع التى تعيشها الضالع وأبناؤها وبالذات بعد المسيرة العشوائية الأخيرة التى نظمها بعض الشباب الطامحين للعمل وخدمة وطنهم وبعد ان شعروا ان الرقم الذى حدد للضالع للانخراط فى سلك القوات المسلحة والامن ولم يستوعبهم بقدر استيعابه لغيرهم من المناطق الاخرى حيث تم التعامل مع الرقم على أساس المحسوبية، ويقول بعض الشباب الذين تم استبعادهم بالاستبعاد المتعمد بأنه تم على أساس انفصالى أو على أساس الاشتباه بانفصاليتهم.. وبصراحة لم نستطع استيعاب ما قالوه بسبب إدراكنا أن الانفصالية كشبهة أو تهمة ليس لها وجود إلا فى الأوهام، ولعلكم ومعكم كل الشعب اليمنى يعرف التاريخ النضالى الوطنى لأبناء الضالع على مر التاريخ اليمنى المعاصر وانهم الأكثر وفاء وإخلاصا للوطن وهم يشكلون مع كل أبناء اليمن الدرع الواقى له، وفى سبيل الثورة والوحدة قدمت الضالع الكثير من التضحيات التى ينبغى أن نفتخر ونعتز بها.

فإذا كان ما حدث صحيحاً وفقاً لما يدعيه أولئك الشباب فإن هذا لا يعنى إلا أن هناك بعضا من الأفراد لا يريدون خيراً لليمن وشعبه ولكم.. وهؤلاء ينبغى ألا نسمح لهم بنفث سمومهم القاتلة فى

الوقت الذى فيه الوطن يحتاج إلى تمتين وحدته الداخلية لمواجهة التطورات الإقليمية والدولية.. ومثل هؤلاء يا فخامة الرئيس يسعون إلى تشويه شخصكم وتاريخكم.. ولهذا نتمنى من فخامتكم أن تحققوا فى حقيقة ما جرى وعدم التهاون فى تحصين الوطن من تلك السموم.

فخامة الرئيس

تشتهر الضالع بزراعة القات التى يعيش منها غالبية أبناء الضالع وبدلاً من أن تعود عليهم كأفراد وقرى بالنفع فقد أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً والسبب هو أن الضريبة على القات لا تحصل من قبل السلطات المحلية فى المحافظة ولكنها تحصل فى منطقة الاستهلاك أى فى عدن رغم أن ذلك غير منطقى وغير قانونى.. فالسلطات المحلية هى التى يجب أن تحصل الضرائب وبالتالى تمويل المشاريع التنموية المختلفة للضالع وطبعا بعد خصم نسبة السلطة المركزية.. هكذا نفهم العمل الإدارى والمالى.. ولا ندرى ما هى الحكمة من عدم تمكين السلطات المحلية بالمحافظة من القيام بذلك؟ هل ذلك لأسباب سياسية أم اقتصادية وما هى تلك الأسباب، لأنه من حقنا أن نعرف حقوقنا وواجباتنا؟

أنتم يا فخامة الرئيس تعرفون أكثر من غيركم أن الضالع قد عانت كثيرا وضحت أكثر، وأن لها حقوقا كغيرها من المناطق ومن حق أبنائها أن يستفيدوا من مردود الضرائب المفروضة على منتوجهم الرئيسى على شكل مشاريع خدمية واقتصادية ونستغرب يا فخامة الرئيس كيف تقبلون بتوكيل شخص أو شركة لجباية الضرائب مقابل مبلغ مالى ضئيل يعود للحكومة على الرغم من أن جباية الضرائب تعترض أساسيات كل نظام سياسى.. لا نعتقد أنكم على علم بوكالة جباية الضرائب على القات الوارد إلى مدينة عدن مقابل ٢٨مليون ريال بالشهر يدفعه الجابى للحكومة بينما الاحصاءات تقول إن حجم الضرائب التى يجبيها ذلك الوكيل تصل الى ١٣٠ مليون ريال شهرياً، أليس ذلك حراما وظلماً؟.. مبلغ الـ ١٣٠ مليون ريال الشهرى يمكن أن يفعل الكثير ليس للضالع وحدها بل لعدن ولحج ولميزانية الدولة.. تخيلوا يا فخامة الرئيس كيف يمكن لتلك المبالغ أن تفعل لو أعيد تنظيمها وجمعها وبالتالى تمويل المشاريع المختلفة منها؟

فخامة الرئيس

تعلمنا وقرأنا ولم نسمع عن نظام سياسى لا يتحمل مسؤولية جباية الضرائب وإن كان هناك نظام لا نعرفه فدلونا عليه وعلى أوضاعه؟

فخامة الرئيس

وقبل أن نختتم رسالتنا هذه نود الاشارة إلى موضوع إعادة ترتيب البيت اليمنى وخاصة فيما يتعلق بنازحى حرب ١٩٩٤م والذى يشكل أبناء الضالع ٩٠٪ منهم وغالبية هؤلاء عادوا للوطن بفعل دعواتكم وإجراءاتكم، والذين عادوا، أو على وشك العودة، للحقيقة لم يكونوا يوما ما ضد الوحدة التى ضحوا هم وآباؤهم وأجدادهم من أجلها كما لا نعتقد أنهم يحملون فى نفوسهم أى ضغينة شخصية لكم ولقيادتكم.. هؤلاء يا سيدى عادوا كما غادروا الوطن مجبرين.. عادوا لبيوتهم كقوة عاطلة عن العمل وبعضهم عادوا ولم يجدوا منازلهم ولا أعمالهم وهم مازالوا فى قمة العطاء لخدمة الوطن نتيجة لما يمتلكوه من مؤهلات وخبرات.. فهل فعلاً أن الوطن لم يعد بحاجة لهم أم أن الوطن قد ضاق بهم ومنهم؟

يا فخامة الرئيس

لغة التسامح هى التى تساعد على بناء الأوطان.. وتلك اللغة لا تعنى أن من نختلف معه ونقوى عليه ثم نسعى إلى تجاهله ومحاربته واعتباره مواطنا مشبوها.. لغة التسامح لا تعنى إلغاء الآخر الذى نختلف معه وبالتالى نجرده من أبسط حقوقه الإنسانية فى الحياة والعمل.. لغة التسامح تعنى أن الوطن فوق الأحقاد السياسية والخاصة، وتعنى أن من حق الجميع أن يعمل قدر ما يستطيع للمساهمة فى بنائه.. لغة التسامح تعنى لغة القوة وقمة الحكمة وأساس البناء العام والخاص.. لذا فنحن لا نتطلع إلى إعادة ترتيب أوضاع العائدين على أساس عودتهم إلى مواقعهم الوظيفية

السابقة بقدر ما نتطلع إلى استغلال خبراتهم وامكانياتهم ومؤهلاتهم فى مواقع اخرى تتناسب وامكانياتهم ولما فيه تحقيق مصالح الوطن.. واتمنى أن تشمل تطلعاتنا كل أبناء الوطن.

وينبغى أن نؤكد لكم ولأبناء اليمن أن أبناء الضالع وعلى مر تاريخهم تربوا على أسس وطنية وأبرزها الوحدة اليمنية وهم متشبعون بروح تلك التربية وسيظلوا أوفياء لتاريخهم ووطنهم وشعبهم بل ودروع من أجل الوحدة.. ولذلك نقول هل حان الوقت لتجاوز آثار الماضى والبدء بفتح صفحة جديدة خالية من الشكوك والاتهامات ومصطلحات القاموس السياسى القديم على اعتبار أن الصفحة الجديدة هى للوطن والشعب من المهرة إلى صعدة؟ ونعتقد يا فخامة الرئيس أن الفرصة مازالت سانحة أمامكم وأنتم وحدكم فقط من يستطيع أن يجمع الشعب حول تحقيق تطلعاته الخاصة والعامة.. وفى الحقيقة مازلنا متفائلين من شخصكم بفعل الكثير ونتمنى ألا يأتى يوم نندم فيه على تفاؤلنا ونشعر بأنكم لم تقدروا تفاؤلنا حق تقدير.. فالذى يجمعنا هو الوطن وأما الذى يفرقنا هو طريقة التفكير فى الوسائل والآليات المستخدمة فى العمل من أجل الوطن ولا نعتقد أن تلك الاختلافات تستدعى منا التقاتل وسفك الدماء.

وفى ختام هذه الرسالة نتمنى ألا يساء فهم معانيها أو قراءتها بطريقة الاشتباه والتجاوز للحقائق.. وكل ما نتمناه أن نوسع من حدود تفكيرنا وقلوبنا نحو بناء وطن متطور ومستقر وموحد وقوى.. وطن يتسع للجميع قولاً وفعلاً.. تقبلوا منا خالص التقدير والاحترام.

بعد إقرار قانون الذمة المالية

وأخيراً تمخض الواقع اليمانى عن إقرار مجلس النواب اليمنى قبل أسابيع قليلة عن ولادة قانون الذمة المالية للشخصيات العامة التى تتحمل مسؤولية مختلف أجهزة الدولة من المدير إلى الوزير إلى الرئيس، إقرار هذا القانون بحد ذاته يعتبر رائعاً وأول خطوة لإقرار الحق واصلاح الأوضاع الادارية والاقتصادية والعامة بما فيها السياسية.

ورغم أن القانون قد حدد العقوبات على من تثبت عليه التهم فإن العقوبة لم تكن منصفة، لأن الذى سيرتكب مخالفة ويثرى على حساب المال العام فقد تكون مخالفته بالغة الخطورة مقارنةً بالعقوبة حيث سيكون الفرد على علم بها ولكنها على الواقع وعندما يحال إلى الحبس فسوف تكون مدة السجن نصف المدة القانونية بينما هو قد عمل على تهريب الأموال إلى الخارج بأسماء مستعارة وربما يستعير لأولاده وأحفاده أسماء مستعارة ولهذا كان ينبغى أن ترفع المدة الخاصة بالسجن وتتضاعف حتى تكون رادع قوى لكل من تسول له نفسه السير فى طريق الفساد.

ولأن البرلمان قد تأخر فى إصدار مثل هذا القانون فقد كان ينبغى ايضاً أن يتم تحديد العقوبات ليس للغد بل للحاضر والماضى .. أى أنه كان يجب أن يشمل القانون الشخصيات العامة الحالية والسابقة ويضع بعض الشروط مثل:

١. البحث عن الشخصيات العامة ... تاريخها العملى والمادى ... كيف كان قبل أن يصبح مسؤولاً مدنياً أو عسكرياً وكيف هو الأن؟.

٢. يتم وضع بعض الشروط بخصوص العمر والصحة والتاريخ العمل لتلك الشخصية بحيث يتم معرفة كيفية شرائه فإذا كان على حساب المال العام يتم سحب تلك الأموال منه أو من أقاربه وتوجيهها نحو التنمية الشاملة.

٣. يجب أن تتضمن الشروط بعض الضوابط مثل علاقة الاشخاص العامة المعينة أو المرشحة بعلاقتها بالأعمال التجارية أو أنشطة الفساد السابقة.

٤. تندرج ضمن الشخصيات العامة كل القيادات المؤهلة لمناصب أو مواقع عسكرية أو أمنية.

وعلى الشخصيات التى ترغب ترشيح نفسها إلى المجالس التشريعية أو المحلية تقديم براءة ذمتها المالية و.. اشتراط إعلانها للجهات المختصة والتى ينبغى أن تكون مستقلة ولا تخضع إلا للسلطة التشريعية - البركان - ويتم اختيار أعضائها من الجهازى الأكاديمى والقضائى.

على أن يتم وضع منهج عمل للجنة على أن لا تكون عضويتها دائمة ولكن ليس أقل من عامين، وفى حالة قيام اللجنة بالتحقيق مع أى من الأفراد يجب أن تكون بعيدة عن أى ضغوط سياسية أو غيرها ويحق للجنة أن تطلب رفع الحصانة عن أى عضو مشتبه به ويعتبر قراراً سارياً حتى لو لم يوافق البرلمان أو السلطة التنفيذيه على الطلب وذلك بهدف منح اللجة القدرة على المواجهة ومن ثم تنقية أجهزة الدولة من الفاسدين والحفاظ على المال العام.

وهنا فقط ستتمكن اللجنة من تأدية واجبها الوطنى على أحسن ما يرام لأن الأوضاع الجارية تتطلب مثل هذه اللجنة، وأما أن يتم العمل بالقانون منذ صدوره ونسيان الاموال العامة المنهوبة تحت شعار "عفى الله عما سلف"هذا ما لا يمكن قبوله أو توقعه، لأنه يجب على الجميع الحفاظ على ممتلكات وأموال الوطن ومعاقبة كل من أقدم على نهبها أو تدميرها.

إن هناك ضرورة وطنية وقانونية وإنسانية وسياسية لتفعيل قانون الذمة المالية وشموليته لكل الشخصيات العاملة بالجهاز الرسمى للدولة وإذا كان لابد من تفعيله فلا بأس من شموليته لمؤسسات المجتمع المدنى ... فهل يجتهد المخلصون من أجل حماية المال العام أو صيانة الممتلكات العامة؟

ماذا يريد الرئيس اليمنى من عرض تشكيل حكومة جديدة على كل من على ناصر والعطاس؟

لقد كان متوقعاً أن يتم الإعلان عن تشكيل حكومى جديد بديلاً عن حكومة السيد عبد القادر باجمال وذلك خلال احتفالات اليمن بالذكرى الخامسة عشر للوحدة اليمنية ولكن كما يبدو أن مشاورات الرئيس مع بعض الشخصيات السياسية قد فشلت مثل الدكتور فرج بن غانم «رئيس وزراء سابق» وفيصل بن شملان اللذين اعتذرا عن تلبية العرض، وأسباب اعتذار بن غانم وبن شملان تكاد تكون معروفة للجميع وهى أنهم يعرفون بأن القيادة السياسية والرئيس هم من يختارون أعضاء الحكومة ودور رئيس الحكومة مجرد ديكور أو محلل لأن هناك مثل وزراء يتمتعون بصلاحيات تفوق صلاحيات رئيس الحكومة مثل وزير المالية والذى يعتبر أقوى وزير فى الحكومة نتيجة لعلاقاته الحميمة مع الرئاسة بدرجة أساسية.

وإذا كان الرئيس فعلاً ينوى تبنى إصلاحات حقيقية فلماذا لا يكون التغيير شاملاً وواقعياً؟.. تغيير يشمل آليات الإدارة والقوانين المنظمة... تغيير يشمل الشخصيات المعروفة بفسادها وفشلها فى أعمالها السابقة... ولماذا مثلاً لا يكون التغيير متجهاً نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية؟ تضم فى عضويتها معظم القوى السياسية الفاعلة وأيضاً من التكنو قراط حتى ولو كانت غالبية أعضائها أو لفيفها من الحزب الحاكم؟

ولماذا مثلاً يريد الرئيس أن يكون رئيس الحكومة من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية؟ لماذا لا يكون مثلاً وزير المالية من المحافظات الجنوبية والشرقية مثل د. فرج بن غانم أو أحمد الفضلى أو غيرهما؟ لماذا لا يرغب الرئيس فى تغيير شخص وزير المالية وكذا شخص محافظ البنك المركزى

بشخصيات مؤهلة ومجربة ونظيفة اليد وعفيفة اللسان ورزينة العقل ومعروفة بالحب الصادق للوطن؟ كيف يعرض الرئيس على د. فرج بن غانم برئاسة الحكومة وهو يعرف سبب اعتذاره السابق؟ ألا يعرف الرئيس أن أى شخص يود أن يكون رئيساً للحكومة فهو يود أن ينجح ببرنامجه من خلال قيادة لفريق متكامل ومتجانس؟

لا بد أن هناك سر ما وراء تمسك الرئيس فى الاحتفاظ بشخصية ضعيفة لوزارة المالية أو البنك المركزى... الجميع يرى ويعتقد أن أى إصلاح لا بد أن يبدأ من السياسات المالية وإدراتها فهى لب أو رأس المشاكل فى الدول المتخلفة بصورة عامة و اليمن بصورة خاصة.

ومصداقية التغيير تقاس بمبدأ التوجهات الحقيقية للقيادة السياسية والرئيس... أما التغيير الذى يريده والذى تبدو ملامحه فى الأفق بفشلها خصوصاً وأنها قد فشلت التوجهات السابقة وكان ينبغى على الرئيس التنبه لذلك ومعالجة تلك الاختلافات والسعى الجاد لعمليات التغيير والأصلاحات... كما ينبغى على الرئيس ومساعديه أن يتمعنوا فى قراءة التقارير الاقتصادية الاقليمية والدولية التى تحمل رؤى تشاؤمية بشأن الوضع الاقتصادى والصحى والعلمى والثقافى والسياسى لليمن... وبصراحة متناهية لا نعرف كيف تتم قراءة تلك التقارير وما هى أسس تحليلها وكيفية وضع المعالجات الصائبة لها؟

وإذا كان الرئيس قد وجه دعوة للحوار قبل أشهر من دون أن يحدد أتجاهات الحوار ومواضيعه وأطرافه والفترة الزمنية له فإن الرأى العام يستغرب من عروض الرئيس على كل من السيدين على ناصر محمد وحيدر أبو بكر العطاس بتشكيل حكومة والهدف منها؟

وإذا كان العطاس قد اعتذر بينما على ناصر لايزال يفاوض ويناور فهل يعنى أن إقالة حكومة السيد/ عبد القادر باجمال قد فشلت؟ وهل فشلها هو بسبب رئيسها أو كلها؟ وهل ستكون الإقالة لكامل طاقمها أم لبعض أعضائها؟ هل الرئيس قرر الأعتراف بفشل حكومته التى شكلها فلماذا هنا لا يمنح الصلاحية لرئيس الحكومة القادم بأختيارأعضائها وتمدين وزارتى الدفاع والداخلية أى منح تلك الوزارات لشخصيات مدنية لتأكيد عصرنة المجتمع اليمنى؟ لماذا لا يجرب الرئيس حكومة

يشكلها رئيسها وتمدين وزراتي الدفاع والداخلية وهو الذي يملك قرار تشكيلها وقرار حلها بينما لا يوجد من يملك قرار عزل الرئيس غير الشعب... الم يقل الرئيس أنه منتخباً؟ فلماذا إذن يخاف من رئيس حكومة يختاره بنفسه؟

إذن لماذا لا يقدم الرئيس على تغيير أساليبه ويسعى جاهداً لتأسيس دولة نظام وقانون؟ وما الفرق بين حكومة وحدة وطنية رئيسها من خارج حزب المؤتمر الحاكم كما هو عرض الرئيس على د. فرج بن غانم وبن شملان وعلى ناصر وحيدر العطاس وحكومة حزب حاكم رئيسها من خارج الحزب؟ هل يهدف الرئيس إلى ممارسة سياسة الاستقطاب وأستغلال التناقضات السياسية أم غير ذلك؟... ليتنا نعلم ونقتنع بمبررات الرئيس وحزبه.

وإذا كان الرئيس يريد من إسناد رئاسة الحكومة لشخصية من خارج حزبه لكي يظهر للرأى العام بصدق توجهاته الإصلاحية وكأن رئيس الحكومة القادم سيحمل عصا سحرية لحل كل إشكاليات الوضع اليمنى...

الرأى العام اليمنى يعانى كل أنواع العذاب والظلم من أستشراء الفساد وعجز حكومات الرئيس على عبدالله صالح فى مكافحته أو الحد من توسعه وأزدهاره وهذا يتناقض كلياً مع تصريحات الرئيس المتكررة المطالبة بمكافحة الفساد... فهل آن الأوان أن يحول أقواله إلى أفعال محسوسة وعملية من خلال التشكيلة الحكومية الجديدة ومنحها كل الصلاحيات المنصوص عليها فى الدستور؟

وإذا كان الرئيس قبل باعتذارات بن غانم والعطاس وبن شملان فهل يمكن أن يقبل بشروط على ناصر محمد التى رددتها المصادر الإعلامية وحددت تلك الشروط بتشكيل حكومة يختار هو أعضاءها؟ وليت الرئيس يقبل أدنى الشروط ويجرب كيفية العمل مع حكومة لا يختار أعضاءها وياليته يشترط على تلك الحكومة أو رئيسها بأن يكون أعضاؤها من التكنوقراط والشخصيات الوطنية المستقلة مع شخصيات مؤهلة ومجربة من كل الأحزاب اليمنية وإعطائها فترة زمنية وفى حالة فشلها يتم إقالتها أو تغييرها.. ياليته يجرب حكومة وحدة وطنية... بعض المراقبين للشأن

اليمنى يرون أستحالة مقبولية على ناصر محمد وإن قبل عرض تشكيل حكومة يمنية فأنهم يتوقعون بعدم التوافق بين الرئيسين - على عبدالله صالح وعلى ناصر محمد - نتيجة للطبيعة التاريخية والعملية والسياسية التى يتسم بها كل واحد منهما... ويشير المراقبون والعارفون ببواطن الأمور إلى أن كلا الشخصيتين خبيرتين بالرئاسة مع تميز على ناصر بخبرة رئاسة الحكومة والوزراء والدولة والحزب، وهذا يعنى أن ناصر تمرس على القيادة الأولى وسيكون ثقيلاً عليه بعد ذلك أن يكون مرؤساً، وإذا حصل أن قبل برئاسة حكومة يمنية بقيادة على عبد الله صالح فإن تلك تعد خطوة سياسية متميزة خصوصاً وأنهم أخضعوا مصلحة الوطن والشعب كمهمة أساسية وتجردوا عن مصالحهم السياسية والشخصية والقبلية.

الشعب يريد حكومة لإنقاذه من الفقر والتخلف والأمية والفساد وعدم المساواة وقيادته لبر الأمان بغض النظر عن شخوصها.

وأما بعد فأننا نطلب من الرئيس على عبدالله صالح بمط عرضه وتوسيعه وبالتأكيد سيجد الكثير من أبناء الوطن- مناصرين ومخالفين - فى صفه للدفاع عن فكرته وإنجاحها.

ما هى دلالات ومعانى الاحتفال الإعلامى اليمنى الرسمى بيوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م؟

من حق كل فرد أو جماعة ما الاحتفال بذكرى خاصة... ولكن ليس من حقهم فرض احتفالاتهم على الآخرين واعتبارها الذكرى الوحيدة التى غيرت من مجرى حياة الآخرين.

تاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٨ هو تاريخ مميز فى حياة شخص على عبدالله صالح فهو اليوم الذى وصل فيه إلى رأس الحكم فى الجمهورية العربية اليمنية... حينما كان على عبدالله قائداً عسكرياً للواء تعز وعضو مجلس قيادة الثورة وقبلها لم يكن على عبدالله مدرجاً فى قائمة الترشيحات... ولكن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن... فقائمة الترشيحات تبخرت وأصبح على عبدالله صائداً للحظات الحرجة وبات رئيساً ببزته العسكرية برتبة مقدم واليوم أصبح مشيراً... وهى أعلى رتبة عسكرية فى اليمن... وتمكن على عبدالله من فرض ذاته وسلطاته وأجمع فى يديه مالم يستطع أسلافه من جمعه فهو رئيساً للبلد والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ورئيس القضاء الأعلى ورئيس حزب المؤتمر الشعبى العام... و... و وهو وحده من يملك سلطة القرار على كل السلطات، ولأن الحاكم القوى دائماً ما يتزلف له من بطانات السوء التى تحاصره وتسئ إليه وإلى الوطن... وهذه البطانة سيئة السمعة حولت ١٧ يوليو إلى ذكرى وطنية مميزة... لأنه فى هذا اليوم رأت البلاد والعباد النور والأمل والخير والحرية والمساواة والعدل حتى بلغت اليمن إلى مصاف الدول المتقدمة فأختفى الفقر واختفت مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والفساد.

نحن لا نعترض على الرئيس وحاشيته فى احتفالهم بذكرى ١٧ يوليو لكننا نعترض على فرض فرحتهم على الآخرين على رغم أن وصول الرئيس إلى الحكم لم يكن عبر صناديق الأقتراع أو أنه

أول رئيس يمني يتم انتخابه ديمقراطياً، فهنا فقط يمكن الاحتفال بمناسبة انتخاب أول رئيس بالطريقة الديمقراطية.

يبدو أن إعلام السلطة يحاول تكريث مفاهيم الاحتفال بذلك اليوم بينما كان يفترض الأحتفال بذكرى أول انتخابات برلمانية كيوم للديمقراطية... ومع أن الرئيس استطاع الاستمرار في الرئاسة لأكثر من ٢٧ سنة ولايزال مستعدا حتى آخر نفس لكى يظل رئيساً.

وخلال الفترة الـ ٢٧ سنة وما تحقق من انجازات فقد تجاوز الرئيس مسألة تأسيس دولة النظام والقانون التى يفترض أن تكون حامية وراعية لكل الانجازات... ولو أن دولة النظام والقانون أقيمت لكنا قد صدقنا بأن اليمن قربت أو اقتربت من مؤشرات التطور والازدهار والبناء الديمقراطى الحقيقى وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وعادلة.

إننا وبنظرة سريعة وعقلانية نتذكر حالة الريال اليمنى ووضعه حينما تولى عبدالله صالح ووضعه الآن... فقط نتذكر أحد علامات الكرامة والسيادة الوطنية... كما يمكننا تذكر مستوى الدخل للمواطن اليمنى قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م واليوم... ولعلنا نريد التحدث عن الزراعة أو الصناعة أو البحث العلمى أو العدالة أو السيادة الوطنية خلال تلك الفترة.

ومع هذا نترك لأجهزة إعلام النظام الحديث ونتمنى لو أنهم تحدثوا بالأرقام والتحليل العلمى الصادق...

ولكن لا يمكن إنكار الحقيقة من قبلنا... فعلى عبدالله صالح منذ أول يوم لرئاسته حقق نوعا من الاستقرار لإدارة السلطة تميزت إدارته بالمرونة من جهة والقوة ومن جهة أخرى واشتهر يمنياً وعربياً ودولياً بالرئيس الساحر وصاحب أسلوب التكتيك فى المتناقضات السياسية والقبلية والاجتماعية مما أكسبته المناعة فى البقاء بالسلطة طوال هذه السنوات، كما لا يمكننا أن ننكر من أن الرئيس على هو الشريك الفاعل فى تحقيق وحدة اليمن، وبنفس الوقت لا نستطيع تجاهل مسؤوليته المباشرة عن استفحال الفساد فى كل مفاصل السلطة مما يفرض علينا أن نسأله عن إثراء أسرته وأقاربه والمقربين منه على حساب ثروات الوطن، فكيف كانت أحوالهم قبل، وكيف

أصبحت اليوم؟ وهل هو قادر اليوم على مواجهة الفساد واجتثاثه؟

وبعد حرب ١٩٩٤م كان بعض الناس يرددون شائعات بأن الرئيس كان يتمنى لو أن الحرب تنتهي يوم ١٧ يوليو ١٩٩٤م حتى تتوافق مع مناسبة توليه السلطة في ذلك اليوم من العام ١٩٧٨م وبالتالي تتوافق تسمية الانتصار مع تسمية يوم الديمقراطية... ولكن ليست كل الأماني تتحقق، كما لا نعتقد بأنه كان – أي الرئيس – يتمنى ذلك لأن الأمر مختلف هنا على اعتبار أن الحروب والانتصار فيها لا تعتمد على الأماني الشخصية.. وإن كنا نتعارض مع ما نعتقد فذلك نسميه بالمعجزات أو من الأولياء الصالحين أصحاب الكرامات.

ولهذا لا ندري ما هي دلالات ومعاني الاحتفال الوطني الرسمي بيوم السابع عشر من يوليو؟ وما هي الدوافع بجعل ذلك اليوم مناسبة وطنية وهل يمكن أن تتحول إلى مناسبة قومية في حالة أن الرئيس علي أصبح عميد الحكام العرب؟

ومع كل هذا سيظل هناك أكثر من سؤال نوجهه للرئيس مثل:

– إلى متى سيظل اليمن مصنفاً في قائمة الدول الأكثر فساداً وفقراً؟

– وإلى متى سنظل معتمدين على هبات وقروض الغير؟ وإلى متى سيظل عامة الناس يجهلون حقيقة دخل بلادهم من النفط والغاز؟ وإلى متى ستتوقف عملية توريث المناصب أو الوظائف؟ وإلى متى سيظل رئيساً لمجلس القضاء الأعلى؟

– فهل يستطيع الرئيس أو أي من بطانته على الرد؟ ونتمنى لو يكون الرد منه شخصياً!

من عجائب السياسة اليمنية...!

١- اليمن ومجلس التعاون الخليجي:

بداية ينبغي على اليمنيين أن يدركوا حقيقة واحدة، تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي على أساسها وهي العاملان السياسي والاقتصادي اللذين يختلفان عن العاملين ذاتهما بالنسبة لليمن... وإذا حاولنا أن نتحدث عن العوامل التاريخية والجغرافية التي تجمع أعضاء مجلس التعاون واليمن فإننا نحاول تجاوز حقائق الواقع...

العوامل السياسية والاقتصادية تشكل أساس التباين الواضح للعيان بالنسبة لليمن ودول المجلس على الرغم من وجود بعض التشابه في التعامل السياسي وبالذات في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على العائلة، ومسألة التوريث للسلطة خصوصاً وأن الشارع اليمني يلتزم في ترديد الشائعات الخاصة بتوريث السلطة اليمنية... والحقيقة أنه لا اعتراض شخصي على من يحكم اليمن أو من سيحكمها في المستقبل لأن المسألة لا تخلو من الاعتبارات الشخصية وإنما للاعتبارات الوطنية العامة.

فإذا كان أعضاء المجلس يرون أن الطبيعة السياسية لأنظمتهم غير الطبيعة السياسية للنظام اليمني المعروف في جمهوريته... فالانظمة الجمهورية العربية غير مستقرة سياسياً والتاريخ أثبت فشلها كما يراها أعضاء المجلس فهذا من حقهم خصوصاً وأن هناك بعض دول المجلس التي استقلت بعد اليمن بسنوات قد سبقت اليمن أشواطاً كثيرة في مجالات الديمقراطية - هامش الديمقراطية - وتعدد المنابر السياسية والتوسع في الحرية السياسية رغم بعض الضبابية التي تتسم بها.

وعن التباين الاقتصادي بين اليمن ودول المجلس فهو شاسع ولصالح دول المجلس التي تعرف

بارتفاع مستويات دخولها الوطنية والفردية نتيجة امتلاكها للثروات النفطية... فمستوى الدخل السنوى للأفراد فى اليمن لا يكاد يتجاوز ٥- ٧٪ من الدخل السنوى للأفراد فى دول المجلس؛ وفى حالة قبول اليمن كعضو أساسى فى المجلس الخليجى فذلك يعنى أنه لا بد أن تكون هناك تضحية من قبل أعضاء المجلس يتم على ضوءها ضرورة العمل على رفع مستويات الدخول الفردية لليمنيين بما يتواكب مع دخل الفرد فى دول المجلس وهذا قد يكون على حساب مواطنيهم أو حكومتهم وكل ذلك لا يلقى قبولاً خليجياً.

إن الأمر يعنى إعادة توزيع الثروة وهذا أمر من المستحيلات... ومجرد التفكير اليمنى فى إمكانية تحقيق ذلك يؤكد أن هناك ضعفاً يمنياً فى قراءة الواقع وتخلفاً فكرياً فى القدرة اليمنية على التحليل لاستشراف المستقبل...

إن الإصرار اليمنى على اكتساب عضوية المجلس الخليجى مقابل رفض رسمى خليجى لا يراعى إلا مصالحه... ويرى الرأى العام اليمنى بأن الإصرار اليمنى على طلب العضوية واستمرار حكومتهم على الإصرار مقابل الرفض الرسمى لدول المجلس يعتبر إمتهاناً وإذلالاً للكرامة والسيادة اليمنية بل إنهم - اليمنيين - يعتبروه إفلاس رسمى خالى من القواعد والأعراف الخاصة بعمل الشحاذة وهم ليس بشحاذين، ويروا أن حكومتهم لو أخلصت النيات فى تأدية مهامها تجاههم لاستطاعوا أن يحولوا اليمن إلى درة نادرة كما عمل المهاجرون اليمنيون فى مهاجرهم ومنها دول الخليج، ولذا فإن اليمنى قادر على فعل الكثير لو أن هناك وضوح فى السياسة اليمنية العامة...

ولا نعتقد بأنه يمكن لأى عامل أن ينكر دور وتأثير الرأسمال اليمنى والعمالة اليمنية فى بناء وتطوير أوطان المهجر، فلو أن اليمن مستقراً وآمناً لما هاجرت الطيور اليمنية المغردة أوطانها... ولهذا ينبغى أن يركز اليمن على مشاكله وكيفية توحيد وتكثيف الجهود والطاقات الوطنية لحلها وبالتالى تجاوز الفوارق السياسية والاقتصادية.

لجيرانهم الذين سيبادرون بانفسهم لطلب اليمن للإنضمام لعضوية مجلسهم الأقليمى...

ثم أن اليمن لن يستفيد من عضويته فى المجلس مادام أعضاؤه المؤسسون لم يستطعوا حتى الآن

من تحقيق أى فوائد ملموسة رغم مرور أكثر من عقدين على تأسيسه فى معظم المجالات التى يتم إقرارها... ولذا فلا بد لليمن أن يعيد التفكير فى طلبه ويعتبره كأنه لم يكن أو أن الأمر لم يكون سوى فرصة سياسية يمنية أو زلة سياسية، وذلك من خلال رؤية جديدة أساسها الضرورة الحتمية لإعادة ترتيب البيت اليمنى...

وللتذكير فينبغى أن نوجه للحكومة اليمنية الأسئلة التالية:

كم هى التجمعات الإقليمية التى اشتركت اليمن فى تأسيسها أو عضويتها؟

ماهى أوجه الفائدة التى حققها اليمن من تواجده فى تلك التجمعات؟

- هل وجود اليمن فى تلك التجمعات ساعده على تغيير أوضاعه وأوضاع تلك التجمعات؟

٢- نزوح سياسى معاكس وجديد:

منذ ١٩٩٤/٧/٧م سعت القيادة اليمنية جاهدة إلى إغلاق ملف حرب ١٩٩٤م من خلال إصدارها لقرار العفو العام عن قائمة الستة عشر متهماً بتدبير مؤامرة الحرب والانفصال، وأثمرت تلك المساعى عن إقناع معظم الدول وبالذات العربية التى استقبلت نازحى حرب ١٩٩٤م من قطع الاعانات والرعاية والحماية عن ضيوفهم تحت شعار أن الوطن يتسع للجميع... وقد نجحت تلك المساعى فى إعادة معظم القيادات والكوادر النازحة من دون تحقيق أدنى مطالبهم الشرعية المتمثلة فى إعادة مساكنهم الخاصة بهم مثلاً.

بعض القيادات وليس الكوادر استطاعت إعادة مساكنهم بل والعمل مع السلطة مثل الأخ/ سالم صالح محمد الأمين المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى سابقاً وعضو مجلس الرئاسة اليمنى سابقاً، حيث تم تعيينه مستشاراً للرئيس، وبعضهم اكتفى باسترجاع السكن والانكفاء على الذات رغبة لأوامر أجهزة السلطة...

وفى الثلث الأخير من العام ٢٠٠٣ عادت بعض القيادات النازحة إلى اليمن بعد نزوح اجبارى دام لتسعة أعوام مثل: د. ياسين سعيد نعمان رئيس أول برلمان يمنى موحد، وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع السابق، ومحمد سعيد عبدالله وزير الإسكان السابق، ود. عبد العزيز الدالى وزير الدولة

للشؤون الخارجية سابقاً وغيرهم... على دفعات تقسيطية تعيد أرباحاً للسلطة... هؤلاء وغيرهم باستثناء مجموعة صغيرة لم يستطعوا استعادة ممتلكاتهم وخصوصاً د. ياسين وهيثم والدالى التى فشلت مساعيهم ومراكزهم السياسية وتاريخهم النضالى فى استعادة مساكنهم... وفى هذه الجزئية أشارت بعض المصادر المقربة والأخبار الواردة من اليمن إلى أن هؤلاء الثلاثة بالتحديد قد حزموا أمتعتهم من جديد وغادروا اليمن نحو الإمارات العربية المتحدة موطن نزوحهم الأول... غادروا اليمن عن قناعة باستحالة تلبية حقوقهم الشرعية من ناحية وقبول السلطة لمبدأ عودتهم ومشاركتهم السياسية فى بناء الوطن كما جاء على لسان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح أثناء لقائه القصير بهم فى أبو ظبى قبل عودتهم من ناحية أخرى.

وإذا صدقت فى تلك المصادر والأخبار فهذا يعنى أن محاولات إغلاق ملف الحرب سيبوء بالفشل ما لم تكن المحاولات قائمة على النوايا والأعمال الصادقة.

الفصل السادس

ماما أميركا

اليمن وأمريكا والحدود المفتوحة

د. الاريانى وإدارة العلاقات اليمنية الأمريكية

كثيراً ما يختلف غالبية ساسة اليمن على شخصية د. الاريانى السياسية والادارية، وتبرز الاختلافات فى الآتى:-

١- مجموعة ترى أن د. الأريانى شخصية سياسية محنكة وتتمتع برؤية سياسية متجددة ولكن بما يحافظ على أستمرار تأثيره ووجوده على الساحة السياسية اليمنية..

فهو وللحقيقة أكثر شخصية سياسية يمنية أستطاعت أن تحافظ على نجوميتها لأكثر من ربع قرن نتيجة لاتباعه سياسات المراوغة والتكتيك وأقتناص الفرص.

٢- ومجموعة ثانية ترى أن الأريانى شخصية سياسية تتمتع بالقدرة على القراءة السياسية المحلية والإقليمية والدولية والتى على أساسها يرسم تحالفاته السياسية كشخص أو كممثل للسلطة، فهو تارة يتحالف مع هذا ضد ذاك وتارة أخرى يعمل على رفض تلك التحالفات انطلاقاً من مبدأ ديمومة استمراره فى النجومية السياسية والحكم.

والأريانى كسياسى يشعر بأن النظام فى حاجة إليه لرسم معالم السياسة العامة للنظام سواء كان فى مواقع حكومية نافذة أو حزبية حاكمة أو استشارية للحكم. ولهذا فالأريانى كشخصية سياسية عامه غير مقبول من معظم القوى السياسية اليمنية والتى تشعر بأنه يتعامل معها باستعلاء ومن منطق القوة.

٣- ومجموعة ثالثة تراه شخصية إدارية غير ناجحة فحياته بالعمل الادارى المتعدد والطويل من خلال تحمله العديد من المناصب الحكومية الرئيسية من وزير إلى رئيس وزراء.. ففترات حكمه اتسمت بالركود الإدارى والاقتصادى وازدياد الفساد فى معظم مؤسسات النظام وذلك من خلال

اعتماده على تعيين أقاربه واقاربهم وأنصاره فى كل أو معظم مؤسسات النظام وبالذات فى الجوانب المالية مشكلاً فى ذلك ورقتى قوة وضغط تخدم سياساته الخاصة بدرجة أساسية.

٤- ومجموعة رابعة وأخيرة تعتقد آن إستمرار الاريانى فى دائرة الضوء والتأثير لا يخدم الوطن ومصالحه، وهذه المجموعة ومعها بقية المجموعات دائماً ما تطالب بتقاعده عن العمل السياسى نهائياً، فبتقاعده ستشهد اليمن استقراراً سياسياً ولكن من واقع الوضع السياسى اليمنى فلا نعتقد أو نأمل بحدوث أى استقرار ما لم تتوافر الجدية فى معالجة القضايا الوطنية عن طريق حوار وطنى شامل أساسه العمل على إصلاح مسار العملية السياسية الوطنية.

أمريكا واليمن والأريانى

لم تكن العلاقات الأمريكية اليمنية حتى النصف الأول من ثمانينات القرن الماضى كما هى عليه الآن حيث تصنف تلك العلاقة حالياً بالممتازة وذلك بفضل حنكة شخصية د. الأريانى حيث لعب دوراً غير عادى فى تحسين أواصر العلاقة غير المتكافئة بالنسبة لليمن، فالاريانى وكما أسلفنا قارئ جيد فى الشؤون السياسية اليمنية والعربية والدولية والتى كانت مؤشراتها تشير إلى أن موازين القوى الدولية تتجه لصالح أمريكا فى قيادة العالم، وبفعل اجادته للقراءة السياسية فقد استطاع الأريانى أن يقرأ المصالح الأمريكية وطرق الوصول إلى آليات القرار الأمريكى، سعى جاهداً للوصول إلى مصادر ومنابع القرار الأمريكى والمتمثل فى اللوبى اليهودى الأمريكى الذى يتمتع بنفوذ مالى وسياسى فى مختلف المؤسسات الأمريكية العامة والخاصة، وبالفعل تمكن الاريانى أن يكسب تعاطف ذلك اللوبى من خلال تحقيق بعض السياسات الأمريكية المؤيدة لليمن بالذات منذ منتصف ثمانينات القرن الماضى مروراً بحرب ١٩٩٤م الأهلية اليمنية وحتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقد شهدت العلاقات الأمريكية اليمنية تحسن ملحوظ خلال تلك الفترة، وبذلك يكون اللوبى اليهودى قد استطاع أن يمهد لإقامة اتصال بين اليمن وإسرائيل وبرعاية

أمريكية توجهت بالسماح لليهود من أصل يمنى لزيارة اليمن دون قيد ومع السماح لسياح يهود من أصل يمنى لزيارة اليمن على شكل سياح مما آثار استياء الشارع اليمنى وكذا العربى، وقد اعتبر الكثير من المراقبين والمحللين من أن هذا التوجه اليمنى ما هو إلا هرولة يمنية للتطبيع مع الكيان الاسرائيلى من دون مبررات مقنعة.

ود. الأريانى يعتبر من أحد المدافعين عن ذلك التوجه وقد دفع الثمن بخروجه من الحكومة، والأريانى يعتبر عراب السياسة الأمريكية فى اليمن ولهذا نراه الوحيد الذى يملك أوراق العلاقات اليمنية الأمريكية كلما تعرضت للتوتر والدليل على ذلك زيارته لأمريكا التى سبقت بأسابيع الهجوم الأمريكى على سيارة الحارثى ومجموعته فى الثانى من نوفمبر ٢٠٠٢ وخروجه فى تبرير ذلك الهجوم الذى تم على أساس اتفاق بين الحكومتين اليمنية والأمريكية الخاص بمكافحة الإرهاب.

الأريانى... رجل أمريكا فى اليمن

يعتبر اليمنيين د. الأريانى رجل أمريكا فى اليمن الموثوق به والقادر على بلورة السياسات الأمريكية يمنياً وأقليمياً، وبرغم غيابه عن السلطة التنفيذية فلايزال مؤثراً على التوجهات السياسية العامة للسلطة من خلال تحمله الامانة العامة للحزب الحاكم والمستشار السياسى الوحيد والمقرب للرئيس اليمنى.

لقد قاد الأريانى حكومات يمنية ووزارت سيادية وكان وفقاً للمؤشرات المتوفرة فاشلاً فى قيادته ومع هذا ظل يتنقل من موقع لموقع بفضل الرعاية الأمريكية، وهو الأمر الذى كما يردده الشارع السياسى والشعبى فى اليمن.

ونتيجة لذلك نجد أن العداوات السياسية الخاصة والعامة للاريانى موجودة فى صفوف الحزب الحاكم وقيادته ووزرائه، وأيضاً فى بقية القوى السياسية اليمنية بما فيها تلك التى تحالفت فى

فترة زمنية معينة مع الحزب الحاكم.

ويقال فى هذا الصدد إن الضغوط السياسية والشعبية على الرئيس اليمنى لم تنجح فى إبعاده عن مصادر صناعة القرار اليمنى بفضل الدعم الأمريكى اللا محدود له باعتباره الوحيد القادر على قراءة السياسة الأمريكية وآليات بلورتها على الواقع اليمنى وواقع المنطقة.

فعندما يقول الأريانى إن الهجوم الأمريكى على اليمن (الخاص بالهجوم على سيارة الحارثى فى ٢٠٠٢/١١/٢م) كان لا بد منه بينما البيانات الحكومية اليمنية ظلت متحفظة، فهو بذلك - الأريانى - يكون قد تجاوز الجميع بتبريره للهجوم كحق أمريكى فى الدفاع عن نفسها من دون أن يراعى مشاعر الشعب اليمنى ومعه الشعوب العربية والإسلامية.

إننى أرفض الإرهاب.. سواء كان إرهاب دولة أو أفراد أو مجموعات تنظيمية.. كما أرفض أن يتم معالجة أى قضية بوسائل العنف والتى بالتأكيد لن تقود إلا إلى العنف المضاد.

كما أرفض مبدأ العداء فيما بين الدول والشعوب والأديان لشعورى أن هناك قواسم مشتركة كثيرة مقارنة بالتقاطعات العدائية الحادة والمتطرفة يمكننا أن نستفيد منه لو أننا جنحنا نحوها من خلال الحوار القائم على احترام بعضنا البعض وقبولنا لبعضنا بعض من خلال توفر الثقة المتبادلة والإيمان الراسخ للحوار ولحقوق شعوبنا التواقة للحرية والعدالة والتنمية.

ولهذا سيكون من الغباء على أى فرد يعتقد بأن مكافحة الإرهاب لن تتم إلا باستخدام القوة والعنف، ولعلنا هنا أمام تجربة الائتلاف الحاكم قبل ١٩٩٤م وكيف كان ينظر إلى مسألة دعم وإيواء معظم عناصر الجماعات المتطرفة التى كانت سبباً رئيسياً لحرب ١٩٩٤م بين أطراف الائتلاف وكيف كان الأريانى ينفى وجودها؟ وما أن تحققت أهداف حزبه وشريكه فى الحكم - تجمع الإصلاح - حتى بدأ يلعب على أوتار تلك العناصر باعتبارها تعرض المصالح الأمريكية والسلام العالمى للخطر حتى حدث الافتراق الأولى فى ١٩٩٧م والنهائى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

واليوم وبعد ٨ سنوات من الحرب وخروج الاشتراكى من الحكم وكذا تجمع الإصلاح وإذا أردنا أن

نسأل الأرياني عن مبرراته في تناقض مواقفه بشأن أدعاء الاشتراكي بوجود قواعد للإرهاب وتخاذل شريكه في الائتلاف بمواجهتها فهل نتوقع أن يجيبنا ويقنعنا؟! ومع كل هذا وذاك فإني لست من دعاة سياسة فن التكتيك والكيل بمكيالين وأيضاً اللعب على كل الحبال والأوراق بهدف تحقيق أهداف سياسية آنية سواء لقوى محلية أو أقليمية أو دولية.

ومن هنا فلا مجال للغرابة للتساؤلات التي قد تتوارد إلى ذاكرتنا بشأن تمسك السلطة بشخص الأرياني أنطلاقاً من كونه أحد أعمدتها الاساسية مما يصّعب حتى مجرد التفكير في الاستغناء عنه.

اليمن وسياسة الحدود المفتوحة

في عام ٢٠٠٠ ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي كشفت وعرت النظام العربي الرسمي والذي أتضح أنه نظام تابع للأجنبي، بعدما كانت الأنظمة العربية تتسابق في تبني مواقف سياسية متشددة في الوقوف مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، وكانت اليمن أكثر تشدد في مواقفها التي لاقت تقديرا متميزا لدى الجماهير العربية والتي اعتبرتها بداية الصحوة للأنظمة العربية الرسمية ولكن مع الأيام والمتغيرات بدأت تتكشف الحقائق.

لقد كان النظام اليمني يدعو إلى فتح حدود- دول الطوق- الدول المجاورة لإسرائيل والسماح للجماهير العربية للمشاركة في الجهاد مع اشقائهم الفلسطينيين وتمويلهم بالعدة والعتاد- المال والسلاح- وهذه الدعوة اعتبرت اختبار لدول الجوار ثم كان الرد المصري بأنهم على استعداد تام لمنح اليمن بقعة أرض على حدوها مع إسرائيل وعليه- النظام اليمني- أن يفعل ما يقوله ويحرض (يورينا شطارته) وإذا بأصحاب الدعوة يلتزمون الصمت وكأن شيئا لم يحدث..ولأن حبل الكذب دوما ما يكون قصير فقد انطلت علينا الكذبة أو لنقل إننا لم نكن نفهم بأن ما كانت تعنيه الدعوة اليمنية إنما هو فتح حدودها لمقاتلة الأمريكان على أراضيها بعد أن يئست من ردود الفعل العربية

والإسلامية فى الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلى على اعتبار أن الجهاد ضد الأمريكان على أرض اليمن بمثابة استدراج للأمريكيين والإسرائيليين كون اليمن عرفت على مدى تاريخها كمقبرة للغزاة وبالتالى تكون اليمن قد أدت دورها القومى فى الجهاد ضد الاحتلال الاسرائيلى وبهذا فهى فرصة سانحة لكل الشعوب العربية والإسلامية التى تكافح من أجل القضية الفلسطينية من شحذ هممهم وطاقاتهم فى مساعدة أشقائهم اليمنيين للجهاد ضد أمريكا وحلفائها.

فالصلف- تعبير الرئيس اليمنى على عبدالله صالح- الإسرائيلى والدعم الأمريكى له تجاوز حدودها ولهذا ففتح الحدود اليمنية يبرر عدم الجدوى من اللجوء الى ضرب المصالح الأمريكية وحلفائها فى العالم.

بعض من حقيقة الضغوط الأمريكية على اليمن

لا يمكن للعقل والمنطق أن يقبل الاعتراف بوجود مصالح مشتركة ومتساوية فى طبيعة علاقة ثنائية قائمة بين دولتين إحداها تتمتع بإمتلاك كل وسائل القوة السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية وكذلك ريادة العالم- أمريكا- والأخرى لا تتمتع بأى قوة بل تستجدى مساعداتها المختلفة من تلك الدولة القوية ونقصد بالدولة الضعيفة هنا بـ «اليمن».

أوضاع الطرفين متباينة وبالطبع الفائدة هنا ومن دون جدال ستكون لصالح الطرف القوى وهو الطرف الأمريكى الذى تزداد شهيته يوماً بعد يوم وهو لا يهتم بمصالح الآخرين حتى وإن كانت تخضع لمصالحه الاستراتيجية وتخدمها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،وترتفع مستويات الاشتهاء الأمريكى كلما وجدت الاطراف الأخرى تسعى جاهدة لتحقيق ضغوطها ومطالبها بحيث لا تغضب المارد الأمريكى.

وبعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١م تعاظم دور المارد الأمريكى نتيجة الحملة الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب التى تزعمها ذلك المارد وأصبح يعربد فى كل مكان وزمان من دون حسيب أورقيب، وتعاظم غضب ذلك المارد انطلاقاً من سياسة معنا وضدنا، فمعنا أى مع الأمريكان هو صديقهم أو حليفهم ولكن حسب الموقع والمهام الذى يؤديها ذلك الحليف أو الصديق فهو أى الحليف أو الصديق لايزال تحت الاختبار أو الشك، وأما ضدنا أى ضد أمريكا فهو عدو أمريكا وهذا يعنى أنه لابد من تأديبه واعادة تأهيله أو اسقاطه لاعادته إلى صف الـ «مع» تلك السياسة قادت إلى أعباء ثقيلة على المع والضد والشاطر هنا من يفهم أما الذى لا يفهم أولا يريد أن يفهم، فعليه تحمل إفرازات الغضب الأمريكى والويل والثبور للمتخلفين عن عدم فهمهم للواقع الجديد.

كما أن التمويه والمجاملة يعتبران من أبرز الوسائل السياسية الأمريكية وهى دائما تترافق مع

سياسة الضغوط الأمريكية التى تمارس على الجميع من دون استثناء على الرغم من اختلاف آثارها ونتائجها على الاطراف المضغوطة، فالأهم أن لا تكون الآثار غاضبة أو مستفزة للمارد الأمريكى.

كانت أحداث ٩/١١ بمثابة هدية ثمينة نالها المارد الأمريكى وعضدت من مكانته وأهدافه وقيادته العالمية، وقد أجاد استخدامها بصورة تحسد عليها حتى أصبح من العسير تهدئته أو ترحيل وتعليق تحركاته.. فكانت الحرب على أفغانستان واسقاط نظامها ثم غزو العراق واحتلاله أبرز المؤشرات على اثبات ذاته.. ومنذ ذلك التاريخ وتلك الاحداث ظهرت أفكار جديدة لذلك المارد المتعجرف مثل: نشر الديمقراطية والحرية كوسيلتين رئيسيتين للقضاء على الارهاب الدولى، ورغم أن تلك الافكار مقبولة وواقعية للكثير من الشعوب وبالذات شعوب منطقة الشرق الأوسط فقد تعرضت للرفض من قبل تلك الشعوب لأنها لا تثق بمن يطلقها والذين يعتبرون سبباً رئيسياً فى حرمانهم منها بفعل التأييد الأمريكى للأنظمة السياسية الحاكمة وصمتها الطويل عن معاداة ومحاربة تلك الافكار من قبل الأنظمة المدعومة من أمريكا ولهذا فقد كان وقعها عليهم- الشعوب- ضعيف ومشكوك فيه: وبدلا من أن تصبح تلك الافكار مخيفة لتلك الأنظمة فقد استفادت منها الأنظمة تحت شعار الخوف من المارد الأمريكى وفرض إرادته على شعوبها و«التغيير من الداخل خير وسيلة من التغيير الخارجى أو الأمريكى» وأنظروا إلى التجربة الأمريكية مع العراق وكيف تحولت إلى احتلال، وهكذا فقدت تلك الافكار قيمتها التى أصبحت مريبة وأصبحت أمريكا مضطربة فى تعاملها مع العالم الآخر فهى تطرح تلك الأفكار مقرونة بإستخدام قوتها العسكرية لكل من لا يعمل بها، وأصبح الفرح الطفولى سمة رسمية لأمريكا عندما تسمع عن تحرك شعبى بسيط فى بلد ما وكأنها قد دنت من الجميع رغم إدراكنا المسبق بعدم المصداقية فى المواقف الأمريكية التى تحكمها مصالحها الاستراتيجية من غير حساب لمصالح الآخرين حتى وإن كانوا من أقرب المقربين إليها ولعل دليل العراق بعد الاحتلال خير شاهد على ما نقوله.

من خلال ذلك يمكن الاشارة هنا بصورة عابرة إلى تاريخ العلاقات اليمنية الأمريكية.. بعد استقرار النظام الجمهورى فى شمال اليمن، بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كانت العلاقات غير طبيعية واستقرارها وتطورها مرهونة بالطرف الوسيط الذى ينظم ويرعى تلك العلاقات وهذا الطرف كان المملكة العربية السعودية التى كانت تقدم الإعانة السخية لاركان النظام اليمنى وشيوخ وقبائل عديدة بهدف فرض سيطرتها غير المباشرة على إدارة النظام وتكويناته القبلية الرئيسية، ويعتبر الرئيس على عبدالله صالح هو الوحيد الذى كسر تلك العلاقة واستغنى عن الوسيط وتعامل مباشرة مع أمريكا وحسن علاقته بها مما آثار غضب الطرف الوسيط- الطرف السعودى- الذى رفع يد الدعم والرعاية التى كان يقدمها للنظام اليمنى، ثم بعد ذلك تعمقت العلاقات اليمنية الأمريكية وشملت مختلف المجالات، ولكن كفة الميزان كانت راجحة دائما لصالح أمريكا، وفى الحقيقة أن أمريكا كانت مستفيدة من تلك العلاقة حتى أصبحت اليمن من الدول الصديقة، وبعد أحداث ٩/١١ كان التوتر هو السائد فى تلك العلاقات نتيجة لزيادة الطلبات الأمريكية من الحكومة اليمنية الخاصة بمكافحة الارهاب وقد مرت تلك العلاقة بعد أحداث ٩/١١ أيضا بزيادة الضغوط السياسية والأمنية والعسكرية ووصل الأمر إلى فتح مكتب للمخابرات المركزية الأمريكية «C.I.A» ومجموعات من عناصر المباحث الفيدرالية «F.I.B» والتدخل فى سير عمليات التحقيق مع المعتقلين المشتبه بإنتمائهم لتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الارهابية، ويتداول الرأى العام اليمنى وكذا العربى أن أمريكا قد وضعت جزيرتى سقطرى وحنيش من ضمن مطالبها الأساسية وتشير مصادر الرأى العام اليمنى إلى أن أمريكا قد بدأت بتحضير تلك الجزر بعد موافقة الحكومة اليمنية الضمنية رغم نفيها لذلك.

ووصل الأمر بالتدخل الأمريكى فى الشأن اليمنى إلى حد تحرك السفير الأمريكى فى اليمن ومساعديه بكل مدن اليمن والالتقاء بقادة الاحزاب السياسية اليمنية ومنظمات المجتمع المدنى والشخصيات الاجتماعية وغيرها وسط رفض شعبى لهذه التحركات المخالفة للأعراف والتقاليد والقوانين المنظمة للعلاقات الدبلوماسية بين الدول.

وقبل أيام قليلة من شهر مارس ٢٠٠٥م عقد اجتماع لممثلى مؤسسات المجتمع المدنى اليمنية فى مدينة تعز كان ضيوفها ضباط من الجيش الأمريكى- هذا دليل فاضح على تواجد للجيش الأمريكى فى اليمن- وقال هؤلاء الضباط أنهم طلاب فى إحدى الكليات العسكرية وهم من هذا اللقاء يودون التنسيق مع تلك المنظمات بهدف تنشيط عملها وتشجيع الحريات والديمقراطية وتوحيد الجهود لمكافحة الارهاب.

ويبدو أن هذا اللقاء تم من دون التنسيق مع أجهزة السلطة وقد اعتبرتها مصادر رسمية أنها تسعى- أى أمريكا- لزرع وخلق جواسيس لها فى اليمن، كما أدانت بعض المؤسسات الرسمية ذلك اللقاء واعتبرته تدخل أمريكى فظ وغير مقبول ولكن يبقى السؤال الملح الذى يفترض من السلطة الاجابة عليه بكل صراحة وهو:

هل ستكتفى السلطة برد صحيفة المؤتمر نت وكأن شيئا لم يكن؟ أم أنها ستحتج وتستنكر وتدعو أمريكا إلى وقف ممارساتها اللا أخلاقية واللاقانونية؟ وماذا ستفعل الحكومة اليمنية لو أن أمريكا رفضت المطالب اليمنية، بالتأكيد لن تجرؤ الحكومة اليمنية على مواجهة غضب المارد الأمريكى؟

هناك ريبة أمريكية تجاه اليمن أساسها أن هناك اعتقاداً أمريكياً بأن اليمن- المقصود هنا النظام الرسمى- متمرس على الكذب والتكتيك فى ممارساته العملية، فقبل غزو أمريكا للعراق كانت أمريكا تتهم النظام العراقى السابق بتهريب معظم صواريخه إلى بعض الدول ومنها اليمن ولكن اليمن أنكرت ذلك وبعد سقوط نظام العراق تكشفت الحقائق وعرفت أمريكا أن نظام صدام حسين هرب معظم صواريخه إلى دول عدة وأهمها اليمن، وفى عدد «الثورى» الصادر عن الحزب الاشتراكى اليمنى المعارض بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٥م خبراً عن قيام خبراء أمريكيين بتدمير الصواريخ العراقية الموجودة فى اليمن بمحافظة مأرب عن طريق حفر خنادق عميقة فى الصحراء لهياكل الصواريخ ومن ثم تفجيرها.

صحيح أن أمريكا رفعت من مبيعات السلاح الأمريكى إلى اليمن بهدف التقليل من الشكاوى

اليمنية من جهة وتوجه رسائل معينة إلى دول الجوار كما أن أمريكا قدمت دعما ماليا لليمن بمقدار ٢٩٠ مليون دولار خلال الثلاث سنوات الماضية لتعزيز بعض القطاعات الخدمية وتطوير مؤسسات المجتمع المدنى وتشجيع الديمقراطية وقد كان نصيبها فقط ١٣٠ مليون مقابل ١٦٠ مليون دولار للأجهزة الأمنية والعسكرية بهدف تطويرها وجعلها قادرة على مكافحة الارهاب الذى يهدد المصالح الأجنبية وخصوصا الأمريكية وكذا اليمنية.

ولكى نكتشف مدى وقاحة الضغوط الأمريكية فدعونا نتساءل عن الحكمة الأمريكية من وصف اليمن من الدول الرائدة فى المنطقة بتطبيق الديمقراطية والحرية وجعلها من ضمن ست دول تحظى برعاية أمريكا حتى فاجأتنا الخارجية الأمريكية فى تقريرها السنوى الخاص بحقوق الانسان فى العالم للعام ٢٠٠٤ وقد تضمن التقرير فصلاً خاصاً عن انتهاكات حقوق الانسان فى اليمن بينما اليمن يدرس تشكيل لجنة رسمية للرد على ما ورد فى ذلك التقرير عن اليمن وكيف انها أخبار ملفقة ومدسوسة تصل أوتلتقط من السفارة الأمريكية التى تستند على معلومات مغلوطة.. وهنا نلاحظ إشارة اليمن فى السفارة الأمريكية بصنعاء ودورها المشبوه- كلمة مشبوه من قبلنا- وهذا يعنى أن اليمن الرسمى غير راض عن تحركات موظفى السفارة الأمريكية ولكنه غير قادر على صدها أو مواجهتها.. أليس من الحقيقة القول بإن الضعيف يظل ضعيفاً فى مواجهة القوى.. وأمريكا من تقاريرها الرسمية وتصريحات رموزها المتباينة توضح كيف تمارس أمريكا ضغوطها على اليمن وغير اليمن بهدف تحقيق أهداف خططها الاستراتيجية.

ومن كل هذا تتحول اليمن إلى دولة هامشية فى اطار الفلك الأمريكى، وينبغى علينا أن ندرك بأن أمريكا ليست مستعدة لتكرار تجربة العراق ما دامت سياسة الضغوط تؤتى ثمارها بأقل الخسائر المادية والبشرية خاصة أن التدخل العسكرى والتواجد فى بلدان أخرى أصبح لا يتمتع بالقبول والرضى من شعوب كل دول العالم من جهة والشعب الأمريكى من جهة أخرى، وقد اكتشفت أمريكا أن سياسة الضغوط والتهويش باستخدام القوة العسكرية قد أثمر فى الحالة السورية ولكننا نتساءل كيف لم تثمر بشئ فى حالة كوريا الشمالية؟، هنا يمكننا الاجابة ولكننا لا ندرى

مدى صحتها.. فسورية غير كوريا الشمالية لأن الأخيرة تمتلك فعلا ترسانة نووية قادرة على مواجهة أى اعتداء أمريكى، فالصواريخ الكورية الشمالية المحملة برؤوس نووية قادرة على الوصول لبعض المدن الأمريكية كما سمعنا وقرأنا والله أعلم، أما سورية فخروجها من لبنان كان بسبب مطلب لبنانى وحاجة سورية وعربية لتجنيب المنطقة أى توترات قد تساعد على التدخل الخارجى والله أعلم.

ونختم سطورنا بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى بأن يحرك ضمائر حكامنا بإحترام شعوبهم وتحقيق تطلعاتهم البسيطة انطلاقا من واقع تلك الشعوب، كما ندعو ربنا أن يهدى سرائرهم وينقى أفكارهم من المكابرة والعناد والاستفادة من التجارب الانسانية والسياسية لما فيه مصلحة شعوبهم.. فالانسان عند مماته لا يستطيع أن يأخذ معه إلى قبره وعند ملاقاة ربه إلا الكلمة الطيبة والأعمال الحسنة.

فمن يتقى الله فى دنياه وقاه الله فى آخرته.

مقال نشر فى صحيفة القدس العربى

التدخل الأمريكى المباشر فى اليمن

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى تعرضت لها أمريكا وتوجيه الاتهام الرسمى لتنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، بدأت أمريكا تضع قائمة تضم العديد من الجمعيات الإسلامية وبعض الدول العربية بإعتبارها تدعم الإرهاب وتأوى الارهابيين وقد أدخلت اليمن من ضمن تلك الدول المحددة من ضمن أهداف الحرب العالمية لمكافحة الإرهاب، وقد سارعت اليمن لنفى تلك التهم وإعلان استعدادها للمشاركة فى الحرب العالمية شريطة أن تدعمها الدول الصديقة وبالذات أمريكا فى تعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية ومن هنا كان لابد لأمريكا وحلفائها أن تقبل مشاركة اليمن فى الحرب، ولكن أيضا بشرط أن تسمح اليمن للأجهزة الأمنية والعسكرية الأمريكية بالتواجد المباشر على الأرض اليمنية ومياهها الاقليمية بدلاً من التواجد السرى، ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تسارعت الخطى اليمنية فى اتخاذ العديد من الخطوات الموجهة ضد الجماعات الإسلامية ومن أبرز تلك الخطوات:

١- إلغاء المعاهد العلمية الدينية التى كانت تعتبر من وجهة النظر الأمريكية معسكرات لتفريخ الإرهابيين، وقد تم تحويلها إداريا وماليا إلى الجهاز الحكومى، وكانت هذه المعاهد تابعة لجماعة الجهاد الإسلامى اليمنى وأحد المكونات الرئيسية لحزب التجمع اليمنى للإصلاح.

٢- الإشراف المباشر على الجامعات الإسلامية والحد من استقلاليتها.

٣- متابعة الرموز والعناصر المشتبه بها فى علاقتها بتنظيم القاعدة ومحاولة اعتقالها أو تصنيفها.

٤- تعزيز دور القوات الخاصة الأمنية والعسكرية على حساب أجهزة الأمن السياسى والشرطة، وتأسيس وحدة أمنية وعسكرية لمكافحة الإرهاب فى إطار القوات الخاصة مع تعزيز وتكثيف

تسليح قوام القوات الخاصة.

وبرغم كل تلك الخطوات، إلا أنها لم تحظ بالقبول بالنسبة لأمريكا وحلفائها وذلك لعدم فاعليتها فى إبعاد الأخطار التى تهدد مصالحهم فى منطقة القرن الأفريقى والمنطقة العربية نتيجة للموقع الجغرافى المتميز لليمن.

فالخطوات التى قامت بها اليمن لم تؤد إلى القضاء على القواعد الارهابية فى اليمن، فالمؤشرات المتوافرة أمنيا بالنسبة لأمريكا وحلفائها تشير إلى أن تنظيم القاعدة مازال يتمتع بتأييد وتواجد كبير فى بعض مناطق اليمن التى لا تتمتع السلطات اليمنية بأى تأثير أو تواجد فيها، وقد أكد على تلك المؤشرات مشاركة بعض اليمنيين فى العديد من عمليات التفجيرات التى شهدها العالم مثل تفجير بالى، وأيضا تعرض مصالح أمريكا وحلفائها فى اليمن للتهديد أكبر مثال على ذلك عملية تفجير ناقلة النفط الفرنسية فى السواحل اليمنية رغم تضارب فى المواقف الرسمية فى التعامل مع تلك العملية، وكأنها كانت تتعامل مع حادثة محلية يمكن تجاوزها عبر تضار المواقف وردها على أساس أنها نتيجة لصراعات قبلية أو عشائرية أو تجارية أو عائلية أو مناكفة سياسية بين بعض القوى السياسية.

وأمام كل ذلك فقد قررت الإدارة الأمريكية أن تتحمل المسؤولية المباشرة فى مكافحة الإرهاب على الأرض اليمنية رغم التحفظات اليمنية الرسمية، وتبلور ذلك القرار على أرض الواقع من خلال الهجوم الأمريكى على سيارة يمنية كان على متنها ستة يمنيين يشتبه بإنتمائهم لتنظيم القاعدة ومنهم أبو على الحارثى، وكان الهجوم عبر إطلاق صاروخ من طائرة أمريكية متطورة- من غير طيار- وذلك فى الثانى من نوفمبر من عام ٢٠٠٢م ولم تعترف اليمن بالهجوم الأمريكى واعتبرت ما تعرضت له السيارة إنما هو ناجم عن تفجير من داخل السيارة التى كانت تحمل متفجرات على الرغم من الاعلان الأمريكى عن مسؤوليتها المباشرة عن العملية (بعد ذلك اعترفت اليمن رسمياً بعلمها وموافقتها على تلك العملية، لأنها فشلت فى تعقب واعتقال المطلوبين أو قتلهم).

ولقد تجاوزت العملية الأمريكية حدود العقل والمنطق كما تجاوز الصمت اليمنى حدود الوقاحة وربما السذاجة السياسية.. فالتجاوز الأمريكى تمثل فى عدم احترامها للسيادة اليمنية ولسيادة الدول الأخرى، وأيضا التفرد فى تحديد مفاهيم السياسات الدولية وتوجهاتها بما يتعارض ورؤيتها السياسية لبنية الدول فى إطار النظام العالمى الجديد، كما أن التجاوز الأمريكى أعطى تصور لشعوب العالم وكأن الحرب العالمية الحالية هى حرب بين الدين الإسلامى والأديان الأخرى.

أما التجاوز اليمنى فتمثل فى منحها لأمريكا حق التدخل فى الشؤون السيادية والتحرك الحر فى مختلف مناطق اليمن بما فيها الحق فى الاعتقال لأى مشتبه به فى الأعمال الإرهابية التى تهدد المصالح الأمريكية فى اليمن والمنطقة.

كما أن حدود التجاوز للسذاجة اليمنية الرسمية أنها لم تعد تملك المصداقية فى تعاملها مع الافعال الأمريكية التى تواجه بالرفض الشعبى اليمنى والعربى بل والعالمى، وهى الافعال التى تعنى حرباً أمريكية ضد الدول والشعوب دون اعتبار لسيادة وحقوق تلك الدول والشعوب.

ويشكل التجاوز اليمنى فضيحة سياسية يمنية لطخت بسمعة وكرامة اليمن والعرب والمسلمين، خاصة وأن اليمن كان دائماً ما يرفع شعار الرفض للتدخل فى شؤون الآخرين، وأيضاً رفضها لأساليب العنف والإرهاب ومع هذا فإنها لم تعلق على الجريمة العنترية الأمريكية الأخيرة على سيارة أبو على الحارثى فيما إذا كانت إرهاباً أو دفاعاً عن النفس.. يا سبحان الله أمريكا تدافع عن نفسها من خلال ضرباتها العسكرية وتدخلاتها بشؤون الآخرين.. وحتى اليوم لم نجد أى تعليق يمنى رسمى يبرر الضربة الأمريكية والتى اعتبرها العديد من المراقبين للشأن اليمنى من أن طريقة وأسلوب العنترية الأمريكية شبيهة بطرق وأساليب إسرائيل، مما يعنى أنه هناك احتمالية لأن تكون الطائرة أمريكية والتنفيذ إسرائيلى لما تتمتع به إسرائيل من خبرة فى هذا الجانب، ونتمنى أن لا يكون لإسرائيل يد فى تلك الضربة الخطيرة وغير المسبوقة حتى لا تكون بداية لانتشار الأساليب العسكرية الإسرائيلية فى المنطقة تحت المظلة الأمريكية، والاخطر من كل

ذلك أن اليمن لم يعلن للرأى العام اليمنى والعربى والدولى كيف سيواجه هذا التدخل السافر والمستفز للكرامة اليمنية والعربية؟

بالرغم من الاعتراف الأمريكى بالقيام بهذه العملية بناء على تعاون مباشر مع الحكومة اليمنية فى حصولها على المعلومات الاستخباراتية؟! وما يثير فضولنا هو شوقنا لمعرفة فيما هل أصبحت اليمن واحدة من الولايات الأمريكية؟!

إن الهجوم الأمريكى الأخير يدل على أن المحاولات اليمنية فى إبعاد شبهة الاتهام عنها بكونها آوية للإرهاب إن لم تكن داعمة لبعض الجماعات الإرهابية كما كان يتردد من قبل بعض أجهزة استخبارات الدول الكبرى وبالذات الأمريكية والبريطانية، خاصة وأن هناك مقدمات واضحة على تواجد رسمى لجماعات الجهاد سواء فى الشارع أو الإدارة الحكومية من خلال التحالف المقدس الذى كان قائما بين الحزب الحاكم- المؤتمر الشعبى العام- والتجمع اليمنى للإصلاح.

وماذا بعد؟

ومنذ الاعلان الأمريكى الرسمى عن مسؤوليته المباشرة عن الهجوم الأمريكى وبداية مناقشة موضوع الهجوم على المستوى الشعبى والسياسى اليمنى وبالذات القوى السياسية للمعارضة التى رأت أن الصمت اليمنى عن الهجوم الأمريكى هو تفريط فى السيادة الوطنية وقد طالبت تلك القوى من الحكومة اليمنية تبرير موقفها الغريب من الهجمة الأمريكية السافرة ضد مواطنين يمنيين لا توجد أى دلائل أو قرائن مادية تثبت صحة الاتهام الأمريكى، وقد كان لزاما على الحكومة اليمنية أن تعلن صراحة عن دورها فى العملية أو تبرير صمتها، وإما أن تعتبر آراء القوى الوطنية بأنها تجاوز لخطوط حمراء وإطلاق العنان لوسائل إعلامها بتخوين تلك القوى ووصفها بالإرهابية والعمالة لمجرد أنهم قالوا رأيهم.

فهذا ما لا يقبله العقل والمنطق.. فالضربة الأمريكية لا يمكن اعتبارها إلا تجاوزاً للسيادة الوطنية لليمن وتدخلاً أمريكياً مباشراً مقابل موقف مريب للحكومة اليمنية وأمام هذا الموقف لابد أن نسأل بل ومن حق كل مواطن يمنى أن يتساءل عن المبررات الحكومية اليمنية بمنحها

الرخصة لأمريكا بالتجاوز أو بالتدخل فى الشأن اليمنى المباشر؟ ولا يعنى أن تلك التساؤلات تجاوز للخطوط الحمراء أو المحرمات وهذا ليس من حقها وحدها.. تحلل ما تريد وتحرم أيضا ما تريد وبالوقت الذى يناسبها.. ولهذا لا لأحد أياً كان موقعه أن يحدد للآخرين المحرمات والمحللات بينما لا توجد فى سياسته أية محرمات!

ولكن وكما يبدو أن ما أثار غضب الحكومة اليمنية هو توحد مواقف بعض القوى السياسية تجاه هذه العملية فى الوقت الذى تستعد فيه اليمن لانتخابات برلمانية مطلع العام (٢٠٠٣) اللاحق لتلك الحادثة، وخاصة مواقف الحزب الاشتراكى اليمنى والتجمع اليمنى للاصلاح واللذين يشكلان أساس المعارضة السياسية اليمنية، فكلا الحزبين يتميزان بمواقف سياسية متباينة بصورة حادة وهى تباينات معروفة يمنيا وعربيا ودوليا، ولكن هذا الموقف الجديد للحزبين لا يمنحان الحكومة الحق فى فعل كل شيء وتحويل المحرمات إلى مسموحات بالنسبة لها وكأن يجدر بها- أى الحكومة- بأن تحترم مواقف الآخرين مهما تعارضت وتقاطعت معها، وسنظل نناشد كل القوى السياسية اليمنية بالترفع عن مصالحها الذاتية والعمل معا على مناقشة كل القضايا الوطنية بما فيها المحرمات أو الخطوط الحمراء أو المقدسات من وجهة نظر الحكومة اليمنية، لأنه فى الحقيقة لا قداسة إلا للخالق وحده عز وجل والقرآن الكريم والسنة النبوية ومن يعتقد غير ذلك ندعوه لأن يعطى لعقله فرصة للتفكير فى حق أمريكا المقدس بالدفاع عن وطنها مقابل الأوطان الأخرى التى لا تعتبر حقوقها فى الدفاع عن نفسها من المقدسات، ولماذا يجب علينا أن نعترف بحقها ولا يحق لنا الاعتراف بحقوقنا؟ رغم رفضنا القاطع والحازم للإرهاب بمختلف أشكاله، وما تعرضت له أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م هو إرهاب ندينه شكلاً ومضموناً بل ونرفض أن توصم أمم بكاملها بالإرهاب لمجرد أن هناك جماعات أو فرقاً خرجت من تلك الأمم متبنية أفكار متطرفة لا تمثل تلك الأمم ودياناتها، وعندما نتعامل مع تلك القضايا يجب أن نتعامل باستخدام عقولنا وليست عواطفنا.. كما يجب أن نغلب مصالح أمتنا على مصالحنا الذاتية.

وقد وقعت أجهزة الاعلام اليمنية الرسمية فى ورطة عندما تحدثت عن ذلك الحزب الذى تبنى دعم الجماعات الارهابية المتطرفة وهى تقصد بذلك تجمع الاصلاح والذى كان يعتبر أقوى الحلفاء للحزب الحاكم وتورطت أكثر عندما اتهمت الحزب الآخر- الاشتراكى اليمنى - بأنه مازال يقدم نفسه كضحية للإرهاب والبديل المناسب للحكم اليمنى عندما كان يقدم معلومات استخباراتية عن الجماعات الإرهابية المتطرفة لأجهزة الاستخبارات الأجنبية وذلك أثناء تواجده فى الحكم حتى ٧ يوليو ١٩٩٤م باعتباره ضحية للإرهاب، وعودة أجهزة الإعلام الرسمى للحديث عن ذلك لا يمكن أن يبرر دور الحزب الحاكم فى نفى التهمة عن نفسه بتقديم الدعم لتلك الجماعات بهدف مواجهة شركائه فى الحكم وبالتالى التفرد فى الحكم بعد التخلص من كل الشركاء.

ويبدو أن الموقف الأخير للحزب الحاكم يمثل معاندة سياسية للاشتراكى اليمنى والذى كان يأمل الحزب الحاكم أن يكون قريبا منه فى المرحلة الراهنة وتجهيزه أو إعداده للمشاركة فى الحكم والبرلمان القادم، ولكن المواقف الاشتراكية لم تساعد الحزب الحاكم فى حدوث التقارب فيما بينهما، فالمواقف الاشتراكية التى تقاربت مع المواقف الاصلاحية ساعدت بطريقة أو بأخرى على اتباع سياسة المعاندة بالنسبة للحزب الحاكم- المؤتمر الشعبى العام- خصوصا وأن التحالف القديم فيما بين الشعبى والاصلاح قد انفض بفعل الضغوط السياسية الدولية على الشعبى بإنهاء تحالفه مع الإصلاح نتيجة لعلاقته مع جماعات دينية مشتبه بها بممارسة ودعم الإرهاب الدولى- وهذا مجرد اشتباه أمريكى غير واضح ومن دون دلائل وقرائن مادية- وإلا لماذا استمرت القوى الدولية فى الصمت عن ذلك الحزب- تجمع الاصلاح- كل هذا الوقت؟

وأمام المواقف الاشتراكية فليس أمامنا إلا أن نقول بأن تلك المواقف هى نتاج طبيعى للوضعية السيئة التى يعيشها الاشتراكيون منذ ١٩٨٩م إن لم يكن منذ ١٩٨٦م على وجه التحديد الدقيق، وهى وضعية تتحمل تبعاتها قيادة الاشتراكى التى وكما يبدو بأنها مازالت تعيش فى مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى، فقيادة الاشتراكى وعلى شاكلة مختلف الأحزاب

العربية لم تستطع أن تغير من أساليبها وبرامجها بما يتواكب والمتغيرات الإقليمية والدولية وكأن العالم لم يتغير.. كما يمكن اعتبار المواقف الاشتراكية هى نتاج طبيعى للوضع القيادى الاشتراكى الهرم.. فغالبية قياداته (٩٢٪) تنتمى لجيل الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى حيث تجاوز استمرارهم فى مناصبهم القيادية لأكثر من ٢٠ و٣٠ و٤٠ عاماً، ومازالت متمسكة بمواقعها وكأنهم الأفضل والأندر بل وأيضا الأقدر على تجاوز التاريخ ومتغيراته وبالذات الكوادر الشبابية، وقيادة الاشتراكى مازالت ترى بأن ثباتها سيعزز من قبضتها فى التمسك بمواقعها لفترة زمنية قادمة قد تصل إلى العام ٢٠٢٠م إن أطال الله بأعمارهم، وهم لا يعترفون بأنهم شاركوا فى فشل سياساتهم السابقة التى يحملونها لقيادات سابقة ومحدودة. وبرغم محاولات القيادات الاشتراكية فى مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية فمازالوا يرفضون عملية التغيير فى أساليبهم وبرامجهم والسبب أيضا أنهم لا يجيدون قراءة التاريخ، وإن حاولوا قراءته فهم لم يعدوا قادرين على استيعابها والتعامل معها ولهذا ومهما حاولوا فإنهم سيظلون خارج إطار الزمان والمكان ما لم تمنح نفسها إجازة للتقاعد السياسى وإفساح المجال لكوادر مؤهلة ومدربة تتمتع بإمتلاك رؤى فكرية جديدة تتلاءم مع الاوضاع الاقليمية والدولية التى تتمتع بحركة تغييرات سريعة وفاعلة.

والوضع القيادى الاشتراكى وكما قلنا لا يختلف عن الاوضاع القيادية السياسية العربية، وستظل تلك الاوضاع كما هى ما لم تتغير تلك القيادات وبالتالى أساليبها وبرامجها السياسية، إن قراءة الوقائع السياسية المتجددة تتطلب قيادات متجددة فى اعمالها ورؤاها الفكرية، والخوف من أن تتحول تلك الأحزاب إلى ما يشبه بالإقطاعيات والممالك.

ومن خلال قراءتنا للأحداث السياسية اليمنية ولتاريخ القوى السياسية فيه، فإنه يصعب علينا ومهما امتلكنا من قدرات تحليلية من أن نحدد ملامح الوضع السياسى الحالى والمستقبلى والسبب انعدام الأمل فى التوقع بحدوث تغيير يذكر فى قيادات وبرامج تلك القوى، وسيظل الأمل معدوماً وعديم الجدوى، ما لم تتغير تلك القيادات وبرامجها المتخلفة.

ولعلنا نجدها مناسبة، لندعو كل من يحاول التشكيك بما نقوله لأن يطالعوا ما نشرته الصحف

الحزبية والرسمية فى اليمن فيما بعد الهجمة العنترية الأمريكية وكيف تم التعامل معها.. كما ندعوهم لأن يقرأوا تاريخ القيادات السياسية بإمعان وعقلانية حتى يتمكنوا من امتلاك الإنصاف فى الحكم على مانقوله، وبعيداً عن أساليب الشطط السياسى والتنطيط الفكرى السقيم الذى لا يخدم الوطن بل أعداء الوطن.

ولعلنا بحاجة إلى أننفكر بصدق فى مدى حاجة اليمن إلى العقلانية والمصداقية فى النظر إلى قضاياه وبالتالى معالجتها بما يساعدنا على ملاحقة المتغيرات العالمية وبما يحفظ لنا أيضاً كرامتنا وعزتنا ومشروعية طموحاتنا فى البناء والتطور.

مقال نشر فى صحيفة القدس العربى اللندنية

الحقيقة الغائبة
فى علاقة إدارة بوش بالقبائل اليمنية

فى أكثر من مناسبة تحدثنا أو كتبنا عن طبيعة العلاقات اليمنية الأمريكية التى تعرضت لهزة ثقة وبالذات بعد حادثة المدمرة الأمركية- يوم أس أس كول- فى ميناء عدن فى ١٢أكتوبر ٢٠٠٠م والتى أسفرت عن مقتل ١٧ جندياً أمريكياً وعدد من الجرحى.

هذه الحادثة زادت من مستوى الضغوط الأمريكية على الحكومة اليمنية وبالذات فى مجال مكافحة الإرهاب المتطرف الذى يتمتع بحرية الحركة فى اليمن.

وبفعل حادثة المدمرة ظلت حالات الشد والجذب بين اليمن وأمريكا وذلك بسبب تضارب المواقف اليمنية الرسمية فى رؤيتها لتلك الحادثة والتى تمثلت بتوجيه الاتهام لأكثر من جهة ومنها تنظيم القاعدة وأيضاً باعتقالها للعشرات من المشتبه بهم بارتباطهم بتنظيم القاعدة وقد سارعت الإجراءات الحكومية اليمنية بتقديمهم للمحاكمة بينما ظل الجانب الأمريكى متحفظ من ناحية ورافضاً من ناحية أخرى لمجمل المواقف اليمنية الرسمية واجراءاتها السريعة التى تنظر إليها أمريكا بكونها محاولات يمنية لإرضاء أمريكا ولنفى تهمة مساعدتها لعناصر إرهابية تشكل خطراً على المصالح الأمريكية والنظام العالمى الجديد، وأمام هذا الوضع كانت الإدارة الأمريكية تطالب اليمن بالتريث فى إجراءات التحقيق مع ضرورة أن تشمل قوائم التحقيق بعض الشخصيات التى تتمتع بنفوذ قوى فى أجهزة السلطة المختلفة وأيضاً فسح المجال لأجهزة تحقيق أمريكية وما كان لليمن إلا أن ترفض الطلبات الأمريكية ومع ذلك لم تغير أمريكا طلباتهم ومواقفها لما عرض العلاقات الثنائية لاهتزاز أثر على مستوى المساعدات الأمريكية المقدمة لليمن حتى كانت أحداث

١١ سبتمبر ٢٠٠١م التى أفقدت أمريكا عذريتها وجبروتها وفقاً لتحليلات المراقبين، هذه الأحداث حولت أمريكا من وحش نائم وجائع الى وحش متعطش لالتهام الكل وبالذات الضعفاء والجبناء، وبعد ذلك ظهرت سياسة الحرب العالمية ضد الإرهاب، وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية بدأت بعض الاشارات الأمريكية تحدد بعض الدول العربية كحامية أو كداعمة أو آوية للإرهاب والإرهابيين، وكانت اليمن واحدة من الدول الحامية والآوية للإرهاب، هذا التحديد جعل اليمن فى مأزق فما مكان منها - اليمن- إلا أن تقدم نفسها كحليف موثوق به وقابلاً لمعظم المطالب الأمريكية القديمة والجديدة بإستثناء التريث فى طلب توسيع قائمة المشتبه بهم والتى تتضمن بعض الشخصيات ذات النفوذ وكان من المطالب الجديدة إنشاء شبكة مركزية لمراقبة المنافذ الجوية والبحرية والبرية اليمنية وبإشراف أمريكى، وأيضا حق أمريكا فى الملاحقة المباشرة والاعتقال والقتل لما يسمى بأفغان اليمن وقاعدة اليمن.

بعد حادثة المدمرة كول كانت اليمن غير مستقرة بل ولازالت فى تحديد العناصر المنفذة فتارة تقول إن قائد مجموعة الهجوم والتخطيط هو عبدالرحيم الناشرى وتارة أخرى تقول إنه رمزى بن الشيبة وتارة ثالثة تقول إنه أبو على الجارحى وتارة رابعة تقول إنه الأهدل المطارد والمختفى فى صحارى اليمن... ولكن أمريكا ترى بأن تنظيم القاعدة قيادة وقواعد واينما كانوا وراء الحادثة وعمليات الإرهاب الموجهة ضد أمريكا وحلفائها ونظامهم الجديد.

وبرغم ما قدمته اليمن من تنازلات لأمريكا وحلفائها فلازالت أمريكا غير مقتنعة بتلك التنازلات وكل الجهود اليمنية التى قامت بها اليمن من ملاحقات واعتقال لعناصر ورموز القاعدة فقد أثمرت تلك الجهود عن فشل ذريع للسلطات اليمنية وذلك بفعل حماية بعض القبائل اليمنية للعناصر المطاردة وهى حماية لا يمكن لأجهزة السلطة اختراقها أو السيطرة عليها وذلك لما تتمتع به القبيلة من تراث وتوحد وتسليح، والأهم من كل ذلك أن أمريكا وبسياساتها المعادية للقضايا العربية التى لا تحظى باحترام وتقدير الشعب اليمنى وأيضا كل الشعوب الأخرى وبهذا فالشعب اليمنى ومعه الشعوب العربية والإسلامية تعتقد أن أمريكا هى التى تمارس الإرهاب وتشجعه وتدعمه من خلال

تشجيعها للأنظمة الديكتاتورية والقمعية والاحتلالية مثل دولة اسرائيل، ولذا فإنه من الصعب أن تتغير مكانة أمريكا لدى الشعوب المختلفة.

ومما يحز فى نفس شعوبنا أن موظفى السفارات الأمريكية فى البلدان العربية لهم حرية الحركة فى أعمالهم حيث يتدخلون فى الشئون الداخلية لأنظمة تلك البلدان حيث تحولت تلك السفارات إلى مركز لإدارة سياسات تلك البلدان وفى اليمن نجد أن موظفى السفارة الأمريكية من الملحق إلى السفير يتحركون بين أفراد الشعب وطوائفه وقبائله وأحزابه بكل حرية أظهرت عملية الهجوم الأمريكى على سيارة أبو على الحارثى ومجموعته مع مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٢م حقيقة الدور الأمريكى السافر حيث رددت أجهزة الإعلام المختلفة أن السفير الأمريكى كان متواجدا لحظة تنفيذ عملية الهجوم بطائرة أمريكية دون طيار حيث كان مع مجموعة أمنية أمريكية يتابعون تحركات الحارثى، كما قيل إن السفير الأمريكى كان مع بعض من قبائل مأرب يحاول استمالتهم واقناعهم فى التعاون معه بملاحقة واعتقال الفارين من وجه العدالة الأمريكية وفقا للمفهوم الأمريكى.

وقد مثل التواجد الأمريكى الممثل بالسفير فى محافظة مأرب حالة عجز للسلطات اليمنية التى لم تتمكن من اصطياد المطلوبين للعدالة الأمريكية بل وللعدالة اليمنية نتيجة لسوء العلاقة فيما بينها وبين فئات وقبائل اليمن التى لم تستطع حتى اللحظة من بسط سلطتها على كامل الارض اليمنية، فالسياسة اليمنية الرسمية مع بعض القبائل اليمنية تتسم بالعنف وعدم المساواة، حيث أن السلطات دوما ما تعمل على تأجيج الصراعات فيما بين قبائل بهدف إضعاف فعاليتها بينما هذا يساعد على إضعاف السلطة حيث تعمل القبائل على تسليح نفسها لمواجهة مختلف الأخطار التى قد تواجهها سواء من الحكومة أو من القبائل الأخرى.

فالعلاقة بين القبيلة والسلطات اليمنية متوترة ومنذ ١٩٦٢م، فالسلطات اليمنية تحاول دائما إلصاق تهم عدم الاستقرار لبعض القبائل وبالذات القبائل التى لا تشارك فى أجهزة السلطة وستظل هذه العلاقة على حالتها ما لم يتم إعادة رسم ملامح السلطة وتوجهاتها الوطنية والاقليمية

والدولية، وها هى السلطة تحاول اليوم إلصاق تهم دعم وتشجيع وإيواء المشتبه بهم.. فبعد حادثة المدمرة الأمريكية وقبل اتهام الاهدل والحارثى والناشرى كانت أصابع الاتهام اليمنية قد وجهت لشخص اسمه الحرازى وقد قيل بإنه غادر اليمن إلى أفغانستان وتقديراً لدوره فقد منحته حركة طالبان الحاكمة حينها لأفغانستان لقب «الملا» ومثل هذه الالقاب لا تمنح إلا لأصحاب الشأن فى العلم والجهاد، وبعد الحرازى الذى لا أحد يعرف عنه شيئاً حتى الآن فيما اذا كان حياً أو ميتاً ظهرت أسماء جديدة تحاول السلطات اليمنية تبرير أفعالها المشينة بحق الوطن والمواطنين من خلال العلاقة المشبوهة فيما بين اليمن وأمريكا والتى ظهرت معالمها فى الهجوم الأمريكى على مواطنين يمنيين وعلى أرض يمنية.

وهنا يتندر اليمنيون على تلك العلاقة المشبوهة ويرون أن على أمريكا وبعد أن أخذت أو تمكنت من السيطرة على مقاليد الوضع اليمنى فلماذا لا تقوم أمريكا بإعادة صياغة الوضع اليمنى العام من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يحفظ لها مصالحها وكرامتها من ناحية ومصالح وكرامة الشعب اليمنى من ناحية أخرى؟ ومع هذا فلا نتوقع أن تراعى أمريكا مصالح وكرامة اليمن.

إن استمرار الدعم الأمريكى للسلطة اليمنية والتى أثبتت فشلها فى مكافحة الارهاب فهى مازالت تتجاهل وللأسف الوضع الحقيقى لليمن وليست متحمسة لإحداث التغيير فى اليمن والسبب أن أمريكا ترى فى الحزب الحاكم الحالى بأنه القوة الوحيدة فى اليمن التى تخدم مصالحها على اعتبار أن أى تغيير فى الوضع السياسى اليمنى لن يساعد على وجود قوة سياسية يمنية جديدة يمكن أن تعمل على تحقيق المصالح الأمريكية وحلفائها.

وعلى الرغم من أن السفير الأمريكى فى اليمن والمتخصص فى مكافحة الارهاب يحاول جاهداً أن يقيم علاقات مع القبائل اليمنية المتمردة من وجهتى النظر الأمريكية واليمنية الرسميتين، فإن المعطيات المتوافرة فى الوقت الحالى تتعارض مع أهداف جميع الاطراف.. فالهدف الأمريكى واليمنى الرسميان هو محاولة تطويع تلك القبائل لخدمة مصالحهما بينما الهدف للقبائل اليمنية

هو محاولة اثبات وجودهم والعمل على تحقيق الكثير من المكاسب فى كافة المجالات كما أنه ليس بوارد أن تكون ا لقبائل اليمنية أداة أمنية وسياسية بيد الآخرين لضرب وحدتها وانتهاك كرامتها وقتل أبناء اليمن خدمة لأمريكا أو قبيلة متنفذة فى الحكم.. إن القبائل اليمنية تشعر بالغبن من الوضع السياسى الذى تتحكم به قبيلة واحدة إن لم تكن فجزء من القبيلة، وهذا ينم عن رؤية ضيقة متخلفة لن تساعد على تحقيق الاستقرار والأمن والعدالة والحرية والتنمية.

إن السياسة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش تسعى إلى إحداث تغييرات فى طبيعة بعض الأنظمة العربية إن لم يكن جميعها بسبب عدم ملائمة تركيب تلك الأنظمة وواقع تركيب النظام العالمى الجديد رغم العلاقات الحميمة القائمة بين تلك الأنظمة وأمريكا التى تدعم تلك الأنظمة فى مختلف المجالات وبما يساعدها على الاستمرار، وهى لذلك- أمريكا- ستظل غير مرغوبة فى الشارع العربى مهما حاولت وعملت على تجميل صورتها ولعل أبلغ دليل على تلك الصورة يمكن رؤيته من خلال حالات العداء لأمريكا فى الشارع العربى من المحيط إلى الخليج وقد ختمتها الأحداث الأخيرة ضد المصالح الأمريكية والغربية ومؤخرا قالت القبائل اليمنية كلمتها من خلال بيانها الذى يتوعد الأمريكان بردود تهز مضاجع الأمريكان على حد ما جاء فى البيان القبائلى اليمنى.

وهنا نقول.. هل يستطيع بوش وأجهزته ورجاله من تحسين علاقة أمريكا بالقبائل اليمنية وعلى أى أساس؟ وهل فعلاً ستوجد هناك قواسم مشتركة قائمة على خدمة المصالح الأمريكية كما هو الحال مع السلطة اليمنية الحالية؟

فهل ننتظر وإلى متى؟؟؟!

مقال نشر فى صحيفة القدس العربى

تفجيرات السعودية وأثارها
على العلاقات السعودية اليمنية الأمريكية

منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التى شهدتها أمريكا وما تبعتها من نتائج دولية وإقليمية وقد اكتمل عقد التوافق مع طموحات التيار المحافظ- الصقور- فى الإدارة الأمريكية الحالية ولو إلى حين، وفى المقابل فإن العربية السعودية أصبحت معرضة لخطرين كلاهما أمر من الآخر نتيجة لهذه الأحداث وذلك التوافق وهما:

١- استمرار التهديد الأمريكى بأساليبه المتنوعة لحكومة السعودية فى إثبات مصداقيتها بمحاربة الإرهاب من خلال القيام بإصلاحات جذرية فى النظام السعودى، وهى إصلاحات قد تؤثر على الأسرة الحاكمة حاليا- آل سعود مؤسس الدولة السعودية الحالية- وتهز أركانها، خصوصا وأن الاتهامات الأمريكية إلى الحكومة السعودية مازالت قائمة، فالأمريكيين يدعون أن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة والتى تشكل خطراً على أمن أمريكا والعالم تجد لها قواعد تنظيمية وتمويلية فاعلة فى السعودية.

٢- وأما الخطر الآخر فهو من قبل جماعات معارضة للسياسة السعودية الراهنة فى تعاونها مع أمريكا بمكافحة ما يسمونه إرهابا- تسمية أمريكية- من جهة وجماعات معارضة كانت فى السابق على وئام مع الحكومة السعودية التى استخدمتها لتحقيق أهدافها، وما أن انتهت من تأدية دورها وتقاطعت المصالح فيما بينهما حتى عادت تلك الجماعات للعمل ضد الحكومة السعودية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من وجود جماعات سياسية معارضة للحكم السعودى فهى لا تشكل خطرا على

الحكم على اعتبار أنه بإستطاعتها- الحكومة السعودية- إمتصاص غضبها من خلال التلويح ببعض الاجراءات السياسية والإدارية والقانونية التى تعتبر جزء من مطالب تلك المعارضة.

ولعلنا فى حاجة إلى معرفة إفرازات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وهى كما يعرفها الجميع تتمثل فى التالى:

١- إثبات الهيمنة الأمريكية على العالم وما نجم عنه من اعتراف عالمى لذلك وذلك عندما حولت الإدارة الأمريكية الحالية فشلها فى تجنب أحداث ١١ سبتمبر وتحميلها لقوى ودول أجنبية بدأت بتنظيم القاعدة وحكومة طالبان فى أفغانستان وبعض من الدول العربية والإسلامية.

٢- نزوع أمريكا فى التفرد على العالم برفضها لممارسة الأمم المتحدة لدورها الأممى من خلال تجاوزها للمقررات الأممية الخاصة بحل المشاكل الدولية حيث أدى ذلك إلى احتلال العراق ومن قبلها أفغانستان.

٣- تفرد أمريكى لم يسبق له مثيل فى تاريخ الامبراطوريات السابقة التى عرفها العالم، تفرد يرفض التحاور والنقاش فى أى رأى أو موقف تجتمع عليه بقية دول العالم... تفرد لا يعنى إلا العمل لصناعة امبراطورية أمريكية جديدة لا يعرف لها حدود أو طموح...

٤- تغيير التفكير السياسى الأمريكى بالنسبة للدول والانظمة الحليفة لها، وهذا التغيير تمثل بمطالب أمريكية من حلفائها بضرورة إعداد وتهيئة ذاتها للقيام بالتغييرات الضرورية والتى تتوافق مع الرؤى الأمريكية وأهمها اعتماد الديمقراطية من قبل حلفائها.. وتقترن المطالب الأمريكية فى إمكانية استخدام طرقها ووسائلها المتعددة لفرضها على من يحاول رفضها أو حتى مجرد التفكير برفضها.

نقطة نظام لابد منها:

مما يثير الدهشة والحسرة ان أمريكا الأمس واليوم دعمت أنظمة ديكتاتورية وساندتها ضد شعوبها، واليوم لا تطالب بإسقاطها أو تغييرها ولكن بإصلاحها بما يتفق ومصالحها لا مصالح الشعوب وإرادتها.

وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م لم تسلم السعودية من خطر الإرهاب الذى لايزال يهددها فى الوقت الذى تتعرض فيه السعودية لخطر آخر يتمثل فى الضغوط الأمريكية خصوصا بعد أن أصبحت أمريكا قادرة على تعويض النفط السعودى بالنفط العراقى الذى آل إلى أمريكا بعد احتلالها للعراق وباتت كجار للسعودية بفعل احتلالها للعراق تشكل خطرا على فرض هيمنتها نتيجة لوجود دعم سعودى للمقاومة العراقية المعارضة للاحتلال الأمريكى وفقا للاتهامات الأمريكية المنطلقة من أن دعم السعودية للمقاومة العراقية يعنى إشغال الإدارة الأمريكية فى العراق وأبعاد السعودية عن دائرة الاهتمامات الامريكية الخاصة بضرورة إحداث تغييرات اصلاحية فى بنية النظام السعودى بما يتلاءم مع النظام العالمى الجديد بزعامة أمريكا.

لقد أصبحت أمريكا بفعل احتلالها للعراق جار غير مرغوب فيه بالنسبة للسعودية بل وقريبة منها مما قد يقود إلى توتر فى علاقاتهما التى كانت بالامس تعتبر السعودية من أبرز وأقرب الحلفاء لأمريكا وهذا يزيد من الاحمال والأنواء بالنسبة للسعودية على اعتبار أن أمريكا ومن خلال موقعها الجديد قد تعمل على تفعيل المعارضة السياسية للنظام السعودى وبالتالى تقويض أركانه وبنيانه مما قد يقود إلى المزيد من الهيمنة الأمريكية.

لقد حاولت السعودية نفى كل الاتهامات الأمريكية الخاصة بدعم وتمويل المقاومة العراقية التى تتكون من بقايا النظام العراقى المخلوع وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن وفقا للاتهامات الأمريكية، ويتضمن النفى السعودى إلى أن الإرهابيين يستغلون الضعف الأمريكى فى تأمين حدود العراق من التسلل من جهة واتساع المساحة الجغرافية للسعودية من جهة أخرى، وأن لليمن دور بارز فى استغلال الأوضاع المتردية فى العراق من خلال الأسلحة والمتفجرات والأفراد التى تم ضبطها فى العراق والسعودية، وإشارة السعودية لليمن يأتى من باب أن هناك خلايا فاعلة فى اليمن تابعة لتنظيم القاعدة وهى التى تقف وراء معظم الحوادث التى شهدتها...

وبالرغم من وجود اتفاق أمنى بين اليمن والسعودية إلا ان المؤشرات تؤكد على عدم فعاليته، وليس ببعيد على أن اليمن يحمل السعودية جزء من المسؤولية فى عدم السيطرة على حدودها بل

ووجود دعم سعودى لجماعات وقوى مناوئة لها.. أى أن البلدان لايثقان ببعضهما البعض وذلك بسبب الموروث السياسى القائم على مشاكل حدودية وسياسية واقتصادية لم تجد لها حلا برغم الاتفاقيات الموقعة بينهما.

ويحاول البلدان تجنب الاعتراف الرسمى بإستمرارية خلافاتهما مع محاولاتهما الحثيثة لاثبات جديتهما فى مكافحة الإرهاب، كما أن أمريكا تسعى معهما- اليمن والسعودية- على تجنب إخراجهما من التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب رغم عدم رضاها على التنازلات المقدمة منهما وهى لذلك- أمريكا- ترفع عصا الضغوط السياسية والاقتصادية حتى لا تتوسع دائرة التوتر فى المنطقة التى ربما قد تعرقل الخطط الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمنطقة.

إن توجه السعودية لمكافحة الإرهاب وتعرضها لعمليات إرهابية لا نتفق مع أهدافها ونتائجها وبرامجها مما يزيد من حجم الأعباء السياسية والأمنية والمادية والاجتماعية المترتبة عن ذلك، وكلما تعرضت السعودية لعمليات إرهابية كلما عمق من أزمة الثقة بينها وبين جيرانها وعلى وجه الخصوص أمريكا التى تحتل العراق واليمن وبالتالى تشتت الجهود السعودية ما بين التزاماتها الداخلية والدولية والإقليمية.

ومن خلال التوجهات السبتمبرية (نسبة لأحداث ١١ سبتمبر) الأمريكية الجديدة يبدو أن مصلحة أمريكا فى المرحلة الراهنة وأيضا المقبلة هو ضرورة التغيير فى المنطقة العربية بصورة عامة وفى السعودية بصورة خاصة، حيث أن أمريكا مستمرة فى تجاهل ما يحدث فى السعودية بل وربما قد تشجعه بطريقة غير مباشرة، فمثلا قبل وقوع أى عملية إرهابية فى السعودية تعلن أجهزة الامن الأمريكية عن وجود معلومات مؤكدة وموثوقة تشير إلى احتمال مؤكد بوجود عملية تهدد مصالحها، كما تقوم أمريكا بتحذير رعاياها باليقظة والحذر، وهنا نتساءل عما إذا أقدمت أمريكا بإبلاغ أجهزة الأمن السعودية قبل وقوع أى عملية حتى يمكنها من القضاء عليها قبل أوانها؟ ثم ما فائدة التعاون الأمنى فيما بينهما؟ وهل يدرك السعوديون مثل هذه التساؤلات، وإلى متى سيظلون يثقون فى السياسة الأمريكية التى أثبت التاريخ تعارضها مع المصالح العربية

وتحيزها لدويلة إسرائيل العنصرية؟

إن وضع السعودية الراهن يثير قلق كل العرب من الجار الأمريكى الغازى الذى تتوسع شهيته من دون حدود لا للعقل ولا للمنطق نحو أقطار عربية وإسلامية مثل سوريا وإيران وكذلك السعودية وهذا القلق يؤشر على بداية تغلغل إسرائيلى تسعى أمريكا لفرضه تحت شعار السلام، كما أن القلق الذى ينتاب العرب هو نابع أيضا من وجود احساس عربى جارف أساسه بداية الانهيار الكامل لمكونات النظام العربى المعروف بعدم فعاليته فى مواجهة الأخطار المحدقة به وبأرضه وتاريخه وثرواته وحضارته...

ولأن السعودية جزء من النظام العربى فإنها اليوم وقبل غد مطالبة بضرورة مراعاة طموحات شعبها، وليس السعودية وحدها مطالبة بذلك بل كل اطراف النظام العربى وذلك بإنتهاج سياسات تنطلق من طموحات شعوبها بدلا من انتظار الدبابة الأمريكية أو الضغوط السياسية الأمريكية التى لن تخدم إلا مصالح أمريكا... فهل يستفيد العقل العربى الرسمى من المتغيرات الدولية؟

تعقيب على الأستاذ فهمى هويدى

هل يزول العجب إذا طالبنا بتدخل أمريكى فى اليمن؟

أنا واحد من المعجبين والمتابعين لمقالات الاستاذ القدير فهمى هويدى سواء فى صحيفة الشرق الأوسط الغراء أو مجلة المجلة وغيرهما.. وسواء اختلفنا معه أو اتفقنا فهو بلا شك يمثل علامة متميزة فى الفكر الإسلامى المتنور، وهو أيضا شخصية مثقفة تتمتع بإحترام مخالفيه، وفى مقالته المنشورة فى صحيفة الشرق الأوسط بعددها رقم ٩٦٤٧ وبتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٥م تحت العنوان سالف الذكر ورغم أن الأستاذ هويدى كان يحاول الرد على تعقيب للدكتور عبدالمنعم سعيد الذى رد بدوره على مقالة للاستاذ نشرت فى نفس الصحيفة تحت عنوان «قبل أن تصبح صعدة دارفور أخرى»، ونشرت فى ٢٠٠٥/٤/١٣م، ومن خلال قراءاتى للمقالات الثلاث لمرتين متتاليتين وددت الخروج بالمساهمة التالية لعلها تكون مساهمة تذكيرية وصرخة حزينة لعل الحكمة اليمنية تعود إلى العقل اليمنى:

١- هل يجوز لنا الاعتقاد بأن هناك دولة عصرية حديثة فى الوطن العربى بصفة عامة واليمن بصفة خاصة؟ وماهى طبيعة تلك الدولة- إن وجدت على الواقع-؟ وما الفرق بين واقع الشعوب العربية المحكومة من دول عصرية حديثة وواقع الشعوب الأخرى ذات الدول العصرية الحديثة؟

ورأيى الشخصى فى ذلك إن ماهو موجود فى البلاد العربية أشباه دول تحاول الانتقال إلى شكل الدولة العصرية ولكنها تواجه صعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعلمية، وتلك المحاولات ستقتضى ردحاً طويلاً من الزمن نتيجة ضعف آلية الأداء فى حلحلة مجمل الصعوبات بالاضافة إلى ضعف الايمان بالقدرات والامكانيات المادية والبشرية العربية، وهو ضعف أساسه

الخوف.

٢- ما هو السبب وراء انعدام الحرية السياسية والفكرية وربما ضعف الفهم لمعانى الحرية السياسية والفكرية وأهدافها وأهميتها للأوطان والشعوب؟ فهناك من يريدها حرية تخدم مصالحه وبما لا يتعارض مع سلوكياته وأهدافه وبرامجه، وهناك أيضا من يريدها بما تتوافق مع واقع وعادات وتقاليد الشعوب العربية مع الأخذ بالشريعة الإسلامية السمحاء والتجارب الفكرية الانسانية العربية، كما أن هناك أيضا من يريدها على الطريقة الأوروبية والأمريكية.

إذن الجميع يختلف على مفهوم تلك الحرية وتتسع الاختلافات فيما بينهم وكأنه لا توجد قواسم مشتركة تجمعهم.. وهذه الاختلافات أساسها أن كل مجموعة تتشدد فى مواقفها دون احتساب ومراعاة لتطلعات شعوبهم لأن تلك المجموعات لا تحترم تعدد الآراء ولا تقاربها سواء كانت فى الحكم أو خارج الحكم أو تحت الأرض.. فكل مجموعة تنظر إلى السلطة كحق إلهى، وتتشدد كل مجموعة بذلك الحق حال وصولها إلى السلطة.

٣- الحوار والتصالح ضرورة لابد منها لكل البلاد العربية، فهما صالحان فى كل زمان ومكان.. واليمن مهما عاند وكابر فيه النظام فى مواقفه من الحوار والمصالحة فإنه ينبغى للنظام أن يدرك جيداً بأن الوطن والمواطن هما المعنيان بهما بدرجة أساسية، ولو أن الحوار كان مستمراً وقائماً على المصداقية والوفاء والحب لتنمية الوطن والشعب لما تأزمت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبلغت إلى مرحلة الانفجار واستخدام القوة العسكرية، اليمن وللأسف الكبير يعيش حالة تراجع وتخلف فى مختلف مناحى الحياة منذ زمن طويل بصورة عامة ومنذ ١٩٦٢م بصورة خاصة.. واليمن بحاجة إلى حوار ومصالحة تقضى إلى تأسيس مشروع دولة النظام والقانون.. دولة العدالة والمساواة والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية المتوازنة.

٤- رغم أن اليمن عاصرت حروب أهلية وقبلية فإن المنتصرين فى تلك الحروب لم يكونوا يملكون رؤى عقلانية ووطنية لما بعد الحروب والتأسيس لأفكار تصالحية ومتوازنة لتمنع وقوع مثل تلك الحروب المدمرة مستقبلا.

فبعد حرب ١٩٩٤م مثلا تعاظمت حدة المواجهات الفكرية والعسكرية بين السلطة وجماعات الارهاب الإسلامى وفقاً للوصف الأمريكى السائد عالميا والتى نشك فيه، كما قامت مواجهات عسكرية بين السلطة وجماعات قبلية، وقبل نهاية العام الماضى تفجرت الاوضاع العسكرية فى مدينة صعدة بشمال اليمن بين السلطة وجماعات الشباب المؤمن بزعامة بدر الدين الحوثى الذى لقى مصرعه بعد مواجهات مسلمة عنيفة استمرت سبعين يوماً وأعلنت السلطة حينها أنه قد تم تصفية تلك المجموعة والقضاء على تمردها، والواقع والتاريخ يشيران إلى أن تلك المجموعة أو تنظيم الشباب المؤمن فى بداية تأسيسه كانت السلطة مشاركة بفعالية فى عملية تأسيسه ودعمه مادياً ومعنوياً، وهذا التنظيم كما أثبتت الأحداث الحالية لم ينته كما أعلنت عن ذلك السلطة واعتبرت الانتصار من أهم منجزاتها الوطنية فى القرن الحادى والعشرين.. وقبل أسابيع قليلة تفجرت الأوضاع من جديد فى نفس المدينة وبين نفس الطرفين بل امتدت تأثيرها إلى قيام عناصر من تنظيم الشباب المؤمن بتحويل نشاطها إلى العاصمة صنعاء من خلال استهداف شخصيات عسكرية وأمنية.. وأنا شخصيا أرفض استخدام القوة من أى جهة كانت.. ولنا الحق أن نتساءل عن تلك السلطة التى تدعى بأحكام قبضتها على الوطن ولكنها تسمح أو تتغافل عن تسلح مجموعات سياسية أو عقائدية أو قبلية بمعدات عسكرية حديثة؟

كما يحق لنا أيضا أن نسأل السلطة عدد من الأسئلة التالية:

أ- ما هو الهدف الذى على أساسه قامت السلطة بدعم ورعاية مثل تلك المجموعات.. هل هو هدف سياسى أم قانونى أم عقائدى؟

ب- ما هى الحقيقة الغائبة فى ذلك الصراع؟ وما هى طبيعة ذلك الصراع؟

جـ- هل فعلا السلطة أرادت أن تستغل تنظيم الشباب المؤمن فى مواجهة خصومها السياسيين كما حصل وشارك ذلك التنظيم فى حرب ١٩٩٤م وأصبحت تلك المشاركة ملزمة بدفع الاستحقاقات لعناصر التنظيم من قبل الدولة التى عجزت عن الوفاء بالتزاماتها المادية؟

د- لماذا فشلت الحملة العسكرية الأولى والثانية رغم احتفالات السلطة بتحقيق الانتصارات على

تمردات الحوثى فى مدينة صعدة نفسها؟ ولماذا أيضا فشلت لجنة الحوار الرئاسية فى اقناع المتمردين بالهدنة بينما أعلنت السلطة عن نجاحها فى عقد لجنة الحوار؟ فأين هى مكامن الفشل فى كلا الحالتين؟ هل هى فى الأهداف أو البرامج أو الاشخاص؟

هـ- ما هى الجدوى من استخدام القوة؟ وهل سبق الحملتين أو الحربين الأخيرتين استخدام لغة الحوار؟ ولماذا استخدمت لغة الحوار بعد الحملة الأولى وفشلت؟ وما هى امكانية الحوار بعد الحملة الثانية وماذا لو فشل الحوار مرة أخرى فهل ستشهد البلد انفجارات جديدة وإلى متى ستستمر هذه العملية ومن هو المستفيد من عدم انجاح الحوار؟

ز- من هى تلك الجهات التى تقف وراء حوار وطنى يفضى إلى مصالحة وطنية شاملة؟ وما هى الحكمة من الحوار مع حملة الأفكار المتشددة والسلاح؟ ولما لا يشمل الحوار كل مكونات المجتمع اليمنى؟ هل يعنى أن عدم شمولية الحوار الوطنى لبقية مكونات المجتمع الرئيسية لا يمكن أن تتم إلا لو رفعت تلك المكونات السلاح بوجه الدولة؟.. لا نتمنى الوصول لهذه المرحلة لأن الوطن مثقل بالجراح والآلام ويكفيه ما خسره ماديا وبشريا ونفسيا واجتماعيا نتيجة الصراعات الدموية السابقة.

٥- سمعنا عن دعوة الحزب الحاكم لليمن إلى الحوار وسمعنا عن تشكيل لجنة حوار برئاسة د. عبدالكريم الاريانى الأمين العام للحزب الحاكم والمستشار السياسى للرئيس اليمنى ولكن ماذا عن بقية اللجنة وأجندتها وأطرافها والمدة الزمنية لها، وكل هذا يدفعنا مجدداً للتساؤل:

- لماذا لا تشكل لجنة الحوار من كافة ممثلى مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والعلمية وتطرح رئاستها للانتخاب من بين اعضائها؟

- ماذا لو تم اختيار شخصية و طنية مستقلة لرئاسة اللجنة؟

- ماهو المقصود من وراء عدم تحديد أجندة الحوار وجعلها فى المراحل الأولى مفتوحة لكل الآراء وأفكار الاطراف المشاركة فى اللجنة؟

- ماذا يعنى عدم تحديد سقف زمنى لأعمال اللجنة؟ هل هذا يعنى إطالة أمد الحوار وتمييع أطرافه وبالتالى الظهور للرأى العام الخارجى بعدم مصداقية معارضى السلطة؟

وهنا قد تبرز المخاوف من اساءة استخدام لغة الحوار وتهميش معانيها وكأن كل الوطن هو صعدة وكل معارضيها هو الحوثى.. والحوثى كان بالأمس عضوا قياديا فى الحزب الحاكم ومن المقربين وعندما اختلفت مصالحه مع الحزب الحاكم تحول لمجرم ومتآمر وخائن وطائفى.. وأصبحت الحوثية تطلق على كل من يعارض السلطة حتى لو كان معارضا لتمرد الحوثى وجماعته نفسها قبل تهمة الحوثية كانت تهمة الانفصالية واليوم تلاقت الحوثية والانفصالية رغم عدم توافقهما.

للعلم فقط.. بعض صحف الحكومة والحزب الحاكم والصحف المقربة لهم مثل صحيفة الشموع الاسبوعية نشرت أخبار لا تصدق.. أخبار تقول: إن الانفصاليين فى داخل الوطن وخارجه التقوا للعمل ضد الوطن والشعب من خلال دعمهم المادى والمعنوى المباشر فى تأسيس منظمة يمنية خيرية لمراقبة حقوق الانسان فى بريطانيا- وهى بالمناسبة مسجلة فى بريطانيا- ويرأسها الأخ الصحفى لطفى شطارة وهو أيضا بالمناسبة عضوا فى نقابة الصحفيين البريطانيين وعضو فى صحيفة الشرق الأوسط..و تضيف أجهزة الاعلام الرسمية: إن الانفصاليين بقيادة على سالم البيض والحوثيين بقيادة الشيخ الحوثى والد حسين الحوثى ونتيجة لارتباطهم بأجهزة استخبارات أجنبية- الأمريكية والبريطانية- تهدف إلى نشر تعاليم التنظيم الماسونى العالمى فى اليمن والعمل على اتلاف البلد!! شخصيا أصبت بالغثيان من سماع ذلك، لأننا لا نتوقع أن يحصل مثل هذا التقارب نتيجة للاختلافات الحادة فيما بين الطرفين ثم أن السيد على البيض أصبح اليوم خارج اطار الحراك السياسى اليمنى رغم كونه أحد مهندسى وصانعى الوحدة اليمنية مهما حاول الآخرون تجاهله أو تهميش دوره، ولهذا لا وجه للمقارنة بينهما.. ومن هنا تحاول السلطة إرهاب مخالفيها بتلك التهمتين.. والأهم من كل ذلك وكما هو معروف أن قوى المعارضة فى اليمن ترفض الاصلاحات على الطريقة الأمريكية وتنحاز إلى مصالحة وطنية خالصة نابعة من واقع اليمن.. بل وأن فخامة الرئيس اليمنى يعلن مراراً وتكراراً رفضه للاصلاحات الأمريكية وأصبحنا تائهين لا نصدق من؟

٦- نقول إننا ضد التمرد على الدولة والمجتمع وضد استخدام القوة.. فكلا الاسلوبين يلغيان العقل لصالح الهمجية ويقودان إلى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوطن.. ولعل ظروف

١٩٣٤م و١٩٦٧م تختلف عن ظروف اليوم يا أستاذ هويدى.. بالأمس كان العالم منقسم إلى كتلتين أما اليوم فالعالم أجمع تحت الهيمنة الأمريكية.. كما أن واقع اليمن بالأمس غير واقعه اليوم وأنت يا أستاذ هويدى أول العارفين والمؤمنين بذلك، واعتقد أن مقالاتك تتفق مع ذلك ولكن هل يعقل أن تكون لغة القوة العسكرية هى السائدة فى حل مشاكلنا؟ ولمصلحة من الاستمرار فى المعاندة والمكابرة؟ إلى متى تستمر لغة التخوين والعمالة و... و...؟ فهل تتفق معى فى توجيه هذا السؤال إلى أولياء الأمر باليمن؟ وهل تشاركنى الدعاء إلى الله فى أن يعيد إلى اليمنين الحكمة التى وصفها سيد الخلق وخاتم الأنبياء بهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؟

وعلينا الاعتراف بأن زمن الارتكان على التوصيفات قد ولى وينبغى علينا عدم الاقرار بها لو أردنا بصدق بناء أوطاننا التى تحتاج إلى جهد جميع أبنائها من دون استثناء.. كما ينبغى علينا أن نتفكر لأحوالنا قبل أن يفكر الآخرون لنا ويخططون مصيرنا ومصير حياتنا.

الفصل السابع

انتكاسات عربية

أين أنت يا عبد الناصر؟!

أعتقد نحن جيل الانكسارات والهزائم رغم عدم مشاركتنا فيها بأننا مازلنا نعيشها ونجتر آثارها الاليمة بل وربما قد ترافقنا وترافق الجيل الذى يلينا وربما لأكثر من جيلين، وأعتقادنا هذا نابع من واقع الأمة العربية الموسوم بالتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وأيضا بالتشتت والمزيد من التمزق، لذا فقدت الأمة خطوط التواصل وأصبحت خطوط التقاطع أيضاً أكثر إيلاماً كونها لم تستطع أن تجمع أطراف الأمة حتى على الاتفاق حولها.

عشرات السنوات من التحرر والاستقلال وأحوال الأمة تزداد سوءاً فى مختلف مجالات الحياة، والسبب أن أنظمة التحرر والاستقلال لم تكن إلا عبارة عن تغيير إمام بإمام أو ملك بملك.. تغيير لتكريس أسس ديكتاتورية وتحديث وسائل القمع والتعذيب والاعتقالات والاغتيالات والتباعد والتخلف ونهب الثروات واغتصاب السلطات.. ومما يؤسف له أن سياسة العداء العربى كانت السمة البارزة للعلاقات العربية، فسقطت كل الشعارات البراقة بما فيها التحرر من القيود الاستعمارية القديمة والجديدة، بالإضافة إلى سياسة عدم الانحيار فأصبحت الأنظمة العربية تابعة للقرار الاستعمارى وأى نظام يحاول التغريد خارج سرب القرار الاستعمارى.

وعندما ننظر لأحوال أمتنا العربية ومقارنتها بحال الأمم والشعوب الأخرى، لاكتشفنا مستوى موقعنا بين الأمم وأيضاً مدى ضعفنا فى مواجهة كل التحديات التى تعترض طرق وسبل تمتعنا بالبناء والتحرير والحرية والاستقلال، لذا فالإصلاحات العربية خادعة ومخدوعة.

وحينما ظهرت زعامات سياسية استطاعت أن تستنهض آمال شعوبها ورفع شعارات معبرة عن روح تلك الشعوب لكنها سقطت بفعل معاداة معظم الحكام العرب مع القوى الدولية الرئيسية ومع ذلك ظلت تلك الزعامات مخلدة فى ذاكرة العقل العربى وكذا التاريخ... ومن أبرز تلك الزعامات خالد الذكر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حسين. ومازال حتى اليوم وإلى سنوات طويلة قادمة يمثل - عبد الناصر- روح القومية العربية ورمزاً حياً فى العقول العربية.. وروح التصدى والمقاومة والأخوة

العربية..

فعلاً فى عهد عبد الناصر ذاق العرب مرارة الانتكاس والانهزام ولكن العرب لم يشهدوا مرارة الاستسلام والتبعية.. فبقوة وعزيمة الجماهير استطاع عبد الناصر تجاوز مرحلة الهزيمة والانتكاس وبلورتها إلى نصر جماهيرى عربى... العبد لله كاتب هذه السطور لم يعش عهد عبد الناصر حينما غادرت روح ناصر إلى خالقها لم يكن العبد لله قد بلغ من العمر الثمان سنوات وهذا يعنى أننا لم نستوعب حقيقة الضياع التى تعيشها الأمة العربية فى الوقت الراهن وأيضاً مستقبلاً، وتلك الحقيقة تتمثل فيها غياب زعيم عربى قادر على قيادة العرب والإخلاص لمبادىء وطموحات الأمة.

لقد أضاع العرب فى الأمس فلسطين واليوم العراق.. ضياع فلسطين يختلف عن ضياع العراق،، فلسطين ضاعت من العرب على أيدى مجموعات صهيونية استطاعت أن تهزم أكثر من عشرين دولة وأكثر من مائة وخمسين مليون نسمة، والعراق ضاعت من ٢٢ دولة وثلاثمائة مليون نسمة على يد أميركا الحليفة الأولى للدول العربية... ونخاف أن تليها أقطار أخرى ويصبح من المستحيل استرجاع ما ضاع والله أعلم من قد يتبع العراق بعد فلسطين ومنذ ضياع فلسطين ثم العراق لم يسمح أطراف النظام العربى الرسمى بالتسليم بوجود زعيم وقائد للعرب أى النظام العربى الرسمى، فكل نظام يشعر أنه الأحق بالقيادة فتآمروا على اختيار معظم أبناء الأمة العربية للزعيم الراحل جمال عبد الناصر كزعيم لكل العرب وكان ذلك سبباً أساسياً فى ضياع الأمل عند العرب فى التوحد والتقارب والتكامل وأصبح من العسير أن يحلم أبناء الأمة فى إصلاح ذاتها وخصوصاً فى المرحلة الراهنة والتى باتت الأمور فيها خارج نطاق سيطرة الأمة وأطراف أنظمتها السياسية بما فيها خطورة الإصلاح الذى يتطلبه الوضع العربى، فالإصلاح المنشود عربياً مرهون بيد أميركا التى أصبحت جارة مزعجة وتسيطر على أرض الرافدين وعاصمة الخلافة الإسلامية والبوابة الشرقية للعرب..

ومما يؤسف له أن النظام العربى الرسمى لا يجيد قراءة الوقائع التاريخية العربية والعالمية ومن ثم تقييمها وتحليلها والخروج باستخلاصات مفيدة لعمليات البناء والتغيير.

وفى الحقيقة لا ندرى فيما إذا كان الحاكم العربى متيقظاً لما يدور حوله من متغيرات..؟!! بل وهل

يدرك ذلك الحاكم أن عقد قمة عربية أو تأجيلها أو عدم عقدها لا تثير فيه أى نوع من أنواع الإحساس أو ردود الفعل نتيجة لاقتناعه بعدم جدواها ولا ندرى فيما إذا كان الحاكم العربى يعرف أن أحلام المواطن العربى قد تم مصادرتها وقمعها وهى أحلام ما زالت فى مهدها- أى أثناء النوم بفعل ضنك الحياة اليومية وقساوة الظروف المحيطة به..؟

وقفة تأملية:

يقولون إن الحياة مستمرة وهى لا تتوقف عند مرحلة معينة أو زمن معين وهذا يعنى أن الأمة العربية لن تفقد الأمل فى الأرحام العربية لإنجاب العظماء الجدد مثل صلاح الدين الأيوبى، وعبد الناصر وعمر المختار وذى يزن ومن قبلهم الحبيب المصطفى «محمد» خاتم الأنبياء وأبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم...

ومع كل ذا وذاك نقول: هل نتوقع من الحاكم العربى مراجعة نفسه والعمل وفقاً لطموحات وتطلعات شعبه.. فمن يستطيع الطيران والتغريد من دون خوف أو شك من أبناء شعبه؟

عطفاً على مقالة الأستاذ عبدالبارى عطوان:

مَن من حكامنا العرب سيفعلها ويريحنا ويرتاح؟

فى العدد رقم ٤٥١٤ لصحيفة القدس العربى الصادرة فى ٢٠٠٣/١١/٢٤م كتب الأستاذ القدير/ عبدالبارى عطوان وفى الصفحة الأولى مقالته الرائعة تحت عنوان «درس جديد للحكام العرب» وجوهر أو مضمون ما كتبه الاستاذ عطوان تمثل فى الآتى:

- إن المعارضة الديمقراطية فى جورجيا قدمت درساً بليغاً لشعوب العالم الثالث وأحزابه وسياسييه عندما أجبرت الرئيس الجورجى شيفردنادزة على الاستقالة والتنازل عن الحكم دون إراقة نقطة دم واحدة، أو نهب المؤسسات العامة والخاصة.

-يشيد بإنحياز المؤسستين الأمنية والعسكرية فى جورجيا إلى الشعب.

- حتمية وصول هذه الثورات الشعبية إلى المنطقة العربية حيث يبلغ الظلم مداه، ونهب الثروات ومصادرة الحريات العامة والخاصة، وتغيب القضاء العادل والمستقل واحتكار الوظائف والأعمال.

- حجم التسليح العربى غير الفاعل.

- رؤية الأستاذ عطوان إلى أن الخروج من النفق العربى المظلم لن يكون بالعنف، ولكن بالحوار والعمل الجاد ولإصلاح أوضاع الشعوب العربية لقد تعودت الأمة العربية ان تجد فى كتابات وأحاديث الأستاذ عطوان كل ما يعبر عن مشاعرها وطموحاتها فى زمن سادت فيه لغة الصمت المهين والذل والخوف، وأصبح عطوان بمثابة صوتها الصادق والمجلجل الذى لا يخاف ولا ترهبه الاصوات الشاذة... ويكفى الأمة العربية فخر بأن واحداً من ابنائها لايزال ثابتا على مواقفه فى الدفاع عن مصالحها.

وسيظل ابن الأمة الأستاذ عطوان فى قلب الأمة العربية وعقلها، ونتمنى له مزيد من الصحة والعمر المديد والثبات على مواقفها العروبية التى يعرفها الجميع ويعتز بها أيما اعتزاز.. وهنا نشدد على الاستاذ عطوان فى العمل على تبنى صحيفة القدس العربى التى يرأسها بتنظيم ندوات متواصلة للبحث فى واقع الأمة العربية وآفاق دورها فى عصرنا الراهن، وفتح أجندة الندوات أمام مفكرى وكتّاب وسياسى الأمة العربية.. فالوضع الراهن للأمة العربية يتطلب من عقول الأمة البحث فيها وعنها وليس

هناك من يستطيع على فعل ذلك سوى الاستاذ عطوان وصحيفة القدس العربى.

وعطفاً على صرخة الاستاذ عطوان فإننى أنصح القارىء العربى بأن يتمعن فى قراءتها ومناقشتها، كما أدعو المثقف العربى فى كل مكان بضرورة بلورة ما تضمنته صرخة عطوان.

لقد كانت صرخة عطوان معبرة عن واقع الأمة العربية المعروفة بالتخلف السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى، وأيضا معبرة عن تقاطع بين الأنظمة السياسية وشعوبها.. وهى تقاطعات من الصعب بل ومن المستحيل وجود إمكانية لتجاوزها فى ظل الأنظمة السياسية الراهنة والتى تشهد تجاذبات وضغوطات سياسية خارجية لا ترحم ولا تنفع فيها مزمزمة الشفايف المعبرة عن الندم.

ولعلنا ليس ببعيدين عن الواقع السياسى العربى، ذلك الواقع القائم على التشدد فى الحكم والعباد.. واقع أساسه الديكتاتورية الفردية والعائلية والحزبية.. ولا يمكن لنا أن نجرى أية مقارنة ما بين المعارضة الديمقراطية والرئيس الجورجى المستقيل شيفرنادزة وبين المعارضة السياسية العربية والرؤساء والقادة العرب.. فالفارق شاسع كالفارق بين السماء والأرض، وهذا يمكن معرفته بكل سهولة ويسر من خلال السمات التالية:

١- إن طبيعة الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أو ملكية جميعها لا تؤمن بمبادىء العمل الديمقراطى وتنمية اقتصادياتها على أسس متوازنة، وهى لذلك لا تقبل بمسألة التداول السلمى للسلطة، فالزعيم أو الرئيس أو الملك لا يتنازل عن الحكم إلا بالموت الطبيعى أو التآمر العائلى- الانقلاب الأبيض- أو الانقلاب العسكرى الدموى.

٢- إن الأنظمة العربية معروفة بشموليتها فى الفساد وممارستها لأدوات العنف فى قمع معارضيها سواء كانوا سياسيين أو مواطنين مستقلين.

٣- إن الأنظمة العربية تتسم بشمولية سياسة العداء فيما بينها، ويصعب وجود علاقات ثنائية عربية بين نظامين عربيين رسميين، وإن وجدت فهى مؤقتة وقائمة على الشك فيما بينهما وسيادة نظرية التفسير التآمرى فى علاقاتهما الثنائية.. ولو حاولنا النظر إلى الخارطة السياسية العربية الراهنة لشاهدنا مدى التقاطع الحاد بين الأنظمة العربية حتى فى مسألة القضايا المركزية للأمة العربية وبالذات قضية فلسطين التى أصبحت تلك الأنظمة تعلقها كشماعة لتخويف وترهيب شعوبها تحت

مبرر مواجهة العدو الصهيونى، وتحولت الشماعة إلى وسيلة لابد منها لديمومتها- الأنظمة العربية- وللمزيد من السيطرة والهرولة، والاستسلام.

٤- إن الأنظمة العربية أكثر ولعاً فى التقرب لسيد القرار العالمى، وتراهم يتسابقون لتقديم فروض الولاء والطاعة لذلك السيد، وكل نظام يعتقد أنه أشطر من غيره فى تقديم الفروض ولكنهم لا يدركون أنهم أغبياء بل إن غباءهم يزداد يوماً بعد يوم حتى أصبحوا غير قادرين على مقاومة أية سياسة أو قرار يتخذه سادتهم حتى لو كانت تمثل تدخلاً مباشراً فى الشؤون الداخلية لبلدانهم.. وإذا حدث وإن حاول نظام معين المقاومة لتلك السياسة أو القرار لقامت عليه الدنيا من العرب وغير العرب.

٥- أنظمة سياسية يحكمها أفراد وعائلات وأحزاب كرتونية لأكثر من خمسين وأربعين وثلاثين وعشرين سنة ومن دون تغيير ملموس يذكر رغم ما تشهده بلدان العالم من متغيرات سياسية واقتصادية وعلمية وثقافية واجتماعية، بلدان غزت الفضاء وغزت الأسواق العالمية بينما غزوات الأنظمة العربية الرائدة هى فى حروبها الداخلية مع مواطنيها وحروبها النهبوية- نهب- لثروات بلدانهم، وحروبها القمعية ضد الرموز الوطنية والثقافية والأدبية العلمية، بالإضافة إلى حروبها الثنائية- حروب الأنظمة العربية العربية-.

٦- ولأن الوضع ينتج وضعاً مشابهاً له على المستوى العام، فلا غرابة إذا الاوضاع السياسية العربية الرسمية انعكست مباشرة على أوضاع الأحزاب السياسية المعارضة وبات من الصعوبة وجود تباين يذكر ما بين واقع الاحزاب السياسية المعارضة والأنظمة السياسية، فواقع تلك الاحزاب لا يدعو للتفاؤل أو مجرد التبشير بوجود أمل فى التغيير الحزبى الخاص والتغيير الوطنى العام.

ولو حاولنا القيام بدراسة عابرة لواقع الأحزاب السياسية العربية المعارضة ومن دون استثناء لوجدنا انها أكثر تخلفاً وديكتاتورية من الأنظمة العربية الحاكمة، ولا تختلف سماتها عن سمات النظام العربى وانعدام الاختلاف يعود إلى الآتى:

أ- ضعف القاعدة الجماهيرية لتلك الأحزاب.

ب- ضعف البرامج السياسية وتخلفها عن مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

جـ- انعدام الممارسة الديمقراطية فى الحياة الداخلية للأحزاب المعارضة على الرغم من شكواها

الدائمة من غياب الديمقراطية وتعدد الآراء على المستوى العام، ومما يؤسف له أن غياب الديمقراطية فى الحياة الداخلية لتلك الأحزاب تتناقض وبرُامجها السياسية ومطالباتها السياسية، والدليل على ذلك أن غالبية قيادات الأحزاب السياسية العربية هى نفسها قائمة على الديكتاتورية وقد استمرت فى مواقعها القيادية ومازالت لأكثر من عقد، بل إن بعضها قد تجاوز المدة الزمنية لبعض الزعامات العربية.. كما أن هناك أحزاباً عملت على توريث أبنائها على قيادتها وعلى شاكلة الأنظمة العربية على اعتبار أن «مافيش حد أحسن من حد».

فهناك قيادات سياسية حزبية هرمة مزمنة مازالت كامنة على تلك الأحزاب رافضة لاعتماد نهج الديمقراطية، ويشهد تاريخ الأحزاب السياسية العربية إلى أن قياداتها لم تترك العمل القيادى لأحزابها إلا فى حالات الموت الطبيعى أو العجز الصحى أو الانقسامات الداخلية.

د- إن غياب العمل الديمقراطى فى الحياة الداخلية للأحزاب العربية المعارضة ساعد على تدخل السلطات العربية والعمل على تقسيمها وتفريغها ونشر الشك والخوف بين قيادات الأحزاب وقواعدها من جهة وبين الأحزاب السياسية المعارضة من جهة أخرى بهدف إضعافها سياسيا وتنظيمياً وجماهيريا، وأصبحت غالبية تلك الأحزاب مجرد ديكورات تجميلية للأنظمة السياسية العربية لاستخدامها فى مواجهة الضغوط الدولية المطالبة بضرورة إجراء الإصلاحات الشاملة، وتمكنت بعض الأنظمة من استقطاب تلك الأحزاب عن طريق شراء ذمم قياداتها وكوادرها.

ونتيجة لذلك فقد أصبح من المنطق أن تتحول تلك الأحزاب إلى ممالك وإقطاعيات خاصة بعائلات زعمائها، ولذا فإن دروس المعارضة الجورجية بعيداً عن الفهم والاستيعاب بالنسبة لواقع الأحزاب العربية المعارضة وسنكون بحاجة إلى زمن طويل حتى يتم استيعاب تلك الدروس السياسية والإنسانية، ولو أن هناك أحزاباً سياسية حقيقية لكانت الجماهير فى صفها، حيث أن الجماهير أصبحت مدركة وواعية بغياب الفرق بين الأنظمة السياسية والأحزاب السياسية المعارضة، وسيكون من العسير أو المستحيل التوقع بوجود أو تغيير فى توجهات الجماهير وموقفها من أطراف العمل السياسى.

وأمام هذا الوضع وبعد ما سلف فلا نعتقد أن السيد عطوان متفائل فى الوقت الراهن بوجود إمكانية للتغيير وعلى كافة المستويات نتيجة للأوضاع الحالية المخيبة لكل الآمال والتطلعات، وأما إذا كان السيد

الأستاذ عطوان مصراً على التفاؤل وهذا حق مشروع له ولكل بنى البشر، فإننا نتمنى أن نشاركه ذلك التفاؤل ولكن فى حالات توافر النوايا الصادقة من الجميع بحتمية التغيير، فأعتقد أن هناك تساؤلات مشروعة تفرض نفسها على عقولنا لعلنا نوفق فى البحث عن إجابات لها ربما لا تكون مشروعة فى طرحها فى المرحلة الراهنة، ومن تلك التساؤلات التى نتمنى أن يشاركنا الجميع بالبحث عن إجاباتها، هى كالتالى:

- هل يمكن لنا أن نتصور بقدرة الحكام العرب وقيادات الأحزاب المعارضة على الاستفادة من دروس وتجارب الشعوب الاخرى وحكامها ورموزها السياسية؟

- هل يمكن أن تكون دروس التغيير السلمى والديمقراطى فى بعض البلدان وسيلة للمزيد من التقوقع والتخلف عن ضرورات التغيير العالمى؟

- هل يمكن أن نتوقع بحدوث تغييرات سياسية تتواكب وطموحات الشعوب وضرورات التغيير العالمى من قبل القيادات السياسية العربية الحالية؟

- من نتوقع أن يقوم بعملية التغيير الحزب الحاكم أم الاحزاب السياسية العربية المعارضة أم الجماهير؟

- مَن من الحكام العرب يمكن أن يفعلها ويستقيل، فيريحنا ويريح نفسه؟ ومتى؟ وكيف يكون حال الأمة لو أنهم تمادوا فى صم آذانهم وإغماض أعينهم؟

- هل حال الأمة العربية سيقبل تمادى حكامهم، وإلى متى؟

- هل الواقع العربى مهيأ لاستقبال التغييرات السياسية السلمية؟

وغيرها من التساؤلات التى لم نرد ذكرها حتى لا يثار حولها الغمز واللمز واللغط تحت تبرير أن واقع الأمة العربية الراهن لا يحتمل ذكرها خصوصا وأن العقل العربى غير قادر على استيعاب الحوار والبحث والتقييم والنقد. ولكن ربما مع الأيام يمكن استيعاب الحوار والبحث والتقييم والنقد ولاستيعاب ضرورات التغيير وسنظل فى الانتظار لعل فى الانتظار خير وبركة.

أميركا والعرب بعد العدوان

حامى حمى النظام العالمى الجديد «طِلع حرامى»!

قبل أن تقرر أميركا الحرب على العراق كنت أعرف بأن الحرب ستقوم لأن جميع المؤشرات كانت تؤكد ذلك... ويوم إعلان الحرب فى ١٩ مارس ٢٠٠٣م وبعد أقل من ساعتين بدأت الحرب على العراق وبصراحة لم أنم ليلتها، بل إنى بكيت وهى المرة الثانية التى أبكى فيها نتيجة لحدث سياسى..

فالمرة الأولى كانت فى صيف ١٩٩٤م أثناء الحرب الأهلية اليمنية وحينما كانت مدينة عدن تتعرض للقصف العشوائى، وبينما كانت الحرب تزداد شراسة كانت الأفكار تتوارد إلى عقلى من دون ترتيب... أفكار تقول هل هذه الحرب هى نهاية أم بداية لنظام عالمى جديد؟ نظام عالمى قائم على السلام والوئام وتبادل المصالح المشتركة أم ماذا؟

هل هى بداية نظام قائم على منطق القوة والعنف وبداية نظام استعمارى جديد؟!.. فى الحقيقة إنها بداية لمنطق القوة الاستعمارية الجديدة.. ومن حقنا أن نكتب تعازينا بوفاة المغفور لها ـ منظمة الأمم المتحدة ـ ومن حقنا أيضاً أن نتحسر على أيام الحرب الباردة ونظام القطبين، وكعرب من حقنا بدرجة أساسية أن نكتب النهاية الحتمية للنظام العربى الحالى ونبدأ فى البحث الجدى عن طريق دفن النظام العربى وكيفية صياغة برقيات التعازى، ولأن الحرب الحالية على العراق ليست ببعيدة عن واقع وحقيقة المخطط الاستراتيچى الأميركى وحلفائه والخاص بالمنطقة العربية بصورة عامة؛ فإنى لا أدرى فيما إذا كان قادة النظام العربى الحالى والمهترىء قد وقعوا على برقيات التهانى ـ المعُدة سلفاً من كواليس البيت الأبيض ـ الخاصة بالقيادة الجديدة للعراق برئاسة السيد چورج دبليو بوش وتابعة السيد تونى بلير.. ولا ندرى أيضاً فيما إذا أعدوا طائراتهم للسفر إلى قبلتهم الأساسية ـ واشنطن ـ للمباركة وتقديم فروض الولاء والطاعة ولمعرفة من سيليه الدور بعد العراق، مع الاستعداد التام لتلبية كل متطلبات سادة قبلتهم الأساسية.

لأول مرة فى تاريخ السياسة الأميركية يتم الإعلان عن نواياهم تجاه المنطقة العربية رغم أن الجميع - حكاماً ومحكومين - كانوا يعرفون حقيقة تلك النوايا.. ولأول مرة أيضاً يصرح العرب بأنهم يرتبطون بعلاقات حميمية خاصة ومخابراتية مع الأميركان رغم أن الجميع وبدون استثناء كانوا يعرفون تلك الحقيقة..

ومن هنا فقد أصبح معروفاً للشارع العربى أن تلك العلاقات أصبحت فى خدمة السياسة الأميركية حتى وإن تعارضت أو تقاطعت مع مصالح شعوبهم وهى تلك الشعوب التى باتت مراكز اختبار للسياسة الأميركية والأوروبية ومنتجاتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية والأمنية وغيرها..

وفى ظل هذه الأنظمة - نقصد العربية- أصبحت الأمة العربية مقيدة ومقهورة، وتحولت البلدان العربية إلى مساحات من دون سكان كما وصفها وأجاد فى وصفها الأستاذ القدير والصوت الشجاع الأخ عبدالبارى عطوان رئيس تحرير صحيفة (القدس العربى) فى أحد حواراته القيمة والجادة مع قناة الجزيرة الفضائية، فالأمة العربية والتى فقدت زمام التحرك والفعل لم تعد قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر التى تواجهها سواء كانت المخاطر والتحديات داخلية أو خارجية.

فالتحديات والمخاطر الداخلية تتمثل فى القيود السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تفرضها أنظمتهم... وأما التحديات والمخاطر الخارجية فتتمثل فى سياسة الحصار المفروضة من قبل الدول الكبرى فى مختلف المجالات، ومن جراء ذلك فقدت الأمة العربية إحدى سماتها الاجتماعية - العصبية - التى تعتبر من أبرز عوامل التخلف من وجهة نظر أعداء الأمة، ونتيجة لذلك فقد أبتليت تلك الأمة بأنظمة سياسية هزيلة وموغلة فى العمالة والخيانة والتخلف..

إن أميركا تعرف أن الشعوب العربية غير راضية عن سياستها الخاصة بالعرب والتى تشير إلى عدائها المعروف للعرب وقضاياهم كما أن أميركا تعرف أن ٩٠٪ من الشعوب الأخرى غير راضية عن سياستها العدوانية القائمة على القوة التى تستخدمها لإذلال الشعوب الأخرى، ولكن الشراهة الأميركية لا تأخذ فى اعتبارها آراء تلك الشعوب وليس فى واردها احترام إرادة الشعوب. لقد كانت هناك فرص لا تعوض أمام النظام العربى الرسمى فى ممارسة ضغوطاتها على أميركا وحلفائها من

خلال تعليق أو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أميركا والدول الداعية للحرب انطلاقا من قرارات القمة العربية الأخيرة الخاصة برفض العدوان على العراق أو منع تقديم أية تسهيلات عربية للقوات الأميركية ولكن كيف نتوقع من تلك الأنظمة أن تفعل شيئا لشعوبها العربية؟

ولأن حبات المسبحة العربية غير مربوطة بشكل جيد وصحيح، فإن تناثر وتساقط حبات المسبحة أصبح مؤكدا أو متوقعا ولكن من سيكون عليه الدور بعد العراق فهذا ما تختلف حوله المؤشرات الحالية.

العرب بعد الحرب

الكثيرون من العرب يتساءلون.. كيف سيكون حال العرب كشعوب وأنظمة؟ فهل ستقبل الشعوب تغيير أنظمتها على الطريقة الأميركية برغم أنها- الأنظمة العربية- قائمة على أساس خدمة السياسة الأميركية ودعمها؟، وفى حالة عدم حدوث تغيير فى طبيعة وبنية تلك الأنظمة فهل ستتغير سياساتها وتقبل الشعوب بذلك على اعتبار أنه أمر واقع؟

يتحدث الكثير من السياسيين والمراقبين عن نتائج الحرب الأميركية على العراق وأهمها زيادة العداء لأميركا وحلفائها وبالتالى انتشار ونمو الإرهاب والذى قد يساعد على ظهور حركات وتنظيمات سياسية ومسلحة معادية لأميركا وحلفائها وهنا نتساءل كيف سيكون حال الشارع العربى؟ وهل سيحدث تعارض وتقاطع مع الحكومات العربية؟ وبمعنى آخر وبصورة أكثر دقة هل ستبرز النتائج عن بداية العد التنازلى فى العلاقة بين الشعوب العربية وحكوماتهم؟

وفى حال أفرزت نتائج الحرب عن احتلال أميركى بريطانى مباشر للعراق من خلال تنصيب حاكم عسكرى على العراق فهل سيكون الحاكم عضوا فى الجامعة العربية ومن حقه أن يشارك فى مؤتمرات القمة العربية ممثلا للعراق؟ هل سيقبل به القادة العرب- رغما عنهم سيقبلون؟ وهل سيقبله الشعب العراقى؟ وهل فعلا أن أميركا ستعمل على تحقيق الاستقرار والرخاء والنماء للشعب العراقى؟ ثم والأهم كيف قبل العرب بأن تمنح أميركا دعماً مالياً لدولة إسرائيل العدوانية من واردات نفط العراق والعرب، وتلك منحة مالية لا يمكن لأميركا أن تمنحها لدولة عربية؟ وإذا قبل العرب ذلك

فعليهم تغيير قبلتهم من واشنطن إلى تل أبيب والسعيد من العرب من تقبله إسرائيل، ولا نعتقد أن مسألة الرفض واردة فى ظل الأوضاع الراهنة.

وماذا بعد الحرب؟

إن إقدام أميركا وحلفائها على تجاوز الشرعية الدولية الممثلة بالأمم المتحدة يعنى أن تلك المنظمة لم تعد قائمة، وبذلك فإن العصر الحالى هو العصر الأميركى وبالتالى لاتوجد ضرورة لتلك المنظمة، فالمؤشرات والوقائع تقول بأن أميركا ستنفرد بقيادة العالم، ولذا فالمنطق يقول لماذا لا يعيد تشكيل الخارطة العالمية على أساس دولة واحدة بحيث تنصهر جميع الدول فى إطار الدولة الأميركية، ويا دار ما دخلك شر؟ حيث لم يعد هناك من داع لإقامة الحروب فيما بين الدول وتصبح أميركا والعالم دولة واحدة يسودها نظام وقانون موحد. ونعتقد أن هذه الفكرة هى المثلى بالنسبة لواقع العصر الراهن، وواقع العصر الأميركى، فهل ستقبل أميركا ذلك؟ أعتقد أنها لن تقبل لأن العصر الأميركى قائم ومركب على أساس الحروب والفتن والنهب...

تعتبر هذه الحرب بمثابة الحد الفاصل لإحداث هزة فى مختلف مناحى حياة الشعوب والدول فى اتجاه تنازلى يصعب معالجة آثارها السلبية التى سوف تستمر لسنوات طويلة وسيكون من الصعب على أميركا وحلفائها تحمل مسؤولياتها حيال تلك الهزة، ووحدهم العرب الذين سيبقون خارج دائرة المعالجات السياسية الدولية بل وقد يتحملون المسؤولية المالية تجاه أية التزامات دولية تحددها أميركا وحلفاؤها، ويبقى السؤال:ماذا نتوقع لحال العرب ما بعد الحرب؟

ماذا حل بالمثقف العربى
بعد الاحتلال الأميركى- البريطانى للعراق؟!

تعلمنا من كتب التاريخ والعلم أن الثقافة هى منارة المجتمع، وبالتالى فالمثقف هو السراج المنير لمجتمعه، وهذا يدلنا على أن الثقافة شرط من شروط تطور المجتمع. والمجتمع المثقف هو المجتمع الأكثر قبولاً لمتغيرات الحياة وتكييفها بما يخدم مصالحه.. والثقافة ليست محصورة فى مجال معين بل هى شاملة لكل مجالات الحياة... وفى البلاد المتقدمة يعتبر المثقفون فيها القوة الفاعلة فى القيام بعمليات التحديث والتطوير فى مجتمعاتها.. كما أن صوتهم وتأثيرهم يكون أكثر انتشاراً وفعالية.

أما حال الثقافة العربية الراهن فقد أصيبت بالوهن والشيخوخة لعوامل موضوعية وذاتية لا يتسع المجال لشرحها فى هذه السطور ولكن يمكن إيجازها فى أهمها وهى كالتالى:

١- تقاطع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الثقافة التحديثية وتحويل المجتمعات إلى قوة رادعة للثقافة ورجالها وبالتالى تحويل المثقفين إلى حالة شاذة فى المجتمع.

٢- توجه مكثف للأنظمة السياسية الى تسخير ثقافة المجتمع لخدمة مصالحها وضد مصلحة المجتمع من خلال شراء ذمم المثقفين وتحويلها من منابر وهاجة وسراجات مضيئة إلى منابر صوتية وسراجات مظلمة.

٣- وجود مثقفين انتهازيين سخّروا ثقافتهم لخدمة السلطة.

٤- غياب حرية التعبير والشورى فى المجتمعات العربية.

ومن هنا أصبحت الثقافة العربية غير قادرة على مواجهة الغزو الثقافى الأجنبى والتى أصبحت مهيمنة على حال المجتمع العربى فى القرن العشرين، كانت المجتمعات العربية ترزح تحت هيمنة الاستعمار الأجنبى وكان المثقف العربى رائداً لمقاومة الاستعمار واستطاع هذا المثقف أن يؤسس ثقافة عربية جديدة أساسها ثقافة القومية العربية وشهد العرب نهوض ثقافة عربية استطاعت أن تجمع

العرب على هدف قومى محدد يحظى بتأييد الأمة العربية بأكملها وبرزت أسماء لامعة لم يعد لها مثيل فى عالم اليوم بل ولا يمكن أن تكون لها أشباه.. ومن تلك الأسماء:

طلعت حرب، وسعد زغلول، مكرم عبيد، جمال عبد الناصر، توفيق الحكيم، محمد محمود الزبيرى، فيصل عبد اللطيف الشعيبى، عمر المختار، الكواكبى،، مظفر النواب، نزار قبانى وغيرهم وغيرهم.

وبعد أن رحل الاستعمار الأجنبى من البلاد العربية رغم استمرار هيمنته الاقتصادية والسياسية - غير المباشرة- والثقافية فقد كان لزاماً على أنظمة الحكم الجديد أن تتجه لبناء مجتمعات على أساس ثقافات قطرية ومعادية للثقافة القومية من ناحية، ومحاربة الثقافة العامة للمجتمع من ناحية أخرى.

هذه الأنظمة التى استولت على مقادير البلاد والعباد أصبحت أكثر قساوة وعدوانية فى مقاومة ثقافة الشعوب تحت مبرر أن الثقافة لا يمكن أن تنمو إلا فى المجتمعات الديمقراطية، ووجود ثقافة حية فى مجتمع مغلق قد تثير الشغب والبلبلة فى المجتمع وتسحب البساط من تحت أقدام تلك الأنظمة التى استخدمت مختلف الوسائل والأساليب فى قمع الثقافة والمثقفين، وأما المثقفون الانتهازيون فقد استطاعت الأنظمة تحييدهم أو شراء ذممهم، كى يصبحوا أبواقاً لها، وللأسف إن الأنظمة العربية تمكنت من تدمير الثقافة والمثقفين وأصبحت الأمة العربية فقيرة فى الثقافة ومحرومة من رؤية سُرُجها المنيرة.

لقد وصل الحال بالمثقف العربى أن ينكمش فى ذاته خوفاً من قطع الرأس وليس المعاش، لأن قطع رأس المثقف فى الأنظمة العربية سهل جداً وغير مثير وليست له تبعات سلبية إلا تراجع مستوى الثقافة، وبعض المثقفين سلكوا المهادنة مع السلطة ولم يركبوا خيولها. وبعض آخر استسلموا لإغراءات وشهوات السلطة فكانوا وبالا على الأمة وثقافتها.

هؤلاء المستسلمون والمتنطعون باتوا فى عيون الناس مثل أوراق الكلينكس التى يستخدمها المرء لمسح العرق أو.... أو.... إلخ.

ولأن وضع تفاحة فاسدة فى صندوق تفاح سيقود بالتالى إلى إفساد كل التفاح بالصندوق، فالمثقف الفاسد هو أيضاً سيساعد على تشجيع الفساد فى المجتمع من خلال تبرير الفساد فى مؤسسات وأجهزة النظام وهذا يعنى أن فساد تفاحة أو مجموعة صناديق من التفاح أرحم من المثقف الفاسد... ومثل هؤلاء المثقفين أصبحوا يبررون ممارسات النظام فى مختلف مناحى الحياة حتى انتهاك حقوق الإنسان ومصادرة الحريات والأفكار التى ربما تتعارض مع النظام، أما الحريات والأفكار التى تتسم بمعارضة صريحة مع النظام فيكون مثقفو السلطة أشد شراسة وقوة فى مواجهة معارضيه وبالذات مثقفيه.

وفى هذا الوضع أصبحنا نترحم على ثقافة الأمس ومثقفيها الذين كانوا بمثابة قوة روحية ومادية فى مواجهة تحديات الأمة..

ويشهد العرب بأن وصولنا إلى وضع لا يساعدنا كأمة على مواكبة المتغيرات الدولية والصمود أمام تحدياتها وإفرازاتها، وعندما نقول ذلك فلا يعنى أننا ندعوا بالعودة إلى ثقافة الأمس.

ولكن ما نعنيه بالتحديد هو أن نستفيد من عبر ودروس الأمس من خلال ملامسة وضعنا الراهن والتحديات التى نواجهها كأمة كان لها شرف الريادة الثقافية والدينية والعلمية والسياسية، وهو من نستمتع بسمع حكاياته وقراءة أحداثه التاريخية هذا أولاً ،وأما ثانياً فهو محاولة استيعاب المتغيرات العالمية، ثم ثالثاً وأخيراً إعادة صياغة مفاهيم ثقافتنا... ثقافة تتواكب وضرورات تحديث وتطوير المجتمعات... ثقافة تحافظ على تقاليدنا وأعرافنا وعقيدتنا... وقبل ذلك إن صحت وصدقت النيات وأخلصت لوطنها وأمتها فالمطلوب هو تبنى عملية إصلاحات وتغييرات جذرية فى بنية الأنظمة العربية وإشاعة الشورى الحقة التى تحترم حرية الآراء وتعددها وتقيم العدالة وتحقق المساواة بين المواطنين، والأهم من كل ذلك والذى يجب أن يترابط مع تغيير وإصلاح الأنظمة هو إعادة رسم الملامح للسياسة الاقتصادية للأمة.

وجود النيات الصادقة فى الإصلاح والتغيير لن يكتب لها النجاح إلا بإطلاق حرية المثقفين وتحريرهم من القيود الثقيلة من ناحية والاستماع إلى ما يقولونه والأخذ بالأفضل والواقعى.

اليوم وفى عالم أحادى القيادة وبداية ظهور ملامح مرحلة استعمار جديد يكتسب الشرعية الدولية وربما قد يخطئ بقبول بعض الأمم الرازحة تحت هيمنة أنظمة ديكتاتورية ومتخلفة وعتيقة، فإن الواقع يدعونا للتأمل، بواقع لا يرحم ولا يسمح للمتخلفين بالاستمرار أو ركوب قاطرة عالم اليوم المليئة بالوحوش والحيوانات المفترسة.

وبالأمس القريب وقبل أسابيع مضت شهد العالم الفصل الأول من مسرحية «العرب والعالم» وحينما بدأت عروض الفصل الأول بالاحتلال الأميركى البريطانى للعراق، كانت الأمة العربية وأنظمته هما المشاهدين الرئيسيين الذين يضحكون وقلوبهم تعتصر بالألم والندم والخوف... وعندما كان يفترض أن نسمع لصوت مثقفى الأمة فقد وجدناهم متقاطعين فيما بينهم ومع شعوبهم حتى أصبحت أصواتهم تعبر عن الخنوع والاستسلام والتبعية...أصوات شاذة.. ضررها لا يرحم، وستظل الأمة تجتر تلك الأضرار لسنوات طويلة.. إن لم يسارع المثقفون للخروج من أزمتهم وأزمة الأمة، فما حدث فى العراق ليس سقوطاً لنظام ديكتاتورى طاغ، عبر مساعدة خارجية وتحت مبررات امتلاكه لأسلحة دمار شامل لم يثبت لها أى وجود، فالعراق وكما يحلو لبعض مثقفى الأمة، تم تحريره من نظامه السياسى بينما الحقائق تقول: إنه احتل وأن الهيئة الدولية وأمام الأمر الواقع شرعت احتلال العراق من قبل أميركا وبريطانيا.. وبعد احتلال العراق بدأت أميركا بالإفصاح عن وجهها الحقيقى ومآربها العدوانية من خلال رؤيتها لواقع الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وعقائدياً والذى يستوجب العمل على تغيير ذلك الواقع.

وما بعد العراق أصبح العصر الأميركى ذات الصبغة الاحتلالية والاستبدادية يستهدف العرب كمهمة أساسية وهدف إستراتيجى برغم أن أميركا وقبل احتلال العراق لم تكن بعيدة عن هيمنتها للشرق الأوسط، فهى ـ أى أميركا ـ ساعدت على تخلف الأمة ونهب ثرواتها وقمع حريتها ومع كل ذلك لم تكتف بذلك بل ارتفعت مستويات شهيتها إلى معدلات مزعجة وخطيرة، وهنا نقول لمثقفى أنظمتنا المعتقة، والذين «هرونا» وهرمونا بفوائد وعجائب الثقافة الأميركية، بماذا سيلقنونا اليوم؟ وهل هم مقتنعون بأن الثقافة الأميركية لو أخذنا بها ستغير من واقعنا نحو الأفضل والتقدم والتحرر

والديمقراطية؟ وهل أميركا بعد تحريرها للشرق الأوسط من أنظمته المتخلفة والفاسدة ستقبل بعدم التدخل فى شؤون دول الشرق الأوسط وقيام علاقات ثنائية قائمة على المصالح المشتركة للطرفين؟

إننا بحاجة إلى إجابة مقنعة من هؤلاء المثقفين... والأهم من كل ذلك هل بقى لهم دور فى مرحلة ما بعد العراق؟ وماذا هم فاعلون إذا وجدوا أن الشارع الشعبى العربى ومثقفيه بدأوا أو فكروا أن أميركا عدو رئيسى لهم وينبغى على الجميع مقاومتها، فهل سيركبون موجة الشارع، ومع من؟ ثم هل تقبل أميركا بهم أم أن مرحلتها انتهت كما حصل مع المعارضة العراقية بعد سقوط النظام الديكتاتورى والتى أصبحت خارج التفكير الأميركى؟

هل يمكن اعتبار ما حدث للعراق انهزاماً رسمياً لمثقفى السلطة؟ وهل يمكن التوقع ببداية التغيير فى مفاهيم الثقافة العربية، وفى أى اتجاه؟ وهل تكون تلك البداية التغييرية مؤشراً لتوجه العرب فى العمل من أجل وحدة الأرض والشعب فى كيان واحد؟ أم أنه مؤشر لتساقط البلاد العربية تباعاً فى القبضة الأميركية؟

تلك تساؤلات مشروعة تتطلب البحث فى الإجابة عنها بدلاً من الصمت والركون لانتظار القادم المجهول... وهى تساؤلات بمثابة مسؤولية يتحمل تبعاتها رجال السياسة ورجال الثقافة بدرجة أساسية.. لقد سئمت وتعبت الأمة من بيانات التنديد والشجب والاستنكار وأصبحت الأمة تواقة للعيش فى حرية وأمن وبناء وسلام مع الجميع...

وسؤالنا الأخير لرجال الثقافة والسياسة معاً... إلى أين الاتجاه يا عرب، أو إلى أين المفر يا عرب؟

كلمة حق للجماهير العربية التواقة للدفاع عن العراق

هل تثور الشعوب على الحكومات العربية المتواطئة فى الحرب على العراق؟

بعد أن وقعت الحرب الأمريكية على العراق فى العشرين من مارس ٢٠٠٣ وسط معارضة دولية «شعبية ودبلوماسية» وأمام تصميم أمريكى، لم يكن العراقيون يأملون دعماً عربياً رسمياً لخوف أطراف النظام العربى من الغضب الأمريكى المهيمن على إرادة تلك الأطراف وبعد أن اتضحت معالم الحقيقة المخزية لواقع حال تلك الأنظمة والتى تسير فى الفلك الأمريكى، فقد بات من المستحيل أن تتوقع الأمة العربية بتغيير أهدافها أو أعمالها بما يخدم مصالحهم.. لقد ترعرعت تلك الأنظمة- شبت وشابت- على أساس الركوع والسجود لسادة البيت الأبيض وغيره، كما ترعرعت على أساس ديكتاتورى وقمعى فى خدمة لمصالح سادتهم، ومن هنا فلا أمل فى تلك الأنظمة التى أصبحت عاجزة حتى فى الدفاع عن مصالح شعوبها والحفاظ على سيادتها وكرامتها، فإن الواجب الأول والأهم هو أن تجاهد تلك الشعوب من أجل تغيير تلك الأنظمة التى أصبحت فى قائمة الأهداف الأمريكية الجديدة ومن أبرزها التغيير التدريجى والسلس لتلك الأنظمة التى لم تعد توافق تطورات النظام العالمى الجديد.

إن مايثر الحيرة أن معظم الأنظمة العربية التى تطالب وتسعى أمريكا إلى تغييرها فهى تابعة تبعية كاملة لأمريكا وحلفائها.. ومكمن الحيرة هو: كيف توصلت أمريكا إلى القناعة التامة بعدم جدوى استمرارية تلك الأنظمة التى تتقاطع ممارساتها السياسية مع المبادىء الأمريكية؟

والمنطق أو الفعل السليم يقول: هل تنتظر الشعوب العربية إحداث التغيير لأنظمتها من أمريكا وهى- أى أمريكا- التى ساعدت تلك الأنظمة على استمراريتها رغم ارتكابها الجرائم بحق شعوبها؟؟

إن الانتظار من قبل الجماهير للتغيير الأمريكى يعنى أن الجماهير لم تعد فاعلة وهى بذلك تكون كأنظمتها السياسية تابعة.. فالتغيير فى أى مجتمع لا يكون نافعا إن لم يكن من داخله ، وأى تغيير خارجى يعنى القبول بالوضع الراهن والاستسلام لسادة الأنظمة العربية والمنطق أيضا يقول.. ماذا لو

كان التغيير الأمريكى قائماً على مصالحها ومتقاطعاً مع مصالح الأمة العربية، ماذا هم فاعلون؟

وماذا لو كان التغيير الأمريكانى وحفاظاً على مصالحهم- وهذا مؤكد ومن دون شك- هو إحداث تغييرات هامشية فى بنيان تلك الأنظمة فهل تقبل شعوب الأمة العربية بذلك وكأن الأمر كما يقول المثل العربى «كإنك يا أبوزيد ما غزيت»؟؟

إذن أليس من الأولى أن تتحمل الجماهير العربية مسؤولية التغيير لمجمل أوضاعها؟ إن جميع الأنظمة العربية لم تعد صالحة للاستمرار فتاريخها السياسى والإنسانى والاقتصادى متشح بالسواد.. أى: إن تاريخ صلاحيتها انتهى منذ أكثر من أربعة عقود.. وكل من يطالب بالجهاد خارج هذه الحدود فهو يعتبر خارج الواقع ومنطق التاريخ.

إن أى انتظار أو تعليق لآمال الأمة هو الفشل بحد ذاته.. هو الاستسلام لإرادة الأجنبى.. هو المزيد من تقديم التنازلات على حساب السيادة والكرامة وأيضا مشروعية البقاء والجهاد، لذا فإن الحقيقة التى يجب أن تدركها الأمة العربية والتى لا تحتاج إلى تبرير أو تفلسف هو أن كافة الأنظمة العربية لا تستحق الدفاع عنها من دون استثناء.. ومن هنا يكون واجب الجهاد والنضال ضد تلك الأنظمة حتى يتمكن الأمة العربية من بناء أنظمة ديمقراطية وإنسانية قوية على طريق توحيدها ومن ثم الكفاح من أجل استرداد حقوق العرب المشروعة ومن أهمها إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

إن أى انتظار لأى تغيير من خارج إرادة وآمال الأمة العربية هو انتظار لمزيد من الهيمنة الخارجية والتمدد الإسرائيلى الذى يكتسب قوته وشرعيته من واقع الأمة العربية التى تعيش التمزق والتخلف والتشرد والضياع واقع لا يحظى باحترام الأمم الأخرى أو باعتراف تلك الأمم بحقوقنا فالأمة التى لا تمتلك ناصية الدفاع عن حقوقها فهى بالتأكيد لا تستحق شرعية البقاء بل وشرعية رفع الشعارات الوطنية والقومية والأممية ووطن لا يستطيع أفراده أن يدافع عنه أبناؤه فهو وطن لا يستحقونه.

إن الحرب على العراق إن لم يكن احتلالاً أو غزواً فهو يعتبر فرصة ثمينة للجماهير العربية فى إدراك حقيقة وضعها وإمكانياتها ولا يعنى أننا ندعو لممارسة العنف الجماهيرى ضد أنظمتها ولكننا ندعو إلى الخروج من الحلقة المفرغة التى تعيشها تلك الجماهير حلقة تتسم بالسلبية والخنوع والاستسلام والتحجر الفكرى والسياسى حلقة مفرغة يصعب تجاوزها إلا بالعمل الصادق وبتلاحم كل أبناء الأمة.

حول مسألة تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية

آخر مهازل الأنظمة العربية

رددت وسائل الإعلام بعض المناقشات التى تمت فى الاجتماع المنعقد فى شهر يناير ٢٠٠٥م لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة والتى تمثلت فى الآتى:

١- تدوير منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٢- إنشاء برلمان عربى مكون من خمسة أعضاء لكل دولة عضو بالجامعة.

٣- تشكيل محكمة عدل عربية.

٤- تشكيل مجلس أمن عربى ونظام التصويت.

وغيرها من الأمور التى تندرج تحت ما يسمى بخطة الاصلاحات العربية والخاصة بإصلاح الجامعة العربية الفاقدة التأثير والفعالية فباتت تعكس الصورة الحقيقية لواقع النظام العربى الرسمى الراكد والمتخلف والمتقوقع على نفسه حتى أصبح غير قادر إن لم يكن غير مؤهل للقبول بأية إصلاحات قد تمس أو تهز واقعه الحالى على الرغم من تمسح الأنظمة العربية بجلباب الإصلاحات التى ينبغى لها أن لا تغير من مواقع تلك الأنظمة وحكامها الديناصوريين.

ونقول لكل من يعتقد أو يتصور له بإمكانية تبنى الأنظمة العربية لأية أفكار أو مشاريع إصلاحية سواء كانت وطنية أو عربية بل ودولية- أمريكية- والتى يرفضها الشارع العربى فإنه بلا شك واهم بل وإنه مازال يعيش فى غير واقعه، والسبب أن تلك الأنظمة لم تتأسس على قواعد ومفاهيم الشورى والديمقراطية الحقيقية.. جميعها تأسست عن طريق الانقلابات والتوريث..

وما ناقشه ما يسمون بوزراء الخارجية إنما هى نقاشات بيزنطية للاستهلاك الإعلامى والسياسى ودغدغة مشاعر الناس، فإذا كانت الأنظمة العربية تريد إصلاح أوضاع الجامعة العربية فإننا نسألهم: وماذا يضيركم لو ناقشتم إصلاح أوضاعكم وبدأتم بأنفسكم فى الإصلاح؟، وكى لا نطيل ونكرر فى تساؤلاتنا فدعونا نناقش ما ناقشه ما يسمون وزراء الخارجية وسنكتشف أنها جعجعة من غير طحين

أو عجين، بل وأسلوب تكتيكى للدغدغة والمط فى النقاشات وبالتالى نسيان حقيقة تطلعات الناس للاصلاحات الضرورية الهادفة لتحسين أوضاعهم الخاصة والعامة على كافة المستويات.

١- تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية:

لا أحد يختلف على ضرورة تدوير منصب الأمين العام للجامعة رغم احترامنا للأمين الحالى السيد عمرو موسى، ولكن ما لم يجرؤ عليه وزراء الخارجية العرب هو مناقشة مسألة منصب الأمين العام للجامعة هل سيكون عبر انتخابات ديمقراطية يتم اجراؤها فى كل بلد عربى على حدة أم أن الزعيم القائد الحكيم والمفدى هو الذى سيختار الأمين العام ومن حاشيته بحيث يسهل التأثير عليه وقيادته.. وهنا سيصبح الأمين العام كأنه وزير فى بلاط الزعيم البار والمغوار و.. و.. وغيرها من الألقاب.. الجامعة العربية لو أردنا لها الصلاح تبدأ من الأساس الوطنى أولا وأخيراً.. الجامعة العربية ستصلح لو صلحت تلك الأنظمة.. وليس عيبا أو محرماً أن ينتخب الأمين العام من قبل الجماهير العربية بدلاً من الأنظمة.

وبمناقشة تلك المسألة رغم مشروعيتها وجرأة من طرحها فهى ليست الحل السحرى لإصلاح أوضاع الجامعة.. ولكن وكما يبدو أن الأنظمة العربية تحاول إلقاء كامل المسؤولية على كاهل الأمين العام للجامعة العربية والمزيد من إضعاف دور الجامعة الضعيف وكأنه أس المشكلة وداؤها الوحيد.

يمكن القبول بتدوير منصب أمين عام الجامعة لو أن الحكام العرب وصلوا للحكم عن طريق صناديق الاقتراع.. لذا لا ندرى هل مازال هؤلاء الحكام مصممون على تجاوز واقعهم وواقع مواطنيهم وأوطانهم عن طريق التمسح بتلابيب أوضاع الجامعة العربية؟ وهل يتصور هؤلاء الحكام أن مواطنيهم لا يحلمون ولا يفكرون ولا يقرأون ما يحدث من حولهم فى كل مناطق العالم من تغييرات وتحولات؟ وهل يعرفون ماذا تعنى المقولة المشهورة القائلة: لو دامت لغيرك ما وصلت إليك؟

٢- تكوين أو إنشاء برلمان عربى:

قمة الصفاقة والوقاحة السياسية أن يناقش وزراء الخارجية العرب التابعون والمطيعون لأربابهم بدلاً من أوطانهم مثل هذه الأمور.. فلو صدقنا أنهم ناقشوا ذلك واتفقوا على إقراره فمن يضمن لنا أن لا يكون ذلك المجلس مكوناً من أتباع الحكام.. إن المسألة أكبر من الواقع.. فهل يعقل أن يكون أعضاء ذلك

المجلس منتخبين أم معينين؟ وكيف لنا أن نصدق بحدوث ذلك بينما الجميع يعرف كيف تتم الانتخابات البرلمانية العربية وكيف تشكلت؟ من هنا نقول دعوا ذلك حتى تتحقق انتخابات برلمانية قطرية وحقيقية ونزيهة، ودعوا ذلك حتى يصبح لكل بلد عربى برلمان حقيقى يتمتع بواجباته ومسؤولياته الحقيقية وليس وفقا لتوجيهات وواجبات ومسؤليات الزعيم المفدى.

وأسلم فكرة، هو عرض تلك المسألة على المواطنين بعد أن يتمتعوا بكامل حريتهم وواجباتهم وحقوقهم الخاصة والعامة، وأرجو أن لا نعلق أى أمل على برلمان عربى يعكس مصالح ضيقة وخاصة بزعمائهم مع ما يحملونه من تناقضات وتباينات يصعب تجاوزها بين ليلة وضحاها وليكن البرلمان الأوروبى المنتخب من الشعوب الأوروبية هو المثال المناسب لتطبيق فكرة إنشاء برلمان عربى.

٣- انشاء محكمة عدل عربية:

ما كل هذا الهراء يا سادة؟ ألا تستحون على أنفسكم وأنتم تناقشون مثل تلك الأمور فأين أنتم من العدالة فى أوطانكم؟ وكيف ستتكون تلك المحكمة ومن من؟ وهل الذين سيعينون بالمحكمة هم نفس الحكام، أم الحكام هم الذين سيختارون من يرضون عنهم؟ وكيف يحق لهم الكلام والنقاش فى العدالة العربية وهم لم يحققوها فى أوطانهم؟ وكيف يحق لهم كل ذلك ولم تتحقق العدالة الإنسانية والقانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواطنيهم؟ وهل بلغت بهم الوقاحة لفعل ذلك ولماذا يفعلون ذلك على المستوى العربى العام ولا يفعلون ذلك على المستوى الوطنى الخاص؟ ومع كل هذا نقول لهم: حاولوا القيام بذلك وأوعدونا بأن تنفضوا أياديكم عن ذلك، أو أن لا تختلفوا مع بعضكم البعض فيما بعد التشكيل والاختيار، والمواطن سيعدكم بأن ينتظر تلك التجربة الرائعة لكم..!!

وفى الحقيقة إن هذه الأنظمة التى تتكلم عن العدالة يبدو لنا أنها لا تعرف أنها قد فشلت فى تحقيق العدالة لمواطنيها وهى لا تريد الاعتراف بذلك وأن العدل أساس الملك.. العدل أساس الحكم الديمقراطى الحقيقى.. فالمواطن الذى لا يستطيع أن يطعم أولاده ونفسه لا يمكن أن يعتبر نفسه أنه يعيش تحت حكم ديمقراطى.. والمواطن الذى لا يستطيع استرداد حقه عن طريق القضاء وبالقانون لا يمكن أن يعتبر نفسه أيضاً يعيش تحت حكم ديمقراطى وعادى.. بمعنى آخر أن غياب مثل تلك الحقوق البسيطة تنفى صفة الديمقراطية لمثل تلك الأنظمة.. وكيف لنا أن نتصور مجتمع غالبيته أميين لا

يجيدون القراءة والكتابة ويشكلون ٧٠٪ من مجموع السكان، ويدعى حاكمه أنه مجتمع ديمقراطى.. آخر وقاحة سياسية نسمعها فى القرن الحادى والعشرين.

ولكى تثبت تلك الأنظمة مصداقيتها فى تلك المسألة ولو على المستوى القومى العربى فإن ٩٩,٩٩٪ من مواطنى دولهم يتمنون من حكامها أن يعلنوا لهم عن ذمتهم المالية قبل أن يصبحوا حكاماً وبعد أن أصبحوا حكاماً، وأيضا الذمة المالية لأقربائهم وبطاناتهم قبل وبعد.

كما أن إثبات المصداقية لحكام تلك الأنظمة ينبغى عليهم- الحكام- السعى فى الاعتماد على أولادهم وعائلاتهم فى توزيع المناصب الكبيرة عليهم دون غيرهم، رغم أن هناك كفاءات وخبرات أفضل منهم.. ثم نراهم يتحدثون عن العدالة وسعيهم الدؤوب لتحقيقها.

٤- تشكيل مجلس الأمن العربى واعتماد مبدأ جديد للتصويت:

نعتقد أنه حق شرعى لكل مواطن عربى التساؤل عن الحكمة من تأسيس مجلس أمن عربى؟ وماهية الجدوى السياسية والقانونية من ذلك التأسيس؟ وهل تأسيس مثل ذلك المجلس سيساعد على تحقيق التقارب والتضامن العربى؟ ثم ما هى الأسس التى سيقوم عليها ذلك المجلس؟ هل هى بنفس أهداف وأسس مجلس الأمن الدولى؟ ومن هى الدول التى ينبغى لها أن تكون أعضاء فى المجلس؟ وهل اختيار الأعضاء سيكون على أساس القوة الاقتصادية أو السياسية أو البشرية أو التاريخية؟ وهل نتوقع أن يوافق كل أعضاء الجامعة على اختيار اعضاء المجلس أم أن الجميع سيكونون أعضاء فى المجلس حسب المثل القائل: مافيش حد أحسن من حد.،، وللأمانة فإننا لا ندرى كيف يمكن تصديق ما يردده الحكام العرب فى قضايا لا ترتقى إلى مستوى أفعالهم على مستوى أوطانهم.. لقد تجاوزت صفاقتهم ووقاحتهم إلى مرحلة أنهم أصبحوا أضحوكة لكل العالم ورقما ميتاً لا يصلح استخدامه فى أية عملية حسابية.. رقما مجرداً من كل قيمة وفعالية معنوية ومادية.. وعلى الرغم من أنهم- الحكام- يعرفون حقيقة أنفسهم إلا أنهم يتمادون فى غطرستهم وعنجهيتهم وجبروتهم، ويبدو أن هؤلاء الحكام يحاولون الفرار من واقع عربى مخز صنعوه بإرادتهم وقناعاتهم.. بهدف مقاومة ضغوط صديقهم الحميم وسيدهم ذاك القابع فى البيت الأبيض الأمريكى وترحيلها من فترة لفترة لعلهم يحاولون اقناعه بأهمية وجودهم فى الحكم واستمرارهم لأطول مدة زمنية ممكنة، وفى المؤشرات المتوافرة حالياً فإن ذلك

السيد بات مقتنعاً بأهمية وضرورة وجودهم واستمرارهم لكونهم يمثلون أفضل وأوثق الحلفاء والأصدقاء.

ونأتى لمبدأ التصويت الذى يستحيل التنبؤ بإمكانية التعامل به أو الاتفاق حوله ونقول: هذا انطلاقاً من تاريخ الأنظمة العربية والجامعة العربية وأيضا طبيعة العلاقات العربية العربية، التاريخ السياسى للجامعة العربية وقممها سيئة الذكر والتى كان لها قرارات وتوصيات تاريخية ولكنها لم تنفذ، والسبب أن من أصدرها لم يحترم تنفيذها، لذا فإن النقاش فى مسألة إصلاح الجامعة العربية وفى ظل الواقع المتردى لأعضائها يعتبر مجرد هرطقة سياسية واستغفال سياسى للمواطن العربى المغلوب على أمره.

وإذا كان أصحاب الفخامة والقادة العظام والسمو يريدون أن يصلحوا الجامعة العربية على شاكلة الاتحاد الأوروبى، فإننا نود أن ننصحهم بالقول: لا توهموا أنفسكم ولا تحاولوا إيهام مواطنيكم بأنه لا فرق بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبى، وأن هناك إمكانية لملاحقتهم أو منافستهم لأن الفرق بين هذا وذاك شاسع ومعقد كالفرق بين السماء والأرض.. خصوصا وأنكم- نقصد الحكام العرب- مازلتم متشبثين ومتعنترين بزمام الأمور وتسعون إلى إدامة حكمكم وتوريثه لأولادكم أو أقربائكم ويساليتكم تحولونها إلى ممالك دستورية ديمقراطية وكفى المؤمنين شر الجوع والفقر وانتهاك حقوقهم الإنسانية وكذا شر الاقتتال والفتن والتناحر.

وحتى لا يستمرئ الحكام أفعالهم وأقوالهم المتناقضة نقول لهم صادقين مخلصين.. كفى أو كفاية، ولكن لا تتوهموا بأن عجلة التاريخ قد توقفت أمامكم وتمكنتم بقوتكم فى ايقاف حركتها- العجلة- لأنه سيأتى يوماً ما لتتحرك تلك العجلة فتتجاوزكم ويصبح التغيير والاصلاح لابد منهما شئنا أم أبينا.

ثم نقول للمثقف العربى كاتباً أو مفكراً أو باحثاً أو عالماً: تنطقوا.. تكلموا ولا تدَعوا اليأس يعتريكم أو يقتربكم لأن نتاجكم لن يذهب هباء منثوراً مادامت الجماهير العربية مازالت طامحة ومتفائلة بالتغيير والإصلاح.. ونقول لهم: لاتخافوا من الموت مادمتم مؤمنين بأن الموت حق على كل مؤمن وإنسان.. والموت شامخاً ورافعاً الراس افضل من الموت خانعاً وراكعاً لغير الله وخائفاً من إنسان ظالم.

المريخ والعرب

قبل سنوات عدة نشرت بعض الصحف اليمنية والعربية خبراً عن ادعاء مواطنين يمنيين بملكية المريخ أو أرض بالمريخ!، ولم يعط الأمر أكثر من خبر، كون المواطنان تقدما لإحدى المحاكم اليمنية بدعوى ملكيتهما للأرض فى المريخ أو المريخ بكامله.هل فعلاً كوكب المريخ من حق اليمن؟ردود الفعل على الخبر لم تأخذ الجدية على اعتبار أن محاولة اليمنيين ربما تكون بدافع الشهرة ولفت الانتباه إليهما، وربما تكون محاولة منهما لإثارة الرأى العام العالمى تجاه رفضهما لسياسة أميركا الساعية إلى السيطرة على العالم أرضا وجواً وبحراً.. شخصياً لم يدهشنى الخبر، على اعتبار أن الأمر لا يخلو من المزحة أو النكتة كما أنه ناتج عن تأثير أو مفعول نبتة القات أثناء مضغها والتى يمنح ماضغها النشوة فى الحديث عن كل شيء والتفكير والتخطيط إلخ.. فاليمن ومعهم العرب لا سمح الله لو ملكوا المريخ، فمن يضمن لنا ألا نختلف فيما بيننا على ما فيه؟ ومن يضمن لنا أن تسود العدالة والحرية كوكب المريخ؟ ومن يضمن لنا الصعود إليه؟ ومتى على وجه التحديد؟ هل سيكون صعودنا فى ظل الهيمنة الأميركية ؟! أم بعد زوال الهيمنة الأمريكية؟

الدول العظمى تتصارع للوصول إلى الفضاء واكتشاف أغواره وأسراره وتتنافس فيما بينها على من سبق فى الاكتشاف.. فما بالنا لو اكتشفنا «المريخ» ووجدناه صالحا للبشر فى الحياة، فهل فعلاً نستطيع ذلك؟! ولكن فى أى عهد وفى أى زمن؟ وما بالنا لو أن الامم الاخرى غادرت الأرض وسكنت الفضاء كواكبه وتركت لنا كوكب الأرض فهل ستتسع لنا؟! خصوصا وأن أوطاننا أصبحت ضيقة بالنسبة لنا رغم أنها فى الحقيقة ليست ضيقة ولكن الضيق فى العقول والقلوب.. ولعل بقاءنا على الأرض متفردين لا يضمن لنا العيش بأمن وسلام والعمل على تنميتها لأننا قد جربنا الحياة التى نعيشها الآن ومدى ضيقها منا والعكس.

لعلنا سنقف أمام مشاكل عدة فى حالات أمتلاكنا لكوكب المريخ أو التفرد بكوكب الأرض بعد مغادرة سكانه إلى الفضاء وكواكبه، ومن هنا نتمنى ألا يحدث شيء من هذا القبيل، أى امتلاك المريخ أو التفرد فى العيش على الأرض، لأننا لم نثبت جدارتنا بعد فى العيش على قطعة صغيرة من كوكب

الأرض من دون الاخلال بموازين الحياة البسيطة والعادية فى أوضاعنا الحالية.

ولأننى لست خبيراً فى علم الجغرافيا والسكان والطبغرافيا.. فإن هناك تساؤلات بسيطة تراودنى دائما لأننى لم أستطع توفير الإجابة عنها، مثل: كم تبلغ مساحة كوكب المريخ؟ وماذا يحتوى الكوكب من ثروات؟! لأنه ينبغى علينا معرفتها قبل وصولنا إليه لا قدر الله لنا ذلك فى بقية عمرنا والهدف من المعرفة، هو حتى لا يأتى حاكم معين يستغفلنا ويقول أو يدعى بأن الثروات التى تكتشف هى بفضل بركاته وبالتالى فهى من حقه ولا يجوز لنا نحن البسطاء المساءلة عنها - لابد من الوضوح فى هذا الموضوع.

ما هو شكل النظام السياسى الذى سنقيمه فى الكوكب؟ هل هو نفس النظام السياسى الذى نعيشه - سأوافق على أى نظام يكون المهم أننا نصل إلى المريخ - أم ماذا؟ هل أراضى المريخ قابلة لزراعة شجرة القات وأشجار الحشيش وغيرها؟!

إن الانتقال من مكان لآخر ليس بالعملية السهلة لأن المرء لا يحب العيش بعيدا عن مسقط رأسه إلا مجبراً ولذا فلابد من التفكير الجدى قبل الانتقال إلى المريخ والاستقرار فيه حتى لا نشعر بأنه ليس وطننا الأصلى فنصبح مجرد نازحين ومن دون هوية إلا إذا قررنا بالإجماع صناعة هوية جديدة لنا فذلك شيء آخر!!

عشقى وحبى لمصر ليس لهما حدود.. منذ كنت صغيرا حتى كبرت ودرست ووعيت أدركت أن مصر موجودة فى داخلى وعقلى، وليس لها من منافس.. مصر التى أحبها هى مصر التى نعرفها.. هى مصر القومية، هى مصر الثورة.. هى مصر عبدالناصر ويوماً بعد يوم يزداد حبنا لها وبالتالى فيحق لى أن أقول بإنها ملهمة لكل العرب ومفخرة لهم، وعلى مصر أن تعى ذلك.. فلا منافس لمصر فى ريادتها للعرب وربما للمسلمين أجمع.. درسنا فى المدارس والكتب أن نقطة ضعف وقوة العرب هى مصر.. فإذا ضعفت مصر ضعف العرب واذا قويت مصر قويت العرب.. ولا يمكن لأى من كان تجاهل هذه المكانة الرفيعة والمكتسبة من عراقة التاريخ المصرى والعربى والإسلامى.. لقد عرفنا مصر وآمنا بموقعها ودورها الإقليمى والدولى.. وبات اسم مصر لا يخلو من أية بقعة عربية ولا يمكن تصور وجود قضية عربية ومهما بلغ حجمها أو شكلها من دون مصر.. هى الريادة العربية

وجود وتأثير لمصر.. فمصر فى عهد الزعيم خالد الذكر عبدالناصر بلغ تأثيرها إلى كل القارات وكان عبدالناصر يمثل رمزاً لكل الحركات التحررية وشعوبها.. وعلى فكرة مصر ليست بحاجة إلى مثل هذا الكلام من سيادتنا لأن ذلك حقيقة ولا مجال فيها للمجاملة.. فمصر يا عالم أكبر من ذلك ولأن مصر كذلك وانطلاقا من عشقنا وحبنا لها فإننا وللأمانة التاريخية نقول للجميع من القاصى إلى الدانى.. بأن الأمة العربية مازالت مؤملة على مصر لقيادتها فى عملية التغييرات الإصلاحية.. وكما قال الأستاذ عبدالبارى عطوان رئيس تحرير صحيفة القدس العربى: إن مجرد التفكير بوجود أو قيام إصلاحات للمواطن العربى من دون مصر وريادتها فلن يكتب لها النجاح..

وما يقصده الأستاذ عطوان هو أن مصر مسؤولة عن العرب بفعل موقعها التاريخى، وهى مسؤولية تاريخية ينبغى على الجميع بمن فيهم المصريين ادراكها والعمل لإنجاحها.. ولن أختلف فى ذلك مع الأستاذ عطوان بل أننى أزيد بالقول:

على الجميع - أقصد العرب - أن يدركوا جيدا بأن أية محاولة للخروج عن دائرة التوافق القومى والريادة المصرية، فإنما هى البداية للخروج من الصف القومى نحو السراب وقد ذقنا مرارة ذلك فى الماضى والحاضر.. ومن هنا ينبغى على الجميع أن يستوعبوا دروس الماضى واستخلاص العبر منها فالتشتت العربى لم يعد خافيا على أحد.. وهذا يقلق الأمة، وكلما طال زمن التشتت كلما فقدنا الإمكانية فى السيطرة على أعمالنا وطموحاتنا.. ومصر هنا واليوم بالتحديد مطالبة أكثر من غيرها باستيعاب دروس الماضى والتطلع إلى المستقبل بهامات واثقة فى قيادة عملية التغيير الإصلاحى العربى كما قادت بالأمس عملية التغيير الثورى التحررى للعرب وغيرهم.

وستظل مصر رايتها خفاقة فى الأجواء العربية والدولية وتلك مسؤولية جسيمة ينبغى استيعابها حتى تتمكن من إدارة دفتها نحو بر الأمان.. ولمصر الحبيبة نقول.. بحركتك لقيادة عملية إصلاح أوضاع المنطقة، يمكن لكل الأمة من المحيط إلى الخليج أن تتفاعل ومن دونك فلا مصر ستتصلح ولا بقية الأمة سينصلح حالها..

ولذا فنحن ندعوك لريادة عملية الإصلاحات المنشودة من كل فئات الأمة.. فهل يا ترى ستسمعنى مصر وتتذكر دورها وموقعها؟ إننا لمنتظرون..!!

الفصل الثامن

حوارات حرة

لماذا الخوف من تداول الأفكار في بلاد الديمقراطية؟

في العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦م من صحيفة الأيام وتحت رقم ٤٤٤١ نشرت الصحيفة الغراء رسالة مفتوحة موجهة من الاخ عبد الوهاب نعمان إلى الاستاذ عبدالله الحكيمى وبعد قراءتى الهادئة لحوار الاستاذ الحكيمى ومن ثم الرسالة الموجهة إليه من الاخ عبد الوهاب نعمان قررت قراءة مقالة النائب سلطان الساقعى الخاص بمشروع لإصلاح اليمن وردود أفعال بعض الصحف الحزبية اليمنية والشخصيات السياسية الرسمية ومن ثم الخروج بهذه المساهمة مع التأكيد بأن شخصنا لم يسبق له معرفة أى من تلك الأسماء والتشرف بالتعرف عليها وهذا يعنى أنه لا تربطنى أى علاقات شخصية بتلك الأسماء حتى تستدعى التحيز من قبلنا معها.فكانت لى الملاحظات التالية:-

١- لا أرى جرماً فى أى فكرة تطرح تخالف تفكيرنا أو توجهاتنا السياسية تستدعى إلى إطلاق التهم جزافاً وتخوين أصحابها، ومن أعطانا الحق لاطلاق التهم ونحن ندعى ديمقراطية بلادنا ونظامها السياسى، كيف يستقيم العدل فى ديمقراطية تضيق ذرعاً من فكرة طرحها شخص ما أو مجموعة أو قوة سياسية فالديمقراطية يجب أن تتحمل كل الأفكار المؤيدة والمعارضة وفى إطارها إن كنا نؤمن بها نتحاور حولها من دون عصا التخوين والعمالة والتشهير، والديمقراطية الحقة تتسع للجميع ولا تسمح لأنصارها بالتشدد، كما أنها لا تضع قيوداً على أى فكرة أو تأله شخصاً أو موضوعاً وتجعله من المقدسات بأستثناء العقيدة- الدين- هى الشئ الوحيد الثابت والمقدس، وغيرها متنقلة وقابلة للتحويل والتغيير والنقاش... فالعقيدة الإسلامية بالنسبة لنا كمسلمين هى الثابت الوحيد غير القابل للمناقشة فيها وما غيرها يا سيد نعمان لا نعتبره من المقدسات كونها مرتبطة بمتغيرات الحياة والناس والواقع المحيط بها.

٢- لا أرى سبباً مقنعاً لاسقاط الوطن فى شخصية الرئيس أو اسقاط الخلافات السياسية على شخوصها، وجعل الوطنية مختصرة على من يكون قريباً من الرئيس أو حسن علاقته بالرئيس... إن

ذلك إسقاط انتهازى ومشبوه الهدف والتوجه... فالوطن ليس الرئيس ولا الرئيس هو الوطن... الوطن من حق الجميع - جميع أبنائه - والرئيس هو فى الأول والأخير مواطن كغيره من المواطنين... فقبل أن يكون الرئيس رئيساً كان مواطناً ولم يولد ليكون رئيساً وهو يعترف بذلك... وبعد أن يصبح رئيساً فهو أيضاً مواطن وحينما يترك الرئاسة يكون مواطناً ولن يحمل مع أسمه بقية حياته إلا لقب «رئيس سابق»، ومن هنا ينبغى التمهل فى إصدار الاتهامات... ونسأل الأخ النعمان... ماذا لو تغيرت شخصية الرئيس لأى سبب كان وجاءنا رئيساً جديداً كارهاً وحاقداً على سلفه الذى يحبه مناصريه وأطلق اتهامات التخوين على شخصيته فهل نقبل ذلك عليه وعلى أنفسنا؟

وهنا أجيب... تهمة خيانة الوطن والعماله للخارج هى مجرد اصطلاحات فلسفية سياسية لا تستخدم إلا فى الأنظمة الشمولية.

٣- الوطن ليس ملكية خاصة أو إقطاعية شخصية ومن يعتقد غير ذلك فعليه أن يدرك أنه يغرد خارج سرب الناس والوطن... والله يكون فى عونه ويجنبنا شرور أفكاره وطموحاته المدمرة.

٤- لم أجد أى رابط بين أفكار الحكيمى وحكاية الانفصالية... أو بين أفكار السامعى والانفصالية... فأفكار الحكيمى والسامعى تكاد تكون متشابهة ومن حقنا مناقشتها وتفنيدها إن شئنا وإذا كان هناك بعضاًمن الافراد لا يريدون مناقشتها فهذا من حقهم وحدهم فقط وليس لهم أى حق فى اجبار الأخرين على عدم مناقشتها... وكنت أتمنى لو أن الأخ نعمان قد وضعنا أمام رؤيته الخاصة ليرد بها على مخالفيه فقد نوافق ونعارض الحكيمى والسامعى... ومع أننى لا أتفق مع الأخ نعمان بتهجمه على الجميع وإحتكار الوطنية له ولمن يؤيد الرئيس وحزبه فاننى أيضاً غير متفقاً مع الأطروحات الفكريه للحكيمى والسامعى والسبب أن الجميع وطنيون ومحبون لوطنهم ولكنهم لا يقدرون على تحقيق كل طموحاتهم فى ظل غياب دولة النظام والقانون... دولة العدالة والمساواة... دولة الديمقراطية الحقيقية... وشعبنا ووطننا بأمس الحاجة لذلك... ثم إنه ليس من حقى أحتكار الحقيقة أو فرض إرادتى وقناعتى على الأخرين فنحن بشر من لحم ودم... نخطئ ونصيب... ننجح ونفشل.. أما الادعاء بأننى دائماً على صواب والأخرون مخطئون فتلك هى قمة الاستبداد الفكرى والسياسى

والثقافى بل وقمة إنحدار القيم الاخلاقية والإنسانية... على طريقة أنا ربكم وما بعدى الطوفان...

٥- لا ندرى ما هى دوافع النعمان فى محاولته المستميتة فى الربط بين الأفكار الحكيمية والسامعية والسيد العطاس والحسنى.. ولماذا يحاول جاهداً اغتصاب حرية الأخرين فى التفكير والتعبير من دون قيود أو شروط والخوف من زوار الفجر؟! إلا إذا كان يعيش مهنة الترهيب التى لها علاقة بمهنة زوار الفجر والذى ولى زمانها من العصر الراهن... هل يعقل أن النعمان على قناعة تامة بما قاله؟ وإذا كان مقتنعاً، فدعونا نسأله عن رؤيته الحقيقية للأوضاع التى يعيشها اليمن شعباً ووطناً وعلى وجه التحديد أبناء المحافظات الجنوبية؟ ودعونا أيضاً نسأله عن أسباب التحسس عند الحديث عن إصلاح اليمن من جديد على شكل الكونفدرالية أو الفيدرالية.. ما هى الخسائر وما هى الأرباح؟ وما هيه الخوف؟ ولماذا نخاف لو كنا مؤمنين بصحة توجهنا؟ ليت الأخ النعمان يتحدث بصراحة الإنسان والمثقف.

٦- كل إنسان لا يستطيع سبر أغوار الآخرين ومعرفة نواياهم وطريقة تفكيرهم.. فكيف توصل النعمان إلى انفصالية الحكيمى وكل من فكر بمشروع لإصلاح اليمن فيدرالياً أو كونفدرالياً؟

وهل حقاً أن السيد على سالم البيض - الرجل الوحدوى الأول وفقاً لوصف الرئيس على عبدالله صالح قبل الافتراق - أو العطاس، وحدوىّ أم انفصالىّ؟ وهل هناك تشريع يجرم حاملى الأفكار الانفصالية؟ وكيف بنا نقف أمام التشريعات الدولية التى تحترم خصوصية كل مجموعة أو شعوب تسعى للانفصال عن دولها؟ وماذا عسانا أن نقول لمواطنى جنوب السودان لو صوتوا للانفصال عن السودان بعد خمس سنوات هل نتهمهم بالخيانة؟ ومن نحن حتى نكون رقباء على أفكار وطموحات الأخرين؟

المسألة يا أخ نعمان لا تخلو من التحسس لو أننا أحترمنا القيم الديمقراطية مع التأكيد على وضع المصالح الشخصية جانباً... وبالمناسبة لن أكون ولن أقبل بأن أكون معادياً للغة الحوار مهما اختلفت مع الآخرين ولن أسمح لنفسى باحتكار الحقيقة لنفسى والازدراء من كل فكرة تطرح حتى لو تعارضت مع أفكارى!!!

٧- لا أتفق مع ما قاله النعمان حينما قال فى رسالته المفتوحة إلى الحكيمى: «أدعوك أن تتفهم تماماً بأن كل عاقل يفضل أن تبقى الوحدة تحت أى قائد فى ظل أى عهد من أن تزداد اليمن توطئه.....» وهنا نسأل النعمان عن الحكمة من فرض رؤيته على الأخرين وما أدراه أن الكل يريدون الوحدة مع قادة لا يحترمون إرادتهم ولا يخلصون لتطلعاتهم؟ هل يريد النعمان أن يقول الوحدة أو الموت؟ ولماذا، وما الضرر لو أن الناس يريدون تغيير وحدتهم وتطويرها بأسلوب مغاير لأسلوبه أو أسلوبى؟ من نكون نحن كأفراد أمام إرادة شعب؟ وكيف يمكننا معرفة إرادة الشعب؟ هل يمكننا المعرفة عن طريق التصفيف ورفع الصور وترديد الشعارات الرنانة والطنانة التى سئم الشعب منها؟

وماذا لو كانت اليمن قامت قبل مايو ١٩٩٠م بطريقة الفدرلة أو الكونفدرالية، بالتأكيد إن الأخ النعمان سيكون أول المدافعين عنها وربما تظهر أفكار تطالب بالإندماجية فنتهمها بالخيانة وعمى الألوان والعمالة و....إلخ من التهم السمجة التى يعج بها قاموس المصطلحات السياسية اليمنية؟

تمهل، أو على رويدك يا نعمان... دعنا نتفق على من نطلق القداسة.. ودعنا نفكر بالثوابت الوطنية والفرق بينها وبين القداسة أولاً وثانياً بينها وبين التشريعات الدستورية... ولماذ لا يجوز الحوار فى الثوابت الوطنية وماذا نقصد بالثوابت الوطنية وماذا لو أن الحاكم هو أول من يتجاوز الثوابت الوطنية فهل يحق لنا أن نتهمه بالخيانة؟... لا... والسبب أننا حتى الأن كيمنيين لم نتفق على مصطلح الثوابت الوطنية والسبب أيضاً أننا مازالنا لم نتجاوز مرحلة الثورة رغم أن هناك شعوباً قد تجاوزوا ثوارتهم من خلال تطويرها وإعادة بناء مقوماتها... أما نحن وفى اليمن فمازلنا نكرر أهداف الثورة بعد ٤٣ سنة من قيامها وكأننا لم ننجز أية أهدافها... هل يعقل ذلك يا نعمان؟ أستحلفك بالله العلى العظيم أن تفكر جيداً بحالنا بعد ٤٣ سنة من الثورة وحال الشعوب الأخرى وثوراتهم؟ أليس البناء هو الثورة... بناء الإنسان السليم... بناء الوطن... بناء العقول والنفوس الصحيحة والنظيفة والقادرة على الابداع... أرجوك يا نعمان تفكر وفكرنى لو أخطأت فأنا بشر لا أعرف إن كنت مصيباً فى أقوالى وافعالى أم غير مصيب.

تعقيب على الحديث عن الانفصال «حرام» من الذى أصدر فتوى التحريم؟

فى العدد رقم ٤٦٨٢ من صحيفة «القدس العربى» الصادرة بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٤م وفى صفحة منبر القدس رأيناً تعقيباً للأخ ناجى الحرازى تحت عنوان «الحديث عن الانفصال حرام» على مقالة نشرت فى القدس بعدد رقم ٤٦٧٢، وعلى الرغم من اتفاقنا مع الأخ الحرازى حول أهمية وضرورة الوحدة بالنسبة للأوطان والشعوب، ولكننا لا نتفق فى اعتبار الحديث عن الانفصال، أى انفصال كان، ولم يعد مقبولاً لدى الشعوب المتحضرة، فما بال الحديث عن انفصال شعب واحد عن نفسه، كالشعب اليمنى.

نقطة اتفاقنا مع الحرازى أن الوحدة تعتبر من أرقى الأشكال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن محاولة إجراء مقارنة بين الوضع اليمنى أو العربى مع الوضع الأوروبى تعتبر ضرباً من الخيال لأنه لا مجال للقبول بمثل تلك المقارنة شئنا أم أبينا فالأوضاع اليمنية أو العربية غير الأوضاع الأوروبية حيث توجد الديمقراطية والحرية والعدالة ودولة النظام والقانون والآلية الاقتصادية المتطورة.

وبينما يحق لنا أن نتحدث عن الوحدة فلم لا تعتبر من المحرمات.

أما نقطة اختلافنا مع الحرازى فهى محاولة إصباغ فتوى التحريم فى الحديث عن الانفصال وذلك حينما نصب نفسه مفتياً لكل الديار العربية والإسلامية والأوروبية والأمريكية وغيرها ولا ندرى من الذى نصبه ؟ أو كيف سمح لنفسه أن ينصب نفسه ؟ بحيث يحرم ذاك أو يحلل هذا؟

ونستغرب وجود مثل هذه الفتاوى تتردد على لسان مثقف وصحفى بارز يتحمل مسؤولية المركز الإعلامى اليمنى فى بريطانيا الذى تأسس فى أوائل عام ٢٠٠٤، فالأمر لا يخلو من السخرية لأن الفتوى الحرازية قد حرمت حتى مجرد الحديث عن ظاهرة سواء اتفقنا أو اختلفنا على فهمها ومعناها، وكان يفترض أن يقوم الحرازى بتفنيد ما ورد فى المقالة المنشورة بصحيفة القدس العدد ٤٦٧٢ من حيث مساوئ ومحاسن فكرة الانفصال، فإذا كانت هناك شعوب تتوق للتحرر أو الانفصال

من الكيانات التى تنتمى إليها أو تعيش فى ظلها فلماذا يحاول الحرازى أن يحرم عليها حقها فى مشاريعها الانفصالية؟ وإذا كان قد أفتى بتحريمها على اليمنيين فلا يعنى إجازة فتواه على غير اليمنيين..

لقد تحققت الوحدة اليمنية بإجماع يمنى رسمى وشعبى كون الوحدة كانت من أبرز الأهداف اليمنية لنضالات الشعب اليمنى وبذلك تصبح الوحدة أملاً سامياً للمواطن اليمنى الذى كان يطمح أن يتجاوز بالوحدة كل المشاكل التى كان يعانيها أثناء التشطير وبعد الوحدة والتى مازالت ٧٠٪ من تلك المشاكل قائمة حتى اللحظة، وإذا كانت الوحدة قد شهدت أزمات سياسية قادت فى النهاية إلى شن حرب أهلية صيف ١٩٩٤م أسفرت عن انتصار طرف عكس طرف، ومن ثم نشوء وضع سياسى واقتصادى غيرمستقر حتى اللحظة والدليل على ذلك استمرار مبدأ القوة فى إدارة السلطة لمقاليد الوطن والمواطن من دون إصلاح الأوضاع العامة وخصوصاً أعضاء «حزب خليك فى البيت» ومعظمهم من الكوادر المتخصصة والمجربة والمؤهلة التى تم التعامل معها على أساس انتمائها الحزبى أو الجغرافى وكنا نتمنى لو أن الحرازى كرس جهده الفقهى فى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والفساد الإدارى والأخلاقى... إلخ التى يعانى منها أفراد المجتمع اليمنى ومن ثم إصدار فتاويه المتميزة ولن نذهب بعيداً لو أننا سألناه عن رأية الفقهى فى حالات بسيطة ولكنها مؤلمة وحزينة مثل:

- الأب والأم اللذان يتخليان عن مولودهما وهو مازال فى اللفة مقابل إبعاد تحمل مسؤوليته المادية بسبب رداءة وضعهما الاقتصادى المتردى، فما هو الرأى الفقهى تجاه ذلك.؟.

- استخدام الأسلحة النارية والقنابل المتفجرة بهدف إرباك طلاب المرحلة الثانوية أثناء تأديتهم للامتحانات وأيضاً إرهاب اللجان المشرفة، ما هو الرأى الفقهى تجاه ذلك؟

- التضييق على رجالات الفكر والسياسة والعلم من خلال محاكماتهم وحبسهم لمجرد مقال أو رأى بشأن أى حدث سياسى أو عام رغم مناشدة الرئيس على عبد الله لاحترام حرية التعبير وتوجيه الحكومة بهذا الخصوص، ولعل آخرها التشكيك بوطنهم أحد الشخصيات الوطنية القانونية البارزة لمجرد أنه كتب مقالة عن ارتداء فخامة الرئيس لزى شعبى أثناء حضوره مؤخراً لمؤتمر قمة الثمانى فى أمريكا واعتبار الكاتب لذلك الزى بأنها سياسة انفصالية ولا نعتقد أن الرئيس مستاء من تلك

المقالة انطلاقاً من تصريحاته المستمرة بأنه يحترم الديمقراطية وحرية التعبير ويعمل بها، فهل يساعدنا المفتى الحرازى فى معرفة الرأى الفقهى تجاه ذلك؟

ما هو رأى فضيلة المفتى السيد الحرازى فى مسألة التشكيك بوطنية مواطن لمجرد الاختلاف فى الآراء السياسية وكيف يمكن قبول ذلك فى الوقت الذى ينادى المشككون بأن الوطن يتسع للجميع؟

فنحن ضد دعاة الانفصال ولكن ذلك لا يعنى أن نلغى حق الآخرين فى التعبير عن آرائهم، ولكى نصحح مفاهيمهم تلك علينا أن نمتلك قوة الإقناع فى محاولتنا معهم حتى نبين لهم خطأ تلك فالاختلاف فى الرأى لا يعنى نهاية العالم أو أن الأخطار قادمة... أو... أو... وصاحب القوة ليس هو من يمتلك السلطة بكافة مقوماتها بل هو صاحب الرؤى المقنعة والهامة ولعلنا فى أمس الحاجة إلى أن نقبل بعضنا بعض مهما تباينت رؤانا ومواقفنا الفكرية والسياسية تجاه أية قضية أو منجز أو حدث وبالذات فى ظل الظروف الاقليمية والدولية وأيضاً فى ظل التعهدات اليمنية لاتباع الإصلاح وإشاعة الديمقراطية التى قدمتها اليمن للمجتمع الدولى، كما أن الوطن لم يعد بحاجة إلى فتح ملفات الماضى واستجرارها للحاضر وربما للمستقبل لأن الوطن يحتاج إلى المزيد من الاستقرار والبناء والتقديم... ومرة أخرى فإننا نعتقد بأن فضيلة السيد الحرازى ليس مقتنعاً بما قاله لأنه كصحفى ينبغى أن يكون صاحب رأى وموقف مناصر لحرية الرأى والصحافة، فلربما يدور الزمن وتتغير الأحوال وبالتالى يكون غير وطنى بالنسبة لمخالفيه ونحن لا نشكك بوطنيته أو بواطنية أى يمنى مهما بلغت درجة الأختلاف معه لأن الوطن ليس حكراً على فرد أو مجموعة أو حزب...

ونرجو أن لا يأخذ الحرازى تعقيبنا على أنه محاولة للتشكيك بوطنيته أو التقليل من مكانته، ولكنها محاولة تصحيح بعض المفاهيم التى لم تعد مقبولة فى هذا العصر لعل وعسى نستطيع كيمنيين مواكبة تغيرات هذا العصر...!!!

ومن يكون هذا الرويشان الذى يتطاول على معلم من المعالم اليمنية والعربية البارزة؟

توطئة لابد منها: نشرت صحيفة «الثورى» التابعة للحزب الاشتراكى اليمنى فى عددها رقم «١٨٥٣» والصادرة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٥م خبراً عن تحطيم صورة للفنان الكبيرة الأستاذ أبوبكر سالم بلفقيه من قبل مرافقى وشخص وزير الثقافة والسياحة السيد خالد الرويشان كانت موضوعة على بوابة المركز الثقافى بالمكلا.

- ثم نشرت صحيفة «الأيام» الأهلية والأكثر انتشاراً فى عددها رقم ٤٤٠٢ والصادرة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٥م خبراً مقتضبا عبارة عن بيان صدر عن مسؤول بوزارة الثقافة والسياحة اعتبرت فيه الفنان البلفقيه رمز من رموز الأغنية اليمنية التى أثرت الغناء اليمنى وساهمت فى نشره والتعريف به على المستوى العربى، ولم يتضمن الخبر نفياً لما نشرته صحيفة «الثورى» أو التأكيد أو التصحيح..!

وهذا إن دل على شىء فانما يدل على صحة خبر «الثورى» وهذا أيضا يعنى أن الأمر لا يخلو من الحقد والكراهية السياسية والثقافية والطائفية والانفصالية وأيضا عن سياسة انتهاج الإلغاء للآخر.

رأينا ..فى الحقيقة نحن لم نسمع عن ابداعات وانجازات السيد خالد الرويشان سواء وهو وزيراً للثقافة والسياحة اليمنية أو قبل أن يصبح وزيراً وعن الفئة النوعية التى ينتمى لها «الكتاب والأدباء والصحفيين والمفكرين»، وهل يجوز لنا أن نعمل مقاربة أو مقارنة بينه وبين الفنان الكبير والمبدع والأصيل الاستاذ أبوبكر بلفقيه؟ بالطبع لا يجوز، والسبب أنه لا توجد أى مقارنة وتحت أى ظرف كان.. فمن يكون السيد/ خالد الرويشان كى يتطاول على مجسم لصورة معلم من المعالم اليمنية البارزة؟

فإذا جاز لنا الحديث عن ذلك العلم المتميز الذى استطاع أن ينقل الأغنية اليمنية إلى مسامع الجماهير العربية فى كل مكان وعرفهم بأصالة الفن اليمنى حتى أطلق عليه لقب سفير الأغنية اليمنية، إذا تحدثنا عن تاريخ ذلك العلم البارز والأصيل- البلفقيه- لاحتجنا لأكثر من عشرة

مجلدات.. نقول ذلك عن ثقة وحب واعتزاز وطنى وقومى بالفنان الكبير أبوبكر سالم بلفقيه.. وأصبح من حقنا أن ندافع عن ذلك الانسان الذى أثرى الغناء والشعر والتراث الشعرى اليمنى ورفع من مستوى ومكانة الأغنية اليمنية حتى أصبحت تتردد على مسامع كل العرب.

وعلينا القول لأبناء حضرموت الأكارم إن الفنان أبوبكر البلفقيه ليس ملكاً لهم وحدهم فقط بل ملك لكل أبناء اليمن، ولذا أصبح من واجبنا الوطنى الدفاع عنه ورفض الصمت أمام ذلك الاعتداء على مجسم صورة البلفقيه الذى ظل طوال حياته الفنية يعمل على تطوير الأغنية اليمنية من كل الاتجاهات دون كلل أو ملل أو تمييز.

لقد قدم الاستاذ العزيز أبوأصيل لليمن ما لم يقدمه غيره من الشخصيات السياسية والحكومات اليمنية، وللتدليل على صحة كلامنا دعونا نسأل الرأى العام عن حجم ونوعية محبى البلفقيه أولاً، ثم عن حجم ونوعية وأنصار أى من الشخصيات السياسية ثانياً؟ هل يبلغون المليون؟ بالتأكيد أكثر من ذلك، وربما أكثر من عشرة ملايين يمنى وأضعاف ذلك عربياً؟ هذا سؤال بسيط ليس إلا، ولا نعنى منه الانتقاص من بقية الشخصيات الفنية والأدبية والثقافية والسياسية والاجتماعية والعلمية والإدارية التى أثرت فى التاريخ اليمنى.

الفنان الكبير والمبدع المتميز الاستاذ أبوبكر بلفقيه هو أكبر من تلك الشطحات العنترية والعنجهية التى تعبر عن جهل وتخلف وعدم معرفة بالواقع والتاريخ، ومثل هؤلاء البشر يحاولون بكل ما يملكون من امكانيات وطاقات مادية وسلطوية تشويه وتزوير التاريخ، لأنهم يريدون صنع وتدوين تاريخ جديد يتوافق مع واقعهم ومستوياتهم الثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية وكأنهم وحدهم الذين يعيشون فى الوطن أو أن الوطن ملكاً خاصاً بهم ولهم وحدهم فقط، نقول: «لو دامت لغيركم لما وصلت إليكم».

ولأننا لا نحب المدح أو الذم لأى كان ومهما اختلفنا معهم أو اتفقنا، فأننا نتمنى أن يترفع الجميع من أجل الوطن وتاريخه عن الضغائن والاحقاد بكل اشكالها وأنواعها.. وشخصية أو علم من الأعلام الوطنية علينا احترامها واحترام تاريخها ومكانتها ودورها وأنصارها ومحبيها، والأستاذ البلفقيه واحداً من تلك المعالم الوطنية المتميزة.

ولكون البلفقيه لم يتخلف عن حمل هموم الوطن والشعب فقد سمعنا أن البلفقيه كان يحضّر نفسه للمشاركة الفعالة فى الاحتفالات الوطنية التى تحضر بمناسبة الذكرى الخامسة عشر للوحدة اليمنية.. فهل هذا هو الاستقبال الرسمى له أو تكريمه؟!.. فهل فكرت القيادة اليمنية فى تكريم ذلك الفنان من خلال مثلا: منحه وسام الوحدة أو الثورة وهو الذى انشد لليمن ووديانها وسفوحها وجبالها وسمائها ولم يبخل يوماً ما أو تنكر لوطنه وشعبه.

نحن لا نتحيز للأستاذ البلفقيه ولكننا نقول الحقيقة ومهما قلنا عنه فلن نرضى ضمائرنا وتستريح أفئدتنا بل ولن نعطيه حقه الطبيعى، وعلى فكرة الأستاذ لا يحتاج إلى دفاعنا وإن كان هذا من واجب كل يمنى محب ومخلص لوطنه.

وحتى نكون أكثر انصافاً للحقيقة فإننا نتمنى لو أن الوزير السيد/ خالد الرويشان يعتذر ليس للبلفقيه فقط ولكن للفن اليمنى والثقافة اليمنية وتاريخ الشعب اليمنى الأبى والأصيل، كما نتمنى أن لا تمر فعلته النكراء تلك مرور الكرام وهذا طبعاً من مسؤولية القيادة السياسية لليمن حتى لا تصبح تلك الفعلة كأسلوب عمل وسلوك شخصى.. ونقول للسيد الوزير اعترف بخطأ فعلتك وصدقنى أنك لن تخسر شيئا بل وربما تلقى الرضا والاحترام والتقدير من الجميع ومنهم الاستاذ البلفقيه، والاعتراف بالخطأ أفضل من الإنكار والحماقة والتعنت.. أما قيام الوزارة بتسمية المركز الثقافى فى المكلا باسم البلفقيه لن يكفى الرجل حقه الطبيعى.. ومع كل ذلك لازلنا بانتظار الاعتذار الشخصى من السيد الوزير، وأما غير ذلك فأنى استمحى الاستاذ البلفقيه وجمهوره فى اختتام مساهمتى بمقطع من أغنية للاستاذ واسمها: «عادك إلا صغير»:

عادك إلا صغير.... بدرى عليك الهوى ولا انجرح ولا انكوى

عادك إلا صغير.... قف عند حدك يا خسمسلك

«مع الاعتذار فى التصرف بكلمات الأغنية» وهذه نقولها لمن يكره الاستاذ ونبعثها لهم ولغيرهم.. وللاستاذ خالص الحب والتقدير والاحترام..

تلغرافات يمنية

«الرئيس اليمنى لا يثق بمرؤوسيه وخصوصاً ضباط الجيش»... أنا لم أقل ذلك من تلقاء نفسى أو تخميناً أو تلفيقاً فأنا لا أحب التقول على الآخرين، ولكن الذى سمعته فى آخر لقاء للرئيس اليمنى على عبدالله صالح مع برنامج ذكرياتى للسيدة نيكول تنورى هو الذى قال وحكى العجب العجاب، فعند توجيه سؤال إلى الرئيس عن سبب اختياره لقادة بعض الوحدات العسكرية اليمنية من بعض أقاربه، فكان رده أن ذلك ضمان لسلامة وأمن الثورة والشعب ثم سلامته وسلامة النظام، ثم قال ما معناه «قد تأتى دولة خارجية وتقوم بشراء بعض الضباط والقادة للقيام بعمليات تخريب وإقلاق للوطن والنظام، وكأنه بذلك يقول وهل يعقل أن يثق ويطمئن لضباط «حوشى».. «هوشى».

وبذلك يكون الرئيس قد وقع فى فخ الارتجالية التى أصبحت إحدى أساليبه فى مواجهة أجهزة الإعلام على الرغم من أن معظم جولاته تتم عن أن هناك مجموعة استشارية تقف خلف الكاميرات تحاول مساعدته، ولكن هذه المرة المجموعة الاستشارية فشلت فى تلافى الأمر، وتظل التساؤلات التى نوجهها للرئيس تبحث لها عن إجابة وهى:

- لماذا لا يثق بمرؤوسيه وعلى أى أساس يتم اختيارهم؟

- لماذا يعتمد بعض الرؤساء على عائلاتهم، هل هو شعورهم أن شعوبهم لا تحبهم أم ماذا؟

- ألم يحن الوقت لتقول الشعوب لحكامها كفى أو كفاية كما قالها الزعيم المحترم مهاتير محمد؟

- لماذا يسعى الزعماء إلى الاهتمام بأولادهم وتكريمهم بمناصب وثروات مادية ليست من حقهم ولا تتناسب مع أعمارهم ومؤهلاتهم؟، وهل يعنى هذا أن الشباب ليسوا بالمستوى المطلوب- أى مواطنين درجة ثالثة-؟

أين عائدات النفط؟

بارتفاع سعر النفط عالميا أين تذهب فوائض السعر للنفط اليمنى؟

حيث بلغ سعر البرميل أعلى معدل له فى تاريخ النفط اى مقدار ٥٢,٥ دولار، وقد يواصل الارتفاع

ليصل إلى ٧٠ دولاراً وعلى الرغم من ربط بعض المراقبين لتلك العملية إلى علاقة آل بوش بالنفط وطموحها المستمر وتحقيقها أعلى معدلات الربح والسيطرة على النفط العالمى.

ولأن اليمن تنتج نفطاً وغازاً، كما أنها تبيع منتوجاتها خارج نطاق السوق العالمى، اى خارج نطاق السعر المحدد من قبل منظمة الأوبك، فهذا يعنى ان اليمن تحقق أرباحاً كثيرة من فارق السعر المحدد من قبل الأوبك، وهذه الارباح لابد أن تذهب إلى مواضعها الحقيقية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وليس الى التنمية الاستهلاكية الاستيرادية لآخر موضات السيارات والسلاح.. هذه الارباح ينبغى أن توجه إلى القضاء على البطالة والفقر والأمية وللقضاء على نظام الفساد ومن ثم العمل على بناء دولة النظام والقانون.. هذه الأرباح يجب أن ينعم بها كل الشعب لأنها من ممتلكات الشعب وحده.. وليست ملكاً لشخص أو حزب.. فيجب أن تسخر هذه الأرباح لتنمية روح الاصلاح وخطوات الاصلاح ولتكن البداية من الاعلان عن كمية الانتاج وقيمتها الصافية لليمن بعد خصم أرباح ومساهمات الشركاء، ومن ثم كيف يتم توزيعها على الخطة الاقتصادية والاجتماعية لليمن؟، وعندما اقول الخطة الاقتصادية والاجتماعية فإن جل ما أعنيه هو أن توجه كل أرباح النفط إلى تلك المجالات فقط ولا غير.

عن الشيخ الأحمر

سلامات للشيخ الأحمر، فماذا حدث لك ومن كان وراء محاولة اغتيالك؟

سلامتك يا شيخ عبدالله وعسى أن تكون غيبتك خيراً، سلامات يا أبوحميد.. لقد طال غيابك عن الساحة اليمنية العامة بعد حادثة تفجير موكبك فى السنغال قبل أشهر.. ومما يؤسف له أن التحقيقات حول تلك الحادثة لم تظهر بعد وكأن الأمر فيه شيء او فيه مخطط تآمرى لاغتيالك فمن يا ترى يقف وراء ذلك؟ وما هى الدوافع؟

غيابك الطويل يدعونا للتساؤل إن كنتم تعرفون من يقف وراء محاولة اغتيالك؟ فما هى الاسباب التى تدفعكم للتكتم عليها، وإذا افترضنا أن الأمر لا يعدو كونه مجرد حادثة، فما هى نتيجة التحقيقات الرسمية بشأن ذلك، ومن يقف وراء عملية إخفاء نتائج التحقيقات؟

وللشيخ عبدالله الأحمر نقول له: إنك رئيس للبرلمان، وغيابك فى ظل الأوضاع الراهنة يدعو لوضع ألف سؤال وسؤال، وقد عرفناك صريحاً وشجاعاً فى كل مواقفك سواء اختلفنا أو اتفقنا معك.. إننا فى انتظار عودتكم وخروجكم عن الصمت والكشف عن الحقيقة مهما كانت مرارتها.

رمضان ومراجعة الذات

شهر رمضان الكريم بقدسيته المتميزة فى قلوب وعقول المسلمين، ومنذ تفتقت مداركى الفكرية والحسية والروحانية لم أعرف أن جميع المسلمين قد اتفقوا على تحديد يوم محدد لأول وآخر أيام شهر رمضان.. وفى كل عام تختلف الدول الإسلامية على ذلك التحديد ويصبح الأمر نوعاً من الاختلاف السياسى والمذهبى على الرغم من أن طقوس هذا الشهر تدعو أمة الإسلام.. أمة أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -إلى التقارب والتآلف والتراحم والتكافل.

وللأسف أن مثل هذه الأمور تساعد على التباعد والتنافر والتناحر والتحارب، وكم أتمنى لو أن رجال الدين يتفقون على معالم وتعاليم ديننا الحنيف بدلاً من انشغالهم باللهث خلف أمور الدنيا، وتكييف الوقائع على هوى الحكام.. وفى الحقيقة لا أدرى ما هى الحكمة من الاختلاف على تحديد أول وآخر أيام رمضان على الرغم من الاتفاق على أيام الحج ووقفة عرفات مثلاً، رغم أن هناك دولة أو دولتين تعقدان الاحتفال بعيد الأضحى المبارك ليوم واحد ولا نعرف ما السبب؟

فهل سيستمر هذا الوضع من دون إيجاد معالجات واضحة له؟

آداب الحوار

نحن العرب: متى نتعلم فنون الحوار والاتفاق والاختلاف؟ متى نتعلم أن تصفيقنا للاتفاقات العربية إنما هو مجرد مهزلة؟ متى نتعلم كيف نحترم أنفسنا عندما نختلف مع الآخرين؟، وكيف نحترم حق الآخر فى الاختلاف معنا؟، وأن ندرك بأن التعدد فى الرأى، والتنوع فى الأفكار ظاهرة صحية، وحضارية يحتاج لها الوطن، كل الوطن بكافة فئاته وتياراته، نخبة وجماهير.

الفهرس

	رقم الصفحة
تـقـــديـــم:	5
مــقـــدمـــة:	14
الفـــصل الأول: **الرئيس والرئاسة**	31
الفـــصل الثـانى: **ضحايا الديمقراطية**	81
الفـــصل الثـالث: **الوحدة والانفصال**	137
الفـــصل الرابع: **جذور الإرهاب**	177
الفـصل الخـامس: **الفساد والفاسدون**	209
الفـصل السادس: **ماما أميركا**	239
الفـصل الســابع: **انتكاسات عربية**	277
الفـصل الثـامن: **حوارات حرة**	305

إصدارات المؤلف

١ـ كتاب مذكرات: ورحل فارس الكلمة الشجاعة. صدر عام١٩٩٩م

٢ـ كتاب سياسى: اليمن ـ الوحدة والحرب والإرهاب. صدر عام٢٠٠٣م

٣ـ رواية ادبية: الحب على الطريقة النووية. صدر عام٢٠٠٤م

٤ـ رواية ادبية: جمهورية نهبستان. صدر عام٢٠٠٥م

٥ـ رواية ادبية: عدن تذرف الدموع. صدر عام٢٠٠٥م